

السلسلة العربية المعروفة

وزارة التربية والتعليم

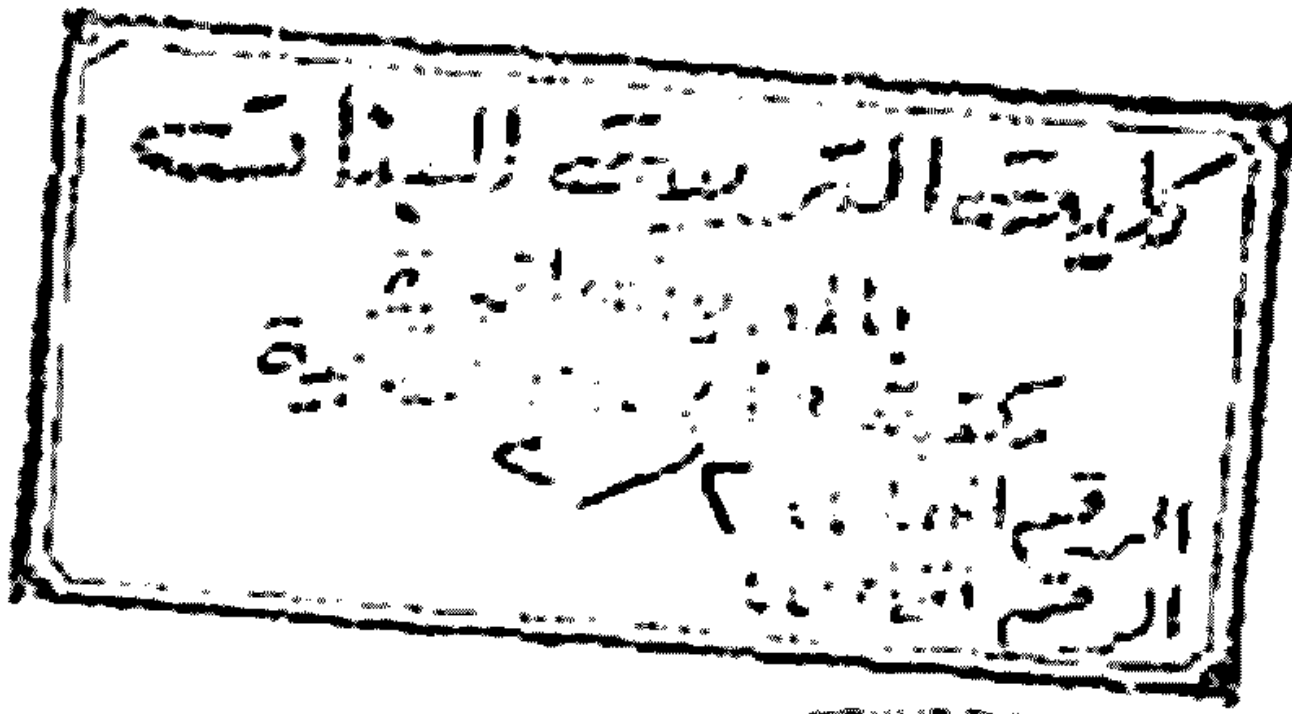
وكالة كليات البنات

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة

إدارة كليات البنات

قسم اللغة العربية



لا يقر

جمهورية العراق ووزارة التربية

وزارة التربية

رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية
تخصص (النحو والصرف)

إعداد الباحثة

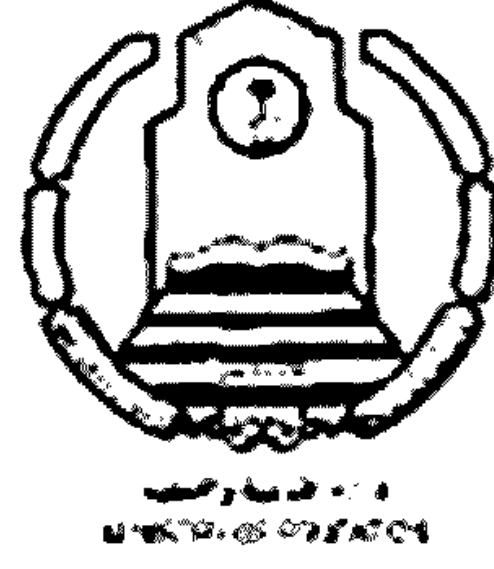
صفية بنت علي بن عايد المحمادي

المشرفة في وحدة الدراسات والبحوث التربوية، إدارة إشراف التربوي
بالمدينة المنورة

إشراف الدكتور/ نادية همام

أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية بالمدينة المنورة

عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م



اعتماد لجنة المناقشة والحكم

نوقشت رسالة الطالبة : صفية بنت علي بن عائد المحمدي بتاريخ : ١٤/٤/١٤٢٥ هـ

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :

الاسم	الوظيفة	التوقيع
د. فهد بن سليمان بن إبراهيم بن يحيى	استاذ المساعد لعموم اللغة العربية	
د. فادي بن حسين بن الجراد	استاذ المساعد لعموم اللغة العربية	
د. نادية بنت محمد بن محمد بن محمد	استاذ المساعد لعموم اللغة العربية	

وقد قررت اللجنة منح الطالبة درجة ..الملاجيسستية..... بتقدير ممتاز مع ..إستوصية بفتح لسانه
تاريخ موافقة مجلس الكلية على المنح : ١٤٢٥/٤/١٤ هـ .

وكيلة الكلية للدراسات العليا

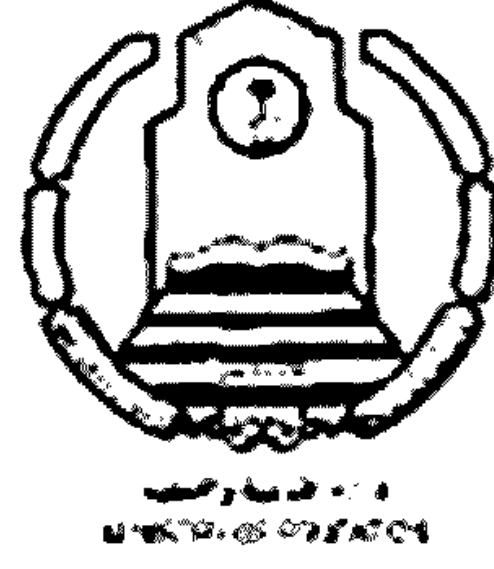
ختم الكلية

د. بلقيس بنت محمد الطيب أديس

يعتمد

عميدة الكلية

د. أمال بنت مصلح رمضان



اعتماد لجنة المناقشة والحكم

نوقشت رسالة الطالبة : صفية بنت علي بن عائد المحمدي بتاريخ : ١٤/٤/١٤٢٥ هـ

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :

الاسم	الوظيفة	التوقيع
د. فهد بن سليمان بن إبراهيم بن يحيى	استاذ المساعد لعموم اللغة العربية	
د. فادي بن حسين بن عبد الجبار	استاذ المساعد لعموم اللغة العربية	
د. نادية بنت محمد بن محمد بن محمد	استاذ المساعد لعموم اللغة العربية	

وقد قررت اللجنة منح الطالبة درجة ..الملاجيسستية..... بتقدير ممتاز مع ..إستوصية بفتح لسانه
تاريخ موافقة مجلس الكلية على المنح : ١٤٢٥/٤/١٤ هـ .

وكيلة الكلية للدراسات العليا

ختم الكلية

د. بلقيس بنت محمد الطيب أديس

يعتمد

عميدة الكلية

د. أمال بنت مصلح رمضان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

[الإسراء ٨٥]

" اللَّهُمَّ فَرِّغْنِي لِمَا خَلَقْتَنِي لَهُ، وَلَا تُشْغِلْنِي بِمَا تَكَفَّلْتَ لِي بِهِ، وَلَا تُحَرِّمْنِي
وَأَنَا أَسْأَلُكَ، وَلَا تُعَذِّبْنِي وَأَنَا أَسْتَغْفِرُكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ " (١).

يَا رَبِّ هَلْ لِي مِنْكَ حِلْمًا فَإِنِّي
أَرَى الْحِلْمَ لَمْ يَنْدَمْ عَلَيْهِ حَلِيمٌ
وَيَا رَبِّ هَبْ لِي مِنْكَ عِزًّا عَلَى الثَّقَى
أَقِيمْ بِهِ فِي النَّاسِ حَيْثُ أُقِيمُ
أَلَا إِنَّ ثَقْوَى اللَّهِ أَكْرَمُ نِسْبَةً
يُسَامِي بِهَا عِنْدَ الْفَخَّارِ كَرِيمٍ
إِذَا أَتَى نَافَسَتِ الرُّجَالُ عَلَى الثَّقَى
خَرَجَتْ مِنَ الدُّنْيَا وَأَتَى سَلِيمٌ

شِعْرُ/ الإمام عبد الله بن المبارك
رحمه الله

مُقَلَّمَةٌ

بَدْرُ الدِّينِ الرَّائِضِ الرَّائِدِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تَقَرُّدًا بِالْكَمَالِ، وَتَزْرَعَةً نَفْسَهُ عَنِ الْخَطَلِ وَالنَّسْيَانِ،
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدٍ وَلَدِ عَدْنَانَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ
بِإِحْسَانٍ، أَمَّا بَعْدُ:

فَلَقَدْ اَزْدَهَرَتِ الدِّرَاسَاتُ النَّحْوِيَّةُ فِي الْقَرْنَيْنِ السَّابِعِ وَالثَّامِنِ مِنَ الْهِجْرَةِ فِي مِصْرَ
وَالشَّامِ، وَأَثْمَرَتِ ثَمَارًا يَابِغَةً عَلَى أَيْدِي ثَحَاةٍ نَابِهِينَ لَمَعُوا فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ، وَأَشْرَقُوا فِي
تَارِيخِهَا.

وَيَبْرُزُ مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ أُمِّ قَاسِمٍ الْمُرَادِيُّ.
وَالْمُرَادِيُّ لَيْسَ غَرِيبًا عَنِ الدَّارِسِينَ، وَلَا اسْمًا مَعْمُورًا تَنَاسَتْهُ الْأَيَّامُ، وَإِنْ لَمْ يَلْقَ
حَظَّهُ مِنَ الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ، فَهُوَ أَحَدُ أَعْلَامِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْهَجْرِيِّ، تَلَقَّى الْعِلْمَ
عَلَى كِبَارِ شَبَوَاحِ عَصْرِهِ، وَأَحَاطَ بِعِدَّةٍ قُنُونٍ، مُسْتَعِينًا بِهِمَّتِهِ الْعَالِيَةِ، وَحَافِظًا الْقَوِيَّةَ، حَتَّى
أَصْبَحَ إِمَامًا مِنْ أَيْمَةِ النَّحْوِ بَحْثًا وَتَوْجِيهًا وَاطِّلاَعًا، فَتَالَ شُهْرَةً وَاسِعَةً، وَأَثَرًا فِي
الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ ثَابِتًا كَبِيرًا، وَمُؤَلَّفَاتُهُ تُؤَكِّدُ ذَلِكَ.

وَالْبَحْثُ يُعْنَى بِدِرَاسَةِ جُهِودِ الْمُرَادِيِّ وَآرَائِهِ النَّحْوِيَّةِ، بِإِذْنِ مَا
اسْتَطَعَتْ مِنْ جُهْدٍ وَمُتَابَعَةٍ لِإِعْطَاءِ الرَّجُلِ حَقَّهُ مِنَ الدِّرَاسَةِ وَالْبَحْثِ، مَعَ تَسْلِيْطِ الضَّرْءِ
عَلَى عَصْرِهِ وَحَيَاتِهِ، وَفِيْمَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْأَثَرِ الَّذِي تَرَكْنَاهُ آرَاؤُهُ فِي
كُتُبِ الثَّحَاةِ الْمُعَاصِرِينَ لَهُ، وَالْخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ، كَاشِفَةً عَنِ الْمَنْهَجِ الَّذِي اتَّبَعَهُ، وَمُبَيِّنَةً
مَذْهَبَهُ النَّحْوِيَّ.

وَقَدْ دَفَعَنِي إِلَى اخْتِيَارِ هَذَا الْمَوْضُوعِ عِدَّةُ أَسْبَابٍ مِنْهَا:

أَوَّلًا: أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ تَنْصَرَفْ إِلَيْهِ عِنَايَةُ الْبَاحِثِينَ وَالدَّارِسِينَ الْمُعَاصِرِينَ، رَغْمَ مَنَازِلَتِهِ
الرَّفِيعَةِ، وَجُهِودِهِ الْعَظِيمَةِ، فَلَمْ يُنْصَفْ وَلَمْ يَنْلُ حَظَّهُ مِنَ الدِّرَاسَةِ إِذَا مَا قُورِنَ بِمُعَاصِرِيهِ
كَشَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ، وَقَرْنِهِ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فَقَدْ نَالَا حُظْرَةً فِي

الدراسات بكثرة ما كُتبَ عنهما من مؤلفات. وهذا في حدود ما بحثتُ عنه، ووقفتُ عليه من دراسات بعد جهدٍ واستقصاءٍ بذلتُ أقصى ما أستطيع^(١).

ثانياً: تميز المرادي بشخصيةً نادرةً مستوعبةً جديرةً بدراسةٍ مستقلةٍ مفصلة.

ثالثاً: نقل المرادي عن مصادرٍ ثرائيةٍ عظيمةٍ، مما يضيف على مؤلفاته منحةً من الجلال لا تحصل لكثير من المؤلفات.

رابعاً: أن مصنفاته تصور لنا صورةً عن المستوى الفكري للعصر الذي عاش فيه.

خامساً: تميز مؤلفاته بسلامة العبارة، وحسن العرض، والوقوف عند كل مسألة - غالباً - بالمناقشة والإضافة والتوجيه، وتقريب الشارد وردّه.

سادساً: المحتوى الموسوعي لشرح المرادي على التسهيل التابع من سعة ثقافته، وتصرفه في غير فن.

سابعاً: المكانة العلمية والأهمية البالغة التي حظي بها شرح المرادي على الألفية، فهو - فيما يترجح لدي - من أعمق شروحيها، ومن أوفاهما جمعاً للتراث النحوي.

ثامناً: اهتمام المرادي بأراء ابن مالك، فهو نارةٌ يؤيده، ونارةٌ يعارضه، ونارةٌ يسكت عنه.

ثامناً: نصر المرادي على الأساليب غير الجائزة في كلام العرب، مع التعليل والتوجيه.

كل ذلك دفعني لاصطفاء هذا الموضوع للبحث والدراسة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون لي ثلاثة أبوابٍ تسبقهن مقدمة، وتقفوهن خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة وتشمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وخطة البحث، ومنهجي

فيه، وشكراً وتقديراً.

(١) من الدراسات الجامعية التي تناولت المرادي نحويًا دراسة بعنوان (المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية)

للدكتور علي عبود السامي. حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، ونشرها ببغداد سنة ١٤٠٤ هـ.

كما أن هناك مقالاً للدكتور عبد الكريم الأسعد بعنوان (المرادي لنحوي ظلمه النحويون) نشره بمجلة المحرس

الوطني العدد ١٢٤، سنة ١٤١٣ هـ.

الباب الأول: المرادي عصره وحياته وأثره في الخالفين من بعده، ويضم

ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المرادي في ضوء عصره، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحياة السياسية

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية

المبحث الثالث: الحياة الفكرية

المبحث الرابع: تطور الدراسات الخويّة في عصر المرادي

الفصل الثاني: حياة المرادي، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ولقبه، أصله ونسبه، مولده ونشأته، ووفاته.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه

المبحث الثالث: ثقافته ومكانته العلمية

المبحث الرابع: آثاره العلمية

المبحث الخامس: أخلاقه وتساء العلماء عليه

الفصل الثالث: أثر المرادي في الخالفين من بعده.

الباب الثاني: جهود المرادي في الدرس الخوي، واحتوى على ثلاثة

فصول:

الفصل الأول: شرحه على ألفية ابن مالك الموسوم بـ "توضيح المقاصد"، وفيه

ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج المرادي في هذا الشرح.

المبحث الثاني: قيمة شرح المرادي العلمية، ومصادره، وشواهده.

المبحث الثالث: اعتراضات المرادي على صاحب الألفية.

الفصل الثاني: شرحه على التسهيل، وانتظم في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج المرادي في هذا الشرح، وأسلوبه.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قِيَمَةُ شَرْحِ الْمُرَادِيِّ الْعِلْمِيَّةِ، وَمَصَادِرُهُ، وَشَوَاهِدُهُ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ:

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الْمَسَائِلُ الَّتِي اسْتَدْرَكَهَا الْمُرَادِيُّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: الْمَسَائِلُ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْمُرَادِيُّ ابْنَ مَالِكٍ.

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: الْمَسَائِلُ الَّتِي وَافَقَ فِيهَا الْمُرَادِيُّ ابْنَ مَالِكٍ.

الفصل الثالث: الْجَنَى الدَّائِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَنَهِجُ الْمُرَادِيِّ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَأُسْلُوبُهُ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ، وَشَوَاهِدُهُ، وَتَارِيخُ تَأْلِيْفِهِ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: أَثَرُ الْكِتَابِ فِي كُتُبِ حُرُوفِ الْمَعَانِي الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَهُ.

الباب الثالث: مَذْهَبُ الْمُرَادِيِّ النَّحْوِيِّ، وَأَرَاؤُهُ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولَ:

الفصل الأول: مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنَ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي سَبَقَتْهُ، وَفِيهِ مَبْحَثَانِ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْمُرَادِيُّ وَالْبَصْرِيُّونَ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْمُرَادِيُّ وَالْكُوفِيُّونَ

الفصل الثاني: مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنْ أَصُولِ النَّحْوِ الْمَعْرُوفَةِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَوْقِفُهُ مِنَ السَّمَاعِ " الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَقِرَائَاتِهِ، وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ

الشَّرِيفِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ الشُّعْرِيِّ وَالنَّثَرِيِّ " .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَوْقِفُهُ مِنَ الْقِيَاسِ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوْقِفُهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَوْقِفُهُ مِنَ الْعِلَّةِ وَالتَّعْلِيلِ.

الفصل الثالث: آراءُ الْمُرَادِيِّ النَّحْوِيَّةُ.

وَأَمَّا الْخَاتِمَةُ فَقَدْ ضَمَّنْتُهَا خُلَاصَةً مُوجِزَةً لِلْبَحْثِ، وَأَهَمُّ النَّاتِجِ الَّتِي

تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا.

وَقَدْ ذِيلْتُ الْبَحْثَ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْفَهَارِسِ الْفَنِّيَّةِ، يَلِيهَا ثَبَتَ بِأَهَمِّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْعَمَلِ، وَرَاعَيْتُ فِيهَا السَّرْتِيبَ الْأَلْفَ بَائِي بِحَسَبِ الْكِتَابِ، ثُمَّ خَتَمْتُ الْبَحْثَ بِالْفَهْرِسِ التَّفْصِيلِيَّةِ لِمَوْضُوعَاتِهِ.

وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِي دِرَاسَتِي هَذِهِ عَلَى الْمَنْهَجِ التَّارِيخِيِّ، وَالْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ، لِضَمَانِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَإِبْرَازِهَا بِالشَّكْلِ الْمُنْفِيدِ، مُتَّبِعَةً فِي ذَلِكَ مَا يَلِي:
أَوَّلًا: جَمَعْتُ الْمَادَّةَ الْعِلْمِيَّةَ مِنْ مَظَانِّهَا الْأَصِيلَةِ، وَرَتَّبْتُهَا تَرْتِيبًا تَارِيخِيًّا، مَعَ التَّسْجُوجِ فِي دِرَاسَةِ الشَّخْصِيَّةِ.

ثَانِيًا: حَرَصْتُ - مَا اسْتَطَعْتُ - فِي دِرَاسَتِي لِشَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ، وَالتَّسْهِيلِ، وَالْجَنَى الدَّلَالِي عَلَى اسْتِيفَاءِ الْأُسُسِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَقُومَ عَلَيْهَا الدِّرَاسَةُ الدَّقِيقَةُ الْمُسْتَقْلِلَةُ لِأَيِّ أَثَرٍ مِنَ الْأَثَارِ الْعِلْمِيَّةِ، كَمَا حَرَصْتُ أَيْضًا عَلَى الرِّبْطِ بَيْنَ آرَاءِ الْمُرَادِي فِي هَذِهِ الْكُتُبِ، وَإِلْقَاءِ الضُّوءِ عَلَى الْإِضَافَاتِ الَّتِي أَضَافَهَا إِلَيْهَا هُنَا أَوْ هُنَاكَ.

ثَالثًا: رَسَمْتُ صُورَةً وَاضِحَةً لِمَنْهَجِهِ النَّحْوِيِّ، وَمَوْقِفِهِ مِنْ أدْلَةِ الصَّنَاعَةِ كَالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْعَلَّةِ.

رَابِعًا: حَاوَلْتُ تَأْصِيلَ وَتَوْثِيقَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ فِي هَذَا الْبَحْثِ مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.
خَامِسًا: جَمَعْتُ طَائِفَةً مِنْ آرَائِهِ فِي الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، وَدَرَسْتُهَا مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، وَبَيَّنْتُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَوْ عُلِّلَ بِهِ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، مَعَ بَيَانِ مَا تَرَجَّحَ لَدَيَّ بِمَا يَبْدُو أَنَّهُ الصَّوَابُ، وَرَتَّبْتُهَا حَسَبَ تَرْتِيبِ الْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، لِشَهْرَتِهَا وَجُودَةِ تَرْتِيبِهَا.

سَادِسًا: عَزَوْتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ الْكَرِيمَةَ مَعَ ذِكْرِ رَقْمِ الْآيَةِ، وَإِذَا كَانَ لَهَا وَجْهٌ فِي الْقِرَاءَاتِ أَشْرْتُ إِلَى تَخْرِيجِهَا مِنْ مَظَانِّهَا الْمَشْهُورَةِ، وَاسْتَعْنْتُ كَذَلِكَ بِكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَكُنْتُ أَكْتَفِي مِنَ التَّخْرِيجِ بِذِكْرِ بَعْضِ الْكُتُبِ، وَلَا سِيَّمَا: الْحَنْسَبُ، وَالْبَحْرُ الْحَبِطُ، وَالنَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، وَالْإِتْحَافُ.

سَابِعًا: خَرَّجْتُ الْأَحَادِيثَ الثَّبَوِيَّةَ الشَّرِيفَةَ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ الْمُعْتَمَدَةِ.
ثَامِنًا: وَثَقْتُ الشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ مِنْ دَوَائِنِ أَصْحَابِهَا - إِنْ وَجَدْتُ - وَإِلَّا فَبِالرُّجُوعِ إِلَى كُتُبِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، وَالشُّوَاهِدِ الَّتِي أَوْرَدْتُهَا، وَأَشْرْتُ إِلَى بُحُورِهَا، وَنَسَبْتُهَا إِلَى

قَائِلِيهَا، وَضَبَّطْتُهَا بِالشُّكْلِ، وَأَكْمَلْتُ مَا نَقَصَ مِنَ الصُّدُورِ وَالْأَعْجَازِ فِي الْحَوَاشِي.
 تاسعاً: تَرَجَمْتُ تَرْجَمَةً مُوجِزَةً لَأَعْلَامِ النُّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ، وَالْقُرَّاءِ وَالْبَاحِثِينَ، وَغَالِبًا مَا
 تَكُونُ فِي أَوَّلِ وَرُودٍ ذِكْرٍ لَهُمْ فِي صُلْبِ الْبَحْثِ، وَأَشْرْتُ إِلَى مَصَادِرِ تَرَاجِمِهِمْ.
 عاشرًا: عَنَيْتُ بِشَرْحِ غَرِيبِ الْمُفْرَدَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَمْثَلَةِ الشَّعْرِيَّةِ وَالنَّثْرِيَّةِ.
 حادي عشر: وَضَعْتُ النُّصُوصَ الَّتِي ثَقَلَتْهَا ذُونَ تَصَرُّفٍ فِيهَا بَيْنَ عَلَامَتِي تَنْصِيبٍ، أَمَّا
 إِذَا ثَقَلْتُ النَّصْرَ بِالْمَعْنَى أَوْ بِتَصَرُّفٍ - مَا لَمْ يَكُنْ يَسِيرًا - فَإِنِّي أَثْبَتُهُ فِي الصُّلْبِ خَالِيًا مِنْ
 عَلَامَاتِ التَّنْصِيبِ.

وَبَعْدُ، فَلَا أَحِبُّ فِي خِتَامِ هَذَا الْقَرْصِ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنِ الصُّعُوبَاتِ الَّتِي وَاجَهْتَنِي،
 وَالْجُهْدِ الَّذِي بذَلْتُهُ فِي هَذَا الْبَحْثِ. " وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ عَنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ الَّذِي كَانَ أَكْبَرَ مَنْ
 جُنْدِي مَهْمَا بَلَغَ، هَذِهِ حَقِيقَةُ عِشَّتِي بِفِكْرِي وَوَجْدَانِي اسْتَشْعَرْتُ فِيهَا حَقًّا مَدَى فَضْلِ
 اللَّهِ عَلَيَّ، فَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ كَفَاءً مَا مَنَّ بِهِ وَتَكْرَّمُ " (١).

وَلَنْ أَدْعَ مَقَامِي هَذَا حَتَّى أُقَدِّمَ أَصْدَقَ الشُّكْرِ وَأَخْلَصَهُ إِلَى الدَّكْتُورِ نَادِيَةِ هَمَامِ،
 الْمَشْرِفَةِ عَلَى هَذِهِ الرُّسَالَةِ، ثُمَّ إِلَى الْأَسْتَاذَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ: الدَّكْتُورِ إِبْرَاهِيمَ الْبَعِيمِي،
 وَالدَّكْتُورِ نَادِي عَبْدِ الْجَوَادِ، بَارَكَ اللَّهُ فِي أَيَّامِهِمَا، وَمَتَّعَهُمَا بِالصُّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ؛ لِنَفْضِ لِيهِمَا
 بِقَبُولِ مَنَاقِشَةِ الرُّسَالَةِ، وَإِخْلَاصِهِمَا فِي النَّصِيحِ وَالتَّوَجُّهِ وَالتَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ رَحِمَ بَيْنَ أَهْلِهِ.

وَأَقْدِمُ وَافِرَ شُكْرِي وَتَقْدِيرِي إِلَى كَلِيَةِ الثَّرْبِيَّةِ لِلْبَنَاتِ الَّتِي أَتَاحَتْ لِي مُوَاصَلَةَ دِرَاسَتِي
 الْعُلْيَا، مُمَثِّلَةً فِي سَعَادَةِ الْعَمِيدَةِ الدَّكْتُورِ آمَالِ مَصْلَحَ، وَوَكِيلَةِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا الْأَخْتِ
 الْقَاضِلَةِ الدَّكْتُورِ بَلْقِيسِ الطَّيِّبِ عَلَى مَا بذَلْتَهُ لِي مِنْ تَشْجِيعٍ وَمَتَابَعَةٍ، وَتَسَهِيلٍ فِي
 مُوَاصَلَةِ الْبَحْثِ، فَجَزَاهَا اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

أَمَّا رَفِيقُ الدَّرَبِ، الَّذِي أَمَدَّنِي بِكَرَمِ مَسَاعِدَتِهِ، وَتَحَمَّلَ مَعِيَ رَفَقَةَ هَذَا الْبَحْثِ فَلَهُ فِي
 نَفْسِي عِرْفَانٌ كَبِيرٌ بِالْجَمِيلِ الَّذِي صَنَعَ، وَدَعَاءٌ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَهَبَهُ سَعَادَةَ الدَّارَيْنِ.

(١) مَا بَيْنَ عَلَامَتِي التَّنْصِيبِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ لُودَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ

آثَارِهِ وَمَذْهَبِهِ النَّحْوِيِّ، الصُّحُفَةُ، وَ.

كما أتوجهُ بعظيمِ شكري وبالحِ تقديري لفضيلةِ الشَّيخِ الجليلِ علي الحكيمِ الذي منحني في هذه الدِّراسةِ من علمِهِ وفضلِهِ ما لا أنساهُ له، فجزاه اللهُ خيرَ الجزاءِ.

أمَّا الأختُ الفاضلةُ الدكتورهُ ميمونةُ أحمدُ الفتاوي ففضلُها عليَّ يعجزُ مثلي أنْ يعبرَ عنه، فيكفي أنَّها زودتني بكثيرٍ من مصادرِ هذا البحثِ ومراجعِهِ، كما أفدتُ من سديدِ رأيها، ودقَّةِ ملاحظَتِها الشَّيءَ الكثيرَ، فلها شكري وامتناني.

وأتقدمُ بالشُّكرِ المفعمِ بالتقديرِ إلى الأستاذِ الدكتورِ أحمدَ عبدِ النِّعيمِ، وإلى كلِّ مَنْ أعانني على إتمامِ هذا البحثِ، ويسَّرَ لي مصاعبَهُ وعقباتِهِ، سائلةُ اللهُ أنْ يَهَبَهُم من نِعَمِهِ مثلَ ما أسدوا إليَّ مِنْ أَيْادٍ باقيةٍ.

ودعاءُ إليَّ اللهُ أنْ يتجاوزَ عَن زَلَّلي وخطيئي، وأنْ يجعلَ عَمَلِي خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، إنَّه وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه، كما أرجو أنْ يكونَ جزائي من هذا البحثِ ما رواه السيوطيُّ عند ترجمته لثعلب (ت ٢٩١ هـ)، قال: "قال أبو بكر بن مجاهد: قال ثعلب: يا أبا بكرٍ اشتغل أصحابُ القرآنِ بالقرآنِ ففازوا، وأصحابُ الحديثِ بالحديثِ ففازوا، وأصحابُ الفقهِ بالفقهِ ففازوا، واشتغلتُ أنا بزيدٍ وعمرو، فليتَ شعري ماذا يكونُ مِن حالي؟ فانصرفتُ من عنده فرأيتُ النَّبيَّ ﷺ تلكَ الليلة، فقال لي أقرئ أبا العباسِ مِنِّي السَّلامَ، وقُلْ لَهُ: أَنتَ صاحبُ العلمِ المستطيلِ" (١).

وآخرُ دَعْوَانَا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ٢ (بيروت:

الباب الأول

السرادوي عصره وحياته وأثره في الخلفين من بعده

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المرادي في ضوء عصره

الفصل الثاني: حياته

الفصل الثالث: أثره في الخلفين من بعده

الفصل الأول

المُرادِي في ضوء عصره، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحياة السياسية

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية

المبحث الثالث: الحياة الفكرية

المبحث الرابع: تطوُّر الدراسات النحوية في عصر

المُرادِي

توطئة:

لا شك أن العالم هو نتاج عصره، وابن بيئته، وعندما ننظر إلى المرادي في هذا الإطار نجد أنه نشأ في عصر دولة المماليك البحرية في الفترة التي كان الحكم محصوراً فيها في بيت قلاوون (٦٧٩ - ٧٨٤ هـ) .

وشهدت البلاد في عصر المماليك حركة علمية، وفكرية واسعة النطاق، وصلت إلى أوجها من الرقي والازدهار. فقد كان بحق عصر الثقافة والفكر.

وكان لهذه الحركات العلمية الأثر الكبير في تكوين شخصية المرادي وبناء ثقافته؛ لذا يبدو من الضروري تقديم صورة موجزة عن هذا العصر من الناحية السياسية والاجتماعية، والفكرية.

المبحث الأول الحياة السياسية

عاش المرادي في أواخر القرن السابع الهجري، وحتى منتصف القرن الثامن، في عهد المماليك الذين أقاموا دولة لهم في مصر وبسطوا سيطرتهم على الشام والحجاز.

وقد انقسمت دولة المماليك في مصر إلى دولتين ^(١):

أ - دولة المماليك البحرية التي امتد حكمها من سنة (٦٤٨ هـ) إلى سنة (٧٨٤ هـ) (١٢٥ - ١٣٨٢ م)، وكان أول سلاطينها عز الدين أيبك التتركماني، وبتوليته أُسْدِلَ الستار على الدولة الأيوبية.

ب - دولة المماليك البرجية، أو الجراكسة، من سنة (٧٨٤ هـ) إلى سنة (٩٢٣ هـ) (١٣٨٢ - ١٥١٧ م).

(١) تاريخ الأدب العربي، د. عمر لغوخ، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٤ م) ٣ / ٦٠٢.

وهم الذين اشتراهم الناصر قلاوون، وأبناؤه من بعده، وأطلق عليهم اسم
 "البرجية" نسبة إلى " أبراج " قلعة الجبل التي أقاموا فيها.
 وسأكتفي بالحديث عن عصر دولة المماليك البحرية؛ لأنها الفترة التي عاش فيها
 المرادي.

ففي هذه الفترة تعاقب على السلطة حكام كثيرون، اتسم عصرهم بكثرة الفتن
 والاضطرابات والتناحر على السلطة، ولم تبدأ الأمور، وتنعم البلاد بالاستقرار والهدوء
 إلا في عهد السلطان الناصر محمد بن السلطان قلاوون (٦٩٣ - ٧٤١ هـ) ففي هذه
 الفترة هدأت الأمور، " وبلغ النظام الإداري للسلطة مبلغا عظيما من الدقة والتنسيق،
 ونظمت دواوين الحكومة، ومواردها، فنعمت الدولة بالرخاء، والاستقرار والهدوء " (١)،
 كما عُرف عنه حبه للتعمر، وإنفاقه المبالغ الطائلة على المشروعات الحيوية كالمدارس،
 والمساجد، والمستشفيات، والملاجئ، وغيرها من الأمور التي رأى الشعب بحاجة إليها، مما
 جعل الشعب يلتف حوله، ويؤيده سلطانا على مصر، وأصدق ما يدل على ذلك توليه
 السلطة ثلاث مرات، وقد أفلت من القتل والخلع، أكثر من مرة، إلى أن استطاع في
 المرة الثالثة أن يُسبب أقدامه وبمكث في الحكم في الفترة من (٧٠٩ هـ إلى ٧٤١ هـ)
 ، وما كان ذلك إلا بمشيئة الله ثم بتأييد الشعب له.

ويُعدُّ عصر قلاوون من أزهى عصور الحكم المملوكي، فعلى الرغم من دسائس
 القصر وفتنه وتهديدات الغزاة، وتصارع الأمراء على السلطة والجاد، استطاع أن يُخمِدَ
 نارَ الفتنة، ويقومَ بجلائل الأعمال وحسبه من ذلك تمكنه من طرد الصليبيين، والوقوف
 بوجه ثلاث غزوات مغولية.

وسجل له التاريخ جهودا في الميدان الأوروبي، ومع مغول القبحاق، كما سجل له
 نشاطا ملموسا في القارة الإفريقية، كان من نتيجته المزيد من نفوذ القاهرة في هذه
 الأصقاع.

(١) دولة بني قلاوون في مصر، سعيد عاشور، ومحمد سرور (القاهرة: مطبعة الاعتماد مصر

إضافة كبيرة حققها هذا السلطان في سلسلة العمل الإسلامي الذي قاده الماليك ضد أعداء الجبهة الإسلامية.

ومما يزيد من قيمة الدور الذي قام به قلاوون في حركة المقاومة الإسلامية أنه توفي وهو في الطريق لاقتلاع آخر جذور الوجود الصليبي^(١). وبعد وفاته سنة ٧٤١هـ دخلت دولة الماليك البحرية في طور جديد من نظم الحكم، فقد عاذ التنافس والتناحر بين الأمراء على السلطة، وضعفت سلطة من حكم البلاد من أولاد قلاوون، وصار السلطان العروة في أيديهم، يعزلونه أو يبقونه وفق مشيئتهم، فكثر من اعتلى عرش البلاد، وانتهى هذا الصراع بالقضاء على عرش سلاطين الماليك^(٢).

في ظلال هذه الأحداث السياسية من القرن الثامن الهجري عاش المرادي أزهى فترات عمره أيام حكم الناصر محمد بن قلاوون وما بعده، وشهد بعض فترات الصراع على الحكم. ولم تُشر كتب التراجم أو التاريخ التي أمكنني الوقف عليها إلى شيء عن مواقفه السياسية خلال فترة بني قلاوون.



(١) الجبهة الإسلامية في عصر الحروب الصليبية، حامد غنيم أبو سعيد، ط ٢ (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) ٣ / ٢١٦ - ٢١٥.

(٢) دراسات في تاريخ الماليك البحرية، علي إبراهيم حسن، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨ م)، ص ١٠٦، ومصر في عهد دولة الماليك البحرية، سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩١٩ م)، ص ١١٣.

المبحث الثاني الحياة الاجتماعية

عاش المماليك في عزلة عن أفراد المجتمع، يترفعون عن التزاوج منهم، أو الامتزاج بهم، إلا فيما تقتضيه دواعي الحكم، فأوجدت هذه العزلة التي سلكها المماليك فجوة واسعة بين الحكام والمحكومين في مصر، مما ترك أثراً واضحاً في المجتمع المصري، فظل أفراد الشعب لا يعنيه شيء من أمر الأحداث الكبرى التي تحدث في مجتمعهم، مما يتعلق بالملك، من النزاع على السلطة، عند سقوط سلطتهم، وقيام غيره.

كما أن المماليك تنكروا للمجتمع المصري، وأنزلوا بهم كثيراً من ألوان الظلم، وأنقلوهم بالضرائب الباهظة التي كانت تفرض عليهم في أي وقت.

ولم يحظ بعطفهم إلا طبقة الأغنياء والوجهاء؛ لأن الحكام أحسوا أن التجار وحدهم المصدر الأساسي الذي يمد الدولة بالمال في ساعات الشدة والهرج.

كذا احترم المماليك أرباب الوظائف الديوانية، والفقهاء، والكتاب، والعلماء، ورجال الدين؛ لأنهم أحسوا أنهم غرباء، وهم بحاجة إلى دعامة يستندون إليها في حكمهم، فكان تفرغهم إلى العلماء من أجل ذلك.

في حين لاقى السواد الأعظم من الشعب كالفلاحين، والعمال والباعة "العوام" الكثير من مشاق الحياة، وحرمتهم من خيرات البلاد، وفرضت عليهم الضرائب المشروعة وغير المشروعة.

وتعرضوا للسلب والنهب من قبل الأعراب الذين انتشروا في مصر^(١)، ولم تسلم القاهرة من عبث المماليك المتظاهرين عند خلع، أو تولية سلطان.

وكان المماليك أسخياء مع الطبقة الجائعة، فقد منحوهم شيئاً من الرعاية.

(١) مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

أما بالنسبة للمرأة في هذا العصر فقد تمتعت بمكانة سامية، كما شاركت في النشاط العلمي والديني^(١).

ومما تميّز به حكم المماليك حرصهم على الحفاظ على الأخلاق العامة، فكثيراً ما كانوا يصدّرون الأوامر بإبطال الملاحم، وإغلاق أماكن الخمر وحبس الزواني، وتنفيذ ذلك بشيء من الشدّة أيضاً بين المسلمين، وبين التّصارى على السّواء^(٢).

فقد حدث في سنة (٧٢٤ هـ) أن أبطل السلطان بيبرس الملاحم بالديار المصرية وحبس جماعة من الزّواني^(٣).

والظاهرة الأخيرة التي تميّز بها المجتمع خلال حكم المماليك هي النظام الإقطاعي. فالمماليك كانوا طبقة عسكرية قائمة على الإقطاع. كلّ طبقة تخدم الطبقة التي فوقها وتتأول منها أرزاقها العينية، والتّقديّة بالإضافة إلى إقطاعات الأراضي. وقد استخدم المماليك عدداً من القبائل المحلية، ومن التّركمان الأكراد، ومن البدو العرب لحماية الطرق وللدّفاع عن السّواحل في وجه الصّليبيين، وأقطعوهم الأراضي^(٤).

هذا ما وصلت إليه الحياة الاجتماعيّة في العصر الذي عاش فيه المراديّ. دور المراديّ الاجتماعيّ: لم تذكر لنا المصادر التي ترجمت للمراديّ عن حياته الاجتماعيّة شيئاً فيما أطلعت عليه، وبناء عليه فإنّه لم يتولّ مناصب قضائية أو قيادية. والله أعلم بالصّواب.



(١) مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٧٦ .

(٢) تاريخ الأدب العربي ٣ / ٦٠٨ .

(٣) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة؛ للسيوطي، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١ (بيروت:

دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨ م) . ٢ / ١٨٠ - ١٧٩ .

(٤) تاريخ الأدب العربي د. عمر فروخ ٣ / ٦٠٦ .

المبحث الثالث

الحياة الفكرية وعوامل تطورها في عصر المرادي

شهد العصر المملوكي حركة علمية قوية منذ سقوط بغداد تحت أقدام التتار (سنة ٦٥٦هـ - ١٢٥٨م) إلى نهاية القرن الثامن الهجري، وكانت بغداد عروس الشرق، ومشرق الحضارة، وأكبر مركز علمي ثقافي مما جعلها قبلة العلماء. وقد خلفتها القاهرة في كل ما كان لها؛ لأن مصر في تلك الفترة كانت تتولى ركب الثقافة الإسلامية^(١).

وفيها أخذ الحكام أنفسهم بالجد الصارم في إلهاض الحركة العلمية بالمشاركة البصيرة حياءً، والبذل في سخاء دائماً^(٢)؛ لأنهم كانوا يعلمون أنهم غرباء عن هذه الدولة، وأن استقرارهم لا يتأني إلا إذا وهبوا أنفسهم للعمل من أجل إحياء ثراث هذه الشعوب العربية المسلمة، فاتجهوا إلى العلم ليحيوا ما مات، ويعيدوا بناءه الذي انهار من جديد، من أجل ذلك كان عصر المماليك ولاسيما البحرية، وهو العصر الذي تلا انقراض عقد الدولة الأيوبية من العصور التي بلغت فيها الحركة العلمية مبلغاً عظيماً من الرقي والنهوض، وزحرت القاهرة بالعلماء في كل فن. والأدباء والشعراء^(٣). وليس أدل على ذلك من شهادة العالم المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة (٨٠٨هـ) في مقدمته في الفصل الثالث الذي عقده بعنوان "العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة" تحدث عن هذه النهضة التي أشرقت أنوارها، ووضحت معالمها في عهد المماليك، فقال: "ونحن لهذا العهد الذي نرى أن العلم والتعليم إنما هو

(١) ينظر: نشأة النحر وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي (دار الندوة الجديدة -)، ص

٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) مقدمة ابن خلدون، بعناية الأستاذ خليل شحادة، ط ٣ (بيروت: دار الفكر ١٤١٧هـ -

١٩٩٦م) ١ / ٥٤٩.

(٣) تاريخ الأدب العربي، فروخ ٣ / ٦١٠ (بصرف).

بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرائها مُسْتَبَحِرٌ وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين، فاستحكمت فيها الصنائع وتفتتت، ومن حملتها تعليم العلم. وأكد ذلك فيها وحفظته ما وقع لهذه العصور بما منذ مائتين من السنين في دولة الترك منذ أيام صلاح الدين بن أيوب وهلم جرأ... فاستكثروا من بناء المدارس، والزوايا، والربط، ووقفوا عليها الأوقاف المغلة... فكثر الأوقاف لذلك، وعظمت الغلات والفوائد، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرائتهم منها، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب، ونفقت بما أسواق العلوم، وزحرت بحارها، والله يخلق ما يشاء ^(١).

وقد تجمعت عوامل عدة، ساعدت جميعها على انتشار الثقافة في هذا العصر،
تتلخص في الآتي:

- انتصار المماليك على التتار في موقعة عين جالوت، الأمر الذي أدى إلى هجرة كثير من العلماء من شتى البقاع إلى مصر؛ لأنهم عرفوا أن العلم لا يثمر، والثقافة لا تزدهر إلا في ظل الأمن والرخاء، والهدوء والاستقرار.

- تشجيع المماليك العلم، والعلماء شأنهم في ذلك شأن بني أيوب الذين ورثوا دولتهم، وبخاصة بعد ضياع التراث العلمي على يد التتار، الذين أبادوا كل ما يمت إلى التراث العربي والإسلامي بصلة في جميع البلاد الإسلامية التي احتلوها، فرأى المماليك أنهم مسئولون أمام الله عن أحياء هذا التراث، وبعثه من جديد.

- وجود الخلافة العباسية في القاهرة ساعد على إيجاد حركة علمية دينية ولغوية ونحوية، فحملت القاهرة بعلمائها المقيمين، والمهاجرين عبء الرسالة العلمية التي شاء القدر أن تتخلى عنها بغداد وقرطبة، وتسلمها القاهرة، التي وجد فيها المسلمون أملهم

في كل ما فقدوه^(١).

- كثرة حلقات تدريس العلوم المختلفة بالمساجد، وإفتتاح أعداد كبيرة من دور العلم، وحبس الحكام الأموال الطائلة عليها^(٢).

- إنشاء المكتبات العامة، والخاصة ففي كل مدرسة تقريباً مكتبة. فالملك الظاهر يبرس أنشأ في المدرسة الظاهرية خزانة كتب، اشتملت على أمهات الكتب في سائر العلوم^(٣)، كذلك فعل الناصر قلاوون فقد ألحق بالقبة مكتبة ضخمة، فيها عدة أحوال من الكتب في سائر العلوم، وعيّن لها أميناً ومساعدين^(٤)، وقد عملت هذه المكتبات على تيسر العلم للراغبين فيه، وعلى حفظ التراث العربي من أيدي العابثين الذين لا يقدرون للثقافة قدرها، ولا يعطون للعلم منزلته^(٥).

- إحياء التراث العلمي الذي كان من حسناته تأليف أوسع المعاجم اللغوية^(٦)، وأكثرها شهرة وهما: "لسان العرب" لابن منظور المتوفى سنة (٧١١هـ -)، و"القاموس المحيط" لمحمد بن يعقوب بن إبراهيم الفيروز أبادي المتوفى سنة (٨١٦هـ -)، وكان من حسناته أيضاً ظهور مجموعة كبيرة من الموسوعات العلمية والأدبية الكبيرة التي يعد في طليعتها: "نهاية الأرب" لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد التويري المتوفى سنة (٧٣٢هـ -)، و"مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" لشهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري المتوفى سنة (٧٤٩هـ -)، ومع أنه مصدر في الجغرافيا عموماً؛ إلا أنه يضم معارف كثيرة في النبات والحيوان، والتاريخ والأدب، و

(١) يُنظر: نشأة النحو، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) يُنظر: مقدمة ابن خلدون ١ / ٥٤٩.

(٣) يُنظر: حسن الخاضرة ٢ / ١٤٣.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ٢ / ١٤٦.

(٥) يُنظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، عبد العال مكرم، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ص ٩٦.

(٦) يُنظر: الحركة الفكرية في مصر، عبد اللطيف حمزة، ط ٢ (القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٦٨م)،

ص ٢٣٨ - ٢٤٥.

" الوافي بالوفيات " لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة (٧٦٤هـ)، وهو من أكبر كتب التراجم، و " طبقات الشافعية الكبرى " في التراجم لتاج الدين السبكي المتوفى سنة (٧٧١هـ) (١).

- نشاط حركة التأليف بعامة، فقد ظهرت مؤلفات متعددة في فروع العلوم المختلفة، إلى جانب المعاجم والموسوعات، وكان من هذه المؤلفات كثير من كتب النحو المعروفة لكبار النحاة المتأخرين (٢) الذين سيأتي ذكرهم بمشيئة الله.



(١) يُنظر: تاريخ الأدب العربي، لفروخ ٣ / ٦١١ .

(٢) يُنظر: الحركة الفكرية ٣٧١ - ٣٧٢ .

المبحث الرابع

تطور الدراسات النحوية في عصر المرادي

نشطت الدراسات النحوية وازدهرت وأثمرت ثماراً يانعة في هذا العصر على أيدي نخبة نابغين أمثال: عثمان بن عمر بن الحاجب^(١)، وابن مالك^(٢) وابن النحاس^(٣)، وأبو حيان^(٤)، وقد حمل الرأية من بعده تلاميذه، من أمثال المرادي، الذي يعد إماماً قديراً من أئمة النحو في القرن الثامن الهجري، وابن هشام^(٥)، وابن عقيل^(٦)، وكان هؤلاء النخبة كواكب النجوم في سمائه، لم يقفوا كما وقف غيرهم موقف المقلدين، بل كانت لهم آراء وأفكار، وتوجيهات نحوية خاصة، ومناقشات يستندون فيها إلى الدليل والحجة.

(١) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، فقيه مالكي، من أعلام العربية، أخذ عن الشاطبي، وابن عساكر، وأخذ عنه ابن مالك، من مصنفاته: الكافية، والشافية، والأمل في النحوية. توفّي سنة ٦٤٦ هـ. يُنظر ترجمته في: (وفيات الأعيان؛ لابن خلكان ٣/ ٢٤٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤، وشذرات الذهب؛ لابن العماد ٧/ ٤٠٥، والأعلام ٤/ ٣٧٤).

(٢) هو: جمال الدين محمد بن مالك الطائي، من أئمة النحو المبرزين، أخذ عن الشلوبين في الأندلس، وابن يعيش، وابن الحاجب في المشرق، وعنه أخذ ابنه بدر الدين، من مؤلفاته التسهيل، وشرحه: والعمدة، وشواهد التوضيح، وشرح الكافية الشافية...، توفّي سنة ٦٧٢ هـ.

يُنظر ترجمته في: (الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٣).

(٣) هو: محمد بن إبراهيم بن النحاس النحوي، شيخ العربية في عصره، أخذ عن ابن يعيش، وعنه أخذ أبو حيان وخلق كثير، من مصنفاته: التعليقة على المنقرب، وشرح قصيدة الأفعال. توفّي سنة ٦٩٨ هـ. يُنظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١/ ١٣، وشذرات الذهب ٧/ ٧٧٢، والأعلام ٦/ ١٨٧).

(٤) متأني ترجمته عند الحديث عن شيوخه بمشينة الله.

(٥) هو: عبد الله بن يوسف الأنصاري، إمام عصره أخذ عن اتقي السبكي، وأبي حيان، وأخذ عنه ابن جماعة، من مؤلفاته: مغني اللبيب، وشذور الذهب، وقطر الندى...، توفّي سنة ٧٦١ هـ.

يُنظر ترجمته في: (الدرر الكامنة ٢/ ٤٥٦، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨، وشذرات الذهب ٦/ ١٩١).

(٦) هو: عبد الله بن عبد الرحمن، إمام في العربية، أخذ عن أبي حيان، والقزويني، وعنه أخذ البلقيني وغيره، من مؤلفاته: شرح الألفية، والمساعد على تسهيل الفوائد، توفّي سنة ٧٦٩ هـ.

يُنظر ترجمته في: (الدرر الكامنة ١/ ٢٦٦، وبغية الوعاة ٢/ ٤٧، وشذرات الذهب ٦/ ٢١٤).

وآراء هؤلاء الأعلام، ومؤلفاتهم هي التي أقامت صرح المدرسة المصرية في النحو^(١)، وقد تطور التأليف في النحو في هذه الفترة على أيديهم تطوراً كبيراً، وذلك بالجهود الجبارة التي بذلها هؤلاء العمالقة، فعلى أيديهم تم دعم مسائله، وتثبيت قواعده، وتطور أدلته، وزادوا على ذلك بما وضعوه من شروح تُصِفُ بالتحقيق الدقيق في المتن المشروح، والجمع المستقصى للآراء، ومتون ومنظومات جمعت الشئيات، ولَمَّتِ الشُّمل^(٢).

وفي هذا العصر ظهرت عدّة مؤلفات في حروف المعاني، من أشهرها كتاب "رصف المباني في حروف المعاني" لأحمد بن عبد النور المالقي^(٣)، وكتاب "الجنسي الداني" للمرادي، و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري.

ومن السمات البارزة في كثير من المؤلفات النحوية بهذا العصر التدرج فيها بين: مختصر ووسيط، وبسيط مراعاة لمستويات الطلاب، وظهور الطابع التعليمي الذي يُعنى بتنظيم المادة العلمية في أسلوب يُعين الطلاب على استيعابها. وكتب المرادي تُعدُّ في طليعة هذه المؤلفات النحوية التي يتمثل فيها منهج التأليف في عصره.

وأصطنع الشراح في تلك الفترة أساليب المناقشة المنطقية مثل: "فإن قلت" و"سَلَّمنا"، وهم بذلك يقتفون أثر ابن جني الذي كان منهجه تفنيد كل ردٍّ محتمل، وابن الأنباري الذي كان يسرد في مطلع كل مسألة رأي الكوفيين فرأي البصريين، ثم حجج الكوفيين فحجج البصريين، وأخيراً يحكم بينهما مغلداً رأي أحد الطرفين^(٤).

(١) المدرسة النحوية، د. شوقي ضيف، ط ٧ (القاهرة: دار المعارف ١٩٩٢م)، ص ٢٤١.

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٣) هو: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، من علماء النحو المغاربة المشهورين، وُلِدَ عام ٦٣٠ هـ في مالقة، أخذ عن محمد المالقي، وابن الأخصر القرني، وأخذ عنه أبو حيان الأندلسي. من مصنفاته شرح الجزولية، شرح الجمل، شرح الكامل لأبي موسى الجزولي. تُوُفِيَ سنة ٧٠٢ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (البلغة، ص ٥٩، الدرر الكامنة ١ / ١٩٤، بغية الوعاة ١ / ٣٣١).

(٤) يُنظَرُ: مجلة التراث العربي، العدد ٧٩، مقال محمد وليد حالظ، بعنوان "الثخانة العرب وسبلهم في

التأليف"، ص ٤٨.

كما غني بعض النحاة بشرح الشواهد النحوية، وهو عمل جليل يُخفف العبء عن متون النحو، ويسمح للمؤلف أن يستمر في عرض مادته دون الانصراف إلى الشواهد، كما فعل ابن هشام الأنصاري في شرح شواهد ابن الناذم بدر الدين ابن مالك^(١).

والحق أن هذه الفترة كانت "ربيع النحو" فيها ازدهر نبته، ونمت عيدانه، وأورقت أشجاره، وفاحت أزاهيره حتى انتهى القرن الثامن الهجري^(٢).

وبعد، فهذه صورة موجزة للحركة العلمية في عصر الماليك الذي عاش فيه المرادي، متأثراً بهذه الحركة العلمية القوية التي تآزر السلاطين في دفع عجلتها إلى الأمام قُدماً؛ لتعوض ما خسره العالم من سقوط بغداد، ولتمع في سماء تلك الفترة من الزمان، فكان علماً من أعلام عصره لا يقل عن شيخه أبي حيان، ومعاصره ابن هشام. ونحمد لعلماء هذا القرن على نحو خاص انصرافهم إلى علومهم رغماً ظروفهم القاتمة، ونظل نحمد للماليك تشجيعهم العلوم مهما كانت دوافع التشجيع.



(١) يُنظر: مجلة التراث العربي، العدد ٧٩، مقال محمد وليد حافظ، بعنوان "النحاة العرب وسبلهم في التأليف"، ص ٤٥.

(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٤٥٣.

الفصل الثاني

حياة السراوي

وفيهِ خَمْسَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ وَلَقَبُهُ، أَصْلُهُ وَنَسَبُهُ،
مَوْلَدُهُ وَنَشَأَتُهُ، وَفَاتُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: شُيُوخُهُ وَتَلَامِيذُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: ثِقَافَتُهُ وَمَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: آثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: أَخْلَاقُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ وَلَقَبُهُ^(١):

هُوَ الْحَسَنُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُرَادِيِّ، الْمَرَاكَشِيِّ، الْمَغْرِبِيِّ الْمَصْرِيِّ الْمَوْلَدِ، الْمَالِكِيِّ^(٢).

كُنْيَتُهُ أَبُو عَلِيٍّ - وَكَتَبَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت ٨٣٣ هـ) بِأَبِي مُحَمَّدٍ -^(٣) وَلَقَبَهُ بِـ "بَدْرِ الدِّينِ"^(٤) الشَّهِيرَ بِـ "ابْنِ أُمِّ قَاسِمٍ"، وَهِيَ جَدُّهُ أُمُّ أَبِيهِ؛ جَاءَتْهُ مِنَ الْمَغْرِبِ فَعُرِفَتْ بِالشَّيْخَةِ لِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالشَّقَى؛ لِذَا كَانَتْ مُحَلِّ احْتِرَامِ الْجَمِيعِ وَتَقْدِيرِهِمْ. وَمِنْ هُنَا اشْتَهَرَ اسْمُ الرَّجُلِ بِمَا، فَكَانَتْ شَهْرَتُهُ تَابِعَةً لَشَهْرَتِهَا، وَاسْمُهَا عِنَاؤُنَا عَلَيْهِ يُعْرَفُ وَيَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ^(٥).

وَذَهَبَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) إِلَى أَنَّ "أُمَّ قَاسِمٍ" هَذِهِ لَيْسَتْ جَدَّةُ الْمُرَادِيِّ، وَإِنَّمَا هِيَ امْرَأَةٌ مِنْ بَيْتِ السُّلْطَانِ، تَبَنَتْهُ فَسَيَّبَ إِلَيْهَا^(٦).

(١) يُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي الْكُتُبِ الْآتِيَةِ: غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءِ؛ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨، وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ؛ لِابْنِ حَجَرٍ ٢ / ٣٢ - ٣٣، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ ١ / ٥١٧، وَحَسَنُ الْحَاضِرَةِ؛ لِلْسِّيُوطِيِّ ١ / ٣٠٩، وَشَذَرَاتُ الدُّهَبِ؛ لِابْنِ الْعِمَادِ ٦ / ١٥٨ - ١٦٠، وَكُشْفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ؛ لِحَاجِي خَلِيفَةَ ٥ / ٢٨٦، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ؛ لِلْبَغْدَادِيِّ ١ / ٢٨٦، وَنَشْأَةُ النُّحُوِّ وَتَارِيخُ أَشْهُرِ النُّحَاةِ، ص ٢١٣، وَالْأَعْلَامُ؛ لِلزُّرْكَانِيِّ ٢ / ٢٢٨، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ؛ لِكَحَّالَةٍ ٣ / ٢٧٠ - ٢٧١، وَالْمَدَارِسُ الشُّعْبِيَّةُ؛ لِشَوْقِيِّ ضَيْفٍ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٢) يُنْظَرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ ١ / ٥١٧.

(٣) يُنْظَرُ: غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءِ ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤) يُنْظَرُ: الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ٢ / ٣٢.

(٥) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٢ / ٣٢ - ٣٣؛ وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١ / ٥١٧.

(٦) يُنْظَرُ: السَّابِقُ ٢ / ٣٢.

وقد تفرّد ابن حجر - رحمه الله - بما ذهب إليه، إذ لم أجد في المصادر التي تناولت حياة المرادي ما يُشير إلى أنّه نشأ في بيت السلطان، أو تقرب إلى سلطانٍ ما، وهذا يقوّي - فيما أرى - أن أم قاسم هي جدّة المرادي. والله أعلم بالصواب.

أصله ونسبه:

المرادي عُرف بالمغربي، والمراكشي، والمصري، كما عُرف بالأسفي نسبةً إلى أسفي، وهي كورة عظيمة من أعمال مراكش^(١)، وسُمّي بالمالكي نسبةً إلى المذهب المالكي الذي أصبح عالمًا بفقهيهِ، وأصولهِ^(٢).

أمّا عن تسميته بالمرادي فلم يذكر أحدٌ من الذين ترجموا له سبب هذه التسمية، ويبدو أنّها نسبةٌ إلى قبيلة مرّاد، وهم بطنٌ من بطون مالك بن أدد بن مذحج^(٣)، انتقل بعض أفراد هذه القبيلة من اليمن إلى الأندلس، وموطن هذه القبيلة بين أشبيلية وقرطبة، ولها حصن مشهور يُدعى بـ "حصن مراد" قريب من قرطبة بالأندلس^(٤)، وقد ترجم السُّبُوطي - رحمه الله - لمجموعة من العلماء يشتركون في هذا الاسم، وهم جميعًا أندلسيون منهم:

- ١ - بكر بن حاطب المرادي القرطبيّ النحويّ أبو محمد المكفوف^(٥).
- ٢ - محمد بن الحسن المراديّ كان صاحب قَدَم في العربية (ت ٦٦٩هـ) ^(٦).

(١) أسفي: بلدة على شاطئ البحر المحيط، بأقصى المغرب، بينها وبين المغرب أربعة أيام.

يُنظر: معجم البلدان؛ ياقوت الحموي (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٧٩ م) ١ / ٢٣٢.

(٢) يُنظر: بغيّة الوعاة ١ / ٥١٧.

(٣) يُنظر: جهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٣

هـ)، ص ٤٧٦.

(٤) يُنظر: معجم البلدان ٥ / ٩٢.

(٥) يُنظر: بغيّة الوعاة ١ / ٤٦٣.

(٦) يُنظر: المصدر السابق ١ / ٨٦.

٣- يحيى بن أحمد المرادي كان فقيهاً جليلاً، وقاضياً عادلاً ولي قضاء مألقة (ت ٦٥٨ هـ) ^(١).

وباستعراض تراجم هؤلاء العلماء يُمكن القول: إن المرادي أندلسي الأصل، ثم نرح أهله إلى مُراكش، ومن ثم إلى مصر. والله أعلم بالصواب.

مَوْلَدُهُ وَنَشَأُهُ:

وُلِدَ ابنُ أمِّ قاسم بمصر ^(٢) ولم أجد مَنْ حَدَّدَ - مِنَ الَّذِينَ تَرَجَمُوا لَهُ - سَنَةَ مِيلَادِهِ، أو قَدَّمَ أَيَّ مَعْلُومَةٍ يُسْتَشْفَى مِنْهَا تَحْدِيدَ تَارِيخٍ مَعِينٍ لَوِلَادَتِهِ؛ وَلَعَلَّ مَرَدُّ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ مَا سَيَكُونُ مِنْ أَمْرِهِ.

ويبدو - والله أعلم - أن المرادي وُلِدَ نحو عام ٧٠٧ هـ، ومِمَّا يُقَوِّي ذلك؛ **المُرجحات الآتية:**

١- أن شيخه السراج الدمنهوري وُلِدَ بعد سنة ٦٨٠ هـ ^(٣)، وكذا شيخه شمس الدين بن اللبان وُلِدَ سنة ٦٨٥ هـ ^(٤)، وعلى الأعم الأغلب يكون التلميذ أصغر من شيخه.

٢- أن المرادي كان مُعاصراً لابن عقيل، وابن هشام، ورُبَّما يكون من أَقْرَانِهِمَا فِي السَّنِ. أمَّا ابنُ عقيل، فقد وُلِدَ سنة ٦٩٨ هـ، وابنُ هشام سنة ٧٠٨ هـ.

٣- أن نسخة "الجنى الداني" التي نسخها عبدُ العالم الطُّوخي سنة ٨٥٤ هـ، والمُحْفَوظة فِي مَكْتَبَةِ الاسْكُورِيَالِ تحت الرقم ٧٨ نحو، كُتِبَ فِي صَفْحَةِ الْعَنْوَانِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَعْلَى ما نصه: "الحمدُ لِلَّهِ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي حَيَّانَ، حَسَنُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

(١) يُنْظَرُ: بَيْتَةُ الْوَعَاة ٢ / ٣٣٠.

(٢) يُنْظَرُ: حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ١ / ٣٠٩.

(٣) يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ الْقُرَّاءِ ١ / ٥٩٧.

(٤) يُنْظَرُ: مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٨ / ٢٨٦.

المعروف في البلاد بآبٍ أم قاسم لم يطل عمره، وكان عالماً صالحاً مكباً على العلم والعمل...^(١)

أما نشأته وحياته الأولى فالغموض يحفُّ بها، وهذا هو شأن كثير من العلماء، لا يُعنى بسيرتهم، إلا بعد أن يبرزوا وينبهوا، أما قبل ذلك فشأنهم كشأن سائر الناس. وكل ما في المصادر التي توقَّر لي الاطلاع عليها أنه نشأ في بيت جدته أم أبيه، وكانت امرأة ورعة تقيّة، وأنه لما استوى، وبرز، وتشرب بالعلوم جلس لتدريس النحو، والقراءات بجامع مصر العتيق^(٢).

لكن ممّا لا شك فيه أن المرادي عاش عصره، وأفاد من علومه المتنوعة، فاتّصل بكبار العلماء والأئمة، والمشايخ من أمثال أبي حيان، وتعلّم ما كان يتعلّمه نجباء هذا العصر، وتمثّل ثقافات مجتمعه، يُعنه على ذلك حافظّة قويّة، وعقليّة منظّمة، تُنبئ عنها مؤلفاته، ويُشي بها ثناء المترجمين له، على ما سيتبين إن شاء الله.

ويسبدو أن المرادي - رحمه الله - تربّى في بيت علم وفضل، شديد العناية بتنشئة أبنائه على هذي الإسلام ومكارم الأخلاق وحبّ العلم؛ إذ كلّ هذه الأوصاف نجدّها مشرّدة في المرادي، بإجماع المترجمين^(٣).

ويظهر لي أن المرادي عاش حياته كلّها في مصر، وممّا يعزّز ذلك أن ابن حجر - رحمه الله - ذكر " أن المرادي رأى النبي ﷺ في المنام، فقال له: يا حسن اجلس انفع الناس بمكان الخراب بجامع مصر العتيق، بجوار المصحف "^(٤).



(١) يُنظر: الجني الداني، ت: طه مُحسن، ص ٦٣.

(٢) يُنظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٣) يُنظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٤) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

وَفَاتُهُ:

تَكَادُ تُجْمَعُ الْمَصَادِرُ الَّتِي تَحَدَّثُ عَنِ الْمُرَادِيِّ عَلَى أَنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ فِي سَنَةِ ٧٤٩ هـ ^(١) الْمَوَافِقَةَ لِسَنَةِ ١٣٤٩ م.

وَذَكَرُوا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ ^(٢).

وَانْفَرَدَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ سَنَةَ ٧٥٥ هـ ^(٣)، وَلَا يُلْتَفَتُ لِهَذَا؛ لِأَنَّ ابْنَ حَجَرٍ لَمْ يَكُنْ جَازِمًا بِهِ فَقَدْ حَكَاهُ بِصِغَةِ الشَّكِّ، فَقَالَ: " وَقَدْ رَأَيْتُ بِخَطِّي - وَلَا أَدْرِي مِنْ أَيْنَ نَقَلْتُهُ - وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٧٥٥ هـ " ^(٤).

وَأَمَّا مَكَانُ وَفَاتِهِ فَهِيَ دَارُ نَشَأَتِهِ وَحَيَاتِهِ مِصْرَ. وَدُفِنَ بِـ (سُرِّيَا قُوس) ^(٥) وَهِيَ بَلَدٌ فِي نَوَاحِي الْقَاهِرَةِ بِمِصْرَ.

رَحِمَ اللَّهُ الْمُرَادِيَّ رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَأَجْزَلَ مَثُوبَتِهِ عَلَى مَا قَامَ بِهِ مِنْ خِدْمَةِ عَظِيمَةٍ فِي سَبِيلِ لُغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمَا خَلَفَهُ مِنْ زَادٍ وَثَرَاتٍ قِيَمٍ، وَجَعَلَهُ خَيْرَ سَلَفٍ لْخَيْرِ خَلْفٍ، عَمَلِيَّتُهُ.



(١) يُنْظَرُ: الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ٢ / ٣٣، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١ / ٥١٧، وَخُذْرَاتُ الذَّهَبِ ٦ / ١٦٠.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ، الْمَذْكُورَةُ نَفْسُهَا.

(٣) يُنْظَرُ: الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ٢ / ٣٣.

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، الْمَذْكُورُ نَفْسُهُ.

(٥) مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣ / ٢١٨.

المبحث الثاني

شيوخه، وتلاميذه

كانت مصر في عهد المماليك حافلة بالعلم والعلماء، والسلاطين الذين يقصدون العلماء والطلاب ويكرمونهم ويشجعونهم، ولقد كان نصيب القاهرة من ذلك نصيباً وافراً، وقد ولد المرادي ونشأ وتعلم في تلك المدينة، التي ازدهرت فيها الحركة العلمية، فنهل من معين معارف عصره، على اختلافها؛ فبرغ في فنون العقول والمنقول، متأثراً بشيوخه الكثيرين الذين كانوا هم جلة علماء ذلك العهد، وأبرز هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم الأثر الكبير في تكوينه الفكري مرتين حسب وفياتهم:

١- أبو زكريا العماري (ت ٧٢٤ هـ) ^(١):

هو: يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله العماري التونسي أبو زكريا، ولد سنة ٦٤٣ هـ، عالم جليل، أخذ العربية بتونس عن أبي الحسن بن عصفور، وبدمشق عن ابن مالك، وبالقاهرة عن الشيخ البهاء بن النحاس ^(٢). قال عنه ابن حجر: "كان عالماً بالقراءة متقناً لها متفتناً فيها، ذاع صيته واشتهر بين الناس، وعلا قدره حتى عين مقرئاً فالتف حوله خلق كثير" ^(٣). وقال عنه ابن الجزري: "إن ذهنه جيداً واعتناؤه بالقراءات تام، وحرصه زائد" ^(٤). توفي سنة ٧٢٤ هـ.

(١) يُنظر ترجمته في: (طبقات القراء ٢ / ٣٧٩، والدرر الكامنة ٥ / ٢٠٦، والبغية ٢ / ٣٣١).

(٢) يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٣١.

(٣) الدرر الكامنة ٥ / ٢٠٦.

(٤) طبقات القراء ٢ / ٣٧٩.

وقد أجمع أصحاب التراجم على أنه من شيوخ المرادي، وأخذ عنه العربية^(١).

٢- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)^(٢):

هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي، القرطابي المولد والمنشأ، المصري الدار، نحوي عصره، ومفسره، ولغويه، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه، ولد بمدينة "مطخشارش" سنة ٦٥٤ هـ.

أخذ العربية عن جماعة منهم: أبو الحسن الأندلي، وأبو جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الضائع، والبهاء بن التماس، وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته، كالشيخ تقي الدين السبكي وولديه، والجمال الأسنوي، وابن أم قاسم، وابن هشام، وابن عقيل، والسمين الحلبي، وغيرهم من أعلام العصر.

وأسهّم أبو حيان في نشر كتب ابن مالك، وشرحها، والإشادة بها. قال السيوطي: "هو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض في لججها"^(٣).

ويعدّ أبو حيان من أبرز شيوخ المرادي، وأكثرهم تأثيراً فيه، وأشهرهم، وأكثرهم مصنفات في علوم عدة، فقد عدّد له السيوطي في "البغية" أكثر من خمسة وعشرين مؤلفاً، منها: التذيل والتكميل، وارتشاف الضرب، والبحر المحيط...^(٤). وله غيرها كثير، توفي سنة ٧٤٥ هـ.

(١) يُنظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الرعاة ١ / ٥١٧، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٢) تُنظر ترجمته في: (طبقات القراء ٢ / ٢٨٥-٢٨٦، والدرر الكامنة ٥ / ٧٠، وبغية الرعاة

١ / ٢٨٠-٢٨٥، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٥).

(٣) البغية ١ / ٢٨٠.

(٤) يُنظر: البغية ١ / ٢٨٠-٢٨٥.

٣- الشرف المغيلي (ت ٧٤٦ هـ) (١):

هو: عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي، الشيخ شرف الدين، كان عالماً من علماء المالكية، وولي قضاء المالكية بالديار المصرية فحُمدت سيرته، وكان من أعلام الأصول والفروع جليل القدر عظيم الشأن، انتقل إلى العراق، فكثرت الملتفون حوله، واقتدوا به وفملوا من معينه، ومن صفاته أنه كان رجلاً عالي المهمة، عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة وحسن الخلق. وممن تلمذ للمغيلي: خالد البلوي، وأحمد بن عمر الربيعي، ومحمد بن أحمد العجيسي، وتلقى عنه المرادي المذهب المالكي، توفي سنة ٧٤٦ هـ (٢).

ذكر أنه من شيوخ المرادي كل من ابن الجزري، وابن حجر، والسيوطي (٣).

٤- مجد الدين التُسْتَرِي (٧٤٨ هـ) (٤):

هو: إسماعيل بن محمد بن عبد الله التُسْتَرِي نسبة إلى قريته تُسْتَر، مجد الدين النُحوي، المقرئ الأستاذ. كان إماماً عالماً فاضلاً عارفاً باللغة العربية، مقرئاً ضابطاً للقراءات، بارعاً في الأصول. قرأ القراءات وأجادها على التقي الصائغ والشطرنوقي، وأخذ العربية والأصول عن العلاء القونوي.

قال عنه ابن الجزري: " شيخ القراء العلامة الأوحـد الأستاذ المقرئ النُحوي، الأصولي الشافعي، برع في القراءات والأصول والعربية، وكان شيخ القراءات بالفاضلية،

(١) تُنظر: ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الدياج؛ للتبكي ١ / ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) نيل الابتهاج بتطريز الدياج؛ للتبكي ١ / ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) يُنظر: طبقات القراء ١ / ٢٢٧؛ والدرر الكامنة ٢ / ٣٢؛ والبغية ١ / ٥١٧.

(٤) تُنظر ترجمته في: (طبقات القراء ١ / ١٦٨، والبغية ١ / ٤٥٥).

مشهوراً بحسن القراءة وجودة الأداء " (١)، توفي سنة (٧٤٨ هـ) (٢)، انتفع به جماعة منهم المرادي.

ذكر كل من ابن الجزري، والسيوطي، وابن العماد أنه من شيوخ المرادي، وأخذ عنه العربية والقراءات (٣).

٥- شمس الدين بن اللبان (ت ٧٤٩ هـ) (٤):

هو: محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقي المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

ولد بدمشق سنة ٦٨٥ هـ، وقضى بها فترة من حياته أخذ فيها عن ابن عذير، وابن حفص عمر بن القواس، ثم انتقل إلى مصر، فالتقى بالنقيب كمال بن الزملكاني، وصدر الدين الوكيل وأخذ عنهما الفقه، وأخذ العربية عن شمس الدين أبي الفتح، وسمع الحديث عن جماعة منهم الخطيب شرف الدين الفزاري. فبرع بالفقه والأصول والعربية، وبلغ الغاية في علوم القرآن، وأصبح إماماً في التفسير والحديث، فدرس بزاوية في جامع عمرو ابن العاص، ثم بزاوية الإمام الشافعي، تخرج عليه جماعة من الفضلاء، منهم المرادي.

صنف ألفية في النحو، وتفسير القرآن، وغيرهما، توفي بالطاعون في شوال سنة ٧٤٩ هـ (٥).

(١) طبقات القراء ١ / ١٦٨.

(٢) طبقات القراء ١ / ١٦٨، وبعية الوعاة ١ / ٤٥٥.

(٣) يُنظر: طبقات القراء ١ / ٢٢٧، وبعية الوعاة ١ / ٥١٧؛ شذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٤) يُنظر ترجمته في: (طبقات الشافعية الكبرى؛ للسكري ٩ / ٩٤ - ٩٦، والدرر الكامنة ٣ /

١٣٠ - ١٣١، الوافي بالوفيات؛ للصفدي ٢ / ١٦٨، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٣).

(٥) يُنظر: الدرر الكامنة ٣ / ١٣٠ - ١٣١، والوافي بالوفيات؛ للصفدي ٢ / ١٦٨، وشذرات

الذهب ٦ / ١٦٣.

ذكر كل من ابن الجزري، والسيوطي، وابن العماد أنه من شيوخ المرادي، وأخذ عنه الأصول^(١).

٦- السراج الدمنهوري (ت ٧٥٢ هـ) (٢):

هو: عمرو بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين أبو حفص الفزاري الدمنهوري، المصري، الشافعي.

وُلِدَ بعد سنة ٦٨٠ هـ. كان عالماً فاضلاً متقناً جامعاً للعلوم، أخذ العربية والقراءات عن الشيخ شرف الدين الشاذلي، وعن تقي الدين بن الضائع، والشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير الإسكندري. وأخذ عنه العلامة نور الدين علي بن يعقوب القرشي البكري، والمرادي، وأذن له بالإفتاء جماعة منهم شمس الدين الأصبهاني، قال عنه ابن الجزري: "العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء"^(٣).

ولحرصه على إفادة الجميع أقرأ القراءات بالحرمين الشريفين، توفي بمكة المكرمة سنة ٧٥٢ هـ^(٤).

أشار إلى تلمذة المرادي عليه، وأخذه عنه العربية والنحو كل من: ابن الجزري، والسيوطي، وابن العماد الحنبلي^(٥).

٧- أبو عبد الله الطنجي (٦):

أبو عبد الله الطنجي من أعلام النحو، قال عنه السيوطي: "أبو عبد الله الطنجي،

(١) يُنظر: طبقات القراء ١ / ٢٢٧، والبيان ١ / ٥١٧؛ وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٢) يُنظر ترجمته في: (طبقات القراء ١ / ٥٦٧ - ٥٩٨، والبيان ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٣) طبقات القراء ١ / ٥٩٧.

(٤) يُنظر: طبقات القراء ١ / ٥٩٧ - ٥٩٨؛ وبيان الوعاة ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٥) يُنظر: طبقات القراء ١ / ٥٩٨؛ والبيان ١ / ٥١٧، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٦) يُنظر ترجمته في: بيان الوعاة ٢ / ٧٠.

شيخ من أهل النخوة، نقل عنه أبو حيان في الارتشاف^(١). وذكره هكذا.

أجمع على أنه من شيوخ المرادي، كل من: ابن حجر، والشيوطي، وابن العماد وقد أخذ عنه العربية^(٢).

ويظهر من مسرد شيوخه - رحمه الله - أنه طلب الفقه والقراءات كما طلب اللغة والنحو على أئمة عصره، لكن شهرته كانت في النحو والقراءات، وخير شاهد على ذلك مؤلفاته التي وصلت إلينا، والتي كانت ودروس المرادي مصدرًا ارتوى منه نفر ممن أخذوا عنه، الذين يمثلون ما وصلنا من تلاميذه، وهم موضوع الحديث الآتي.

تَلامِيذُهُ

قضى المرادي حياته منقطعًا للعلم والدّرس والتّحصيل، متأثرًا بكبار علماء عصره الذين سبق التعريف بهم، ونبغ في مختلف العلوم، فنال شهرةً واسعة. ورجل هذه صفاته؛ لا بدّ أن يكون له تلاميذ متعدّدون، جلسوا في حلقاته، وتخلّوا من موارده وتأثروا ببحوثه وآرائه، ومما يقوّي ذلك المرجّحات الآتية:

أولاً: الأسلوب التعليمي الذي ساد مصنفاته التي وصلت إلينا على ما سيتبين في الباب الثاني من هذا البحث إن شاء الله.

ثانياً: إشارته في مقدّمات كتبه - التي وقفت عليها - إلى أن سبب تأليفها هو سؤال بعض الإخوان، فاستجاب له. استمع إلى قوله في مقدمة كتابه المفيد في شرح عمدة المجيد: * تكرر عليّ سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحاً يُعين على فهمها،

(١) البنية ٢ / ٧٠، والشيوطي يشير إلى ما نقله أبو حيان عن الطنجي * في إعراب الأسماء الستة، وحروف العلة فيها *، يُنظر: الارتشاف، تحقيق: عثمان رجب، ٢ / ٨٣٩.

(٢) يُنظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، والبنية ١ / ٥١٧؛ وشرحات الذهب ٦ / ١٦٠.

وَيُنَوِّهُ بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ... فَأَجَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ، رَجَاءً دَعْوَةٍ تُثْمِرُ الْغُفْرَانَ، وَتَسْتَمْطِرُ سَحَابَ الرِّضْوَانِ " (١).

ثالثاً: رؤيا هـ الرسول ﷺ فِي الْمَنَامِ وَتَوْصِيَتُهُ إِيَادَ بِالْجُلُوسِ لِنَفْعِ النَّاسِ بِمَكَانِ الْحَرَابِ بِجَامِعِ مِصْرَ الْعَتِيقِ (٢).

وَكَانَ يَنْبَغِي - وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ - أَنْ يَكُونَ لَهُ تَلَامِيذٌ كَثُرَ، وَلَكِنْ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ الَّتِي أُتِيحَ لِي الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا لَمْ تُصَرِّحْ إِلَّا بِاثْنَيْنِ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ.

وَسَأَذْكُرُ - بِمَشِيئَةِ اللَّهِ - فِي فِصْلِ (أَثَرِهِ فِي الْخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ) بَعْضَ التَّحَاةِ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ لَمْ يَأْخُذُوا عَنْهُ مَبَاشَرَةً، وَإِنَّمَا أَفَادُوا مِنْ مَصْنَفَاتِهِ، وَتَأَثَّرُوا بِآرَائِهِ، وَأَشَارُوا إِلَيْهِ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ.

وَتَلْمِيذَاهُ اللَّذَانِ وَقَفْتُ عَلَيْهِمَا هُمَا:

١- جلال التَّبَّانِي (ت ٧٩٣ هـ) (٣):

هُوَ: جلال بن أحمد بن يوسف التُّزَيْتِي، المعروف بِالتَّبَّانِي، جلال الدِّين. وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ "رَسُولاً". قَدِمَ الْقَاهِرَةَ قَبْلَ الْخَمْسِينَ، وَسَمِعَ "البخاري" مِنْ الْعَلَاءِ الْأَثَرُكُمَانِي، وَأَخَذَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ، كَمَا أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، وَابْنِ أَمٍ قَاسِمٍ الْمُرَادِيَّ وَابْنَ هِشَامٍ، وَغَيْرَهُمْ وَبَرَعَ فِي الْفُنُونِ، مَعَ الدِّينِ وَالْخَيْرِ. رَأَسَ الْخَفِيَّةَ فِي زَمَانِهِ، وَامْتَنَعَ عَنِ الْقَضَاءِ وَتَصَدَّرَ لِلتَّنْذِيرِ. مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: الْمَنْظُومَةُ فِي الْفَقْهِ وَشَرْحُهَا، وَشَرْحُ الْمَشَارِقِ، وَشَرْحُ التَّلْخِيصِ... مَاتَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٧٩٣ هـ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ تَلَامِيذِ الْمُرَادِيِّ كُلِّ مِنْ ابْنِ حَجَرَ، وَالسُّيُوطِيِّ، وَابْنِ الْعِمَادِ (٤).

(١) الْمَفِيدُ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَيْدِ فِي النِّظْمِ وَالتَّجْوِيدِ، لِلْمُرَادِيِّ، تَحْقِيقٌ: عَلِيُّ الْبَوَّابِ، ط ١ (الأردن: مَكْتَبَةُ الْمَنَارِ ١٤٠٧ هـ)، ص ٣٧.

(٢) يُنْظَرُ: الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ٢ / ٣٢.

(٣) تُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: (الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ١ / ٥٤٥، وَالبَغِيَّةُ ١ / ٤٨٨، وَشَذَرَاتُ الْذَهَبِ ٦ / ٣٢٧).

(٤) يُنْظَرُ: الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ١ / ٥٤٥، وَالبَغِيَّةُ ١ / ٤٨٨، وَشَذَرَاتُ الْذَهَبِ ٦ / ٣٢٧.

٢- إبراهيم بن أحمد التَّنُوفِي (ت ٨٠٠ هـ)^(١):

هو: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد، بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل أبو إسحاق، التَّنُوفِي، البعلِّي الأصل، الدَّمَشْقِي المنشأ، نزيل القاهرة، وُلِدَ سنة ٧٠٩ هـ، عُني بالقراءات، فأخذ عن البرهان الجعفي، وأبي حيان، والمرادي، وغيرهم، وعني بالفقه، فأخذ عن البارزي بحماة، وابن التَّقِيب بحلب، وغيرهما، وأُذِنَ له في التدريس والإفتاء والإقراء، وصار شيخ الديار المصرية في القراءات والإسناد. توفي سنة ٨٠٠ هـ.

ذكر أنه من تلاميذ المرادي ابن حجر^(٢).



(١) تُنظَرُ ترجمته في: (طبقات القراء ١ / ٧ - ٨ ؛ الدرر الكامنة ١ / ١١ - ١٢) .

(٢) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ١ / ١١ - ١٢ .

المبحث الثالث

ثقافته ومكانته العلمية

كان المرادي أحد الأئمة النخاة في عصره، قال السيوطي معرفاً بأبي حيان: "أخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي، وابن أم قاسم" (١). ولم تكن ثقافة المرادي وقفاً على النحو، بل كانت مزيجاً من العلوم السائدة في عصره؛ فهو عالم متقن للعربية، عارف بالفقه المالكي، نابغ في القراءات، متفنن فيها ومجيد (٢)، وقد أنشأ عليه المترجمون له بهذه الموسوعة المعرفية قال عنه ابن حجر والسيوطي: "بأنه صنف وتفنن وأجاد" (٣). ووصفه ابن حجر بأنه: "كان إماماً في العربية" (٤)، وقال عنه ابن العماد: "الإمام العالم النحوي اللغوي" (٥).

وثقافة المرادي النحوية كانت أبرز صفة فيه، فقد درس كتب النحو قبله دراسة تقوم على الدقة والبحث والمناقشة والاستنباط، وكان له مع أصحابها مناقشات، تقوم على منهج عقلي منظم، ومصنفاته تؤكد ذلك؛ فهو من النخاة الذين استوعبوا مسائل هذا العلم، ونبغوا فيه نبوغاً عظيماً جعلهم أئمة يُشار إليهم بالبنان. ولسعة علمه بالنحو، وتمكنه من مذاهب النخاة، وحفظه لها، وعنايته بالشواهد، اهتم علماء النحو، واللغة بأرائه في كتبهم، فأصبح في قائمة شيوخ العربية الذين يُعول على مصنفاتهم (٦).

(١) بغية الوعاة ١ / ٢٨٠.

(٢) يُنظر: طبقات القراء ١ / ٢٢٨، والدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٣) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٤) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٥) شذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٦) يُنظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النخاة، ص ٢١٣.

وثقافة المرادي لم تقف عند هذا الحد، وإنما تتجاوزها إلى نظم الشعر التعليمي. فمن نظمه، ما قاله في أقسام "إن" المكسورة المخففة: "وقد نظمت أقسام" إن "في هذين البيتين: [من الطويل]

وَأَقْسَامٌ "إن" بالكسر شرط، زيادة
وَقَدْ قِيلَ معنى "إذ" و"إما" وقد حكى الـ
وَنَقِي، وَتَخْفِيفٌ، فَتَلَزَمَ لَامُهَا
كِسَانِيٌّ مَعْنَى "قَدْ"، وَهَذَا تَامُهَا" (١)

ولا شك أن هذا النظم، يُؤمىء إلى تمرس المرادي بهذا النوع من الشعر التعليمي، وإلى رغبته في تمكين الطلبة من تمثيل القواعد النحوية بشكل مُيسر، عن طريق نظمها. وهذا ما نلاحظه عند ابن مالك في ألفيته، وابن معطي وغيرهما. كل ذلك يشهد بعلو قدر المرادي في النحو، وما هذا النظم إلا دليل على قوة ملكته وسعة اطلاعه - والله أعلم بالصواب -.

كما لم ينكر أحد من الباحثين المعاصرين ما للمرادي من مكانة علمية، دفعت بعضهم إلى أن يجعله من أتبه تلاميذ أبي حيّان. يقول الدكتور شوقي ضيف عنه: "إليه من أتبه تلاميذ أبي حيّان، وتحتفظ كتب النحو له بأراء" (٢)، ووصفه بعضهم بالحجة الثابت، يقول الدكتور عبد الكريم الأسعد: "إله حجة ثبت في ميدانه، ونحوي ذكي كما تدل عليه آثاره" (٣).



(١) الجنى الثاني، ص ٢٣٤.

(٢) المدارس النحوية، ص ٣٤٢.

(٣) مجلة الحرس الوطني، العدد ١٢٤، جادى الأولى ١٤١٣ هـ، ص ٩٧، مقال للدكتور الأسعد

ب عنوان "المرادي نحوي ظلمه النحاة".

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

آثارُ العِلْمِيَّةِ

أسهم السمرادي - رحمه الله - في الحركة العلمية التي كانت نسود عصره بكتب، ورسائل ذات شأن ومكانة في التفسير، والعروض، والقراءات، والنحو، واللغة، فكانت صورة حية من صور الحياة الثقافية في عصره، قيل عنه: "صنّف وتفنّن وأجاد" (١).

والمطلع على مؤلفاته النحوية التي بين أيدينا، يخرج منها معجبا أشد الإعجاب بسعة اطلاعه، ومهارته في التحقيق والإحاطة، وقدرته على مناقشة علماء اللغة والنحو، وحرصه على أن يقرن كل قاعدة، أو رأي بشاهد أو دليل، لذلك اشتهرت بين طلبة العلم في عصره، وبعد عصره.

وقد حاولت أن أجمع معلومات عن هذه الآثار بقدر جهدي ووقتي، فوفقت إلى مجموعة منها، وأفدت منها، وأشرت إلى من ذكرها من المترجمين له، وأحلت إلى أماكن وجودها من الخزائن العامة، وآثرت تقسيمها إلى ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

الآثار المطبوعة الآثار المخطوطة

الآثار التي لم يُعثر لها على أصول خطية

أولاً: الآثار المطبوعة:

١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

كان لألفية ابن مالك - رحمه الله - شأن كبير في الدراسات النحوية؛ لأنها جمعت مسائل النحو وقواعده في ألف بيت، يسهل حفظها ويتيسر الإلمام بها، إلا أنها

كانت موجزة بسبب قيود النظم؛ لذلك أسهم العلماء في شرحها، وبيان ما اشتملت عليه من مسائل وقواعد، وكان المرادي أحد هؤلاء النحاة الأعلام.

وقد نسب هذا الشرح إلى المرادي كل من: ابن الجزري^(١)، وابن حجر^(٢)، والسيوطي^(٣)، وحاجي خليفة^(٤)، والزركلي^(٥)، وغيرهم ممن ترجم للمرادي، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في الباب الثاني من هذا البحث - إن شاء الله - وسأكتفي الآن بالحديث عن نسخته وطبعه.

نُسخة:

- نظراً لأهمية شرح المرادي انتشرت نسخته في أغلب مكتبات العالم^(٦) منها:
- نسختان في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، نسخة كتبها حمزة الشهابي عام ٨٦٠ هـ، ونسخة كتبها أحمد التونسي عام ١٠٧١ هـ^(٧).
- ست نسخ في خزانة المكتبة الأزهرية^(٨).
- نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة - حفظها الله - برقم (٢٢١١) عام.
- نُسخت عام ١١٨٠ هـ، مكتوبة بخط نسخي جميل، مضبوطة بالمداد الأحمر ضبطاً كاملاً، يغلب عليه الدقة والصحة، وهذه النسخة أدق من النسخة المحققة المطبوعة.

(١) طبقات القراء ١ / ٢٢٨.

(٢) الدرر الكامنة ٢ / ٣٣.

(٣) بغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٤) كشف الظنون ١ / ١٥٢.

(٥) الأعلام ٢ / ٢٢٨.

(٦) يُنظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، ترجمة: عبد الحميد الشجار، ١٩٦١ م، الأصل

٣٦٠ / ١، والملحق ١ / ٥٢٢.

(٧) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، إعداد: عبد الله

الجبوري ٣ / ٣٠٤.

(٨) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ٤ / ١٣٨، ١٣٩.

- وفي المكتبة السليمانية باستانبول خمس نسخ أرقامها: (١٢٩ حميدية)،
(١٩٠٤ جار الله)، و (٣٤٠ جوان قبل شي باشي)، و (٢٤٠١ شهيد علي)،
و (٢٩٦ مدرسة سرويلي) .

- وفي المكتبة الأحمدية بتونس خمس نسخ في خزانة جامع الزيتونة ^(١) .
- وفي جامعة أم القرى يوجد سبع عشرة نسخة مصورة لـ " توضيح المقاصد "
بخطوط مختلفة تحمل الرقم (٢٨٠) ^(٢) .

وقد حقق الكتاب الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، ونال به درجة
الدكتوراه من جامعة الأزهر، وطبعت أجزاءه الأربعة عام ١٣٩٦ هـ — / ١٩٧٦ م،
والجزء الخامس والسادس عام ١٣٩٧ هـ — / ١٩٧٧ م بمطبعة الكليات الأزهرية.
وقد قابله المحقق على ثلاث نسخ من مخطوطاته، هي في نظره أفضل النسخ
المخطوطة ^(٣) .

٢- الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي:

وهو كتاب صنفه المرادي في حروف المعاني اشتمل على أكثر من مئة حرف، منها
المتفق عليه، والمختلف فيه،
ذكره ابن الجزري ^(٤)، وابن حجر ^(٥)، والسبوطي ^(٦)، وحاجي خليفة ^(٧)، وإسماعيل
البغدادي ^(٨)، وغيرهم.

(١) فهرس المكتبة الأحمدية، إعداد عبد الحفيظ منصور ١ / ٢٤٨.

(٢) فهرس المصورات الميكروفيلمية بجامعة أم القرى، ص ١٥٤ - ١٦٢.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد ١ / ٣ - ٤.

(٤) طبقات القراء ٢ / ٢٢٨.

(٥) الدرر الكامنة ٢ / ٣٣.

(٦) البغية ١ / ٥١٧.

(٧) كشف الظنون ١ / ٦٠٧.

(٨) هدية العارفين ١ / ٢٨٦.

نُسخة:

- في مكتبة المتحف العراقي في بغداد نسخة برقم (١٨٩٧) وتقع في (٨٥ ورقة) بخط النسخ كتبها حسن بن عمر عام ٧٥٠ هـ.
- وفي دار الكتب المصرية نسخة برقم (١٢٦٣)، كُتِبَتْ سنة ٨٤٨ هـ^(١).
- وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة برقم (٢٦١) كُتِبَتْ سنة ١٠١٩ هـ.
- وفي خزانة الجامع الكبير في صنعاء نسخة كُتِبَتْ سنة ١١١١ هـ.
- وفي المكتبة الأحمدية بتونس في خزانة جامع الزيتونة نسخة برقم (٤١٠٣) نُسخَتْ سنة ١١٥٩ هـ^(٢).
- وفي جامعة أم القرى بمكة المكرمة يوجد أربع نسخ مصورة برقم (٢٩٩)^(٣).
- وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نسختان مصورة برقم (٢١٧٢ / ٧٥٥٦)^(٤).

تحقيق الكتاب ونشره:

- حقّق الكتاب الأستاذ طه محسن، ونال به درجة الماجستير من جامعة الموصل عام ١٣٩١ هـ، وساعدت جامعة بغداد على طبعه عام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.
- وقد قابله المحقّق على إحدى عشرة نسخة، استفاد منها في التحقيق، وجعل نسخة المتحف العراقي المكتوبة عام (٧٥٠ هـ) أصلاً في التحقيق؛ لأنها أقدم النسخ، ومنقولة عن نسخة المؤلف^(٥).

(١) فهرس الكتب الموجودة في الدار ٢ / ٩٢ .

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ١ / ٢٥٠ .

(٣) فهرس المصورات الميكروفلمية بجامعة أم القرى، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٤) فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة: إعداد: علي البواب، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٥) يُنظر: الجني الداني، ص ٦٢ - ٦٧ .

- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، ونُشر الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٧٥ م.

- تحقيق الدكتور عوض المرسى الجهاوي، نالَ به درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - عام ١٩٧٦ م، والرّسالة غير منشورة، محفوظة في كلية دار العلوم، برقم (١٠٢) (١).

٣- رِسَالَةٌ فِي جُمَلِ الإِعْرَابِ:

وهي رسالة صغيرة تناولَ فيها المراديُّ الجُمَلَ التي لها محلٌّ من الإعراب؛ والجُمَل التي لا محلَّ لها من الإعراب، والرّسالة مؤلّفة للمبتدئين في النّحو بعبارة موجزة مركّزة، ضمّنها المراديُّ أبياتاً منظومة جعلتها صالحة للاستظهار، إلّا أنّ ما بها من إيجاز وتركيز أكسبها قصوراً في اكتمال بعض مباحثها، وقلة شواهدها.

ويبدو أنّ المراديّ ألّف هذه الرّسالة في بداية حياته، والذي رجّح ذلك أنّ الرّسالة ليسَ فيها أبحاث أصيلة ممّا نعهدُه في مؤلّفاتِه - رحمه الله - التي صنّفها في الفترة الأخيرة من حياته؛ لأنّ " التّضج وطول النّفس وقوة العارضة، من أمارات الثّاليف المتأخّرة في حياة العلماء " (٢).

ذكرها للمراديّ جُرْجي زيدان (٣)

نُسَخُهَا:

- نسخة خطية في ليدن بهولندا برقم (٢١٥) بخط مُحمّد الغمري كتبها سنة ١١١٤ هـ، ونسخة في برلين برقم (٦٨٧٧) (٤).

(١) مجلة كلية دار العلوم، العدد التاسع عشر، (١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م)، ص ٢٧٦.

(٢) ما بين علامتي التّصيص عبارة الشيخ محمود الطناحي - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب الشعر؛ لأبي علي الفارسي ٢٦/١.

(٣) يُنظَرُ: تاريخ آداب اللغة العربية؛ لجرجي زيدان، تحقيق: شوقي ضيف ١٤٤ / ٣.

(٤) يُنظَرُ: تاريخ الأدب العربي؛ لبروكلمان الملحق ١٦ / ٢.

- وفي مكتبة الأزهر الشريف بالقاهرة نسخة برقم (١٧٩٠ نحو).

تحقيق الرسالة ونشرها:

حققت الرسالة الدكتور / سهير محمد خليفة عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
وقد قابلتها المحققة على نسختين من مخطوطاتها هي: نسخة ليدن، ونسخة الأزهر.
ونشرت الرسالة في طبعتها الأولى عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٤- شرح الواضحة في تجويد الفاتحة:

وهو كتاب مختص ببيان أحكام تجويد فاتحة الكتاب فقط. يتألف من متن، وشرح.
المتن: منظومة من البحر الطويل، وقافيتها دالية مكسورة، وعنوانها (الواضحة في تجويد
الفاتحة)، وهي من نظم الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المقرئ
النحوي^(١). وموضوعها ذكر أحكام تجويد كلمات سورة الفاتحة، وقد شرحها المرادي
شرحاً مختصراً ألقى فيه الأضواء على الجوانب التجويدية، والقرآنية واللغوية، والنحوية
لآيات المنظومة بأسلوب عذب سلس.

نسخة:

- نسخة في (مكتبة جستريتي) في دبلن، ضمن مجموع رقمه (٣٦٥٣) الورقة
٧٨ - ٨٣، نسخت عام ٨٥٩ هـ.
- نسخة في (مكتبة جامعة الملك عبد العزيز المركزية) في جدة، برقم ١٢.

(١) هو: أبو محمد بن عمر بن خليل الجعبري الشافعي، ولد عام ٦٤٠ هـ، استوطن الخليل، وتولى
مشيخة الحرم الإبراهيمي، أخذ الحديث عن ابن التجار وغيره، والقراءات العشر عن حسين التكريتي، وأخذ
عنه ابن اللبان وعمر العدوي... له من الكتب: أحكام الهمز فنام وحمزة، مناسك الحج، منال الشافعي...
توفي بدمشق سنة ٧٣٢ هـ.

يُنظر ترجمته في: (طبقات القراء ١ / ٢١، واللبغة ١ / ٤٢٠، وهدية العارفين ١ / ١٤).

تحقيق الكتاب ونشره:

حقّق الكتابَ وعلّق عليه الدكتور عبد الهادي الفضلي، رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز، ونشرته دارُ القلم - (بيروت: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

وقد اعتمدَ المحقّق على نسخة جامعة الملك عبد العزيز؛ لأنّه لم يقف على ذكرِ نسخةٍ أخرى^(١).

٥ - المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد:

الكتابُ شرحٌ لمنظومة علم الدين السّخاوي^(٢) "عمدة المجيد"، وهي جزء من كتاب "جمال القراء وكمال الإقراء"، والمنظومة نونية مكسورة من البحر الكامل، تقع في أربعة وستين بيتاً، تحدّث فيها صاحبها عن التجويد، ومخارج الحروف، وصفاتها، وختمها بالحديث عن وجوب الترتيل وتجنب اللحن. وعلى هذه المنظومة ألف المرادي "المفيد". وذكر أنّه أكمل تسويده في ثاني عشر جمادى الآخرة من شهرٍ سنة ثمان وأربعين وسبعمائة^(٣)، قبل وفاته بخمسة عشر شهراً، فهو من أواخر مؤلفاته - رحمه الله -.

نسخه:

- نسخة خطية في (مكتبة بايزيد) في استانبول رقمها (١٤٧).

- نسخة في (دار الكتب) المصرية برقم (٤٦٢).

(١) يُنظر: شرح الواضحة في تجويد الفاتحة؛ للمرادي، تحقيق: عبد الهادي الفضلي (بيروت: دار القلم ١٩٩٢م)، ص ١٠.

(٢) هو: العلامة النحوي اللغوي، علي بن محمد السّخاوي، وُلد عام ٥٥٩ هـ بسخا في مصر، أخذ عن الشاطبي وغيره، وأقرأ الثام، وأفاد من العلماء، له من الكتب: المنصل في شرح المفصل، شرح الشاطبية...، توفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ.

تُنظر ترجمته في: (غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٥٦٨، والأعلام ط ١٣، ٤ / ٣٣٢).

(٣) المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، ص ١٦٠.

- نسخة في (مكتبة جستر بيتي) في إيرلندا برقم (٣٦٥٣)، نُسخَت عام ٨٥٩هـ.

- نسخة في جامعة الأمام محمد بن سعود في الرياض رقمها (٣٥١١)، نُسخَت عام ١٢٣١هـ.

تحقيق الكتاب ونشره:

حقّق الكتاب الدكتور علي حسين البواب، ونشرته مكتبة المنار الأردنية عام (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م).

ثانياً: الآثار المخطوطة:

١- شرح التسهيل:

كتاب " التسهيل " لابن مالك - رحمه الله - " من أعظم الكتب الموضوعة في النحور بعد كتاب سيبويه " ^(١)، فقد جمع فيه ابن مالك أحكام النحور وقواعده بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله وقواعده ؛ ولذلك اعتنى العلماء بشأنه، وكان المرادي أحد هؤلاء الأعلام.

ذكره للمرادي كل من ابن الجزري ^(٢)، وابن حجر ^(٣)، والسيوطي ^(٤)، وحاجي خليفة ^(٥)، وإسماعيل البغدادي ^(٦).

(١) التسهيل؛ لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، ط ١ (القاهرة: دار الكتاب العربي) ص ١٠٠.

(٢) طبقات القراء ١/ ٢٢٨.

(٣) الدرر الكامنة ٢ / ٣٣.

(٤) البغة ١ / ٥١٧.

(٥) كشف الظنون ١ / ٤٠٦.

(٦) هدية العارفين ١ / ٢٨٦.

نُسخة:

- في مكتبة بورصة العمومية بتركيا قسم " حسين جلبي " نسخة بجزئين كُتبت سنة ١٢٥١هـ، رقمها (١٠٧٩ و ١٠٨٠)، وهي من أقدم نسخ الكتاب.
- وفي مكتبة الأوقاف ببغداد المجلد الأول من نسخة كُتبت سنة ٧٥٦ هـ — رقمها (١٥٦٦)، والمجلد الثاني من نسخة كُتبت سنة ٧٧٢ هـ — رقمها (١٤٢٦)، وهذه النسخة نفيسة^(١).
- وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة نسخة في أربعة مجلدات رقمها (٦٣).
- وفي مكتبة الأسكوريال المجلد الثاني كتب سنة ٧٨٠ هـ — برقم (٥٨)، والمجلد الثالث برقم (٥٩) كتب سنة ٧٨٠ هـ^(٢).
- وفي المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ثلاث نسخ مصورة رقم الفيلم (٨٩٠٣ - ٨٩٠٤ - ٨٩٠٥)^(٣).
- وقد طُبِعَ جزء صغير من هذا الشرح، بمساهمة سامية من سلطان المغرب الأقصى الأمير عبد الحفيظ بن السلطان الحسين - رحمه الله - (عام ١٣٢٨ هـ) بمطبعة السعادة بمصر، ويقع في جزأين يتدنان من أوّل الكتاب، وينتهيان في بعض فصول بحث المبتدأ، مع كتاب " التذيل والتكميل في شرح التسهيل " للشيخ أبي حيان، وبهامش الكتابين شرح التسهيل المُسنّى " بتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد " للدماميني^(٤).

تحقيق الكتاب:

-
- (١) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في بغداد ٣ / ٣١٠.
 - (٢) تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٧٦.
 - (٣) فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة في جامعة الإمام محمد بن سعود، ص ١٣٩.
 - (٤) توجد نسخة من هذا الطبعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (٣٦٤١١) عام، وبحوزتي صورة منها.

- حقق الجزء الأول من الكتاب السيد حسين تورال، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الموصل العراقية عام ١٩٧١ م.

كما حقق الدكتور / أحمد محمد عبد الله يوسف الجزء الأول من الكتاب، ونال به درجة الدكتوراه عام ١٩٧٥ م، من جامعة الأزهر، والرّسالة محفوظة في مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، رقم الفيلم ١ / ٢٢٤ / ٢ (٢). ثم حقق الجزء الثاني من الشرح المذكور.

- وحقّق الجزء الثالث من الكتاب الدكتور عبد الهادي فرّاج، ونال به درجة الدكتوراه عام ١٩٨٤ م، والرّسالة مودعة في كلية اللغة العربية بأسبوط.

- وحقّق القسم الصّرفي من الكتاب الباحث / ناصر حسين علي، ونال به درجة الدكتوراه عام ١٩٨٥ م، من كلية دار العلوم بالقاهرة، والرّسالة مودعة في كنيسة دار العلوم بالقاهرة رقم الحفظ (٨٨٠).

٢- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية:

وهو شرح لمنظومة القاسم بن فيره الشاطبي^(١)، والمنظومة لامية مفتوحة من البحر الطويل، شرحها المرادي شرحاً وافياً، وأعرب أبياتها إعراباً تفصيلياً دقيقاً مبيناً الأوجه الأعرابية المحتملة في البيت مع اهتمامه بذكر اللغات، كما ازدان الشرح بالتنبيهات، والفوائد الجمّة، ونختم هذا الشرح بمجموعة من المسائل لبعض العلماء نظم بعضها شعراً. ذكره ابن الجزري، فقال: " وأفرد باب وقف حمزة وهشام على الهمز في مصنف^(٢) ".

(١) هو: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي. ولد بشاطبة في الأندلس سنة ٥٣٨ هـ، كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير، محققاً ذكياً واسع الحفظ، بارعاً في القراءات، أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره، وأخذ عنه الشحاوي، وهو صاحب حرز الأمان. قصيدة في القراءات. توفي بمصر سنة ٥٩٠ هـ.

يُنظر ترجمته في: (غاية النهاية ٢/٢٠، والبدية ٢/٢٦٠، والأعلام ٥/١٨٠).

(٢) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

نُسخة:

— النسخة الأم في (مكتبة كُوبرلي) في استانبول رقمها (١٥) تشمل على

٦٢ ورقة.

— نسخة (دار الكتب المصرية) في القاهرة قسم المخطوطات رقمها (٤٢)

قراءات.

— نسخة (مكتبة شهيد علي) في استانبول رقمها (٢٣).

٣- شرح المقصد الجليل في علم الخليل:

وهو شرح لمنظومة جمال الدين أبي عمر عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ —) ،
وُسِّمَتْ مُقَدِّمَةُ ابنِ الحاجبِ في علم العروض.

ذكرها ابن حجر باسم: " شرح الحاجبة العروضية " (١).

نُسخة:

— نسخة (دار الكتب المصرية) في القاهرة ضمن مجموعة مخطوطة رقمها (٧٣)

بجاميع (تبدأ من الورقة ١٢٣ - ١٥٨ .

— نسخة (خزانة جامع الزيتونة) في تونس ضمن مجموعة رقمها (٣٩٦٤) تبدأ

من الورقة (١٢٨ - ١٥٥).

— صورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض مصورة عن

نسخة مكتبة جستريني - دبلن. أوراقها ٤١ ورقة. وتاريخها (٨٣٥ هـ —) رقم

الحفظ (٥٠٣٧) قراءات (٢).

(١) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٢) فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام، ص ٥١٢ - ٥١٣.

٤ - منظومة في بيان الدال والذال:

وهي قصيدة مشتملة على بيان الدال المهملة والمعجمة متفقي المبنى مختلفي المعنى. كملت في خمسة وعشرين بيتاً.

ذكرها بروكلمان^(١)، وأفاد بوجود نسخة منها في (مكتبة الرباط) شرحها حامد الحاج بن محمد عبد الله المالكي الحسني المتوفى عام ١٢٧١ هـ.
- نسخة في (مكتبة السليمانية) باستانبول برقم (٣٩٤٥).

٥ - منظومة في الظاء والضاد:

ذكرها بروكلمان^(٢)، وأشار إلى نسخة منها في (مكتبة الرباط).

ثالثاً: الآثار التي لم يُعثر لها على أصول خطية

وأقصد بها تلك المصنفات التي ذكر أصحاب كُتب التراجم، وطبقات الرجال أسماءها، أو سمّاها المرادي في مؤلفاته، لكن لم أقف على ما يُفيد مكان وجودها في التراث المخطوط، وهي:

١ - أرجوزة في أصول قراءة أبي عمرو:

ذكرها المرادي في كتابه " المفيد " فقال: " فهذه جملة أحكام الثنون الساكنة والثنوين، وقد نظمناها في أرجوزتي المشتملة على أصول قراءة أبي عمرو " ^(٣).

٢ - أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها:

ذكرها المرادي في كتابه " المفيد " بعد كلامه على مخارج الحروف، حيث قال: " وقد بسطت الكلام عليها في شرح أرجوزتي في مخارج الحروف وصفاتها " ^(٤).

(١) تاريخ الأدب العربي ١٦ / ٢.

(٢) المصدر السابق ١٦ / ٢.

(٣) ينظر: المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص ٤٣.

٣- إعراب القرآن:

ذكره ابن الجزري^(١)، والزركلي^(٢).

٤- تفسير القرآن:

ذكره ابن الجزري، فقال: "وله تفسير القرآن في عشرة مجلدات، أتى فيه بالفوائد الكثيرة، وإعراب القرآن"^(٣).

٥- تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل:

من شروح التسهيل الوافية كتاب "التدليل والتكميل لشرح التسهيل" لأبي حيان الأندلسي، لخص المرادي هذا الشرح بكتاب لم يصل إلينا، ذكره الشيخ خالد الأزهرى^(٤)، وعبد الله البيهوشي^(٥).

٦- رسالة في كلا وبلى:

قال المرادي في مبحث "كلا" من "الجنى الداني": "وقد ذكرت ذلك في كراسة أفردتها لكلا وبلى"^(٦).

٧- سرور النفس:

ذكره بروكلمان^(٧).

(١) يُنظر: غابة النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٢٧.

(٢) يُنظر: الأعلام ٢ / ٢٢٨.

(٣) طبقات القراء ١ / ٢٢٧.

(٤) يُنظر: النصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: عبد الفتاح بحري، ط ١ (القاهرة:

الزهراء للإعلام العربي ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) ٢ / ٣٥١ - ٢ / ٣٨١ - ٢ / ٤٥٩ - ٢ / ٤٦٣ - ٢ / ٥٤٠ - ٣ / ١٢٦.

(٥) يُنظر: صرف العناية في كشف الكفاية؛ عبد الله البيهوشي، (مصر: دار إحياء الكتب العربية

١٣٤١هـ)، ص ٥٨.

(٦) الجنى الداني، تحقيق: طه محسن، ص ٢٠٤.

(٧) تاريخ الأدب العربي الملحق ٢ / ١٦.

٨- شرح أرجوزته في مخارج الحروف:

ذكرها المرادي، فقال: "وقد بسطت الكلام عليها في شرح أرجوزتي في مخارج الحروف وصفاتها"^(١).

٩- شرح الاستعاذة والبسملة:

ذكره السيوطي، بقوله: "وله... شرح الاستعاذة والبسملة كراس ملكته بخطه"^(٢)، وذكره أيضاً حاجي خليفة^(٣).

١٠- شرح الجزولية:

والجزولية مقدمة في النحو لأبي موسى الجزولي (ت ٦٠٥ هـ). ذكره ابن حجر^(٤).

١١- شرح حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني:

وهو شرح للقصيدة المشهورة بالشاطبية، للشيخ أبي محمد القاسم الشاطبي ويبلغ عدد أبياتها (١١٧٣) بيتاً، ذكره ابن الجزري^(٥)، وابن حجر^(٦)، وحاجي خليفة^(٧).

١٢- شرح الفصول:

وهو شرح لكتاب "الفصول الخمسون" لابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) ذكره ابن حجر^(٨).

(١) يُنظر: المفيد في شرح عمدة المجيد، ص ٤٣.

(٢) بغية الوعاة ١/٥١٧.

(٣) يُنظر: كشف الظنون ٢ / ١٠٣١.

(٤) يُنظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٥) يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٢٧.

(٦) يُنظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٧) يُنظر: كشف الظنون ١ / ٦٤٨.

(٨) يُنظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

١٣ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ فِي النَّحْوِ:

لابن الحاجب ذكره ابن حجر باسم: " شرح الحاجبية النحوية " ^(١).

١٤ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ:

وهو شرح لمنظومة أَلْفَهَا ابْنُ مَالِكٍ فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت تضمُّ النَّحْوَ والصَّرْفَ معًا ذكره ابن حجر ^(٢).

١٥ - شَرْحُ الْمُفَصَّلِ فِي صِنْعَةِ الإِعْرَابِ لِجَارِ اللَّهِ الزَّمَخْشَرِيِّ

(٤٦٧ / ٥٣٨ هـ) :

ذكره ابن حجر ^(٣)، والسُّيُوطِيُّ ^(٤)، وابنُ العماد ^(٥)، وحاجي خليفة ^(٦)، والخوانساري ^(٧)، وكَحَّالَة ^(٨).

١٦ - مَنْظُومَةٌ فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ:

قال ابن حجر: " وصنف كتابًا في معاني الحروف نظمًا وشرحه " ^(٩)، وفي " الجني الداني " أبيات متفرقة لا تزيد على ستة وثلاثين بيتًا، تشتمل على قسم من الحروف.

(١) يُنظَرُ: الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

(٢) يُنظَرُ: المصدر السابق ٢ / ٣٢.

(٣) يُنظَرُ: السابق ٢ / ٣٢.

(٤) يُنظَرُ: حسن الخاضرة ١ / ٥٣٦.

(٥) يُنظَرُ: شذرات الذهب ٦ / ١٦٠.

(٦) يُنظَرُ: كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤.

(٧) يُنظَرُ: روضات الجنات ٢ / ٢٢٤.

(٨) يُنظَرُ: معجم المؤلفين ٣ / ٢٧١.

(٩) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢.

هذه هي مؤلفات المُرادِي التي سَجَّلَتْهَا لَنَا كُتُبُ التَّرَاجِمِ. وهي تدلُّ على أنَّ
 الرجلَ وهبَ حياته للعلمِ والمعرفة، وإلا كيف يتأتَّى له أن يقومَ بهذا المجهودِ
 العظيمِ من المؤلفاتِ ما لم تكنْ لديه عزيمةٌ قويةٌ وهمةٌ ماضية، وعملٌ
 متواصلٌ، وانقطاعٌ كاملٌ للاعتكافِ في محرابِ العلمِ، فقد استطاع - رحمه الله -
 أن يُسَجِّلَ نفسه في سجلِ الأخالدين بمؤلفاته ونتائجِهِ.



الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ

أَخْلَاقُهُ وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

كان المرادي - رحمه الله - ذا كعب عال في العلم والحفظ والتفنن؛ من أجل ذلك رأى فيه أصحاب الطبقات والتراجم بإجماع أهلاً للثناء والتقدير؛ فوصفوه بجملة أوصاف تُنبئ عن عظيم فضله، وعلو مرتبته، واستقامة دينه، وطيب خلاقته.

قال عنه ابن حجر: "وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال له: يا حسن اجلس انتفع الناس بمكان الحراب، يجمع مصر العتيق، بجوار المصحف" (١). وأثنى عليه ابن حجر والسيوطي بأنه "أتقن العربية والقراءات، وصنّف وتفنّن وأجاد" (٢).

وقيل عنه: "الإمام العالم النحوي اللغوي، الأوحد في فنون العلم" (٣). وُثِّبَ بأنه "الفقيه المالكي البارِع" (٤).

وامتدحه الشيخ صالح سلامة السكندري بأبيات شعرية منها (٥):

وَقَفْتُ عَلَى يَقِينِي فِي اعْتِقَادِي	فَمَا شَرَحَ الْخُلَاصَةَ كَالْمُرَادِي
مَوْلَانِي لِي عِلْمٌ غَزِيرٌ	وَذَهَبَ ثَائِبٌ فِي الْإِجْتِهَادِ
شَهِيرٌ فَضْلُهُ فِي النَّاسِ طَرًّا	وَمَا يُخْفِيهِ إِلَّا ذُرْعَانِي
فَمَهْمَا شِئْتَ لَنْ تُنْجُو خَذَهُ	فَفُوزُكَ مِنْ مُرَادِكَ بِالْمُرَادِي

(١) الدرر الكامنة ٢ / ٣.

(٢) الدرر الكامنة ٢ / ٣، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٣) طبقات القراء ١ / ٢٢٧، والدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٦ / ١٦١.

(٤) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢، وبغية الوعاة ١ / ٥١٧.

(٥) كتبنا هذه الأبيات على الورقة التالية لصفحة العنوان من مخطوطة "توضيح المقاصد" المودعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٣، وجاء في آخر النسخة "كتبه لنفسه، ثم لمن شاء من بعده، عبيد الله الفقير صالح سلامة السكندري مولفًا ومنشأ، المالكي مذهبًا، الأشعري عقيدة... وكان الفراغ منه يوم الجمعة المبارك، الموافق لخمس سبعة عشر يومًا من شوال سنة ١٢٧٧ من هجرة من له العز والشرف... ١ هـ.

كما لم يغفل العلماء والباحثون المعاصرون، فكان عندهم محل تقدير وإجلال، فوضعوه بالمرتبة التي يستحقها من مراتب العلماء، تقديرًا منهم لعلمه وجهوده.

قال عنه الشيخ محمد طنطاوي: "إن مولفاته مصادر لدى النحاة وثيقة، عول عليها كثير ممن جاء بعده" (١).

وأثنى عليه عمر كحالة، فقال: "عالم مشارك في النحو والتفسير، والفقه والأصول، والقراءات" (٢).

وامتدحه الدكتور شوقي ضيف بأنه "من أبنه تلاميذ أبي حيان. وتحفظ كتب النحو له بأراء مختلفة" (٣).

وأثنى عليه الأستاذ طه محسن، ووصفه بأنه صاحب عقلية مفتوحة، فقال: "مصنفات المرادي تشير إلى عقلية متفتحة، وشخصية محترمة، تفضل كثيرًا من أسماء تداولها المؤرخون والأدباء، وأفردوا لها البحوث والمصنفات" (٤).

وقال عنه الدكتور عبد الرحمن سليمان في خاتمة تحقيقه: "إنه عالم متقن بضع الأمور في نصابها، أعطى ألفية ابن مالك حقها، فقد شرحها شرحًا وافيًا بين أخذ وعطاء، يسأل ويجب من أجل إيضاح المعنى وبيان المقصود" (٥).

ووصفه الدكتور أحمد محمد يوسف بالإمام القدير، فقال: "المرادي إمام قدير من أئمة الدراسات النحوية في القرن الثامن الهجري، وهو إن لم يتفوق على معاصره ابن هشام، إلا أنه يساويه على الأقل" (٦).

وامتدحه الدكتور علي عبود السأهي بأنه "ركن من أركان المدرسة النحوية المصرية،

(١) نشأة النحو، ص ٢١٣.

(٢) معجم المؤلفين ٣ / ٢٧١.

(٣) المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، ص ٣٤٢.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٩.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٣٠٢.

(٦) المرادي في شرحه على التسهيل مع تحقيق الجزء الأول من الشرح المذكور، رسالة دكتوراه غير

منشورة مقدمة لجامعة الأزهر بالقاهرة، عام ١٣٩٥ هـ، ص ٢٣.

التي خدمت اللغة العربية بكل فروعها وفنونها، وقدمت لها التراث الضخم ^(١) .
 وخلع عليه الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد لقب " الحجة الثبت " فقال عنه :
 " إنه حجة ثبت في ميدانه، ونحوي ذكي كما تدل عليه آثاره " ^(٢) .
 وقال عنه الدكتور علي البواب : " إنه جعل من منظومة السخاوي كتاباً في
 التجويد، جامعاً كثيراً من مباحثه ومسائله " ^(٣) .

تلك هي أهم الأقوال التي قيلت في المرادي، ولم أقف على شيء من الخصوص يظعن
 في أخلاقه، وسلوكه وسيرته، أو يضعفه أو يقدح، فيه في أي جانب من جوانب حياته،
 فقد كان تقياً صالحاً ^(٤) . استمع إلى قوله في مقدمة كتابه (المفيد في شرح عمدة
 المجيد) : " إن أفضل ما شغل العبد به لسانه، وعمر به قلبه وجنانه، وعني بتفهيم حقائقه،
 وتنعم في رياض حقائقه، كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه، تنزيل من حكيم حميد، فطوبى لمن أقبل على قراءته، وتلاه حق تلاوته، مقتنياً
 لآثار السلف الصالح، آخذاً من الثقوى بالثجر الرابع " ^(٥) .

بهذه المقدمة بدأ المرادي كتابه، وهي إن دلت على شيء فإثما تدل على أن الرجل
 كان تقياً، يعرف للقرآن الكريم قدره، ويرى أن اللذة الحقيقية في العبادة والتقوى، فبهما
 تقر الأعين - والله تعالى أعلم - .



(١) المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية؛ علي عبود الساهي، ط ١ (بغداد: مطبعة الجامعة ١٤٠٤ هـ) المقدمة ، ب .

(٢) مجلة الحرم الوطني، العدد ١٢٤، جمادى الأولى ١٤١٣ هـ، ص ٩٧، مقال للدكتور / الأسعد بعنوان " المرادي نحوي ظلمه النحويون " .

(٣) المفيد في شرح عمدة المجيد، ص ١٥ .

(٤) بغية الوعاة ١ / ٥١٧ .

(٥) ص، ٣٦ .

الفصل الثالث

أثر السراحي في الخافقين من بعده

أثره في الخالفين من بعده

المراديُّ أحدُ الأئمة البارزين في ميدانِ الشرح والتصنيف، كما هو واضحٌ من خلالِ كتبه وشروحاته؛ التي كان لها الأثرُ الواضحُ في الدراساتِ النُحويَّةِ من بعده، نظرًا لما حوته من علمٍ غزيرٍ، وآراءٍ وأقوالٍ أعلامِ النُحاةِ على اختلافِ مذاهبهم ومدارسهم، وعلى اختلافِ أزمئتهم وأعصرهم. أخذ المراديُّ بقسمٍ من هذه الآراءِ، والأقوالِ، والمذاهبِ، ورجَّحها على غيرها، وضعَّفَ بعضها، معللاً لكثيرٍ من هذه الآراءِ، مختاراً لنفسه من مذاهبِ النُحاةِ ما يراه أكثرَ سداداً.

كما امتازتْ مؤلفاتُه بسلاسةِ العبارةِ، ووضوحِ المعاني، والبعدِ عنِ التَّكلفِ والتَّعقيدِ. الأمرُ الذي أدَّى إلى ذيوِّعها، ووقوفِ النُحاةِ عليها، وإفادتهم منها، ونقلهم عنها، وإشارتهم إليها في مصنفاتهم وشروحهم.

واعتمدَ عليها المحدثونَ فلا تكاد تخلو رسالةٌ جامعية، أو بحثٌ نُحويٌّ من نصوصِ الجني الدَّاني، وتوضيحِ المقاصد، وشرحِ التسهيل، لتأييدِ فكرة، أو دعمِ رأي، أو تقويةِ احتجاج، أو توثيقِ نصٍّ.

وسيتناول الحديثُ في هذا الفصلِ تبعاً - قدرَ الجُهد - لأثرَ المراديِّ فيمن جاء بعده من علماءِ في المشرقِ والمغربِ أفادوا من مؤلفاته إفادةً كبيرة، وأوردوا نقولاً عنها في مصنفاتهم، ومن أبرز هؤلاءِ النُحاةِ الأعلامِ الذين تأثروا بالمراديِّ أذكرهم بحسبِ وفياتهم:

١- المكوذيُّ - عبد الرحمن بن علي بن صالح أبو زيد (٨٠١ هـ -)^(١)

حكى الشَّيْخُ المكوذيُّ - رحمه الله - في شرحه على الألفية كثيراً من آراءِ المراديِّ، التي لها أثرها في الجانبِ النُحويِّ إذا ما قُوِّرَتْ بآراءِ الآخرين، ومن الأمثلةِ على ذلك:

(١) هو: عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي عالم بالعربية من أهل فاس، أخذ عن نُحاةِ بلده، وعنه أخذ عبد الله الكاواقي، وغيره، له من الكتب: شرح الألفية، وشرح الأجرومية وغيرهما. تُوفي سنة ٨٠٧ هـ. يُنظرُ ترجمته لي: (النضوء اللامع ٤ / ٩٧، وبغية الوعاة ٢ / ٨٣، والأعلام ٤ / ٩١).

١ - في باب أفعال المقاربة:

بعد قول ابن مالك:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غِنَى بـ "أَنْ يَفْعَلَ" عَنْ ثَانٍ فَقَدْ
وَجَرَّدَنَ عَسَى أَوْ أَرْفَعَ مُضْمَرًا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا ذِكْرًا
قال المكوذي شارحًا ومصوبًا كلام المرادي: "يعني أن "عسى" إذا ذُكِرَ قَبْلَهَا اسْمٌ
جاز أن تُجَرَّدَ من الضمير، وتُسندَ إِلَى "أَنْ يَفْعَلَ"، وجاز أن ترفع ضميرًا يعودُ على
الاسم السابق، ويظهر أثر الاستعمالين في التانيث، والتثنية، والجمع... وظاهره أن هذين
الاستعمالين خاصان بـ "عسى"، لاقتصاره على ذكرها، والصواب أن ذلك في
الأفعال الثلاثة المذكورة، إذ لا فرق، وعليه شرح المرادي^(١).
فالمكوذي يوافق المرادي على أن كلام صاحب الألفية في البيت يشمل الأفعال
الثلاثة "عسى، واخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكَ" وليس "عسى".

٢ - باب الاستثناء:

قال ابن مالك:

وَإِنْ تُكْرَزُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَع تَفْرِيعِ التَّائِيْرِ بِالْعَامِلِ دَع
فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَلَا اسْتِثْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُعْنَى
قال المكوذي مبيدًا كلام المرادي: "وقوله: "وليس عن نصب سِوَاهُ مُعْنَى"
يعني أن ما سِوَى المستثنى الذي تُلغى "إلا" معه يُنصب، ونصبه بالعامل الذي هو "إلا"،
وعلى هذا الوجه جعل المرادي العامل، وجعله ابن عقيل^(٢) على أنه العامل الذي قبل
"إلا"، وجعل "دع" بمعنى "اجعل"، وما ذكره المرادي أصوب لثلاثة أوجه:

(١) شرح المكوذي على الألفية، (مصر: المطبعة البهية ١٣٢٠ هـ)، ص ١٣٩، ويُنتظر: توضيح المقاصد

١ / ٣٣٢ - ٣٣٣، ويُنتظر: شرح ابن الناطم، ص ١١٥، ١١٤.

(٢) ما نسبته المكوذي لابن عقيل يُخالف ما نص عليه - رحمه الله - في شرحه على الألفية، حيث قال

٢ / ٢٢٢، ٢٢٣: "إذا كُرِّزَتْ إِلَّا لغير التوكيد... فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مَفْرُغًا، أو غير مَفْرُغٍ.

لأن كان مَفْرُغًا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي؛ فتقول: "ما قام إلا زيدًا إلا غمرًا إلا بكرًا" ولا-

الأول: أن فيه التثنية على أن "إلا" هي العامل في المستثنى، وهو الموافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم.

الثاني: أن "دع" بمعنى اجعل غير معهود في اللغة، وإنما يكون "دع" بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل "إلا" في التفسير قد يكون غير عامل نحو: "ما في الدار إلا زيد" (١).

٣- في باب الترخيم:

قال ابن مالك:

تَرْخِيمًا أَحَذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيْمَا سَعَا، فَيَمَنْ دَعَا سَعَادًا

قال المكودي: في "ترخيمًا": "أجاز في نصبه الشارح" (٢) "أن يكون مفعولاً لأجله فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير: "احذف في حال كونك مروحًا"، أو ظرفًا على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم. وزاد المرادي وجهًا رابعًا، وهو أن يكون مفعولاً مطلقًا" (٣).

وحجة المرادي في جعل "ترخيمًا" مفعولاً مطلقًا؛ لأن ناصبه احذف فهو يلاقي رَحْمَ في المعنى نحو: قعدتُ جلوسًا.

=يعين واحد منها لشغل العامل، بل أيها شئت شغلت العامل به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: "فمع تفرغ- إلى آخره" أي: مع الاستثناء المفرغ اجعل تأخر العامل في واحد مما استثنيت به، وانصب الباقي ١. هـ.

(١) شرح المكودي، ص ٧١، وينظر: توضيح المقاصد ٢ / ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) هو: ابن الناظم واسمه محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين، نحوي دمشقي، أخذ عن أبيه العربية، وأخذ عنه ابن جماعة، له من الكتب: الدررة المضينة في شرح الألفية، وشرح الكافية، وأكمل شرح والده على التسهيل. . . توفي سنة ٦٨٦ هـ.

ينظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١ / ٢٢٥، وشذرات الذهب ٥ / ٣٩٨، والأعلام ٧ / ٣١، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٣٩).

(٣) شرح المكودي، ص ١٥٦، وينظر: توضيح المقاصد ٤ / ٣٢.

٤ - فِي بَابِ الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ:

قال ابن مالك:

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا نَصْرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ
قال المكودي معتمداً على شرح المرادي للبيت: " يعني أن ما سُمِّيَ به من الجمع
المذكور من " مَفَاعِلَ أَوْ مَفَاعِيلَ " أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ كـ " سراويل " امتنع من الصَّرف،
فتقول في رجل سميت مساجد أو سراويل: مررتُ بِمَسَاجِدَ وَسَرَاوِيلَ، والمانع له من
الصَّرف الصُّيغَةُ مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، هذا معنى ما شرح به المرادي
البيت.

وعندي أن قوله: " وَإِنْ بِهِ " أي: إن سُمِّيَ بسراويل، أو بِمَا لَحِقَ بِهِ جميع ما تقدمه
من الأنواع الخمسة المنوعة من الصَّرف لمساواتها للجمع في منع الصَّرف في التسمية،
ولا وجه لتخصيص الجمع، وما لحق بالجمع في منع الصَّرف حال التسمية^(١).

فالمكودي يعترض على المرادي؛ لأنه خصَّص قول الناظم: "بِمَا لَحِقَ بِهِ" .
بالملاحق بالجمع، ورجَّح المكودي تعميم قول صاحب الألفية السابق. فهو يشمل عنده
الأنواع الخمسة - وهي: الأسماء التي امتنعت من الصَّرف لألف التأنيث، أو للوصف
والزِّيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو
مفاعيل، - والملاحق بالجمع لمساواة الجميع في منع الصَّرف.

وغير ذلك كثير مما نقله المكودي عن المرادي رحمهما الله^(٢).



(١) شرح المكودي، ص ١٦٨؛ وينظر: توضيح المقاصد ٤ / ١٣٦ - ١٣٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال: حروف الجر، ص ٨٤، والإضافة، ص ٨٩، والنعت، ص ١٢٣، وجمع
التكثير، ص ١٦٩.

٢- الدِّمَامِينِيُّ - مُحَمَّدُ بْنُ بَدْرِ الدِّينِ الْقُرَشِيِّ الْخَزُومِيُّ (٨٢٧ هـ)^(١)

أَفَادَ الدِّمَامِينِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّسْهِيلِ الْمَوْسَمِ بِـ " تَعْلِيقِ الْفَرَائِدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ " مِنَ الْمُرَادِيِّ، فَقَدْ كَانَ شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ مُصَدَّرًا رَئِيسًا مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي شَرْحِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي مُقَدِّمَتِهِ، حَيْثُ قَالَ: "... بِفُقْدَانِ الشُّرُوحِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، وَعِزَّةٌ مَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي أَفَدَّيَ بِيَاضَ أَيْدِيهَا بِالسَّوَادِ، حَتَّى لَقَدْ وَقَعْتُ عَلَى نَسْخَةٍ مِنْ شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ أَتَى بِهَا إِلَيَّ مِنْ أَوَاصِلٍ..."^(٢).

وَقَدْ ذَكَرَ الدِّمَامِينِيُّ الْمُرَادِيَّ فِي أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ شَرْحِهِ^(٣)، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

١- بَابُ إِعْرَابِ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حِدَةٍ:

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ^(٤) " أَنْ تَصْحِيحَ الْمَذْكُورِ مُشْرُوطٌ بِالْخُلُوعِ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ الْمُغَايِرَةِ لِمَا فِي " عِدَّةٍ " وَ " ثُبَّةٍ " عَلَمَيْنِ "، وَعَلَّقَ الدِّمَامِينِيُّ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: " لَا يُجْمَعُ نَحْوُ: طَلْحَةٍ وَحَمْرَةٍ وَهَبِيرَةٍ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ، قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ^(٥): الْمُرَادُ بِهَذَا كُلِّ مَا كَانَتْ التَّاءُ فِيهِ عَوْضًا عَنِ الْفَاءِ كـ " عِدَّةٍ " أَوْ عَنِ اللَّامِ كـ " ثُبَّةٍ "، فَإِنَّ هَذَا النَّوعَ إِذَا كَانَ عَلَمًا لِمَذْكُورٍ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ نَحْوُ: " عِدُونٌ وَثُبُونٌ " ^(٦).

(١) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخَزُومِيُّ، عَالِمٌ بِالشَّرِيعَةِ وَاللُّغَةِ وَالتَّحْوِ، لَازِمٌ لِبْنِ خَلْدُونٍ، وَأَقْرَأُ بِالْأَزْهَرِ، لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ، شَرْحُ الْمُغْنَى، وَمَصَابِيحُ الْجَامِعِ، تُؤَلَّفُ فِي سَنَةِ ٨٢٧ هـ.

يُنْتَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: (بَيْعَةُ الْوَعَاةِ ٦٦/١، وَالضُّوَاءُ الْفَلَاحُ ١٨٤/٧، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ١٨١/٧).

(٢) يُنْتَظَرُ: تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، لِلدِّمَامِينِيِّ، ت: مُحَمَّدُ الْمُقْدِسِيُّ ط (الرِّبَاضُ: مَطَابِعُ الْفَرَزْدَقِ ١٤٠٣) ٢٠/١.

(٣) يُنْتَظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: ١٩٧/١، ٢٥/٢، ٣٠/٢، ٩٦/٢، ٢٦٧/٢، ٣٤١/٢، ٩٤/٣، ١٢٥/٣، ٢٨٦/٣، ٢٧/٤.

(٤) التَّسْهِيلُ، لِابْنِ مَالِكٍ، ص ١٣.

(٥) يُنْتَظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ؛ لِلْمُرَادِيِّ (رِسَالَةُ دَكْتُورَاهُ غَيْرُ مَنْشُورَةٍ)، ص ٧٨.

(٦) تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ، لِلدِّمَامِينِيِّ ٢٣٠/١ - ٢٣١.

٢- باب العلم:

ذَكَرَ الدِّمَامِيُّ أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ كَأَسَمَةِ لِلْأَسَدِ، وَتُعَالَةُ لِلتَّغْلِبِ، وَبَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ، وَفَجَّارٌ لِلْفَجَرَةِ. أَعْلَامٌ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، لَا بِحَسَبِ الْمَعْنَى. ثُمَّ قَالَ: " قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِطْلَاقُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى أَسَمَةٍ، وَنَحْوِهِ فَجَّارٌ؛ إِذَا لَا يَخَالِفُ مَعْنَاهُ مَعْنَى أَسَدٍ، وَإِنَّمَا يَخَالِفُهُ فِي أَحْكَامٍ لَفْظِيَّةٍ، لَا تَرَى أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَدِّ التَّنْكِيرِ ۚ هَذَا كَلَامُ ابْنِ قَاسِمٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ بِغَالِبِ لَفْظِهِ " (١).

٣- باب المبتدأ والخبر فصل " حكم دخول الفاء على خبر المبتدأ ":

أَوْضَحَ الدِّمَامِيُّ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ: " تَدْخُلُ الْفَاءُ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَجَوَابًا بَعْدَ "أَمَّا" إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ فِي نَدْوَرٍ " (٢). فَقَالَ: " قَوْلُهُ: " أَوْ فِي نَدْوَرٍ " - الْمَقْصُودُ بِهِ - مِنْ الْكَلَامِ الَّذِي لَيْسَ بِشَعْرٍ، نَحْوُ: " وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرْ "، وَمِثْلُ لَهُ ابْنُ قَاسِمٍ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: " (٣) " أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رَجَسًا " (٤).

٤- الأفعال الرَّافعة للاسم النَّاصبة للخبر:

شَرَحَ الدِّمَامِيُّ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ: " مَنْفِيَةٌ بِثَابِتِ النَّفْيِ... أَوْ مَطْلُوبَةٌ النَّفْيِ "، فَقَالَ: " قَوْلُهُ: أَوْ مَطْلُوبَةٌ النَّفْيِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: " مَنْفِيَةٌ "، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّنْهِي وَالِدُّعَاءُ كَقَوْلِهِ: صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ فَنَسِيَانُهُ ضَالَالٌ مُبِينٌ (٥)

(١) تعليق الفرائد ٢ / ١٤٠ - ١٤١؛ وَنَظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ؛ لِلْمُرَادِيِّ، ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) التَّسْهِيلُ؛ لِابْنِ مَالِكٍ، ص ٥١.

(٣) مِنْ حَدِيثٍ فِي شَأْنِ بَرِيرَةَ رَوَاهُ الْمُبْدَةُ عَائِشَةُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ، كِتَابُ: الْيُوعِ رَقْمُ (٦٧) ص ٤٠٤، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ: الْعَتَقِ، بَابِ: بَيَانِ إِثْمِ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ، حَدِيثٌ رَقْمُ، (١٥٠٤) ١٠ / ٣٩٣.

(٤) تعليق الفرائد ٣ / ١٣٧.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى قَالِهِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: " لَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ " حَيْثُ رَفَعَ بِ - (تَزَلْ) الْاسْمُ الَّذِي هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجَوَابًا تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ، وَنَصَبَ بِهِ الْخَبَرَ " ذَاكِرَ الْمَوْتِ "، لِكُونِهِ لَعْلًا مُضَارِعًا مُتَصَرِّفًا مِنْ زَالِ النَّاقِصَةِ، =

وكقوله:

أَلَا يَا اسْلَمِي، يَا دَارَ مَيٍّ، عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ غَائِكَ الْقَطَرُ^(١)
 "زَالَ" معطوف على فاعل الفعل الذي قدرناه أولاً ماضي "يَزَالُ" قال ابن قاسم:
 احترز من ألتي بمعنى "تَحَوَّلَ" فمضارعها "يَزُولُ"، ومن: زَالَ الشيء، بمعنى عَزَلَهُ،
 فمضارعه "يَزِيلُ" ^(٢).



= وسبق بحرف النهي.

يُنْظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ١ / ٣٣٤، وشرح عمدة الخافظ، ص ١٩٩، والكافية الشافية ١ / ٣٨٣، وشرح الألفية؛ لابن الناطم، ص ٩٤، والتذيل والتكميل؛ لأبي حيان ٤ / ١٢٢، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٤، وشرح قطر الندى، ص ١٢٨، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢ / ١٤، وشرح التصريح ١ / ٥٩٣، وجمع الموامع ٢ / ٦٥، وشرح الأشموني ١ / ٢٦٠، والدرر ١ / ٨١).

(١) البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه، ص ٥٥٩، ت: عبد القدوس أبي صاخ.

الشاهد فيه: قوله "وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ غَائِكَ الْقَطَرُ" حيث أعمل لا زال في الاسم فرلعه بها، ولبي الخبر لنصبه لوجود شرطه، وهو تقدم الدعاء شبه النهي عليه.

والبلى: من بلى الثوب، أي خلق ورث، منهلاً: منسكباً. الجوعاء: رملة مستوية لا تبت شيئاً. القطر: المطر.
 المعنى: يدعو لدار حبيته "مي" بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها. وأن تظل عامرة أهلة بأهلها.

يُنْظَرُ: (الخصائص ٢ / ٢٧٨، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٤٠٩، والإنصاف ١ / ١٠٠، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣ / ٣٨٩، وشرح الألفية؛ لابن الناطم، ص ٩٣، وارتشاف الضرب ٣ / ١١٦١، والتذيل والتكميل ٤ / ١٢٢، وشرح التسهيل؛ للمراي، ص ٣٣٩، والمغني ١ / ٢٤٣، وشرح قطر الندى، ص ١٢٩، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٦، والجمع ٢ / ٦٦، وشرح الأشموني ١ / ٣٦٠، والدرر اللوامع ١ / ٨١).

(٢) تعليق الفرائد ٣ / ١٥٦ - ١٥٧، ويُنْظَرُ: شرح التسهيل؛ للمراي، ص ٣٣٩.

٣- الشيخ خالد زين الدين الأزهرى (٨٣٨ هـ / ٩٠٥ هـ) (١)

أفاد الشيخ خالد الأزهرى - رحمه الله - من المرادى إفادة واضحة، وخاصة في كُتبه الآتية:

أولاً: " التصريح بمضمون التوضيح " حيث استشهد بأراء المرادى وأقواله، ورأى في هذه الآراء والأقوال ما يعنيه على الشرح، ويفتح أمامه الطريق لتوضيح المسائل.

وقد نقل في كتابه هذا عن المرادى مصرحاً بالنقل عنه، في نحو تسعة وسبعين موضعاً (٢).

وهذه بعض المواضع التي أفاد فيها الشيخ خالد من المرادى وتأثر به:

١- باب المبتدأ والخبر: " الخبر الجملة "

إذا كان الخبر الجملة نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ ومنه قول الناظم:

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها ؛ كنطقي الله حسني وكفى

قال الشيخ خالد: " فـ " نطقي " مبتدأ و " الله حسني " مبتدأ وخبر، والجملة خبر نطقي، وهي نفسه في المعنى؛ لأن المراد بالنطقي المنطوق به " والمنطوق به هو " الله حسني " فلا يحتاج إلى رابط.

والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللفظ، كما

(١) هو: خالد بن عبد الله الأزهرى، من أجل علماء النحو في عصره، أخذ عن علي بن يعيش المغربي، وعن الشمني، ومن أشهر تلاميذه القسطلاني، له مؤلفات زاخرة منها: التصريح، شرح الأجرومية، شرح العوامل الثلاثة وغيرها. توفي سنة ٩٠٥ هـ.

نُظِرَ ترجمته في: (الضوء اللامع ٣ / ١٧١، وشذرات الذهب ٨ / ٢٦، والأعلام ٢ / ٢٣٩).

(٢) يُنظَرُ: فهرس الأعلام من التصريح ٥ / ٦٣٧.

في عكسه نحو: " لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَثَرُ مَنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ " ^(١) قاله المرادي ^(٢).

٢ - باب " لا " العاملة عمل " إن " :

قال الشيخ خالد: " شَذَّ عمل " لا " الزائدة؛ لأنها غير مختصة، وشروط العمل الاختصاص. فإن قيل: " لا " النافية غير مختصة مع أنها عاملة.

فالجواب ما قاله المرادي: أن " لا " إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم، فليست إذن الداخلة على الفعل ^(٣).

٣ - باب الفاعل: " وجوب تقديم الفاعل على المفعول " :

نقل الشيخ خالد قول المرادي في وجوب البقاء على الأصل عند خوف التباس الفاعل بالمفعول نحو: " ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى "، فقال: " إن خُشِيَ اللَّبْسُ فِي الْفَاعِلِ وَلَا قَرِينَةً تُمَيِّزُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ كـ " ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى " فـ " مُوسَى " فاعل، وـ " عِيسَى " مفعول. ويمتنع - هنا - تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر...

وَذَهَبَ الرَّجَّاجُ فِي مَعَانِيهِ إِلَى جَوَازِ الْوُجْهِينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ ^(٤). كون " تلك " اسم " زال "، وـ " دعواهم " الخير، وبالعكس.

قال المرادي: ولا يلزم من إجازة الرَّجَّاجِ الوجهين في الآية، جواز مثل ذلك في "ضرب موسى عيسى"؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول، ليس كالتباس اسم " زال " بخبرها،

(١) الحديث أخرجه البخاري، في كتاب: الدعوات، باب: قول لا حول ولا قوة إلا بالله، حديث رقم ٦٤٠٩، ص ١٢٣١، ومسلم؛ في كتاب: الذكر والدعاء والثوبة والاستغفار، باب: استحباب الإكثار من قول لا حول ولا قوة إلا بالله، حديث رقم ٢٧٠٤، ١٧ / ٢٩.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٥٢٧ - ٥٢٨؛ وينظر: توضيح المقاصد ١ / ٢٧٧.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٠٨؛ وينظر: الجنى الثاني، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

(٤) الأنبياء؛ من الآية ١٥. وعامها: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا غَامِدينَ﴾.

وذلك واضح - انتهى - " (١).

ومِمَّا سبق يتضح صحة ما ذهب إليه المرادي؛ لأنَّ الإِسْمَ والخبرَ أصلهما المبتدأ والخبر، والمبتدأ ذات الخبر في المعنى، هذا الأصل فإذا قلنا: محمدٌ قائمٌ، فمحمد هو القائم، والقائم هو محمد، فهما في المعنى شيء واحد، إضافة إلى ذلك محمد ذات، وقائم خبر، بخلاف الفاعل والمفعول، فموسى وعيسى كلاهما ذوات، وليس أحدهما هو الآخر.

٤ - باب النائب عن الفاعل:

قال ابن هشام: " يُضْمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مُطْلَقًا، وَيَشْرُكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءِ بِتَاءِ زَائِدَةٍ " قال الشيخ خالد: وقيدنا الزيادة بالمعتادة، احترازًا من التاء في قولهم: " تَرْمَسُ الشَّيْءَ " بمعنى: رَمَسَهُ، فإنَّها زائدة، ولا يُضْمُّ ثاني فعلها (٢)؛ لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي " (٣).

٥ - باب التَّعْدِي واللزوم:

في التَّضْمِينِ أَهْوَ قِيَاسِيٌّ أَمْ سَمَاعِيٌّ ؟

قال الشيخ خالد: " وَاخْتَلَفَ فِي التَّضْمِينِ أَهْوَ قِيَاسِيٌّ أَمْ سَمَاعِيٌّ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ، وَضَابِطُهُ: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي يَجْتَمِعَانِ فِي مَعْنَى عَامٍ - قاله المرادي في تلخيصه - " (٤).

فقد وافق الشيخ خالد المرادي فيما ذهب إليه من أنَّ التَّضْمِينَ قِيَاسِيٌّ.

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٨٧-٢٨٩ (بتصرف)؛ وينظر: توضيح المقاصد؛ للمرادي

١٧/ ٢.

(٢) قال صاحب اللسان مادة " تَرْمَسُ " ١ / ٤٣١: " تَرْمَسُ الرَّجُلُ إِذَا تَغَيَّبَ عَنْ حَرْبٍ أَوْ شَيْءٍ،

وَيُقَالُ عِنْدَ بَنَاتِهِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ لَاعِلُهُ: تَرْمَسُ " ١ هـ.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٣٧، ٣٣٨؛ وينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٢٣، ٢٤.

(٤) التصريح ٢ / ١٥٤٠؛ وينظر: شرح التسهيل؛ للمرادي الجزء الثاني تحقيق د. أحمد يوسف، رسالة

علمية غير منشورة، ص ١١٩.

٦ - باب الحال:

نقل عن المرادي في وقوع جملة الحال غير مرتبطة بالواو.
 قال الشيخ خالد: " وتمتنع الواو في سبع صور:
 إحداهما: الواقعة بعد عاطف حالاً على حال كما قال المرادي، نحو قوله تعالى:
 ﴿فَجَاءَهَا بِأَمْسًا بَيَّاتًا أَوْهَمُ قَائِلُونَ﴾ ^(١) فجملة " هم قائلون " - من القيلولة -
 حال معطوفة على " بياتاً " وهو مصدر في موضع الحال، والمعنى: جاءها عذاباً حالاً
 كونهم باتين أو قائلين نصف النهار - ولا يقال: " أَوْ وَهَمُ قَائِلُونَ "؛ كراهية اجتماع
 حرفي عطف صورة ^(٢).

٧ - باب إعراب الفعل المضارع:

في " أمّا " بفتح الهمزة وتشديد الميم، وهي حرف متضمن معنى الشرط.
 قال الشيخ خالد: " وهي نائية عن أداة شرط وجملة، وموضعها صالح لهما، وهي
 قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست " أمّا " بمعنى " مهما " وشرطها؛ لأنها
 حرف، والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل - قاله المرادي ^(٣).

ثانياً: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب والمشهور بإعراب الألفية:
 وهو كتاب عظيم النفع، موضوعه إعراب جميع أبيات الألفية، والنسخة الأصلية من
 الكتاب محفوظة بمكتبة الشيخ أحمد عارف حكمت بن إبراهيم (١٢٠٠ - ١٢٧٥ هـ)
 - رحمه الله - بالمدينة المنورة قسم المخطوطات برقم ٣٩ / ٤١٥، نحو، عدد لوحاتها
 (١٠٦) لوحة، وافق الفراغ منه يوم الإثنين المبارك، السابع والعشرين من شهر رمضان
 المعظم سنة ست وثمانين وثمانمائة للهجرة.

(١) الأعراف؛ من الآية ٤.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٦٧٥، ٦٧٦؛ وينظر: توضيح المقاصد؛ للمرادي ٢ / ١٦٧.

(٣) المصدر السابق ٤ / ٤٢٧؛ وينظر: توضيح المقاصد ٤ / ٢٨٥ الشبه الرابع.

والكتاب مطبوع ومتداول.

ولم يخلُ إعرابُ الألفية للشيخ خالدٍ من آراء المراديِّ وأقواله، فقد تعددت مواضع ذلك، ومنها ما يلي:

١- في الثائب عن الفاعل:

عند قول الناظم:

وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَيَتَّحَى الْقَوْلُ فِيهِ : يَتَّحَى
قال الشيخ خالد: "المقول: بالجرُّ قال المكوديُّ تبعاً للمراديِّ: نعم لـ " يَتَّحَى"،
وزادَ المكوديُّ ويجوز ضبط القول بالضمّ... وبالأوّل جزم المراديُّ " (١).

٢- النعت:

عند قول الناظم:

وَأَقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِذَوْنِهَا، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعْ مُعَلَّنًا
قال الشيخ خالد: " معلَّنًا حال من فاعل اقطع، وتقدير البيت: واقطع جميع النعوت،
أو اتبعها، أو اقطع بعضها، واتبع البعض الآخر... وبالنَّصب جزم الشَّاطِطِيّ، والمراديُّ
وصدَّرَ به المكوديُّ كلامه " (٢).

٣- عطف النسق

عند قول الناظم:

وَأَوَّلِ "لَكِنْ" نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَ"لَا" لِدَاءٍ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا
أعرب الشيخ خالد: " لا " مبتدأ و " تلا " خبر لـ " لا "، و " نداء " وما عطف
عليه مفعول مقدم بـ " تلا " والتقدير: و " لا " تلا نداء، أو أمراً، أو إثباتاً.
ثم قال: " وإياك أن تظن أن " لا " معطوفة على " لكن " وأنها مفعول لـ " أول "

(١) إعراب الألفية، ص ٤٥؛ ويُنظَرُ: توضيح المقاصد؛ للمراديِّ ٢ / ٢٢ - ٢٣.

(٢) السابق، ص ٨٥؛ ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٣ / ١٥١.

كما هو ظاهر شرح المرادي " (١).

فالشَّيْخُ خَالِدٌ يَذْهَبُ إِلَى غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَرَادِيُّ، وَيَخْتَلِفُ مَعَهُ فِي فَهْمِ مَدْلُولِ الْبَيْتِ، حَيْثُ ذَهَبَ الْمَرَادِيُّ إِلَى أَنَّ " لَا " فِي الْبَيْتِ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ " أَوَّلٌ " وَأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى " لَكِنْ " وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَالِدٌ (٢)، وَقَدْ سَبَقَ الشَّيْخُ فِي ذَلِكَ الْإِعْتِرَاضِ الْمَكُودِي فِي شَرْحِهِ لِلْأَلْفِيَّةِ، حَيْثُ قَالَ: " وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَرَادِيِّ أَنَّ " لَا " مَعْطُوفَةٌ عَلَى " لَكِنْ " وَأَنَّهُ مَعْمُولٌ لـ " أَوَّلٌ " وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ " (٣).

ثالثاً: مُوَصِّلُ الطُّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ:

وَهُوَ شَرْحُ لـ " كِتَابِ الْإِعْرَابِ عَنِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ " لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ. وَالْكِتَابُ مَوْضُوعُهُ: الْجُمْلَةُ بِأَحْكَامِهَا الْمُخْتَلِفَةِ، وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ كَذَلِكَ، وَتَفْسِيرُ طَائِفَةٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَكْثُرُ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا، وَعَرَضَ لِبَعْضِ مَبَادِيئِ أُسَاسِيَّةٍ فِي الْإِعْرَابِ. " وَمِنْ أَكْثَرِ شُرُوحِ " قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ " شَهْرَةً وَذِيوعاً شَرَحَ الشَّيْخُ خَالِدٌ، فَقَدْ احْتَفَى بِهِ الْعُلَمَاءُ، وَالطُّلَابُ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ، وَأَلْفَتْ عِدَّةٌ حَوَاشٍ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ " (٤).

وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي كِتَابِهِ هَذَا عَنِ الْمَرَادِيِّ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ: فِي الْإِشَارَةِ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ: قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: " يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ فِي الْفَاءِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا

(١) إعراب ألفية، ص ٩١، وَيَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمَرَادِيِّ ٣ / ٢٢٢.

(٢) يَنْظُرُ: مِنْ مَوَاضِعِ تَأَثَّرِ الشَّيْخِ خَالِدٍ بِالْمَرَادِيِّ فِي إِعْرَابِ الْأَلْفِيَّةِ (الْمَعْرُوبِ وَالْمَبْنِيِّ، ص ٩)،

(الْحَالِ، ص ٦٠)، وَ(النَّدْبَةُ، ص ١٠٠)، وَ(التَّرْخِيمُ، ص ١٠٠).

(٣) شرح ألفية، للمكودي، ص ١٤٧.

(٤) ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، الدكتور علي فودة، ط ١ (الرياض: عمادة شئون

المكتبات / جامعة الملك سعود ١٤٠٥ هـ)، ص ٣٢ - ٣٨.

أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿٢﴾ (١) فاء " السَّيِّئَةِ "، ولا تقل فاء " العطف "؛
لأنه لا يجوز عطف الطلب على الخبر، ولا العكس.

وأوضح ذلك الشيخ خالد، فقال: " أي: عطف الخبر على الإنشاء، وهو مسألة
خلاف. منع من ذلك البيانون؛ لما بينهما من الثنافي وعدم التناسب، وأجاز
الصَّفَّار (٢).

وقال المرادي في شرح التسهيل: أجاز سيويه التحالف في تعاطف الجملتين بالخبر،
والاستفهام: فأجاز: هذا زيد، وَمَنْ عمرو؟ (٣).



(١) الكوثر: الآيتان ١، ٢.

(٢) هو: قاسم بن علي بن محمد الأنصاري، الشهير بالصَّفَّار، صاحب الشُّلُوبين، وابن عصفور، له من
المؤلفات: شرح كتاب سيويه، وهو شرح حسن، وردود على الشُّلُوبين. توفي سنة ٦٣٠ هـ.
تَنْظَرُ ترجمته في: (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص ١٧٣ - ١٧٤، وبلغة الوعاة ٢ / ٢٥٦،
وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ / ١٣٧).

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى، ت: محمد إبراهيم سليم (القاهرة:
مكتبة ابن سينا -)، ص ١٦٢ - ١٦٣؛ وتَنْظَرُ: شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٢٣.

٤- السُّيُوطِيُّ - عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ) ^(١)

أشهرُ النُّحَاةِ المتأخِّرينَ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَيَعُدُّ كِتَابَهُ "مَعْمَعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ" مَوْسُوعَةً ضَخْمَةً لآرَاءِ النُّحَاةِ مِنْ بَصْرِيِّينَ، وَكُوفِيِّينَ، وَبَغْدَادِيِّينَ، وَأَنْدَلُسِيِّينَ، وَمَصْرِيِّينَ، مَعَ ذِكْرِ الْحُجَجِ وَالْأَدْلَةِ وَالْإِسْتِشْهَادَاتِ، وَقَدْ تَأَثَّرَ السُّيُوطِيُّ بِآرَاءِ الْمُرَادِيِّ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَكَانَ يَأْخُذُ وَلَا يَشِيرُ فِيهِ أحياناً قَلِيلَةً بِشِيرٍ.

وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي حَكَّى فِيهَا السُّيُوطِيُّ آرَاءَ الْمُرَادِيِّ، وَصَرَّحَ بِهِ مَا يَلِي:

١- التَّكْرَرُ وَالْمَعْرِفَةُ:

فَصَلَّ "الْمُضْمَرُ" فِي تَعْيِينِ التَّنُونِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْ "إِنَّا، وَأَنَا، وَلَكِنَّا، وَكَأَنَّا". قَالَ السُّيُوطِيُّ: "ذَهَبَ آخَرُونَ: إِلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْ أَخَوَاتِ "لَيْتَ" لَيْسَ نُونُ الْوَقَايَةِ، بَلْ نُونُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ، فَلَا تُحْذَفُ. ثُمَّ اخْتَلَفَ فَقِيلَ: الْمَحْذُوفُ التَّنُونُ الْأَوَّلُ الْمُدْغَمُ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ، وَالسَّائِكُنَ يَسْرِعُ إِلَيْهِ الْإِعْتِلَالُ. وَقِيلَ: الثَّانِيَةُ الْمُدْغَمُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا طَرَفٌ.

وَيَجْرِي هَذَا الْخِلَافُ فِي: "إِنَّا، وَأَنَا، وَلَكِنَّا، وَكَأَنَّا" فَقِيلَ: الْمَحْذُوفُ التَّنُونُ الْأَوَّلُ. وَقِيلَ: الثَّانِيَةُ. وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِحَذْفِ الثَّالِثَةِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ، وَقَدْ حَكَاهُ بَعْضُهُمْ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ ^(٢).

فَالسُّيُوطِيُّ نَقَلَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُرَادِيُّ فِي تَوْضِيحِهِ.

(١) هُوَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ جَلَالُ الدِّينِ، إِمَامٌ حَالِظٌ، وَمُؤَرِّخٌ وَأَدِيبٌ، أَخَذَ عَنِ الْجَلَالِ الْخَلْسِيِّ، وَحَضَرَ مَجْلِسَ ابْنِ حَجَرٍ، وَدَرَسَ عَلَى الشُّمْنِيِّ وَالْكَالِيجِيِّ، لَهُ مَصْنُوعَاتٌ غَزِيرَةٌ مِنْهَا: الْإِتْقَانُ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ، وَالْمُزْهَرُ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ، وَالْإِفْتِرَاحُ وَغَيْرُهَا، تُوَفِّيَ سَنَةَ ٩١١ هـ.

يُنَظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: (حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ١/١٨٨-١٩٥)، تَرْجَمَ لِنَفْسِهِ، وَالضُّوءُ اللَّامِعُ ٤/٦٥-٧٠، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٨/٥١، وَالْأَعْلَامُ ٤/٧٢).

(٢) هَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ؛ لِلْسُّيُوطِيِّ، ت: سَالِمُ مَكْرُم ط ١ (القاهرة: عالم الكتب ١٤٢١ هـ) ١/٢٢٥، وَيُنَظَرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١/١٥٩.

٢- في اسم الإشارة:

قال السيوطي: " اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل: محصور بالعد، فاستغنى عن الحد " (١).

٣- أسماء الأصوات:

قال السيوطي: " قال ابن قاسم: وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة، وحظ النحوي أن يتكلم على بنائها، وقد تقدم في باب المعرب والمبني أنها كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة " (٢).

وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَفَادَ فِيهَا السُّيُوطِيُّ مِنَ الْمُرَادِيِّ دُونَ أَنْ يَصْرِّحَ بِهِ:

١- باب الإعراب:

قال السيوطي: " مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرغ في الأفعال؛ لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما عُلِمَتْ هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو: " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا " بالنصب في التعجب، وبالرفع في الثفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل، فإن الإلباس فيه لا يعرض، لاختلاف صيغته باختلاف المعاني.

وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تَأْكُلِ السُّمَّكَ، وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، بالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالجرم نهي عنهما مطلقاً، وبالرفع نهي عن الأول، وإباحة الثاني " (٣).

وفي شرح التسهيل للمراذي: " مذهب البصريين أن الإعراب في الاسم أصل، وفي الفعل فرغ، وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق به

(١) مع المراجع ١/٢٥٨؛ وينظر: شرح التسهيل؛ للمراذي (رسالة دكتوراه)، ص ٢٤٥.

(٢) السابق ٥/١٢٩؛ وينظر: توضيح المقاصد ٤/٨٩.

(٣) مع المراجع ١/٤٤.

مِنَ الاسمِ، والصَّحِيحُ مذهبُ البصريين لما ذُكِرَ: وهو وجوبُ قبولِ الاسمِ بصيغةٍ واحدةٍ معانٍ مختلفةٍ وهي الفاعلية، والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب لَمَا عَلِمَتْ هذه المعاني مِنَ الصَّيْغَةِ، وذلك نحو: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا" بالنَّصْبِ فِي التَّعَجُّبِ، وبالرَّفْعِ فِي التَّنْثِي، وبالجَرِّ فِي الاسْتِفْهَامِ، فلولا الإعراب لَوَقَعَ اللِّبْسُ... واحتجَّ الكوفيون بأنَّ اللِّبْسَ الَّذِي أَوْجَبَ الإِعْرَابَ فِي الْأَسْمَاءِ، مَوْجُودٌ فِي الْأَفْعَالِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ^(١).

فقراءة النصين تؤذن بنقل السُّيُوطِيَّ عن المرادي - رحمهما الله -.

٢- باب المضمرة:

قال السُّيُوطِيُّ: "إِذَا أُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى التَّاءِ وَالثُّونِ، وَنَا، سَكُنَ آخِرُهُ كضَرَبْتُ، وَضَرَبْنِ، وَضَرَبْنَا. وَعِلَّةُ الْإِسْكَانِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ كَرَاهَةِ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كجزءٍ مِنْ فِعْلِهِ، وَحُمِلَ الْمَضَارِعُ عَلَى الْمَاضِي، وَأَمَّا الْأَمْرُ فَيَسْكُنُ اسْتِصْحَابًا.

وَضَعَّفَ ابْنُ مَالِكٍ هَذِهِ الْعِلَّةَ بِأَنَّهَا قَاصِرَةٌ إِذْ لَا يَوْجَدُ التَّوَالِي إِلَّا فِي الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ، وَبَعْضِ الْخَمَاسِيِّ، نَحْوُ: انْطَلَقَ، وَالْكَثِيرُ لَا يَتَوَالَى فِيهِ، فَمَرَاعَاتُهُ أَوْلَى... " ^(٢).

قال المرادي فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: "يُسْكُنُ آخِرُ الْمُسْنَدِ إِلَى "التَّاءِ" وَ"النُّونِ" وَ"نَا"... وَعِلَّةُ الْإِسْكَانِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنَّ لَا يَتَوَالَى أَرْبَعُ مَتَحَرِّكَاتٍ فِي شَيْئَيْنِ هُمَا كَشْيٌ وَوَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كجزءٍ مِنْ فِعْلِهِ ثُمَّ حُمِلَ الْمَضَارِعُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْأَمْرُ فَسَكُنَ اسْتِصْحَابًا، وَضَعَّفَ الْمُصَنِّفُ هَذَا التَّعْلِيلَ: بِأَنَّهُ عَامٌّ وَالْعِلَّةُ قَاصِرَةٌ إِذْ لَا يَوْجَدُ التَّوَالِي إِلَّا فِي الصَّحِيحِ، وَبَعْضِ الْخَمَاسِيِّ نَحْوُ: انْطَلَقَ، وَالْكَثِيرُ لَا يَتَوَالَى فِيهِ فَمَرَاعَاتُهُ أَوْلَى... " ^(٣).

فتعليل السُّيُوطِيَّ لِإِسْكَانِ آخِرِ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى "التَّاءِ" وَ"النُّونِ" وَ"نَا" يَتَّفَقُ مَعَ تَعْلِيلِ الْمُرَادِيِّ، فَقَدْ يَكُونُ وَقَفٌ عَلَى رَأْيِ الْمُرَادِيِّ وَاسْتِحْسَنَهُ، فَقَالَ بِهِ. وَجَائِزٌ أَنْ

(١) شرح التسهيل؛ للمُرَادِيِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٢٨.

(٢) جمع الفواعل ١/١٩٧، ١٩٦.

(٣) شرح التسهيل؛ للمُرَادِيِّ (رسالة دكتوراه)، ص ١١٧.

يكون المراديُّ والسُّيوطيُّ وقفاً عَلَى هذا الرأي عند أحد المتقدمين وقالوا به. والله أعلم بالصواب.

وفي مثال آخر تشابه نصُّ السُّيوطيِّ مع نصِّ المراديِّ، مما قد يوحى بنقله عنه:
يقول السُّيوطيُّ في حكمِ تَوْسِيطِ الخَبَرِ بين "ما" و"دام": "وأما تَوْسِيطُهُ بين "ما" و"دام" فنصُّ صاحبِ الإفصاح، وبدرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُوصُولَ الحَرْفِيُّ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَلْتِهِ بِمَعْمُولِهَا؛ وَلِأَنَّ "دام" لَا يَنْصَرِفُ.
وقال أبو حيان: القياسُ الجواز؛ لِأَنَّ "ما" حَرْفٌ مُصْدَرِيٌّ غَيْرُ عَامِلٍ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ "دام" لَا تَنْصَرِفُ فَيُفْتَحُ الْمَنْعُ"^(١).

وفي شرح التسهيل للمراديِّ: "وأما تَوْسِيطُهُ بين "ما" و"دام" فنصُّ صاحبِ الإفصاح، وبدرُ الدِّينِ ابنُ المصنف: عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَعِلَّةُ الْمَنْعِ: أَنَّ الْمُوصُولَ الحَرْفِيُّ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَلْتِهِ بِمَعْمُولِهَا كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ؛ وَلِأَنَّ "دام" لَا تَنْصَرِفُ، قَبْلُ: وَالْقِيَاسُ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّ "ما" حَرْفٌ مُصْدَرِيٌّ غَيْرُ عَامِلٍ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِيهِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ "دام" لَا تَنْصَرِفُ فَيُفْتَحُ الْمَنْعُ"^(٢).



(١) مع الفواع ٨٩/٢.

(٢) شرح التسهيل؛ للمراديِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٣٥٩.

٥- الأشموني - علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ) ^(١)

تأثر الأشموني في شرحه على الألفية بأراء وأقوال المرادي. فقد نقل عن المرادي كثيراً من المواضع التي لا يخلو منها باب أو فصل في شرحه، ويرجع ذلك إلى اعتماد الأشموني في شرحه للألفية على "توضيح المقاصد للمرادي". وعلى الرغم من ذلك فلم ينسب الأشموني إلى المرادي ما نقله عنه إلا في اثني عشر موضعاً فقط ^(٢)، وهو الذي نقل ما نقل، وساق عبارات المرادي بالفاظها، دون أن يصرّح بنسبة الكلام إليه، وأشار هنا إلى بعض المواضع التي حكى فيها الأشموني آراء وأقوال المرادي، ثم أذكر بعضاً من المواضع التي أفاد فيها الأشموني من المرادي وتأثره، دون أن يصرّح به. فمن ذلك:

١- في باب: أفعل التفضيل:

في معنى "من" المصاحبة لأفعل التفضيل عند قول الناظم:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلَةٌ أَبَدًا تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنَّ جُرْدًا

قال الأشموني: "اختلف في معنى" من " هذه، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية، وإليه ذهب سيويه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعيض، فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعض ولم يعم.

وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة، وكان القائل زيد أفضل من عمرو. قال: جاوز زيد عمراً في الفضل، قال: ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها "إلى"، قال: ويطل كونها للتبعيض أمران:

(١) هو: علي بن محمد بن عيسى، نحوي، من فقهاء الشافعية، أخذ عن الجلال الخلي، والكاتبجي. له من الكتب: نظم المنهاج وشرحه، وأشهر مؤلفاته: شرحه على الألفية، وقد اختلف في سنة وفاته، والأرجح أنها سنة ٩٢٩هـ.

يُنظَرُ توجهه في: (الضوء اللامع ٥/٦، وشذرات الذهب ٨/١٦٥، وهديّة العارفين ٥/٧٣٩، والأعلام ٥/١٦٣، ومعجم المؤلفين ٧/١٨٤).

(٢) يُنظَرُ: باب التنازع ٢/١٥٦، وباب حروف الجر ٢/٣١١، وباب أفعل التفضيل ٣/٦٥، وباب الترقيم ٣/٢٥٤، وباب مالا ينصرف ٣/٤٦/٣، ٣/٣٦٦، ٣/٤٠٠، ٤٠١، وباب إعراب الفعل ٣/٤٤٦، ٣/٤٥٦، وباب العدد ٤/١٠٩، وباب الوقف ٤/٣٠٥، وباب التصريف ٤/٣٥٥.

أحدهما: عدم صلاحية "بعض" موضعها.

والآخر: كون المجرور بما عامًا نحو: الله أعظم من كلّ عظيم، والظاهر كما قاله المراديّ ما ذهب إليه المبرد.

وما ردّ به الناظم ليس بلازم؛ لأنّ الانتهاء قد يترك الإخبار به؛ لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء^(١).

فالأشمونيّ يتفق مع المراديّ فيما ذهب إليه من أن "من" المصاحبة لأفعل التفضيل لمعنى ابتداء الغاية، وهو أشهر معانيها فلا حاجة إلى إخراجها عنه.

٢- في باب الترخيم:

في نصب "ترخيمًا" من قول صاحب الألفيّة:

تَرْخِيمًا اخْذِفْ آخِرَ الْمُتَادَى كَيَّا سَعَا، فَيَمَنْ دَعَا سَعَادَا

نبّه الأشمونيّ بقوله: "أجاز الشارح في نصب ترخيم ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولاً له، أو مصدرًا في موضع الحال، أو ظرفًا على حذف المضاف.

وأجاز المراديّ وجهًا رابعًا وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا، وناصبه "أخذف"؛ لأنّه يلاقيه في المعنى^(٢).

٣- في باب ما لا يتصرف:

في منع صرف ما كان على "فعلان" من الأسماء الصّفة، وزيادة الألف والثون عند قول صاحب الألفيّة:

وَزَالِدًا فَعْلَانٍ فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً ثَانِيثٍ خُتِمَ

قال الأشمونيّ: "واحترز من "فعلان" الذي مؤنثه "فعلانة"، فإنّه مصروف نحو: ندمان من النادمة وندمان، وسفيان وسفيانة، وقد جمع المصنّف ما جاء على فعلان

(١) شرح الأشمونيّ ٦٥، ٦٦/٣ ؛ وينظر: توضيح المقاصد؛ للمراديّ ١١٥، ١١٦/٣.

(٢) شرح الأشمونيّ ٢٥٥/٣ ؛ وينظر: توضيح المقاصد ٣٢/٤.

ومؤنثه فعلانة... واستدرك عليه لفظان، وهما: خمسان لغة في "خمسان" و"أليان" في كبش أليان أي: كبير الألية، فذيل الشارح المرادي أبياته بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمَصَاثَا عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَاثَا^(١).
فقد زاد الأشموني لفظين على صاحب الألفية، نقلاً عن المرادي.

٤ - باب إعراب الفعل:

في حكم نصب الفعل "يأكل" من قولنا: "ما قام فيأكل إلا طعامه" من حيث الجواز وعدمه.

قال الأشموني: "مما مثل به في شرح الكافية لجواب الثفي المنتقض: "ما قام فيأكل إلا طعامه"، قال: ومنه قول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي دِينِنَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ^(٢)
وتبعه الشارح في التمثيل بذلك، واعترضهما المرادي، وقال: إن الثفي إذا انتقض بالآء جاء التَّصَبُّ، نصٌّ على ذلك سيويه، وعلى التصب أنشد:

.....
.....
.....
.....
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ^(٣).

فالأشموني يعترض على ابن مالك، وابنه بدر الدين بما نقله عن المرادي.

ثانياً: ما نقله الأشموني عن المرادي ولم يُصرِّح به:

المتبع لشرح الأشموني يرى أثر المرادي في كل صفحة من صفحات الشرح، فقد نقل الأشموني فصولاً بأكملها عن المرادي، ولم ينسبها إليه، بل إنَّ جُلَّ تنبيهات الأشموني

(١) شرح الأشموني ٣/٣٤٢، ٣٤٣، ويُظنُّ: توضيح المقاصد ٤/١٢٣، ١٢٢.

(٢) البيت من الطويل للفرزدق، في ديوانه ٢/٢٩.

والشاهد فيه: "فَيَنْطِقُ" حيثُ نصبه على الجواب، ولا عبرة بدخول "إلا" بعده ناقضة للثفي.

الندي: النادي، وهو مجلس القوم ومتحدثهم.

يُنظَرُ: (الكتاب ٣/٣٢، والرَّد على النُّحَاة: ص ١٥، وشرح الألفية: لابن الشاظم، ص ٤٨٣، ولذكورة

النحاة، ص ٧١، وتوضيح المقاصد ٤/٢٠٨، والمقاصد النُحُوَّة ٤/٣٩٠، وخزانة الأدب ٨/٥٤٠).

(٣) شرح الأشموني ٣/٤٤٦؛ ويُظنُّ: توضيح المقاصد ٤/٢٠٨.

مأخوذة من تنبيهات المرادي، ويلاحظ على هذه القول أنه يلجأ فيها إلى التفسير، والتأخير، أو الاختصار، أو الزيادة، أو حذف بعض الأمثلة، أو تغيير بعض الألفاظ، والعبارات.

وفيما يلي بعضاً من تلك القول التي لم ينسبها الأشموني إلى المرادي:

١- في فصل "ما" و"لا" و"لات" و"إن" المشبهات بـ "ليس":

نقل الأشموني عن المرادي مناهب العلماء في عمل "لات" و"إن" عمل ليس. فقال: "أما "لات" فأثبت سيويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش، وأما "إن" فأجاز أعمالها أعمال "ليس" الكسائي، وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف الثقل عن سيويه والمبرد، والصحيح الإعمال، فقد سُمع نشرًا ونظمًا" (١).

وفي هذا النص تشابه عبارة الأشموني مع عبارة المرادي، مع تصرف الأشموني بالحذف، قال المرادي: "أما "لات" فأثبت سيويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش، وهي مركبة عند سيويه من "لا" النافية و"تاء".

وأما "إن" فأجاز أعمالها أعمال "ليس" الكسائي وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف الثقل عن سيويه والمبرد، والصحيح الأعمال وقد سُمع في النشر والنظم..." (٢).

٢- في باب المفعول له:

نقل الأشموني عن المرادي رأي النحاة في جواز تعريف المفعول له وعدم جوازه. فقال: "إذا دخلت "أل" على المفعول له، أو أضيف إلى معرفة تعرف بأل، أو

(١) شرح الأشموني ١/٤١٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٢٠.

بالإضافة خلافاً للرّياشي^(١)، والجرمي^(٢)، والمبرد في قولهم: إنّه لا يكون إلا نكرة، وإنّ "أل" فيه زائدة وإضافته غير محضة^(٣).

قال المرادي^(٤): "تنبيه: إذا دخلت "أل" على المفعول له، أو أضيف إلى معرفة تُعرّف بـ "أل" أو بالإضافة خلافاً للرّياشي والجرمي والمبرد في قولهم: إنّه لا يكون إلا نكرة وإنّ "أل" فيه زائدة، وإضافته غير محضة^(٥).

فالأشْمُونِيّ في هذا النصّ نقلَ عبارة المرادي بدون تغيير، أو تبديل أو اختلاف في التعبير.

٣- في باب الاستثناء:

نقل الأشْمُونِيّ عن المراديّ الفرق بين "سوى" وبين "غير".

فقال: تفارق "سوى" غيراً في أمرين:

أحدهما: أن المستثنى بغير قد يُحذف إذا فهم المعنى نحو: "ليس غير" بالضمّ وبالفتح وبالتنوين بخلاف "سوى".

ثانيهما: أن "سوى" تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير^(٦).

قال المراديّ: "سوى" و "غير" اختلفا في أمرين:

الأوّل: أن المستثنى بغير قد يُحذف إذا فهم المعنى نحو: "ليس غير" بالضمّ وبالفتح وبالتنوين بخلاف "سوى".

الثاني: أن "سوى" تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف غير^(٧).

(١) الرّياشي: هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرّياشي اللّغويّ النّحويّ، كان عالماً باللّغة والشعر، قرأ على المازنيّ النّحو، وقرأ عليه المازنيّ اللّغة، له تصانيف كثيرة منها: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وما اختلفت أسماءه من كلام العرب. تُوفي سنة ٢٥٢هـ.

يُنظر ترجمته في: (أخبار النحويين البصريين، ص ٩٨، وإنباء الرواة ٣٦٧/٢، وبغية الوعاة ٢٧/٢).

(٢) شرح الأشْمُونِيّ ١٨٤/٢.

(٣) توضيح المقاصد ٨٩/٢.

(٤) شرح الأشْمُونِيّ ٢٣٨/٢.

(٥) توضيح المقاصد ١٢٠/٢.

٤ - في باب الإضافة:

نَقَلَ الْأَشْمُونِيُّ عَنِ الْمُرَادِيِّ خِلَافَ النَّحَاةِ فِي إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَرْفُوعِهِ، أَوْ مَنْصُوبِهِ، وَإِضَافَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِفَادَةُ التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِصِ.

فَقَالَ: " ذَهَبَ ابْنُ بَرَّهَانَ ^(١) وَابْنُ الطَّرَاوَةِ ^(٢) إِلَى أَنْ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى مَرْفُوعِهِ أَوْ مَنْصُوبِهِ غَيْرُ مُحْضَةٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُحْضَةٌ؛ لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِنَعْتِهِ بِالْمَعْرِفَةِ، كَقَوْلِهِ:

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَأَيْي عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فَيْكَ عَذُولًا ^(٣)

(١) هو: أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ الْفُكَيْرِيُّ، عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَأَيَّامِ الْعَرَبِ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ بَطَّةٍ، وَعَبْدِ السَّلَامِ الْبَصْرِيِّ، وَعَنْهُ أَخَذَ الْمُبَارَكُ بْنُ الْفَاخِرِ، لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: اللَّمَعُ، وَأَصُولُ اللُّغَةِ، وَالْأَخْبَارُ، تُوفِّيَ سَنَةَ ٤٥٦ هـ.

يُنَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: (إنباء الرواة ٢/٢١٣، وبغية الوعاة ٢/١٢٠، وشدرات الذهب ٥/٢٣٧).
(٢) هو: أَبُو الْحَسَنِ سَلِيمَانَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِقِيُّ الْمَشْهُورُ بِابْنِ الطَّرَاوَةِ، كَانَ لُحُوبًا مَاهِرًا وَأَدِيبًا بَارِعًا، سَمِعَ عَلَى الْأَعْلَمِ كِتَابَ سَيُوبِهِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ السَّهْلِيُّ، وَالْقَاضِي عِيَاضُ، وَلَهُ آرَاءٌ فِي النُّحُوِّ تَفَرَّدَ بِهَا، تُوفِّيَ سَنَةَ ٥٢٨ هـ.

يُنَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: (إنباء الرواة ٤/١٠٨، ١٠٧، والوافي بالوفيات ١٣/١٥٦، ١٥٧، بغية الوعاة ١/٦٠٢).

(٣) هَذَا الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَرَوَايَةُ صَاحِبِ الدُّرَرِ:

عَاذِرًا مَنْ وَجَدْتُ فَيْكَ عَذُولًا

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: " وَجَدِي " وَهُوَ مَصْدَرٌ مضافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَاكْتَسَبَ التَّعْرِيفَ، لِذَلِكَ رُصِفَ بِالْمَعْرِفَةِ وَهُوَ " الشَّدِيدُ " فَلَوْ لَمْ يَكْتَسِبْ تَعْرِيفًا بِإِضَافَتِهِ لَمَا جازَ وَصْفُهُ بِالْمَعْرِفَةِ .

وَقَوْلُهُ: " وَجَدِي " أَيُّ: عَشَقِي، "عَاذِرًا" اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ عَذَرَ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا دَفْعُ اللَّوْمِ، " الْعَذْلُ " أَيُّ: اللَّوْمُ.
وَقَالَ الشَّيْخُ يَاسِينَ الْعَلَيْمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ الْبَيْتِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى التَّصْرِيحِ ٢/٢٧: " هَذَا لَا يَنْهَضُ دَلِيلًا، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ " الشَّدِيدُ " بَدَلًا مِنْ " وَجَدِي " لَا نَعْنًا. وَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ " أَل " فِي " الشَّدِيدِ " لِلْجَنَسِ وَمَصْحُوبًا فِي حُكْمِ التَّكْرَرِ " اهـ.

وَمَا قَالَ الشَّيْخُ لَا يَحْتَمِلُهُ قَوْلُهُ نَعَالِي: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ يُوسُفُ آيَةُ ٩٥.

فَالنَّعْتُ فِيهَا صَرِيحٌ .

يُنَظَرُ: (شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٩، وشرح التسهيل للمُرَادِيِّ، ق ٢٢٤ (أ)، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤٥، وشرح فطر الثدي، ص ٢٦٥، وشرح التصريح ٣/١٠٩، والممع ٤/٢٧٢، والدُّرَرُ ٢/١٢٤، ٥٦).

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة نص عليه سيويه؛ لأنه يُنتعت بالمعرفة ^(١).

فقد نقل الأشموني ما ذكره المرادي نصاً بدون أي تغيير أو تبديل ^(٢).

٥- في باب: "النائب عن الفاعل":

نقل الأشموني عن المرادي ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه إذا فُقد المفعول به واجتمع المصدر، والظرف، والمحرور. قال الأشموني: "إذا فُقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل ولا أولوية لواحد منها، وقيل المصدر أولى، وقيل المحرور، وقال أبو حيان ظرف المكان" ^(٣).

قال المرادي: "إذا فُقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل ولا أولوية لشيء منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المحرور، وقال الشيخ أبو حيان: ظرف المكان أولى" ^(٤).

ولا يخفى على المتأمل لكلا القولين التطابق التام.

٦- في باب عوامل الجزم:

نقل الأشموني عن المرادي ما قاله عن الأصل في "لا" الطلبية، فقال: "زعم بعضهم أن أصل "لا" الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم بعضهم أنها "لا" التافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وهما ضعيفان" ^(٥).

(١) شرح الأشموني ٢/٣٦٣، ٣٦٤.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢/٢٤٥.

(٣) شرح الأشموني ٢/٩٨.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٣٢-٣٣.

(٥) شرح الأشموني ٤/٥، يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي ٤/٢٢٨.

٧- في باب: "عوامل الجزم":

نقل الأشموني عن المرادي ما قاله في "مَنْ" و"مَا" و"مهما" من حيث المعنى، ومن حيث الخلاف في اسمية "ما" و"مهما" وفي ظرفيتهما، فقال: "فغير الظرف "مَنْ" و"ما" و"مهما"، فمن لتعميم أولى العلم، و"ما" لتعميم ما تدل عليه، وهي موصولة، وكلتاهما مبهما في أزمان الربط، و"مهما" بمعنى "ما"، ولا تخرج عن الاسمية - خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً - ولا عن الشرطية - خلافاً لمن زعم أنها تكون استنهاماً - ولا تخرج بإضافة ولا بحرف جر بخلاف "مَنْ" و"ما". وذكر في الكافية، والتسهيل^(١) أن "ما" و"مهما" قد يردان ظرفي زمان. وقال في شرح الكافية^(٢): جميع التحوين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "مَنْ" في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتاً...^(٣).



(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٤ .

(٢) يُنظر: نص عبارة ابن مالك وما أنشده من أبيات في شرح الكافية ١٦٢٤/٣ - ١٦٢٧ .

(٣) شرح الأشموني ١٧/٤، ويُنظر: توضيح المقاصد ٢٤٠/٤ .

٦- الشيخ يس العليمي (ت ١٠٦١هـ) ^(١)

تأثر الشيخ يس العليمي في حاشيته على "شرح التصريح بمضمون التوضيح" لخالد الأزهرى بآراء وأقوال المرادي. وكان موقفه منه موقف الناقل الواثق بآرائه، لذلك لا نجد ردوداً عليه، ومن الأمثلة على ذلك:

١- في باب التكررة والمعرفة:

احتج الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح بما نص عليه المرادي في "الجنى الداني" من كون نون الوقاية حرفاً من حروف المعاني، وليس حرفاً من حروف المباني، وذلك ردّاً على من قال: إنها من حروف المباني.

قال الشيخ ياسين: "...ذكر المرادي في "الجنى الداني" نون الوقاية في حروف المعاني، وعبارته: والتون له في الكلام مواضع كثيرة وإنما أذكر هنا أقسام الذي يُعدّ من حروف المعاني، وهي أربعة أقسام، ثم قال الرابع: نون الوقاية، وأمّا المعنى الموضوع له فهو الوقاية، وهذا أمر ظاهر، لكن قد يكبو الجواد" ^(٢).

فالشيخ يس يحتج بما نص عليه المرادي في "الجنى الداني" من أن نون الوقاية من حروف المعاني ^(٣).

٢- باب الحال:

في تعريف الحال بأنه: "وصفٌ فضلة مُنتصب" قال الشيخ يس معلقاً على منتصب:

(١) هو: ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي، شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص، ونشأ في مصر، أخذ عن النيمي والنوشري، له تعليق على تصريح الشيخ خالد الأزهرى، وحاشية على شرح قطر الندى وبل الصدى، وغير ذلك. توفي سنة ١٠٦١ هـ.

يُنظر ترجمته في: (كشف الظنون ٥١٢/٦)، والوسيط في تاريخ النحو العربي، د. عبد الكريم الأسعد، ط١، الرياض: دار الشواف ١٤١٣ هـ)، ص ٢٣٩.

(٢) حاشية يس على التصريح، المنشورة بحاشية التصريح ١٠٩/١.

(٣) يُنظر: الجنى الداني، ص ١٧٤.

"قال المرادي: ذكر في التسهيل، والكافية أن الحال قد تُجر بياء زائدة إن نُفي عاملها، ومثل له في شرح التسهيل بقراءة ^(١) ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ ^(٢) مبنياً للمفعول * ^(٣).

٣- البدل:

في باب البدل رجَّح الشيخ يس ما ذهب إليه المرادي في شرحه على الألفية، على ما ذهب إليه الشيخ خالد في "شرح التصريح بمضمون التوضيح" فقد ذهب المرادي إلى أن الفعل "يُضَاعَفُ" في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ يُضَاعَفُ ^(٤) بدل اشتمال وليس بدل كل، فقال: "قوله بدل كل، قيل: مخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال، وكلام الموضح محتمل، لكن الأول أحذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك، والآثام جزاء الإثم، أو هو الإثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزاء إثم، والذي يظهر أنه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل * ^(٥).

فالشيخ يس رجَّح ما ذهب إليه المرادي ^(٦)، على ما ذهب إليه الشيخ خالد ^(٧). وقد حكى الشيخ يس أقوال المرادي في مواضع أخر من كتابه، ولم يتعرض له فيها بشيء ^(٨).

(١) القراءة بالبناء للمجهول - بضم الثون، وفتح الخاء - لأبي جعفر ووالقه الحسن، وهي قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء رضي الله عنه، وقراءة الجماعة * أن تتخذ بفتح النون، يُنظر: المحتسب ١١٩/٢، والنشر ٣٣٣/٢.

(٢) الفرقان، من الآية ١٨.

(٣) حاشية يس على التصريح ٣٦٦/١، ويُنظر: توضيح المقاصد؛ للمرادي ١٣١/٢-١٣٢.

(٤) الفرقان، من الآية ٦٨.

(٥) حاشية يس على التصريح ١٦١/٢.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد؛ للمرادي ٢٦٢/٣.

(٧) يُنظر: شرح التصريح ٦٥٢/٣.

(٨) يُنظر: حاشية يس ٢٢/١ (الكلام)، ١١٦/١ (العلم)، ١٤٨/١ (الموصل)، ٢٩٤/١ (نائب الفاعل)،

٣٠٣/١ (الاشتغال)، ١١٢/٢ (العت)، ١٤٢/٢ (العطف)، ١٢٦/٢ (التوكيد)، ٢٠٧/٢ (نون التوكيد)،

٢٢٤/٢ (مالا ينصرف)...

٧- أحمد بن عبد الفتاح الملوئي الشافعي (١٠٨٨هـ - ١١٨١هـ) ^(١)

أفاد الشيخ أحمد الملوئي في حاشيته على شرح الشيخ المكودي لألفية ابن مالك من المرادي ناقلاً آراءه وأقواله في مواضع كثيرة من حاشيته، والتي تُعد حاشية ثمينة لما حوته من تدقيقات وتحقيقات وأبحاث رائعة، والحاشية مطبوعة بهامش شرح العلامة المكودي - رحمهما الله -.

ومن المواضع التي أفاد فيها الشيخ أحمد الملوئي من المرادي ما يلي:

١- التكررة والمعرفة:

في باب: "التكررة والمعرفة"، وفي "قد وقط".

عارض الملوئي الشيخ المكودي بما ذكره المرادي.

فقال: "قوله: و"قد" و"قط" اسما فعل بمعنى "حسب" الصواب كما في المرادي ^(٢)

أثهما إذا كانا اسمي فعل كانا بمعنى يكفي ^(٣).

٢- التوكيد:

في باب: "التوكيد" وفي التوكيد بـ "كل".

عقب الملوئي على ما ذكره الشيخ عبد الرحمن المكودي: "أن" "كل" لا يؤكد ما إلا

ذو أجزاء "بما نص عليه المرادي".

فقال: "قوله: ولا يؤكد ما إلا ذو أجزاء، جعلوا منه "اشتريت العبد كله" بخلاف

"جاء العبد كله" فالمعتبر صحة التجزئ باعتبار العامل؛ ولذا قال المرادي: ذو أجزاء

يصح وقوع بعضها موقعه، وزاد العلامة المرادي: غير مثني ^(٤).

(١) هو: أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوئي الشافعي، شيخ الشيوخ في عصره، مولده ووفاته

بالقاهرة، حج وأخذ عن جماعة، وعاد إلى مصر وهو إمام، يُعول عليه في العقولات والمنقولات، له كتب

منها: شرحان لمن مسلم، حاشية على شرح المكودي، وشرح الهزبية للبوصيري... توفي سنة ١١٨١هـ.

يُنظر ترجمته في: (كشف الظنون ١٧٨/٥، ومعجم المؤلفين ١٧٢/١).

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي ١٦٤/١، ١٦٣.

(٣) حاشية الملوئي على شرح المكودي، (القاهرة: المطبعة العامة البهية ١٣٢٠هـ) ص ١٨ (بنصرف).

(٤) حاشية الملوئي على شرح المكودي، ص ١١٧ ويُنظر: توضيح المقاصد للمرادي ١٦٠/٣.

٣- الوقف:

في باب الوقف، وفي سبب حذف ألف "مَا" الاستفهامية إذا جُرَتْ عند قول الناظم:

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ الْفُهَاءُ وَأَوَّلُهَا الْهَاءُ إِنْ تَقَفَ
عَقِبَ الْمَلُوءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَكُودِيُّ أَنَّ "مَا" الاستفهامية إذا جُرَتْ حُذِفَتْ
الْفُهَاءُ، فَقَالَ: "قوله: حُذِفَ الْفُهَاءُ، قال المرادي^(١): وسبب حذف الألف إرادة التفرقة
بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها
متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد"^(٢).

هذا وقد أفاد الشيخ الملوئي من المرادي في مواضع متعددة من حاشيته المذكورة^(٣).



(١) يُنظر: توضيح المقاصد ١٧٨/٥.

(٢) حاشية الملوئي على شرح المكودي، ص ١٨٣.

(٣) يُنظر على سبيل المثال: الكلام وما يتألف منه، ص ٦-٨، المعرب والبنى، ص ٩-١١، تشية
المقصود والمندرد وجمعها جمع نصحيح، ص ١٦٢، وجمع التكسير، ص ١٦٥، والإبدال، ص ١٩٩،
والإدغام، ص ٢٠٤.

٨- الشيخ أحمد بن أحمد السُّجَاعِي (ت ١١٩٧ هـ) ^(١)

نَقَلَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ السُّجَاعِي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ لِلْأَلْفِيَّةِ
الموسومة بـ "فتح الجليل" آراء وأقوال المرادي، معتدًا بها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- في باب المعرب والمبني:

فِي حَكْمِ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ بِحِثِّ صَارَ عِلْمًا كـ "أذْرِعات" عِنْدَ
قَوْلِ النَّاطِمِ:

كَذَا أَوْلَاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: "قوله: "وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ" إِلَى أَنْ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ
وَالْمَلْحَقِ بِهِ، نَحْوُ: "أَذْرِعات" يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ، وَلَا يَحْذَفُ مِنْهُ
التَّنْوِينُ... " ^(٢).

قَالَ السُّجَاعِي مُعَقِّبًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَقِيلِ السَّابِقِ: "وقوله: لا يَحْذَفُ مِنْهُ التَّنْوِينُ،
قَالَ الْمُرَادِيُّ: وَإِنَّمَا تُؤَنَّ عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ مَعَ أَنَّ حَقَّهُ مَنَعُ الصَّرْفِ لِلتَّائِيثِ وَالْعِلْمِيَّةِ؛
لأنَّ تَنْوِينَهُ لَيْسَ لِلصَّرْفِ بَلْ لِلْمُقَابَلَةِ " ^(٣).

٢- باب الاشتغال:

وهو اشتغال العامل عن المعمول.

قَالَ السُّجَاعِي: " قَالَ الْمُرَادِيُّ: الْمُرَادُ بِالْعَامِلِ هُنَا مَا يَجُوزُ عَمَلُهُ فِيمَا قَبْلَهُ، فَيَشْمَلُ:
الفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، والمصدر، واسم

(١) هو: أحمد بن أحمد بن أحمد السُّجَاعِي الشافعي الأزهري، عالم مشارك في كثير من العلوم،
أخذ عن جماعة، وأفاد منه خلق كثير، له تصانيف منها: فتح الثَّانِ فِي بَيَانِ مَشَاهِيرِ الرُّسُلِ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ،
منظومة في الجواز والاستعارة، مناسك الحج... تُوِّفِيَ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةَ ١١٩٧ هـ.

يُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: (كشف الظنون ١٧٩/٥، ١٨٠، والأعلام ٨٨/١، ٨٩، ومعجم المؤلفين ٩٧/١).

(٢) شرح ابن عقيل ٧٥/١.

(٣) حاشية السُّجَاعِي عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ (القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٢ هـ)، ص ٢٣،

ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١٠٣/١-١٠٤.

الفعل، والحرف؛ لأنه لا يفسر في هذا إلا ما يصلح للعمل فيما قبله^(١).
 ٣- في باب المفعول معه:

فيما امتنع فيه العطف، وعند قول الناظم:
 وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالتَّصْبُّ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
 وَالتَّصْبُّ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُ
 قال السُّجَاعِيُّ: "قوله: " أَوْ اعْتَقِدْ " ذكر المرادِيُّ فِيهِ احتمالَيْنِ: أحدهما: أَنْ يَكُونَ
 تَخْيِيرًا فِيما امتنع عطفه بين نصبه عَلَى المَعْيَةِ، وبين إِضْمَارِ عَامِلٍ حيث يَصَحُّ إِضْمَارُهُ.
 وثانيهما: أَنْ يَكُونَ تَنْوِينًا فِي ذَلِكَ^(٢).

٤- في باب جمع التكسير:

عند قول الناظم:

وَبِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ الطِّقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
 قال السُّجَاعِيُّ: " المراد بِـ "شِبْهِهِ" كما قال المرادِيُّ: مَا يُمَازِلُهُ فِي الْعَدَدِ وَالْهَيْئَةِ،
 وَإِنْ خَالَفَهُ فِي الْوِزْنِ نَحْوُ: مَفَاعِلٍ وَفِاعِلٍ^(٣).
 وقد تأثر الشَّيْخُ أَحْمَدُ بِالْمَرَادِيِّ مَصْرُوحًا بِالنَّقْلِ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ حَاشِيَتِهِ
 الْمَذْكُورَةِ^(٤).



(١) حاشية السجاعي، ص ١١٠٢ رُنظَرُ: توضيح المقاصد ٣٦/٢.

(٢) حاشية السجاعي، ص ١١٢٠ رُنظَرُ: توضيح المقاصد ١٠١/٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥٥ رُنظَرُ: توضيح المقاصد ٧٦/٥.

(٤) رُنظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: باب الكلام، ص ٦، أفعال المقاربة، ص ٧٤، الإضافة، ص ١٧٣، النداء ص

٢٩٩، مالا ينصرف، ص ٢٤٩.

٩- أبو العرفان محمد بن علي الصَّبَّان (ت ١٢٠٦) ^(١)

أشتهر بين الدارسين بحاشيته على شرح الأشموني "منهج السالك إلى الفية ابن مالك". وتعد حاشيته من أدق الحواشي وأشملها على هذا الشرح، "وقد شهد بدقتها أهل الفضل والعرفان" ^(٢)، لما امتازت به من العمق، والتركيز لآراء وأفوال النحاة. وقد ذكر الصَّبَّان المرادي في نحو تسعة وأربعين موضعاً من حاشيته ^(٣)، ناقلاً آراءه وأقوله في المسائل النحوية والصرفية، ومن مواضع ذلك:

١- في باب الابتداء:

بعد قول الناظم:

وإن تكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كُنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى
قال الصَّبَّان: "قوله: "كُنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي" الحكم على الخير في هذا المثال، ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أمّا في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي" ^(٤).

٢- كم الخبرية:

في مواضع أوجه الاتفاق والاختلاف بين "كم" الخبرية والاستفهامية.
قال الصَّبَّان: "وقوله - أي: الأشموني - فلا يعمل فيهما إلا المضاف وحرف الجر، قال المرادي: وحكى الأخفش أن بعض العرب يُقدِّم العامل على كم الخبرية، ف قيل: لا

(١) هو: محمد بن علي الصبان أبو العرفان، عالم بالعربية والأدب، ولد بالقاهرة، له مصنفات جليلة منها: حاشية على شرح الأشموني على الألفية، والكافية الشافية في علمي العروض والقافية، والرسالة الكبرى، وغير ذلك. توفي سنة ١٢٠٦ هـ.

يُنظر ترجمته في: (هدية العارفين ٣٤٩/٢، والأعلام ٢٩٧/٦، ومعجم المؤلفين ١٨، ١٧/١١).

(٢) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سر كيس (مكتبة الثقافة الدينية -) ص ١١٩٥.

(٣) يُنظر على سبيل المثال: حذف الخبر بعد واو المصاحبة ٢٨٢/١، الإلقاء في طن وأخواق ٣٨/٢، والتنازع في العمل ١٤٣/٣، وأفعل التفضيل ٨٣/٣، والوقف ٢٩٢/٤.

(٤) حاشية الصبان على الأشموني؛ تحقيق: طه سعد، (القاهرة: المكتبة التوفيقية -) ٣١٤/١، ويُنظر:

توضيح المقاصد ٢٧٧/١.

يُقَاسُ عليه، والصَّحِيحُ جواز القياس؛ لأنها لغةٌ، وعليها بنى الفراء إعرابه "كم" فاعلاً في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(١) والوجه أن الفاعل ضميرٌ يرجع إلى المصدر الهدى أو إلى الله...^(٢)

٣- تنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحاً:

في كيفية تنية المقصور إذا كانت ألفه مجهولة، قال الصَّبَّان: "ومثل المرادي للألف المجهولة الأصل بنحو: "الدَّدا"^(٣) وهو اللُّهُو، قال: لأنَّ ألفه لا يُنْزَرَى أَهْيَ عن ياء أو واو؟ لأنَّ الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن إحداهما"^(٤).



(١) السُّجْدَةُ صدر الآية ٢٦.

(٢) حاشية الصبان على الأَشْمُونِي ١١٨/٤، ويُنتظر: توضيح المقاصد ٣٣٣/٤.

(٣) الدَّذُّ: اللُّهُو واللَّعِبُ. وفي الحديث: "مَا أَنَا مِنْ دَذٍ وَلَا الدُّذُّ مِنِّي"، وفيه ثلاث لغات: هذا دَذٌّ، ودَذًا مثل قَفَا، ودَذَن. اللسان، مادة (دذ) ١٣٤٦/٢.

(٤) حاشية الصبان ١٥٧/٤، ويُنتظر: توضيح المقاصد ٢٠/٥.

١٠- الشيخ مُحَمَّد الدُّمِيَّاطِي الشَّافِعِي الخُضْرِيّ (١٢١٣-١٢٨٧هـ) ^(١)

نقل الخُضْرِيّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَيَّ شَرْح ابْنِ عَقِيل عَلَيَّ الْفَيْةِ ابْنِ مَالِكٍ عَنِ الْمَرَادِيِّ فِي مَوَاضِعٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ حَاشِيَتِهِ هَذِهِ مِنْهَا عَلَيَّ سَبِيلُ الْمَثَالِ:

١- العلم:

فِي بَابِ الْعِلْمِ وَفِي عِلْمِ الْجِنْسِ:

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: "وَحَكَمَ عِلْمُ الْجِنْسِ فِي الْمَعْنَى كَحَكَمِ الثَّنَكَةِ: مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ، فَكُلُّ أَسَدٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَسَامَةٌ، وَكُلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أُمٌّ عَرِيْطٌ، وَكُلُّ نَعْلَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ نَعَالَةٌ" ^(٢).

قَالَ الْخُضْرِيُّ: "قَوْلُهُ: "كَحَكَمِ الثَّنَكَةِ" أَيُّ فَهُوَ نَكْرَةٌ مَعْنَى كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمُسْتَنَ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ^(٣) لَكِنْ تَعَقُّبُهُ الْمَرَادِيُّ بِأَنَّ تَفْرِقَةَ الْوَاضِعِ بَيْنَ أَسَدٍ وَأَسَامَةٍ لَفْظًا تُؤْذِنُ فِي الْمَعْنَى وَإِلَّا لَزِمَ التَّحْكُمُ" ^(٤).

٢- فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ:

فِي مَنَعَ الْأَسْمَاءِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ الْأَلْفِيَّةِ:

وَزَالِدًا فَعْلَانٌ لِي وَصَفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً ثَانِيثٌ خْتِمَ

(١) هُوَ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُصْطَفَى بْنِ حَسَنِ الدُّمِيَّاطِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْخُضْرِيِّ، فَفِيهِ شَافِعِيٌّ، وَمُفَسِّرُ أَصُولِيٍّ. دَرَسَ فِي الْأَزْهَرِ وَأَصِيبَ بِالصَّمَمِ، فَعَادَ لِبَلَدِهِ دُمِيَّاطَ، وَاشْتَغَلَ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ. وَأَقَادَ مِنْهُ جَمَاعَةٌ، كَانَ مِنْ أَشْهُرِ كُحَاةِ عَصْرِهِ، أَشْهَرَ بِحَاشِيَتِهِ عَلَيَّ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ، وَلَهُ أَيْضًا: شَرْحُ النَّمْعَةِ، وَمِبَادِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَحَاشِيَةٌ فِي الْبَلَاغَةِ... تُوِّفِيَ سَنَةَ ١٢٨٧هـ.

يُنْتَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: (كَشَفُ الظُّنُونِ ٣٧٩/٦، وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ٣٧٩/٢، وَالْأَعْلَامُ ٣٢٣/٧).

(٢) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ١٢٩/١.

(٣) يُنْتَظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ! لِابْنِ مَالِكٍ ١٧١/١، ١٧٠.

(٤) حَاشِيَةُ الْخُضْرِيِّ عَلَيَّ ابْنِ عَقِيلٍ (الْقَاهِرَةُ: الْمَطْبَعَةُ الْعَامِرَةُ الْبَيْتِيَّةُ ١٣٠٢ هـ) ص ٦٦، وَيُنْتَظَرُ:

تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١٨٣/١-١٨٥.

قال ابن عقيل: "أي يمنع الاسم من الصرف للصِّفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنثُ في ذلك محتوماً بناءً التانيث، وذلك نحو: سَكَرَانَ، وعَطْشَان، وغَضَبَان... فَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورَ عَلَى "فَعْلَان" وَالْمُؤنثُ عَلَى فَعْلَانَةٍ صَرَفَتْ" (١).
قال الخضرى: "قوله: " والمؤنث على فَعْلَانَةٍ " لم يجيء من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنّف في قوله:

أَجَزَ فَعَلَى لِفَعْلَانَا	إِذَا اسْتَنْسَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا	وَمَيِّفَانَا وَصَحْيَانَا
وَصَوَجَانَا وَعَلَانَا	وَقَشُونَانَا وَمَصَانَا
وَمَوْتَانَا وَلَدَمَانَا	وَأَتْبَعُهُنَّ نَصْرَانَا

وذِئْلُهُ الْمُرَادِيُّ بِقَوْلِهِ:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمَصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا

فهذه أربعة عشر لفظاً كلها بفتح الفاء ومؤنثها " فَعْلَانَةٍ " وما عداها من أوزان " فَعْلَان " بالفتح يجب في مؤنثه فَعَلَى " (٢).

فالخضرى وافق المرادى في الألفاظ التي زادها على وزن " فَعَلَى " الذي مؤنثه " فَعْلَانَةٍ " (٣).

وهناك مواضع أخر تأثر فيها الخضرى بالمرادى في حاشيته على ابن عقيل (٤).

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٩٨/٢.

(٣) يُنْتَظَرُ: توضيح المقاصد ٤/ ١٢٢، ١٢٣. هذا وقد شرح المرادى هذه الألفاظ، فقال: " الحبلان: العظيم البطن، وقيل: الممتليء غبطاً، والدُّخْنَان: اليوم المظلم، والسَخْنَان: اليوم الحار، والسِّفَان: الرجل الطويل المشوق، والصِّحَان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوْجَان: البعر اليابس الظهر، والعِلَان: الكثير النسيان، وقيل الرجل الحقيق، والقشوان: الدقيق الساقين، والمَصَان: الليثم، والموتان: البليد الميت القلب، والندمان: النادم، والنصران: واحد النصارى " ١ هـ.

(٤) يُنْتَظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: علامات الاسم " أ ل " ١/ ٢٢: وعلامات الفعل " تاء انفاعل وتاء التانيث "

١/ ٢٣، وحذف حرف التداء ١/ ٧٢.

الباب الثاني

جمهورية العراق في الدرس النحوي

وفيهِ ثلاثة فصول:

الفصل الأول: شرحه على ألفية ابن مالك
الموسوم بـ "توضيح المقاصد"

الفصل الثاني: شرح المُرادي على التسهيل

الفصل الثالث: الجنى الداني في حروف المعاني

الفصل الأول

توضيح المقاصد والمسالك بشرح الألفية لابن مالك

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج المرادي في هذا الشرح

المبحث الثاني: قيمة شرح المرادي العلمية،

ومصادره، وشواهد

المبحث الثالث: اعتراضات المرادي على صاحب

الألفية

جَهْوُذُ الْمُرَادِيِّ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ

تَمْهِيد:

المراديُّ عالمٌ خدم لغةَ القرآنِ بمؤلفاتٍ خالدةٍ ما بقي للعلمِ محبٌّ.
وهذا البابُ يقدِّمُ تعريفًا بأهم كتبه التي عُرفَ بها، واشتهر؛ لأنها تمثلُ منزلةً رفيعةً
من المكانةِ العلميَّةِ، بحيثُ لم يستطعْ أيُّ باحثٍ أن يتجاهلها، وهي:

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

- شرح التسهيل

- الجنى الداني في حروف المعاني

فهذه المصنفات لا تخفى أهميتها في الدرسِ النحويِّ واللُّغويِّ قديمًا وحديثًا؛ لأنَّ
المراديَّ وضعها للطلبةِ والدارسينَ، والتزم المنهجيةَ فيها، مع ظهور الدقةِ لديه في
النقاشِ والتَّعْبِيدِ والاستشهادِ.

وقد حرصتُ - ما استطعتُ - في دراستي لهذه المصنفاتِ على استيفاءِ الأسسِ
التي ينبغي أن تقومَ عليها الدُّراسةُ الدُّقِيقَةُ المستقلةُ لأيِّ أثرٍ من الآثارِ العلميَّةِ.



المبحث الأول

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك كتاب شرح فيه المرادي "ألفية" ابن مالك. جاء في أوله: "الحمد لله والشكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبي أرسله، وبعد:

فهذا توضيح مختصر لمقاصد ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى - يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها على حفاظها، سألته بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبتهم إلى ذلك رغبة في الثواب، وتقريباً على الطلاب، وبالله استعين، وهو الموفق والمعين" (١).

منهج المرادي في هذا الشرح

اتبع المرادي في تبويب "توضيح مقاصد الألفية" طريق ابن مالك في تبويب "ألفيته" باعتباره شارحاً لها، ولم يبين في مقدمته السابقة المنهج الذي سار عليه في الشرح، إلا أن القارئ لهذا التوضيح يستطيع أن يلمس في يسر المنهج الذي التزمه المرادي في شرحه، والذي يمكن تلخيصه في الأمور الآتية:

أولاً: الأسلوب التعليمي:

يبدو أن المرادي حين سمي كتابه "توضيح المقاصد" قصد جانباً تعليمياً للطلاب من أجل تقريب المسائل النحوية والصرفية إلى أذهانهم؛ إذ يشيع في الشرح الأسلوب التعليمي، ويتجلى ذلك في شرحه القضايا النحوية شرحاً دقيقاً، عن طريق طرحه أسئلة افتراضية يقتضيها سياق الموضوع، وتفرضها المسألة النحوية التي يناقشها، كأن يقول: "فإن قلت...، أو فإن قيل...، ويورد الاعتراض ثم يعرج عليه بقوله: "قلت: أو الجواب...، وهذه طريقة مفيدة للمتعلمين؛ لأنها تمكنهم من استيعاب القضية الواحدة استيعاباً شاملاً. وأمثلة ذلك كثيرة لا تملأ صفحة من صفحات الشرح منها، أقتصر منها على ما جاء

في حكم المستثنى بعد "عَدَا وخَلَا"، يقول: "وأما "عَدَا وخَلَا" فقد ثَبَتَ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ
عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمَا يَنْصَبَانِ الْمُسْتَثْنَى وَيَجْرَانِ. فنقول: "قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا" و "عَدَا زَيْدًا"
و "خَلَا عَمْرًا" و "خَلَا عَمْرًا"... فَإِنْ قُلْتَ: هل الأرجح نصب المستثنى بما أو جره؟ قلتُ:
لا إشكال في أَنَّ النَّصْبَ بـ "عَدَا" أرجح؛ لأنَّ فعليتها أشهر، ولذلك التزم سيبويه فعليتها
ولم يحفظ حرفيتها. وأما "خَلَا" فالتَّصَبُّبُ بِهَا أرجح أيضًا. قِيلَ: ولم يعرف سيبويه الجرَّ بِهَا،
وليس كذلك. بل ذكر سيبويه فيها الجرَّ أيضًا. وقال الأخفش في الأوسط: كلَّ الْعَرَبِ
يجرون "بخَلَا" وقد زعموا أَنَّهُ يَنْصَبُ بِهَا وذلك لا يعرف. انتهى" (١).

ومن مظاهر الأسلوب التعليمي أيضًا عنايته بإعراب بعض أبيات الألفية والشواهد
المستشهد بها، وهو إعراب مفصل يفيد المتعلم. ومن هذا:

أ- في باب التَّوَكِيدِ، بعد قول صاحب الألفية:

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مَكْرَرًا كَقَوْلِكَ: اذْرُجِي اذْرُجِي

يقول: "فإن قلت: ما إعراب صدر البيت؟ قلتُ: "ما" موصولة، و"لفظي" خبر مبتدأ
محذوف، والجملة صلة و"يجي" خبر الموصول" (٢).

ب- في باب جمع التَّكْسِيرِ، بعد قول صاحب الألفية:

وَبِفُعُولٍ فِعْلٌ نَحْوُ كَبَدَ يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطْرُدُ
فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعْلٌ لَهُ، وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانُ حَصَلَ

يقول: "فإن قلت: فما إعراب قوله: "وَفَعْلٌ لَهُ" على هذا؟ قلتُ: يحتمل وجهين:
أحدهما: أن يكون "فَعْلٌ" مبتدأ، "وله" خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فُعُولٌ، والجملة
خبر الأول، وهذا ظاهر تقدير الشارح" (٣).

(١) توضيح المقاصد ٢ / ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣ / ١٧٦.

(٣) يُنظَرُ: شرح الألفية لابن الناطم، ص ٥٥٣.

والثاني: أن يكون: "فَعَلَّ" مبتدأ، و "له" خبره، والضمير لفعول، أي: فَعَلَّ لفعول. يعني أنه من المفردات التي تُجمع على فَعُول ^(١).

ومن مظاهر عنايته بالأسلوب التعليمي أيضاً ما جاء في حكم تقديم الحال على صاحبها، بعد قول صاحب الألفية:

وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْتَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ

يقول: " فإن قلت: أطلق المصنف في قوله: "بحرف" وينبغي أن يقيد بغير الزائد؛ لأنه موضع الخلاف. قلتُ العذرُ له. إن الزائد لا يقيد به. فلذلك أهمل التثنية عليه لوضوحه. فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في قوله: " أَبَوَا " ؟

قلتُ: ظاهره أنه عائدٌ على جميع النحويين، ولا يصحُ حمله على ذلك؛ لأنَّ منهم من أجاز، وقد نُقِلَ الجواز عن الفارسي ^(٢)، وابن كيسان ^(٣) وابن برهّان ^(٤).

(١) توضيح المقاصد ٥ / ٥٩، ولزيد من الأمثلة يُنظر: ١ / ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٥٠، ١٢٥، ١٨٢، ١٨٣، ٣٨٦، ٢ / ٤، ٥، ٦، ٦٧، ١٠٦، ٣، ٣٨، ٦٣، ٧٧، ١٠١، ١٠٥، ١٦٨ / ٤، ١٨٧، ١٣٢.

(٢) هو: أبو علي الحسن بن أحمد من كبار أئمة القرية، أخذ عن الزجاج؛ وابن السراج، ولازمه ابن جني ملازمة تامة. وأخذ عنه الرعي، أشهر بمصنفاته المنسوبة إلى كل بلد ينزل بها مثل: العسكريات، والبصريات، والشيرازيات، وله: الخجعة، والإيضاح ... توفّي سنة سبع وسبعين للهجرة. يُنظر ترجمته في: (الفهرست؛ لابن النديم، ص ٩٥، نزهة الألباء؛ لابن الأنباري، ص ٢٣٢، إنباه الرواة؛ للقطبي ٣٠٨/١).

يُنظر رأي الفارسي في: شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ٢ / ٧٤٤، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٩، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٤١.

(٣) هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وتعلّب، قصده ميرمان ليقرأ عليه " الكتاب " فامتنع نواضعاً، ووجهه إلى الزجاج من مصنفاته: مقاني القرآن، المختار في علل النحو، وغريب الحديث.. توفّي سنة ٢٩٩ هـ. وقيل سنة ٣٢٠ هـ.

يُنظر ترجمته في: (نزهة الألباء ١٧٨، وإنباه الرواة ٣ / ٥٧، ومعجم الأدباء للحموي ١٧ / ١٤١؛ وبغية الوعاة ١٨ / ١٩).

ويُنظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٧، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٩، والمساعد ٢ / ٢١.

(٤) يُنظر رأي ابن برهّان في: شرح اللمع؛ لابن برهّان، تحقيق: فائز فارس (١٩٨٤م)، ١ / ١٣٧.

وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٩.

على أن ابن الأنباري^(١) ذكر الإجماع على المنع فتعين صرف الضمير إلى الأكثر. فإن قلت: قوله: "ولا أمتعة" يوهم انفراده بجوازه. قلت: لا يلزم من قوله: "أمنعه" انفراده، والمراد أمنعه وفقاً لمن أجاز؛ لأنه قد نُقِلَ الخلاف في غير هذا الموضع^(٢).

ثانياً: اهتمامه بالتنبيهات:

من أبرز سمات منهج المرادي في شرحه على الألفية اهتمامه بالتنبيهات التي لازمتها في توضيحه، يذكر فيها ما يريد ذكره، فأغراضها كثيرة ومتنوعة، منها إيضاح بعض المسائل التي لم يذكرها ابن مالك، أو المقارنة بين ما ذهب إليه في الألفية، وبين ما ذهب إليه في كتبه الأخرى، أو بمخالفته في الرأي الذي نص عليه في الألفية أو في كتبه الأخرى، وقد يكون التنبيه على زيادات الألفية عن كتب ابن مالك الأخرى، أو التنبيه على حالات إعرابية، أو الإشارة إلى آراء النحاة أو التنبيه على الأمور الشاذة، أو المسائل الصرفية، إلى غير ذلك من الأغراض التي تتضح لقارئ الشرح، فتنبهات المرادي كثيرة في توضيحه ومتنوعة تستحق الدراسة من الباحثين. ومن أمثلة ذلك:

أ - في باب النكرة والمعرفة:

نُبه على ما بين البصريين والكوفيين من خلاف في الضمير المنفصل المرفوع "أنا" فقال: "تنبيه: مذهب البصريين^(٣) أن ألف "أنا" زائدة، والاسم هو الهزرة والنون، ومذهب الكوفيين^(٤) أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة"^(٥).

(١) هو: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، النحوي البارع، أخذ عن الجواليقي وابن الشجري، وعنه أخذ خلق كثير في بغداد، له من الكتب: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية. توفي سنة ٥٧٧ هـ.

يُنظر ترجمته في: (إنباء الرواة ١٦٩/٢، ووفيات الأعيان ١٣٩/٣، وبغية الوعاة ٨٦/٢).

(٢) توضيح المقاصد ١٤٨ / ٢ - ١٤٩.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٩٢٧ / ٢، والمساعد ٩٩ / ١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل ٩٣ / ٣، وارتشاف الضرب ٩٢٧/٢، والمساعد ٩٩/١.

(٥) توضيح المقاصد ١٣٥ / ١.

ب- في باب التثنية:

قال: " تنبيهان: الأول: اختلف في العامل في التابع، فمذهب الجمهور^(١) أن العامل فيه هو العامل في المتبوع إلا البدل، فالجمهور على أن العامل فيه مُقَدَّر، ومذهب قوم منهم المبرد^(٢) إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، واختاره المصنف، وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٣).

الثاني: لم يتعرض هنا لبيان رتب التوابع، وأوضح في التسهيل^(٤) أنه يبدأ - عند اجتماع التوابع - بالتثنية، ثم يعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسبة، وأجاز بعضهم تقلب التأكيد على الصفة^(٥).

ج- ما لبث عليه في باب: " الإبدال " بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَا أَقْلَبَ مِمَّا التُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَبْدًا

قال المرادي: " قوله: " كَمَنْ بَتَّ أَبْدًا " أي: مَنْ قَطَعَكَ فَالِقَهُ عَنْ بَالِكَ وَاطْرَحَهُ، وألف " أَبْدًا " بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات: الأول: عبّر بعضهم عن إبدال التون ميمًا بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يُعبّر بالإبدال؛ لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالبًا، وتقدم بيان ذلك^(٦).

(١) يُنظَر: الارتشاف ٤ / ١٩٢٥.

(٢) هو: محمد بن يزيد المبرد، وكنيته أبو العباس، وُلِدَ بالبصرة، إمام العربية في زمانه، عالم بالأدب والأخبار، أخذ عن الجرمي والمازني، وتلمذ عليه ابن السراج والصفار، له مصنفات في علوم متنوعة منها: المختضب، والكامل في اللغة والأدب، وإعراب القرآن، تُوفِّي سنة ٢٨٦هـ.

يُنظَر ترجمته في: (مراتب التحويين، ص ٣٥، ونزهة الألباء، ص ١٦٤، وإنباء الرواة ٣ / ٢٤١، وبغية الوعاة ١ / ٢٦٩).

ويُنظَر رأي المبرد في: المختضب ٤ / ٢٩٥ - ٣٩٩.

(٣) يُنظَر: الكتاب ١ / ١٥٠.

(٤) يُنظَر: التسهيل، ص ١٧٣.

(٥) توضيح المقاصد ٣ / ١٣٢.

(٦) قال المرادي في توضيح المقاصد ٦ / ٤: " إن البدل: وضع شيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول، والقلب: هو تغيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة " هـ.

الثاني: نقل أحد تلاميذ الشلوئين^(١) عن الفراء^(٢) أَنَّ الثَّوْنَ السَّاكِنَةَ تَحْفَى عِنْدَ الْبَاءِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ الشَّخْوَينَ عَنِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ تَجَوُّزٌ، فَسُمِّيَ الْإِبْدَالُ هُنَا إِخْفَاءً.

الثالث: قد تبدل الثَّوْنُ مِيمًا سَاكِنَةً وَمَتَحَرِّكَةً دُونَ يَاءٍ، وَذَلِكَ شَاذٌ، فَالسَّاكِنَةُ كَقَوْلِهِمْ: فِي "حَنْظَلٍ" "حَمْظَلٍ"^(٣) وَالْمَتَحَرِّكَةُ كَقَوْلِهِمْ^(٤): فِي "بَنَانٍ" "بَنَامٍ"^(٥).

ثالثًا: تتبع الناظم في كتبه الأخرى:

لا يقتصر المراديُّ على ذكر رأيه وآراء النحاة السابقين والمعاصرين في المسألة الواحدة، وإنما ينبه على رأي ابن مالك في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة كالتسهيل وشرحه، والكافية وشرحها، وجعل ذلك منهجًا له في الشرح؛ لتوضيح ما يريد شرحه وبيانه، ومواضع ذلك كثيرة ومن أمثلة ذلك:

(١) هو: أبو علي عمر بن محمد الأزدي، ولِدَ بِأَسْطِيلةَ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ، أَشْهَرُ بِالْأَسْتَاذِ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ هِشَامِ الْخَضْرَاءِيِّ، وَالْجَزُولِيِّ وَابْنِ مَلَكُونٍ، وَعَنْهُ أَخَذَ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَابْنُ الْأَحْوَصِ، مِنْ مَصْنُفَاتِهِ: التَّوْطِئَةُ، وَالْقَوَانِينُ، وَشَرْحُ الْجَزُولِيَةِ ...، تُوَلِّفَ سَنَةَ ٦٤٥ هـ.

يُنَظَرُ تَرْجُمَتُهُ لِي: (إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووليات الأعيان ٤٥١ / ٣، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٤، وشذرات الذهب ٤٠٢/٧).

(٢) هو: يحيى بن زياد الملقب بالفراء، وَلِدَ بِالْكُوفَةِ، أَخَذَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَيُونُسَ الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ وَأَعْلَمُهُمْ بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَعَنْهُ أَخَذَ سَلْمَةُ بْنُ عَاصِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ، لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: مَقَانِي الْقُرْآنِ، وَالْمَذَكُّرُ وَالْمُنْتِزَعُ، وَالْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ تُوَلِّفَ سَنَةَ ٢٠٧ هـ.

يُنَظَرُ: (الفهرست لابن النديم ٩٨، وترجمة الألباء ص ٨٠، وإنباه الرواة ٤ / ٧، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣).

(٣) جاء في اللسان "حَنْظَلٌ" ١٠٢٥ / ٢: "وَالْحَمْظَلُ": "الْحَنْظَلُ مِيمَةً مَبْدَلَةً مِنْ نُونٍ حَنْظَلٌ".

(٤) قال الرضوي في شرح الشافية ٣ / ٢١١٦: "وَضَعَفَ إِبْدَالَهَا مِنَ الثَّوْنِ الْمَتَحَرِّكَةِ، كَمَا قَالَ رُؤْبَةُ:

يَا هَسَالَ ذَاتَ الْمُنْطِقِ التَّمَامِ وَكَفَّكَ الْمُخْطَبُ الْبَنَامِ" هـ.

وَيُنَظَرُ أَيْضًا ابْنُ عَبَّاسٍ ٣٥/١٠؛ وَأَوْضَحَ الْمَالِكُ ٣٤١/٣.

(٥) توضيح المقاصد ٦ / ٥٦ - ٥٧.

أ- في "باب العرب" وفي إعراب الأسماء الستة. بعد قول الناظم:
 وَارْفَعِ بِوَاوٍ، وَالصِّينَ بِالْأَلِفِ واجرُرْ بِبَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفِ
 يقول: "واعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب، وأقواها مذهبان
 أنا أذكرهما (١)."

الأول: مذهب سيويه (٢) والفارسي (٣) وجمهور البصريين (٤) أنها معربة بحركات مقدرة
 في الحروف، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر... هذا تقرير المذهب الأول. وذكر في
 التسهيل أنه الأصح (٥).
 والثاني: مذهب قطرب (٦) والزبادي (٧) والزجاجي (٨) من البصريين،

- (١) يُنظر: تفصيل هذه الآراء في شرح المرادي على التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٤٣ - ٤٦.
 (٢) قال سيويه في الكتاب ٢/٢٠٣: "هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد
 ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع وينفتح فيه
 قبل المنصوب ذلك الحرف. وهو "ابنم" و "امرؤ" لأن جررت قلت: في ابنم وامرئ، وإن نصبت
 قلت: ابنما وامرأ، وإن رفعت قلت: هذا ابنم وامرؤ" ١هـ.
 (٣) يُنظر: المسائل البصرية، ت: محمد الشاطر، ط ١ (القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٥هـ - ٨٥٢/٢).
 (٤) يُنظر: الإنصاف ١ / ١٧.
 (٥) يُنظر: التسهيل لابن مالك ص ٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٧.
 (٦) هو: محمد بن المستر كان نحويًا لغويًا، لقبه أستاذه سيويه بقطرب وهي دويبة تبكر للعمل، روى عنه
 محمد بن الجهم له مؤلفات منها: مقال في القرآن، والنوادر، وغريب الحديث. توفّي سنة ٢٠٦هـ.
 يُنظر: (الفهرست، ص ٧٨، ونزهة الألباء، ص ٧٦، ووفيات الأعيان ١/٤٩٤، وبقية الوعاة ١/٢٤٢).
 ويُنظر رأيه في: الارتشاف ٢/٨٣٧، والمساعد ١/٢٩، والمجمع ١/١٢٤.
 (٧) هو: إبراهيم بن سفيان أبو إسحاق الزبادي، كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ على سيويه الكتاب ولم يتمه،
 وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، صنف: النقط والشكل، وشرح نكت سيويه وغيرهما، توفّي سنة ٢٤٩هـ.
 يُنظر: (بقية الوعاة ١/٤١٤، والأعلام ١/٤٠-٤١)، ويُنظر رأيه في: الارتشاف ٢/٨٣٧.
 (٨) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، شيخ الغرابة في عصره، أخذ عن الزجاج ولُقب
 إليه، وابن السرج وابن كيسان، وعنه أخذ عبد الرحمن بن نصر، وابن سابقه الثحوي، له من الكتب: الجمل في
 النحو والإيضاح، والأمل في توفّي سنة ٣٣٧هـ.

يُنظر: (نزهة الألباء، ص ٢٢٧، وإنباه الرواة ٢/١٦٠، وبقية الوعاة ٢/٧٧، وشذرات الذهب ٢/٣٥٧).
 ويُنظر رأيه في: الجمل في النحو، للزجاجي، ت: علي الحمد، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ - ٤-٣).

وهشام^(١) من الكوفيين في أحد قوليهِ ومن وافقهم أن إعرابَ هذه الأسماء بالأحرف المذكورة. قال في شرح التسهيل^(٢): وهذا أسهل المذاهب وأبعدُها عن التكلف^(٣).

ب- في باب الاستثناء، بعد قول صاحب الألفية:

وَأَنْ يُفْرَغَ سَابِقٌ "إِلَّا" لِمَا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ "إِلَّا" عَدِمَا

يقول: "وقوله: "سابق" أولى من قوله في التسهيل: "العامل"^(٤)؛ لأنَّ السَّابِق قد يكون عاملاً... وقد يكون غير عامل نحو: ما في الدارِ إلَّا زيدٌ"^(٥).

ج- في باب التعجب، وفي حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير ظرف وجار ومجرور بعد قول الناظم:

وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ مُسْتَعْمَلٍ وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

يقول: "قال في شرح الكافية: لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور"^(٦)، وتبعه الشارح في نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور. قال: كالحال والمنادى^(٧) وليس كما زعموا بل في الحال خلاف .

(١) هو: هشام بن معاوية الضير أبو عبد الله التحوي الكوفي، أخذ عن الكسائي واشتهر بصحته، له كتب كلها في النحو منها: الحدود، والمختصر، والقياس. توفّي سنة ٢٠٩ هـ

يُنظَرُ: (الفهرست، ص ١٠٤، ونزهة الألباء، ص ١٢٩، وإنباه الرواة ٣/٣٦٤، والبيغة ٢/٣٢٨).

وَيُنظَرُ: رأيه في ارتشاق الضرب ٢/٨٣٧، والمساعد ١/ ٢٩.

(٢) يُنظَرُ: شرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٤٣.

(٣) توضيح المقاصد ١/ ٦٨ - ٧٠.

(٤) يُنظَرُ: التسهيل، ص ١٠١.

(٥) توضيح المقاصد ٢/ ١٠٦.

(٦) يُنظَرُ: شرح الكافية؛ لابن مالك ٢/١٠٩٦. (١١)

(٧) يُنظَرُ: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٣٣١.

أجاز الجرمي^(١) من البصريين، وهشام من الكوفيين الفصل بالخال^(٢) وقال في شرح التسهيل^(٣) وهذا مُصَحَّح للفصل بالنداء^(٤).

رابعاً: استخدامه طرق متعددة في النص على اسم صاحب الرأي الذي يذكره: المتبع لشرح المرادي يجده لا يلتزم طريقة واحدة في النص على اسم صاحب الرأي الذي يذكره غالباً، ويعبر - أحياناً - عن أصحاب الأقوال أو الآراء أو المذاهب بقوله: بعضهم، أو قيل، أو بعض المتأخرين، أو قال قوم، أو الأئمة الموثوق بقولهم، أو يذكر أسماء كتبهم. ومن الأمثلة على ذلك:

أ- يقول في شروط عمل اسم الفاعل: "وزاد في التسهيل^(٥) شرطين: أحدهما: أن يكون غير مصغر، بخلافًا للكسائي^(٦) في إجازته إعماله مستدلاً بقول بعضهم:

(١) هو: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، بالولاء، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، أخذ عن يونس وأبي عبيدة والأخفش، وعنه أخذ المبرد له عدة كتب منها: كتاب الأبنية، وغريب سيويه. توفّي سنة ٢٢٥هـ.

يُنظر: (الفهرست، ص ٨٥، أخبار النحويين البصريين؛ للسرّاجي، ص ٨٤، ونزهة الألباء، ص ١١٤، وإنباه الرواة ٨٠/٢، والأعلام ١٨٩/٣).

(٢) يُنظر رأيهما في: ارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤، والمساعد ١٥٧/٢، وجمع الموامع ٦١/٥.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٤١/٣.

(٤) توضيح المقاصد ٧١/٣ - ٧٢ (بتصرف)، ولزيد من الأمثلة يُنظر:

١/ ٤٠، ٥٢، ٦٠، ٣٤٧، ٣٩٨، ٢٠/ ٢، ٧٩، ١١٩، ١٨٣، ٢١٣، ٢٥٠، ٣/ ٤٧، ٥٦، ٦٣،

٧٧، ١٧٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٤٤، ٢٤٥، ٤/ ٦، ٧، ٧٠، ٩٥، ١٠٠، ٢٠٧، ٥/ ١١، ١٤، ١٠٠،

١٧٥، ٢١٥، ٥/ ٦، ١٨، ٣٥، ٦٠، ١٠١، ١٠٧.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٣.

(٦) هو: علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي، فارسي الأصل، نشأ بالكوفة، وكان إمامها في القراءات بعد حمزة، وتعلّم النحو فأخذ عن معاذ الهراء، والخليل، وعنه أخذ الفراء، والقاسم بن سلام، له من الكتب: معاني القرآن، الحروف، ما تلحن فيه العامة. توفّي سنة ١٨٩هـ.

يُنظر: (الفهرست، ص ٤٤، ونزهة الألباء، ص ٥٨، وإنباه الرواة ٢٥٦/٢، وطبقات القراء ٥٣٥/١ وبغية الوعاة ١٦٢/ ٢). ويُنظر رأيه في: ارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥، وانغني ٤٣٥ / ٢.

" أَظَنِّي مُرَّ تَحِلًّا وَسُوَيْرًا فَرَسَخًا " وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ فَرَسَخًا ظَرْفٌ، وَالظَرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ رَائِحَةُ الْفَعْلِ، قِيلَ: وَالْجَوَازُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ إِلَّا الْفَرَاءَ، وَتَابِعَهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ^(١) وَقَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ^(٢): إِنْ لَمْ يُحْفَظْ لَهُ مَكْبَرٌ حَازَ إِعْمَالُهُ^(٣).

ب - يَقُولُ فِي "لَمْ": " قَالَ فِي الْارْتِشَافِ^(٤): وَلَا يُفَصِّلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا إِلَّا فِي الشُّعْرِ^(٥).

ج - يَقُولُ فِي جُمُوعِ الْكَثَرَةِ، وَفِي فُعَالٍ: " قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: يُنْظَرُ مَا سُمِعَ مِنْ فُعْلٍ، وَفُعَالٍ، فِي فَاعِلِ الْمَذْكُورِ، فَيُتَّبَعُ فَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ جُمْعٌ تَصْحِيحًا فَإِنْ فَقَدَ بَعْضُ شُرُوطِ التَّصْحِيحِ جُمِعَتْ بَأَيِّهِمَا شِئَتْ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَفْهُومِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ^(٦).
وَالْمَتَّبِعُ لِلشَّرْحِ يَجِدُ ذَلِكَ كَثِيرًا حَتَّى عُدَّ مِنْ سِمَاتِ مِنْهَجِهِ الْبَارِزَةِ^(٧).

(١) هو: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيُّ، تَلَقَّى مَبَادِي اللُّغَةِ فِي مِصْرَ، ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ، فَتَلَقَّى عَنِ الْأَخْفَشِ الصَّغِيرِ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِصْرَ فَانْتَفَعَ بِهِ التَّلَامِيذُ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: كِتَابُ " الْمُنْعِ لِمِصْرِي " اخْتِلَافِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ "، وَالتُّفَاحَةُ، وَالْكَافِي، وَغَيْرُهَا. تُوُفِّيَ بِمِصْرَ سَنَةَ ٣٣٧ هـ.
يُنْظَرُ تَرْجُمَتُهُ لِي: (إِبَاهُ الرِّوَاةِ ١/١٣٦، وَوَلِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ١/٩٩-١٠٠، وَالْبَلْغَةُ، ص ٦٤، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١/٣٦٢).

(٢) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْارْتِشَافِ ٥/٢٢٦٨: " وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: إِذَا كَانَ الْوَصْفُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَصْغَرًا وَلَمْ يُلْفَظْ بِهِ مَكْبَرًا حَازَ إِعْمَالُهُ " ١ هـ.

(٣) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٣ / ١٦.

(٤) يُنْظَرُ: الْارْتِشَافُ ٤/١٨٦٠. وَقَدْ مَثَلَ مُحَقِّقُ الْارْتِشَافِ بِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ [الطُّوبَلِ]:

فَأَضَحَتْ مَقَانِيهَا قَفَارًا رُسُومَهَا كَانَ لَمْ سَوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُوْهَلِ

أَيُّ: كَانَ لَمْ تُوْهَلِ سَوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ. يُنْظَرُ: هَامِشُ الْارْتِشَافِ ٤/١٨٦٠.

(٥) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٤/٢٣٦.

(٦) السَّابِقُ ٥/٥٣، وَيُنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١/٤٤٠.

(٧) وَلِزَيْدٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ يُنْظَرُ: ١/٧، ١١، ١٦، ٣١، ٤٩، ٥٥، ٥٧، ١٥٢، ٢/٣، ٧، ١٠، ١١، ٢، ١١، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٤٠، ٥٥، ٣/٦، ٩، ١٢، ١٥، ١٦، ١٣٧، ١٦٦، ١٨٥، ٢٢٧، ٤/٦، ١٠، ١٦، ٢٠، ٣٧، ٤٣، ٤٩، ٥/٣، ٢٢، ٢٤، ٢٩، ٢٦٣، ٦/٣، ٤.

خامساً: التمهيد للأبواب أحياناً بمقدمة توضيحها:

إن المتتبع لشرح المرادي لأبيات الألفية، يجده يُمهّد لها أحياناً بمقدمة توضيحها، يذكر فيها ما يتضمنه البيت من آراء ومسائل؛ ليحصل الرّبط بين ما يريد توضيحه، وما يحتويه بيت الألفية، وتساعد في الآن نفسه المتعلم على معرفة الثّوابت والأصول التي يتركز عليها الباب.

ومن ذلك مثلاً، ما قدّم به المرادي لباب "كان" وأخواتها، فقال: "لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين نواسخهما وهي ثلاثة أقسام:

- قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو "كان وأخواتها"، و"ما" الحجازية وأخواتها، وأفعال المقاربة.

- وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو "إن" وأخواتها و"لا" النافية للجنس.

- وقسم ينصبهما معاً وهو "ظننت" وأخواتها، و"أعلم" وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة أبواب، وبدأ بـ"كان" وأخواتها فقال:

تُرفَعُ كَانَ الْمُبتَدَأُ اسْمًا، والخَبَرُ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

..... " (١).

إنّ توظيف المرادي لهذه المقدمات التي تمثّل جسراً يربط بين الأبواب وفصولها، دليل على حرصه على التّوصيل والتّبيين بمنهجية واضحة ودقيقة؛ لأجل ذلك نجدّه يقول في باب "المعرب والمبني": "ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب وهي أربعة: الرّفْع، والنّصب، والجر، والجزم وعن المازني^(٢) أن الجزم ليس بإعراب، وهذه ثلاثة أقسام:

(١) توضيح المقاصد ١/ ٢٩٥.

(٢) هو: أبو عثمان بن بكر بن محمد، وُلِدَ بالبصرة، وترأس في بني مازن بن شيبان قسب إليهم، أخذ عن

أبي عبيدة والأخفش وغيرهما، حتى صار عالماً في النحو، وعنه أخذ محمد بن الجهم وموسى بن سهل، له من الكتب: ما تلحن فيه العامة، والتصريف، والعروض. توفّي نحو سنة ٢٤٩هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (أخبار النحويين، ص ٨٥، والفهرست، ص ٨٤، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١، ووفيات الأعيان

١/ ٢٨٣، ونبذة الوعاة ١/ ٤٦٣).

- قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وهو الرفع والنصب، تقول: زَيْدٌ يَهَابُ، وَإِنْ زَيْدًا لَنْ يَهَابَ.

- قسم يختص بالاسم، وهو الجر نحو: مررتُ بِزَيْدٍ.

- وقسم يختص بالفعل، وهو الجزم نحو: لَمْ يَهَبْ. وإلى هذا أشار بقوله:

وَالرُّفْعَ وَالتَّنْصِبَ اجْعَلَنَّ إِغْرَابًا لِّاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا ^(١).

وفي باب الإبدال: ذكر الغرض من هذا الباب، والفرق بين الإبدال والتعويض، والإبدال والقلب، وأوضح أن البديل على ضربين، ثم ذكر أن حروف البديل اثنان وعشرون حرفاً، والحاء والحاء، والذال والظاء، والضاد، والغين، والقاف لا تبدل ^(٢).

سادساً: تعريف المصطلحات:

من السمات المنهجية التي تسترعى الانتباه في الكتاب، اهتمام المرادي بتعريف بعض المصطلحات كالإعراب والبناء والفاعل... من ذلك على سبيل المثال:

أ- تعريفه الفاعل بقوله: "الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدّم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه" ^(٣).

ب- تعريفه الاستثناء بقوله: "الاستثناء: إخراج بـ "إلا" أو بإحدى أحوالها تحقيقاً أو تقديرًا" ^(٤).

ج- تعريفه الترخيم بقوله: "الترخيم في اللغة: ترقيق الصّوت وتلينه. يُقال: صوت رخيم أي رقيق. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه الخصوص" ^(٥).

(١) توضيح المقاصد ١ / ٦٦.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٦/٣-٦. ولمزيد من الأمثلة يُنظر: ١/٤٨، ٨٥، ١٠٢، ١٠٥، ١١٠،

٢٠٢، ٢٩٥، ٣٢٤، ٣ / ٢، ٣ / ٣، ٢٢٦ / ٥، ٢٠٩ / ٥، ٣ / ٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٣ ويُنظر شرحه للتعريف من نفس الصفحة.

(٤) توضيح المقاصد ٢ / ١٠٣.

(٥) السابق ٤ / ٣٢، ولمزيد من الأمثلة يُنظر: ١/٨١، ٩١، ١٠٥، ١٢٧، ٢٠٢، ٢٦٨، ٢٧٣،

٣١٣، ٣٧٨، ٢ / ١٣١، ١٧٤، ١٧٥، ٣ / ١٤، ١٣٠، ١٩٠، ٢٤٦، ٤ / ٦٢، ٦٦، ١١٩، ٥ / ١٤،

٣٣، ١٥٥، ٦ / ١٠٣.

سابعاً: إحالته على كتبه الأخرى:

يعمد المرادي إلى الإيجاز والاختصار، وبخاصة في القضايا التي سبق أن عرضها وناقشها في مؤلف سابق؛ ويُشير إليها بقوله: "وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب" أو قوله: "قد ذكرتها في غير هذا المختصر" أو "قد بسطتُ الكلام على هذه المسألة في غير هذا الكتاب". من ذلك مثلاً:

أ- قوله عند تعريف علم النحو اصطلاحاً: "وقد حُدَّ النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً... وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب"^(١).

ب- قوله في باب العرب والمبني (إعراب الأسماء الستة): "وأعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما..."^(٢).

ثامناً: ربط المسائل:

يربط المرادي مسائل الأبواب بعضها ببعض؛ لكي يعين القارئ على متابعة تلك المسائل، ويُعبّر عن ذلك ببعض الألفاظ مثل: كما تقدم، أو كما سبق، أو تقدم بيانه، أو تقدم، أو سيأتي ذكره وتفصيله، من ذلك مثلاً: قوله في (باب حروف الجر) بعد قول الناظم:

شبه بكاف وبها التعليل قد يُعنى وزائداً لتوكيد ورّد
واستعمل اسماً وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا
وقوله: "من أجل ذا عليهما من دخلا" أي: من أجل ثبوت اسميتها صح دخول حرف الجر عليهما، وخصّ "من" بالذكر لانفرادها بذلك، وتقدم جرّ "عن" بـ "على"^(٣).

(١) توضيح المقاصد ١ / ١١ - ١٢.

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٨. ويُنظر: تفصيل هذه الأقوال في شرحه على الشهيل (رسالة دكتوراه غير

منشورة)، ص ٤٣ - ٤٦.

(٣) المصدر السابق ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢.

وتتبع قول المرادي فوجدته يقول - قبل ذلك - : "أما عن فتكون اسماً إذا أدخل عليها حرف جر، ولا تُجر إلا بـ "من" ... وتُدْرَجُ جرَّها بـ "على" في قوله (١) :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُبْحًا (٢)

تاسعاً: البسط في بعض المسائل:

يلجأ المرادي في بعض المواضع إلى بسط المسألة وتوضيحها، ويُعلِّل لهذه الإطالة باحتياج المسألة لذلك. اقتصر منها على ما جاء في باب الحال، وبعد قول صاحب الألفية:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوْنِهِ اجْتِهَادٌ

قال المرادي: "لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيره معنى؛ لئلا يتوهم كونه نعتاً.

وقد يجيء على صورة المعرف بالأداة فيحكم بزيادتها نحو: "ادخلوا الأول فالأول" أو بالإضافة فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بما نحو: "طلبته جهدي وطاقي" و"اجتهد وحذك" أي: منفرداً، وإذا قلت في المتعدي: "ضربت زيدا وحده" فمذهب سيويه أنه حال من الفاعل. أي: ضربه في حال إيمادي له بالضرب. وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول. ورُجِّح مذهب سيويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

(١) البيت من الطويل، فأنثه مجهول، وعجزه:

* وَكَيْفَ سُورِحَ وَالْيَمِينُ قَطِيعٌ *

الشاهد في قوله: "على عن يميني" فـ "عن" هنا اسم بدليل دخول "على" عليها، وهذا نادر، والأكثر دخول "من" عليها إذا كانت اسماً.

وسُورِحَ جمع سارح، وكانت العرب تتفاعل بالطيور (السُّحُح)، وقالوا: "من لي بالسارح بعد السارح" أي: بالمبارك بعد الشؤم.

(والبيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٢٩، والجنى الداني، ص ٢٦٠، والمعنى ١ / ١٥٠، والجمع ٤ / ٢١٩، والخزانة ١٠ / ١٥٩، والذُرر النوامع ٢ / ٣٧.)

(٢) توضيح المقاصد ٢ / ٢١٨. ويُنظر: من مواضع ربطه المسائل بعضها ببعض ما يلي:

١ / ٥٣، ٥٦، ١١٠، ١٩٣ / ٢، ٢١٦، ٣٦ / ٣، ٣٧، ٨٧، ٣١ / ٤، ٣٦، ١٤١.

٥ / ٧، ٦، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٣٩، ٥٠، ٥٥، ٦٥، ٧٢، ٦، ٢٩ / ٨٥، ٨٥، ٣٠.

وعَيْنُ ابْنِ طَلْحَةَ ^(١) كونه حالاً من المفعول، قال: لأنَّهم إذا أرادوا الفاعل قالوا:
"مررتُ به وحدي" وفي "وحده" أقوال:

الأوّل: مذهب سيويه أنَّه اسمٌ موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال
فـ "وحد" في موضع "إيجاد" وإيجاد في موضع موحد.

الثاني: أنَّه مصدرٌ "أوحدته" وهو محذوف الزوائد وإليه ذهب أبو الفتح.

الثالث: أنَّه مصدرٌ لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال.

الرابع: ذهب يونس ^(٢) إلى أنَّه منتصبٌ على الظرف لقول العرب: "زيدٌ وحده"
والتقدير: "زيدٌ موضع التفرّد".

وأجاز هشام في قولهم: "زيدٌ وحده" وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدرًا بفعل مقدر وهو الخبر كما قالوا: "زيدٌ إقبالاً" أي: يُقبل
إقبالاً.

وقد حكى الأصمعي ^(٣) "وَحَدَ يَحْدُ" فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل... ^(٤).

(١) هو: أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الإشبيلي، كان إماماً في العربيّة، تلميذ ابن ملكون، درس
العربيّة والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين عاماً، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطّراوة، وكان موصوفاً
بالعقل والدّكاء ذا نباهة وعدالة ومروءة... توفّي سنة ٦١٨ هـ.

يُنظر ترجمته في: (بغية الوعاة ١/١٢١، وطبقات القراء ٢/١٥٧، ونفخ الطيب ٣/٤٧٦).

(٢) هو: يونس بن حبيب الضّبي إمام نحاة البصرة، الأوائل وشيوخهم، أخذ عنه سيويه وأكثر من النّقل عنه
في كتابه، وأخذ عنه النّكسائي، والقراء له من الكتب: (معاني القرآن، النوادر، اللغات)، توفّي سنة ١٨٢ هـ.
يُنظر ترجمته في: (أخبار النحويين، ص ٥١، وإبناه الرواة ٤/٧٤، وبغية الوعاة ٢/٣٦٥).

(٣) هو: عبد الله بن قُريب بن عبد الملك أبو سعيد الأصمعي البصري اللّغوي أحد أئمة اللّغة، والغريب،
والأخبار والملح والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء، وعنه أخذ القاسم بن سلام، والسجستاني، صنف غريب
القرآن، والإبل، والمترادف (توفّي سنة ٢١٠ هـ وقيل سنة ٢١٦ هـ).

يُنظر: (أخبار النحويين، ص ٧٢، ونزهة الألباء، ص ٩٠، وإبناه الرواة ٢/١٩٧، وبغية الوعاة ١/١٢٤).

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٣٥ - ١٣٧.

عاشراً: الإكثار من الاستشهاد على المسألة الواحدة:

يدعمُ المرادِيُّ الشَّرْحَ كثيراً بالأمثلة والشواهد على المسألة الواحدة، فتتوَع الشواهد بين قرآن وشعر ونثر، وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة.

من ذلك على سبيل المثال: في مسألة إعمال "إِنْ" التَّائِيَةِ عمل "ليس" يقول: "وأما "إِنْ" فأجاز إعمالها إعمال "ليس" الكسائي، وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلَفَ النَّقْلُ عن سيبويه والمبرد، والصَّحِيحُ الإعمال، وقد سُمِعَ في النُّثْر والنَّظْم، فمن النُّثْر قولهم: "إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ" وقال أعرابيٌّ: "إِنْ قَائِمًا" يريد: "إِنْ أَنَا قَائِمًا" ^(١).

وجعل ابنُ جني ^(٢) من ذلك قراءة سعيد بن جبير ^(٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلَكُمْ﴾ ^(٤)، والنَّظْم قوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

(١) الميمونة في "أنا" محذوفة، والثون أدغمت في الثون، والألف في الوصل، وهذا المثال مسموع في الإعمال، وسُيِّعَ أيضًا عَلَى الإعمال، الذي هو لغة الأكثرين "إِنْ قَائِمٌ" وتخرجه كما في النَّصْب.

(٢) هو: عثمان بن جني من أئمة النحو، عبقري اللغة في عصره أخذ عن الفارسي، ولازمه طويلاً، وعنه أخذ الثماني، وأبو أحمد البصري، من مصنفاته: (الخصائص، سر الصناعة، اللع) تُوْلِي سنة ٣٩٢هـ. يُنْظَرُ: (نزهة الألباء ٢٤٤، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة ١٣٢/٢، وشذرات الذهب ١٤٠/٣).

(٣) هو: سعيد بن جبير الأسدي من التابعين، أخذ عن عبد الله بن العباس، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما - وروى عنه القراءة أبو عمرو بن العلاء، أمر الحجاج بضرب عنقه سنة ٩٥هـ - عَلَى الأرجح. يُنْظَرُ: (وفيات الأعيان ٣٧١/٢، وشذرات الذهب ٣٨٢/١، والأعلام ١٤٥/٣).

(٤) الأعراف، من الآية ١٩٤، ويُنْظَرُ هذه القراءة في المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لابن جني ١/٢٧٠، وإملاء ما من به الرحمن؛ للعكبري ١/٦٠٨، والبحر المحييط ٥/٢٥٠.

(٥) البيت من المنسرح، لم أقف عَلَى قائله. وروى عجزه في صور مختلفة منها:

* إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَلَاعِين *

* إِلَّا عَلَى أَضْغَفِ الْمَجَانِين *

والشاهد به: إعمال "إِنْ" التَّائِيَةِ عمل "ليس" لرفعها الاسم "هو"، ونصب الخبر "مستولياً"، وهذا البيت رُدَّ عَلَى أكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن "إِنْ" التَّائِيَةِ لا تعمل شيئاً، ووجه الرَّد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة، ولا ناصب له في الكلام إلا "إِنْ" التَّائِيَةِ. إضافة أن "إِنْ" مثل "ما" لا تختص بالتركات، فاسمها هنا الضمير "هو". وفيه شاهد آخر: أن التقاض التَّائِيَّ بعد تمام الخبر لا يقدر في العمل. =

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُتَّقَى عَلَيْهِ فَيُخْلَا^(١)
وبهذا تبين بطلان قول مَنْ قال^(٢): إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا "إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًا...، وتخصيصه ذلك
بالضرورة"^(٣).

الحادي عشر: توضيح المفردات اللغوية:

المتبع لشرح المرادي يجد طائفة من المباحث اللغوية اهتم المرادي بتوضيحها وشرحها
ومن أمثلة ذلك:

أ - توضيحه معنى "المصطفى" في قول صاحب الألفية:

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشُّرَفَا

فقال: "المصطفى"^(٤) المختار والاصطفاء افتعال من الصَّفُو وهو الخالص من الكدر
والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان ثلاثيًا لازمًا...
نقول: صفا الشيء يصفو صفاء، وجاء الافتعال منه..."^(٥).

= يُنْظَرُ: (الأزنية، ص ٣٣، والمقرب ١/١٠٥، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١/١٥٠ - ٣٧٥، وشرح ابن
الناظم، ص ١٠٩، ورفض المبالي، ص ١٠٨، وشرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٨٧، والجنى الثاني، ص ٣٠،
وشرح ابن عقيل ١/٣١٦، والمساعد ١/١٠٤، وشرح التصريح ١/٦٦٧، وجمع الموامع ١/١٢٥، وشرح
الآشعري ١/٤٠٠، وخزانة الأدب ٢/١٤٣، ٤/١١٦).

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله.

الشاهد فيه: إعمال إن التالفة عمل "ليس" فرفع بما الاسم "المرء" ونصب بما الخبر "ميئًا".

يُنْظَرُ: (التلخيص والتكميل؛ لأبي حيان، ت: حسن هنداري ط ١ (دمشق: دار القلم ١٤٢١هـ - ٢٧٩/٤)
وشرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٨٧، والجنى الثاني، ص ٢٣٠، وشرح الألفية؛ لابن عقيل ١/٣١٨،
والعيني ٢/١٤٥، وجمع الموامع ٢/١١٧، والآشعري ٣/٤٠١)

(٢) يُنْظَرُ: إعراب القرآن؛ للشخاس ٢/١٦٨ - ١٦٩، والمقرب؛ لابن عصفور ١/١٠٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٢٢.

(٤) جاء في اللسان ٤/٢٤٦٨ مادة "صفا": "الصَّفُو والصفاء" تقيض الكدر،... والاصطفاء:

الاختيار، افتعال من الصَّفْوَة. ومنه: النبي ﷺ، صفوة الله من خلقه ومصطفاه "أهـ".

(٥) توضيح المقاصد ١/٧.

ب- توضيحه معنى "صوجان"^(١) فقال: "الصَّوْجَانُ: البعير اليابس الظهر"^(٢).

ج- توضيحه معنى "خُشْشَاء"^(٣)، فقال: "خُشْشَاء: عظم خلف الأذن"^(٤).

والكتاب عموماً يفيض بالمفردات اللغوية التي اعتنى المرادى بتوضيحها، وخاصة القسم الصُرْفِي، ولعل فيما سقته من الأمثلة ما يكفي.

: ومما سبق يتضح لنا حرص المرادى - رحمه الله - في شرحه أن يُوفِّيَ موضوعات الألفية حقها، فلم يلتزم بما ورد في المتن، بل أعطى كل موضوع حقه من الشرح والتوضيح، فتكلم على كل ما يتصل به، ونبه على ما فات ابن مالك - رحمه الله - .



(١) قال صاحب النسان ٢٥٢١/٤ "صوج": "الصَّوْجَانُ " من الإبل والدواب: الشديد الصلب " .

(٢) توضيح المقاصد ١٢٣/٤ .

(٣) قال ابن منظور ١١٦٤/٢ "خشش": " الخُشْشَاء: العظم الدقيق العاري من الشعر، النابت خلف الأذن " .

(٤) توضيح المقاصد ٧/٥ .

المبحث الثاني

أولاً: قيمة كتاب "توضيح المقاصد" العلمية

كتاب "توضيح المقاصد" للمرادي من المصادر المهمة في الدراسات النحوية. فقد كان في طليعة شروح الألفية التي اعتمدت عليه المؤلفات النحوية المشهورة التي ألفت بعده، وسبق بيان أن الأشموني نقل منه مباحث كثيرة كاملة بالفاظ المرادي نفسها، وبتصرف فيها أو زيادة أحياناً أخرى وذلك في شرحه: "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، وأن معظم ما نقله عن كتاب المرادي بلفظه، أو تابعه فيه بتصرف لم ينسبه إليه، مما يجعل دراسة كتاب الأشموني وتقويمه تقويمًا صحيحًا أمرًا لا يمكن أن يتم بدقة وأمانة دون الرجوع لتوضيح المقاصد للمرادي.

ولأهمية هذا الشرح جعله العيني^(١) - رحمه الله - رابع أربعة شروح اهتم بها وشرح شواهدا في كتابه "المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية" وهم: ابن الناطم، وابن أم قاسم المرادي، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل - رحمهم الله -.

واعتمد الشيخ خالد الأزهرى - رحمه الله - في كتابه "التصريح بمضمون التوضيح" على "توضيح المقاصد" للمرادي، وذكره في نحو تسعة وسبعين موضعاً^(٢). وكان ينقل منه مباحث طويلة وينسبها للمرادي.

وانصب اهتمام المكناسي^(٣) في كتابه "إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق" على شرح المرادي باعتباره المحور الأساسي الذي دار الكتاب حوله.

(١) هو: بدر الدين محمود بن القاضي شهاب الدين العيني المصري الحنفي، وُلِدَ سنة ٧٦٢ هـ. كان فريد عصره ووحيد دهره، تفقه على والده، وأخذ عن العلامة جمال الدين المظني وعن السيرامي، وعنه أخذ ابن لغري بردي، له شرح البخاري، وشرح مجمع البحرين، وشرح التسهيل لابن مالك ... تُوِّفِيَ سنة ٨٥٥ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (شذرات الذهب ٢٨٦/٧ - ٢٨٨، وكشف الظنون ٤٢٠/٦، والأعلام ٣٨/٨).

(٢) يُنظَرُ: فهرس أعلام التصريح ٦٣٧/٥.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي، وُلِدَ سنة ٨٤١ هـ بمكناس: مؤرخ فقيه من المالكية، من بني عثمان، أخذ عن الكرواني، وأبو عبد الله الشهير بالصغير وغيرهما، وأخذ عنه التلمساني، والصنهاجي، =

وهذا الكتاب من جملة كُتب المرادي التي انتقلت إلى المغرب، وكان مصدراً للدراسات العربية هناك، ومن مظاهر اهتمام المغاربة به نقلهم عنه بعد دراسته وتدريسه ومناقشته، فقد ذكر شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون^(١) أنه أخذ عن شيخه محمد الثواتي^(٢) - سيويه عصره - مراراً^(٣).

كما أقاموا حوله دراسات كثيرة سيأتي الحديث عنها. والكتاب تضمن إعراباً كثير من أبيات الألفية، ومن الشواهد المستشهد بها، مع العناية بتفسير طائفة من الألفاظ الغريبة والعبارات الغامضة، وتقدمت أمثلة لذلك عند الحديث عن منهجه.

والكتاب يمثل تطوراً فكرياً في نتاج المرادي، ومن مظاهر هذا التطور الفكري أسلوبه في مناقشة المسائل النحوية من استعراض آراء النحويين، متقدمين ومتأخرين في إحاطة كبيرة بها، ومناقشتها، واختيار ما يترجح لديه منها، أو الذهاب إلى رأي آخر فيها مع التعليل.

=مخلف البهالي، وله من الكتب: الروض المختون في أخبار مكناسة، والفهرسة المباركة في أسماء محلتي فاس وكنابها وغيرها. توفّي بفاس سنة ٩١٩هـ.

يُنظر ترجمته في: (هدية العارفين ٢/ ٢٢٦، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٦، والأعلام ٥ / ٣٣٦).

(١) هو شيخ الإسلام أبو محمد عبد الكريم محمد الفكون التميمي، وُلد بقسطنطينة سنة ٩٨٨ هـ، من بيت علم وجاه، أخذ عن والده، وعن محمد الزواوي وعن محمد الثواتي كتاب المرادي مراراً، وحاشية التفسير على المرادي، وأخذ عنه عيسى التعلبي ويحيى الشاوي، من مصنفاته: (فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، وشرح شواهد الشريف بن يعلى على الأجرومية) توفّي سنة ١٠٧٣هـ.

يُنظر ترجمته في: (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي)، ص ٣٠٩، ومعجم أعلام الجزائر، ص ٩٧).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن مزبان الثواتي، كان له بالنحو دراية ومعرفة، لُقّب بسيويه زمانه، أخذ النحو عن الفقيه النحوي أبي محمد الحراز، وأخذ عنه عبد الكريم الفكون، من مصنفاته حاشية جمع التفسير على المراديين، وسند في قراءة عقائد الشيخ السنوسي، توفّي سنة ١٠٣١هـ.

يُنظر ترجمته في: (منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، لعبد الكريم الفكون، تحقيق: أبي انفاس سعد الله، ط ١ (بيروت: دار المغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ)، ص ٥٧-٥٩.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ص ٥٩.

ومِمَّا زَادَ مِنْ قِيَمَةِ الْكِتَابِ وَفَرَةِ الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْمُرَادِيُّ فِي تَأْسِيسِ كِتَابِهِ،
وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ مَصَادِرِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

وَالْكِتَابُ بِأَسْلُوبِهِ وَمَحْتَوَاهُ كِتَابٌ لِلْمُخْتَصِّينَ قَبْلَ غَيْرِهِمْ فَقِيَمَتُهُ الْكِبَرَى قِيَمَةُ تَعْلِيمِيَّةٍ.
وَقَدْ أَثْنَى الْعُلَمَاءُ عَلَى الْكِتَابِ مِنْهُمْ طَاشُ كَبْرَى زَادَهُ^(١) بِقَوْلِهِ: " مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ الْفَيْسَةِ
ابْنِ مَالِكٍ، وَعَلَيْهَا شُرُوحٌ مَفِيدَةٌ، سَيَمَا شَرَحَ ابْنُ أُمِّ قَاسِمٍ... " ^(٢).
وَقَالَ الشَّيْخُ حَاجِي خَلِيفَةُ: " وَمِنْ الشُّرُوحِ الْمَشْهُورَةِ شَرَحُ الشَّيْخِ الْمُرَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ
أُمِّ قَاسِمٍ... " ^(٣).

وَلِلَّهِ إِدْرُ الشَّيْخِ صَالِحِ السُّكَنْدَرِيِّ الَّذِي أَشَادَ بِمِثْلِ الْكِتَابِ وَصَاحِبِهِ، فَقَالَ: [مِنْ الْوَاظِرِ]

وَقَفْتُ عَلَى يَقِينِي فِي اعْتِقَادِي	فَمَا شَرَحَ الْخُلَاصَةَ كَالْمُرَادِي
كِتَابَ جَلٍّ فِي تَخْصِيلِ نَحْوٍ	وَتَنْقِيحِ عَلَى وَفْقِ الْمُرَادِي
مُسَوَّلَةٍ لَهُ عِلْمَ غَزِيرٍ	وَذَهْنٍ ثَاقِبٍ فِي الْإِجْتِهَادِ
لَقَدْ سَبَقَ الْوَرَى فِي عِلْمِ نَحْوٍ	عَلَى الْفَيْسَةِ سَبَقَ الْجَوَادِي
وَفَاقَ فَمَا يُطَاقُ لَهُ سَبَاقٌ	عَلَى الْخَيْلِ الْمُضْمَرَةِ الْهَوَادِي
وَقَدْ بَدَلَ النَّصِيحَةَ فِي كِتَابٍ	لَهُ شَرَفٌ وَهَذَا أَنَا فِيهِ بَادِي
شَهِيرٌ فَضْلُهُ فِي النَّاسِ طَرًّا	وَمَا يُخْفِيهِ إِلَّا ذُو عَنَادِي
فَمَهْمَا شِئْتَ فَنُ النَّحْوِ خُذْهُ	فَوَزَكَ مِنْ مُرَادِكَ بِالْمُرَادِي

(١) هو: أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده الحنفي، وُلِدَ سَنَةَ ٩٠١ هـ. مؤرخ تركي الأصل قرأ
على جماعة من علماء الرُّوم وتولَّى قضاء القسطنطينية، ودرَّسَ الفقه والحديث وعلوم العربية، له من التصانيف:
آداب طاش كبرى زاده، ورسالة في الحمد، ورسالة في تفسير آية الوضوء، وشرح مفتاح العلوم للسكاكي.
تُوفِّيَ سَنَةَ ٩٦٨ هـ.

يُنَظَرُ تَرْجُمَتُهُ فِي: (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/١٢١، هدية العارفين ٥/١٤٣، والأعلام
١/٢٥٧).

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده (بيروت: دار الكتب العلمية -) ١/١٨٠.

(٣) كشف الظنون ١/١٥٢.

مُرَادِي تَكْفُلُ بِالْمُرَادِ وَفِيهِ كَفَايَةٌ لِلذَّوِي الرُّشَادِي
فَتُخَذُ بِالْجِدِّ بِالتَّذْكَارِ فِيهِ فَهَذَا التُّصْحُحُ عَنْ مَخْضِ الْوَدَادِ^(١)

ولما كان لتوضيح المقاصد هذه المنزلة الكبيرة في مجال التأليف النحوي فقد شغل النحاة بما ألفوا له من شروح، وبما أنتجوا حوله من تعليقات منها:

١- الهادي إلى مقاصد المرادي

تأليف أحمد بن أبي القاسم^(٢) منه نسخة خطية في الاسكوريال تحمل الرقم ٥.

٢- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق

تأليف ابن غازي المكناسي. وهو كتاب جمع فيه صاحبه بين كلام المرادي والشاطبي في شرحيهما على الألفية، وأوضح كثيراً من العبارات الغامضة فيهما، ونسب الآراء إلى أصحابها، وذكر أمثلة لبعض القواعد التي ذكرها المرادي مجردة من الأمثلة، ليصل بالقارئ إلى مراد المرادي والشاطبي بيسر وسهولة، قال في نهايته: "هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حل بعض مشكلات كلام الإمام أبي علي المرادي، وتطريزه ببعض ما يستملح من نكت أبي إسحاق الشاطبي..."^(٣)

وقد حقق الكتاب الدكتور أحمد الدويش، ونال به درجة الماجستير عام ١٤٠٥هـ، كما حققه الأستاذ حسين عبد المنعم بركات، ونشرته مكتبة الرشد عام ١٤٢٠هـ.

(١) كُتِبَتْ هذه الأبيات على الورقة التالية لصفحة العنوان من مخطوطة "توضيح المقاصد" المودعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٣، وجاء في آخر النسخة "كتبه لنفسه، ثم لمن شاء من بعده، عبيد الله الفقير صالح سلامة السكندري مؤلفاً ومنشأ، المالكي مذهباً، الأشعري عقيدة... وكان الفراغ منه يوم الجمعة المبارك، الموافق لثني سبعة عشر يوماً من شوال سنة ١٢٧٧ من هجرة من له العز والشرف..." ١ هـ.

(٢) هو: أبو عبد الرحمن أحمد بن أبي القاسم القرموني، فقيه صالح متواضع، أخذ عن الزجاجي، وابن علال، وأخذ عنه ابن غازي المكناسي من مصنفاته: (الهادي إلى مقاصد المرادي) توفّي سنة ٨٦٤هـ.

نظّر ترجمته في: (نيل الابتهاج؛ للتبكي، ص ٢٥٦، وكفاية المحتاج؛ للتبكي، ص ١٨٨).

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق؛ للمكناسي، تحقيق: حسين بركات، ط ١ (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠هـ)

٣- حاشية جمع التفسير على المرادي

تأليف الشيخ محمد التواتي ذكرها تلميذه عبد الكريم الفكون، فقال: "قرأت على سيدي محمد التواتي "المُرادي" سنة إحدى وعشرين وألف مراراً... وقرأت عليه حاشية جمع التفسير على المرادي له" (١).

٤- حاشية العلامة الشاوي

لأبي زكريا يحيى الشاوي (٢)، وهي حاشية ثمينة على شرح المرادي. توجد منها نسخة مخطوطة في مكتبة السلمانية باسطنبول "لاله لي" تحت رقم "٣٢٤٦" تشمل على "٣٣٦" ورقة. ونسخة أخرى في المكتبة الأزهرية بمصر رقمها "٤٦٣" خاص، و"٢٩٨٧" عام، ذكرها حاجي خليفة، والزركلي وغيرهما.

٥- حاشية أحمد برناز

تأليف العلامة أحمد برناز (٣)، وهي حاشية ثمينة على شرح المرادي للألفية، ذكرها حسين خوجة، والزركلي.

(١) الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، ص ٥٩.

(٢) هو: يحيى بن أبي عبد الله محمد الشاوي، ولد في ملانة في الجزائر من اعلام علماء الجزائر في القرن الحادي عشر، تعلم على يد سعيد قدورة، وأبو مهدي الثعالبي، والشمس الباهلي وغيرهم، وأخذ عنه زين الدين البصري وابن حمزة... له مصنفات منها: المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية والزمخشري (حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، وحاشية على شرح المرادي، وشرح التسهيل لابن مالك... توفي سنة ١٠٩٦ هـ. يُنظر ترجمته في: (كشف الظنون ٦ / ٥٣٣، وهدية العارفين ٢ / ٥٣٣، والأعلام ٨ / ١٦٩، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢١٥).

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن مصطفى بن محمد الحفني التونسي، تركي الأصل. ولد بتونس عام ١٠٧٤ هـ. إمام وخطيب ومدرس، أخذ عن كبار العلماء مثل سعيد الحجوز، وأحمد عزوز، ويحيى الشاري، من مصنفاته: تزيين النهر بمحاسن الدرّة، وحاشية على شرح المرادي للألفية، توفي سنة ١١٣٨ هـ. يُنظر ترجمته في: (ذيل بشار أهل الإيمان؛ لحسين خوجة، ص ٢٣٠، والأعلام ١ / ٢٥٧).

٦- حاشية الشيخ عبد الرحمن الإدريسي

تأليف عبد الرحمن الإدريسي^(١) توجد منها نسخة خطية بمكتبة الرباط تحمل الرقم ٣^(٢) ذكرها محمد مخلوف، والزركلي.

ثانيًا: شَوَاهِدُهُ

استشهد المرادي في شرحه للألفية بالقرآن الكريم فلا يخلو باب من أبواب الكتاب دون أن يستشهد بأية قرآنية مما يدل على أهمية الشاهد القرآني، وأنه يحتل أعلى مراتب السماع عنده، كما استشهد في مواطن متعددة بالقراءات التي ينسبها أحيانًا لأصحابها من القراء المعروفين^(٣) وأحيانًا يُشير إلى القراءة دون ذكر لمن قرأ بها^(٤)، كما استشهد بنحو ثلاثة وثلاثين حديثًا، وسبعة وثلاثين وخمسمائة بيت من الشعر، وما نسبته منها لأصحابها أقل مما لم ينسبه بكثير، ومع ذلك فإننا نجد بهذا الشرح أسماء معظم الشعراء الجاهليين والإسلاميين. وكان يستأنس - أحيانًا - بشعر فحول المولدين كابي نؤاس، والمتنبي، وأبي العلاء المعري والحريري...^(٥)

وقد أورد في توضيح المقاصد طائفة من أمثال وأقوال العرب في دعم الآراء والمعاني التي أتى بها في الكتاب.

(١) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن أبي العلاء إدريس المنجرة الإمام العلامة المتفنن شيخ القراء الأستاذ المؤلف المتفنن، أخذ عن والده القراءات وأجازته، والعلوم الشرعية عن أبي عبد الله المنساوي، وعنه أخذ محمد بن عبد السلام الناسي وأبو عبد الله محمد الهبطي وغيرهما، له من المصنفات: (حاشية على فتح المنان، وحاشية على المرادي، وفهرسة ترجم بها شيوخه) توفي بفاس سنة ١١٧٩هـ.

يُنظر ترجمته في: (شجرة النور الزكية ٣٥٤/١، والأعلام ٦٨/٤ - ٦٩).

(٢) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح، ص ٢٦١.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد ١ / ١٦٠، ٢١٠، ٢٠٧، ٢ / ١١٠، ١١ / ٢٨٤، ٢٨٥، ٣ / ٢٠٣، ٢١٠.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ١ / ١٢٣، ٣٣٣، ٣ / ٣٠٥، ٣٩٦.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ١ / ٢٢٩، ٣ / ١٢٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٧٢، ٤ / ١٤، ٥ / ١٦١، ٦ / ١١٩.

وهذه الشواهد المتنوعة استعان بها المرادي في مباحثه المختلفة التي اشتمل عليها شرحه من نحو وصرف، ولغة، وبيان لمعنى.

وقد أفرّد بعض العلماء هذه الشواهد بمصنفات، منها:

- ١- المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) تأليف محمود بن أحمد العيني شرح فيه شواهد شروح الألفية المشهورة وهي: شرح ابن الناظم، وابن أم قاسم المرادي، وابن هشام، وابن عقيل.
- وشرح الشواهد الكبرى مطبوع على هامش "خزانة الأدب" للبغدادي، وطبع في بيروت: بدار صادر، دون ذكر الطبعة والتاريخ.

ثالثاً: مصادره

لا شك أن وجود المرادي في بيئة علمية، وتصدره للتدريس في جامع مصر العتيق أتاح له الإطلاع على كتب عديدة للمتقدمين والمتأخرين من أئمة النحو واللغة والقراءات والمفسرين.

ويلحظ قارئ الكتاب (الحصيلة العلمية للمرادي وهي من أهم مصادره، حيث بث فيه علماً جماً تمثل في مناقشات آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، والاعتراضات والاستشهادات، والترجيحات والتحقيقات، وغير ذلك من أنواع المعارف التي سطرها قلم المرادي تسطيراً دلياً على علو كعبه في علوم العربية عموماً والنحو خصوصاً.

ومن أبرز المصادر التي نقل عنها وأفاد منها، ما يلي:

١- ارتشاف الضرب: لأبي حيان	٢- الأصول: لأبي بكر بن السراج
٣- ألفية ابن معطي	٤- الأمالي: للقيلي
٥- الأمالي: للشريف المرتضى	٦- الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي
٧- الإيفصاح: لابن هشام الخضراوي	٨- البديع: لمحمد بن مسعود الغزني

- ٩- البسيط: لضياء الدين بن العليج
 ١١- التذكرة: لأبي علي الفارسي
 ١٣- الجزولية: لأبي موسى الجزولي
 ١٥- الخصائص: لابن جني
 ١٧- شرح التسهيل: لابن مالك
 ١٩- الشرح الصغير: لابن عصفور
 ٢١- شرح اللمع: لابن برهان
 ٢٣- شرح المفصل: لابن يعيش
 ٢٥- الصحيح: للبخاري
 ٢٧- الكافية: لابن مالك
 ٢٩- المحتسب: لابن جني
 ٣١- المخصص: لابن سيدة
 ٣٣- معاني الحروف: للزجاجي
 ٣٥- معاني القرآن: للفراء
 ٣٧- المقرب: لابن عصفور
 ٣٩- نتائج الفكر: للسهيلى
 ١٠- التُّحفة: لابن مالك
 ١٢- التُّذيل والتُّكميل: لأبي حيان
 ١٤- الحواشي: لمبرمسان
 ١٦- شرح الألفية: لابن النّاطم
 ١٨- الشُّرح الأوسط: لأبي الحسن الأخفش
 ٢٠- شرح الفصول: لابن إياز
 ٢٢- شرح الكافية: لابن مالك
 ٢٤- الصُّحاح: للجوهري
 ٢٦- القُرّة: لابن الدُّمان
 ٢٨- الكتاب: لسيبويه
 ٣٠- مختصر العين: للزُّبيدي
 ٣٢- المستوفى: للسيرافي
 ٣٤- معاني القرآن: للزُّجاج
 ٣٦- المفصل: للزمخشري
 ٣٨- المَوْطَأ: للإمام مالك رحمته الله
 ٤٠- نوادر القالي

وختاماً أقول: إنَّ نقلَ المُرادِيّ عن كُتُبٍ معدودة في الأُمّاتِ اكسبَ الكتابَ مكانةً وأهميةً، وأَهْلَهُ لاحتلالَ موضعٍ عالٍ في المكتبةِ العربيّةِ.



المبحث الثالث

اعتراضات المرادي على صاحب الألفية

إنَّ القارئ " لتوضيح المقاصد " يجذُّ به نقدًا لصاحب " الألفية " وخلافًا معه حين تتطلب الحقيقة العلمية ذلك في رأي المرادي، فقد ناقش المرادي ابن مالك مناقشةً علميةً جادةً كشفت عن طولِ باعه ودقَّة فهمه، ومع ذلك كان في غاية الأدب مع ابن مالك، كما يظهر ذلك في ردِّه عليه بأسلوب هادئ، ومن أمثلة ذلك:

١- حكم وصل الضمير وفصله في الفعل القلي

اختلف في حكم وصل الضمير وفصله في نحو "خلَّنيته"، فمذهب سيويه اختيار الانفصال، ومذهب الرُّماني^(١) وابن الطراوة اختيار الاتصال.

واختار ابن مالك في شرح الكافية، وفي الألفية مذهب الرُّماني وابن الطراوة، فقال: "وقد حكموا لثاني منصوبي نحو: "ظَنَنْتُكَ" بترجيح الانفصال، وعندي أن اتصاله أولى؛ لأنَّه ثاني منصوبين بفعل فكان كالثاني في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ يَرْتَضُونَ دِينَهُمْ﴾^(٢) والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع "كان" و"ظننت" كون الضمير في الصورتين خبرًا لمبتدأ في الأصل؛ ولو بقي على ما كان عليه لتعين انفصاله فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء بترجيح ما كان متعبدًا قبل دخول النَّاسخ. وهذا الاختيار يستلزم جواز الانفصال في الأول؛ لأنَّه كان مبتدأ. وذلك ممتنع بإجماع. وما أفضى إلى ممتنع ممتنع...^(٣).

(١) هو: علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرُّماني. كان من أهل المعرفة، أخذ عن الزُّجاج وابن السراج وابن دريد وغيرهم، من مصنفاته: شرح أصول ابن السراج، وشرح كتاب سيويه، وشرح المختضب وغير ذلك. توفِّي سنة ٣٨٤هـ.

يُنظَرُ (بغية الوعاة ٢/ ١٨٠ - ١٨١، وإنباه الرواة ٢٥ / ٢٩٤، والفهرست ص ٢٤٦).

(٢) هود، من الآية ٢٨، والكاف في الآية: مفعول أول، والميم علامة الجمع، و"الواو": للإشباع، و"ها" ضمير متصل في محل نصب المفعول الثاني. وهو موضع الشاهد.

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٣١ - ٢٣٢.

وقال في الألفية :

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتَّصَالًا اخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْاِتِّصَالَ

وذهب في شرح التسهيل مذهب سيويه إلى اختيار الانفصال، فقال: " وإذا كان الضمير كهاء "خِلْتُكَه" كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل... " (١).

وقد نبه المرادي على اضطراب رأي ابن مالك - رحمه الله - في هذه المسألة فقال: "وافق في التسهيل على اختيار الانفصال في باب "خِلْتَنِيهِ" قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء "كُنْتُه" فإنه خبر في الأصل؛ ولكنه شبه بهاء "ضربته" في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشراً له، فاضطرب اختيار الناظم في باب خِلْتَنِيهِ " (٢).

وما نص عليه المرادي ذكره ابن هشام حيث أوضح أن ابن مالك اختار في جميع كبه وصل الضمير في "كان" واختلف رأيه في الأفعال القلبية، فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم (٣).

والوجه في هذه المسألة مذهب سيويه؛ وهو الاختيار الأخير لابن مالك؛ "لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيويه عنهم وهو المشافه لهم" (٤).

٢- نطقي الله حسبي من قبيل الإخبار بالمفرد

مثل ابن مالك للخبر الجملة التي وهي نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ بـ "نطقي الله حسبي" فقال :

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا؛ كُنْتُقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى

(١) شرح التسهيل ١ / ١٥٢.

(٢) توضيح المقاصد ١ / ١٤٥.

(٣) يُنظَرُ: شرح فطر الندي؛ لابن هشام، ص ٩٨.

(٤) شرح الألفية؛ لابن عقيل ١ / ١٠٤.

وخالفه المرادي في ذلك، وأوضح أن ما مثل به من قبيل الإخبار بالمفرد على إرادة اللفظ، فقال: "إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها، ولم يحتج إلى رابط، ثم مثل بقوله: كـ "نُطْقِي الله حسي وكفى" فسـ "نُطْقِي" مبتدأ، و"الله حسي" جملة أُخْبِرَ بها عنه، ولا رابط فيها؛ لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى. ومن ذلك قولهم: "هَجَرِي" (١) أبي بكر لا إله إلا الله" والذي يظهر - والله أعلم - في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها في نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة" (٢) فليتأمل (٣).

وما قاله المرادي نبه عليه ابن هشام فقال: "إن الجملة التي يُراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات" (٤).

وممن وافق المرادي، وصرح بالنقل عنه في هذه المسألة الشيخ خالد الأزهرى (٥) والصبان - رحمهما الله - (٦).

والوجه في هذه المسألة ما قاله المرادي؛ لأن الحكم على الخبر في قولنا: "نطقى الله حسي" ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر، أما في الحقيقة فمفرد؛ لأن المقصود بالجملة لفظها، والجملة إذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفردات. والله أعلم بالصواب.

٣ - حكم تقديم الخبر على "دام"

ذهب ابن مالك إلى الإجماع على منع تقديم الخبر على "دام" فقال:

(١) جاء في اللسان "هَجَر" ٤٦١٩/٦ "هَجَرْتُ" هو: الداب والعادة وكذلك الهَجَرِي، وهَجَرِي الرجل: كلامه ودأبه وشأنه" ١-هـ.

(٢) الحديث سبق تخريجه، ص ٥٩.

(٣) توضيح المقاصد ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) معنى اللب ٢ / ٤٠١.

(٥) يُنْظَرُ: شرح التصريح ١ / ٥٢٧ - ٥٢٨.

(٦) يُنْظَرُ: حاشية الصبان على الأشويني ١ / ٣١٤.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَيْرِ أَجْزُ، وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ

وقد ردّه المرادي بأنّه توجد صورتان لتقدم خير "دام" عليها:

إحداهما: مجمع عَلَى منعها، وهي تقدم الخير عَلَى "مادام" جميعها.

والأخرى: مختلف فيها، ولم يقم عليها إجماع، وهي: تقدم الخير عَلَى "دام" بعد

"ما" وأرضح أن ظاهر كلام الناظم أنّه بجمع عَلَى منعها أيضاً، فقال: "وفيه نظير؛ لأنّ

المنع معلل بعينين:

إحداهما: عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق، بدليل اختلافهم

في "ليس" مع الإجماع عَلَى عدم تصرفها.

والأخرى: أن "ما" موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف

فيه، وقد أجاز كثير من التّحويين الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير

عامل كـ "ما" المصدرية ^(١).

والمتبع لما ذكره ابن مالك من منع تقدم خير "دام" عليها يجد أنّه نصّ عَلَى منع

تقدم الخير عَلَى "ما دام" جميعها؛ لأنّ "ما" مع "دام" في تأويل المصدر، ومعمول المصدر

لا يتقدم عليه.

استمع إلى قوله في شرح الكافية: "...ممتنع تقدم خير "دام" عليها أبداً؛ لأنّها لا

تخلو من وقوعها صلة لـ "ما" وإذا نفى الفعل في هذا الباب وغيره بـ "ما" لم يتقدم

معموله عليها؛ لأنّ "ما" النّافية لها صدر الكلام ^(٢).

ثمّ استمع إلى قوله في شرح التّسهيل: "فلو كان النّفي "ما" لم يجز التّقديم؛ لأنّ

لها صدر الكلام ^(٣).

(١) توضيح المقاصد ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٢) شرح الكافية؛ لابن مالك ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣) شرح التّسهيل؛ لابن مالك ١ / ٣٥١.

وكما هو واضح أن ما ذكره ابن مالك من منع تقديم خبر "ما دام" عليها جميعها ممنوع بإجماع النحاة، كما حكى ذلك البطلبوسي^(١)، وابن عصفور^(٢).

وأما ما ذكره المرادي من تقديم الخبر على "دام" بعد "ما" في نحو قولنا: لا أجلس ما جالساً دام زيد. ففيه قولان:

الأول: المنع مطلقاً وعليه ابن النّاطم، حيث قال: "دام" لا تعمل إلا مع "ما" المصدرية، و"ما" هذه ملتزمة صدر الكلام، وألا يفصل بينها وبين صلتها بشيء، فلا يجوز معها تقديم الخبر على "دام" وحدها، ولا عليها مع "ما"^(٣).

والثاني: الجواز مطلقاً وعليه كثير من العلماء كابن حبان^(٤) والمرادي، وابن عقيل^(٥) والخضري^(٦)؛ لأن الخبر تقدم على "دام" وحدها.

إلا أن أبا حيان أجازها على شريطة ثبوت تصرف "دام"^(٧).

(١) هو: عبد الله بن محمد البطلبوسي، عالم بالتحقيق واللغة، أخذ عن علماء بلده بالاندلس كابن عني اللساني، وعبد الدائم القيرواني، وانتفع بعلمه خلق كثير، من مصنفاته: (إصلاح الخلل، الاقتضاب، شرح الكامل) توفي سنة ٥٢١ هـ.

يُنظر ترجمته في: (إنباه الرواة ٢ / ١٤١، وبغية الوعاة ٢ / ٥٥، وشذرات الذهب ٦ / ١٠٦).
ويُنظر رأي البطلبوسي في إصلاح الخلل، ت: سعد عبد الكريم سعودي، (بيروت: دار الطليعة - ص، ١٦١).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، إمام عصره، أخذ عن الشّاذلي، والشّلوطين، وأخذ عنه أبو حيان من مصنفاته: المقرب، شرح الجمل، المتع. توفي سنة ٦٦٩ هـ.

يُنظر: (بغية الوعاة ٢ / ٢١، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٠، وكشف الظنون ٢ / ١٨٠٥)

ويُنظر رأي ابن عصفور في: شرح الجمل ١ / ٣٨٨.

(٣) يُنظر: شرح الألفية لابن النّاطم، ص ٩٦.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١١٧١.

(٥) يُنظر: شرح الألفية ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٦) يُنظر: حاشية الحضري على ابن عقيل ١ / ١١٣ - ١١٤.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١١٧١.

ويتضح ممّا سبق أنّه يمتنع تقديم خبر "ما دام" عليها، أيّ على "ما"، و"دام" معاً بالإجماع، وأمّا تقدمه على "دام" وحدها ففيه خلاف، والراجح جوازه. ويبدو "أنّ المراديّ كان محقاً في اعتراضه على صاحب الألفيّة من جهة إيضاحه الصّور التي يكون عليها تقديم الخبر على "دام"، وغير محقّ بتوجيه الحكم الذي أصدره ابن مالك - وهو المنع - إلى مجموع الصّورتين الأولى والثانية، وهو أمرٌ لم ينص عليه ابن مالك، ولم يصرّح به"^(١).

وممّن تبع المراديّ في اعتراضه على ابن مالك في هذه المسألة المكودي^(٢)، والأشمونيّ. إلا أنّ الأشمونيّ خالف المراديّ في توجيه الحكم الذي أصدره صاحب الألفيّة إلى الصّورة الأولى فقط، فقال: "... لكنّ الصّورة الأولى أقرب إلى كلامه، أشعر بذلك قوله: "كذلك سبق خبر ما النافية" أي: كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية "لجيء بها مثلوّة لا تالية" أي: متبوعة لا تابعة؛ لأنّها المصدر..."^(٣).

٤ - حكم جرّ التمييز بـ "من"

ذهب ابن مالك إلى جواز جرّ التمييز بـ "من" عدا نوعين هما: تمييز العدد، ومسا كان فاعلاً في المعنى فلا يجوز جرهما بـ "من"، فقال: "كلّ منصوب على التمييز فيسه معنى "من" وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح.

كما أنّ كلّ ظرفٍ فيه معنى "في"، وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح. وقد جعلت علامة ما لا يصلح لمباشرة "من" وقوعه بعد عددٍ كـ "أحده عشر درهماً"، وكونه فاعلاً في المعنى نحو: "تطيب نفساً" و"شبت رأساً". فإنّ معانئهما: "تطيب نفسك"، وشاب رأسك"^(٤).

وقال في الألفيّة:

(١) موازنة بين شرحي المرادي والأشموني للألفيّة ابن مالك، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعة الأزهر بالقاهرة، عام ١٤١٢هـ؛ للباحث عبدالرؤوف بربار، ص ١٧٦.

(٢) شرح الأشموني على الألفيّة ١/٣٦٨. (٣) يُنظر: شرح الألفيّة؛ للمكودي، ص ٣٤.

(٤) شرح الكافية؛ لابن مالك ٢/٧٧٣-٧٧٤.

وَأَجْرُزُ بَيْنَ إِنْ شَيْءٌ غَيْرُ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تَقْدُ
وقد ردّه المرادي بأن المسائل المستثناة من جواز جر التمييز بـ "مِنْ" ثلاث مسائل
وليست اثنتين كما ذهب ابن مالك في النظم، فقال: "إِنْ إجازته جر غير هذين بـ
"مِنْ" ليس عَلَى إطلاقه بل يستثنى من ذلك: ما كان منقولاً من المفعول نحو قوله
تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١) فلا يجوز جرّه بـ "مِنْ" ولا يُقال: لعل المصنّف ممن
لا يُثبت المنقول عن المفعول كالشّلوبيين^(٢)، فإن المصنّف أثبتّه في شرح التسهيل^(٣).

فابن مالك ذهب في شرح التسهيل معتمداً عَلَى السَّماعِ إِلَى جواز كون التمييز
منقولاً من المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٤) فاصله وفجّرنا عيون
الأرض^(٥).

ومن هنا اعترض المرادي عليه؛ لإثباته النّقل عن المفعول في شرح التسهيل كما نصّ
عليه، ولم يثبت في الكافية وشرحها، وفي الألفية مع تمييز العدد، وما كان فاعلاً في
المعنى؛ لأنّه مثلهما في عدم جواز الجرّ بـ "مِنْ".

هذا وقد وافق ابن مالك - رحمه الله - فيما ذهب إليه في النّظم ابنه بدر الدّين،
وابن عقيل^(٦)، قال ابنه - رحمه الله - : "يجوز في كل ما ينصب عَلَى التّمييز أَنْ يُجرَّ
بـ "مِنْ" ظاهرة، إلا تمييز العدد، والفاعل في المعنى. أمّا تمييز العدد، نحو: أحد عشر
رجلاً، فلا يجوز الجرّ بـ "مِنْ" في شيء منه. وأمّا الفاعل في المعنى، نحو: طاب زيدٌ

(١) القمر، من الآية ١٢.

(٢) يُنظَرُ رأي الشّلوبيين في: التوطئة، تحقيق د. يوسف المطوع، ط ١ (الكويت: ١٩٨١م) ص ٣١٤.

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ١٨٢ - ١٨٣.

(٤) القمر، من الآية ١٢.

(٥) يُنظَرُ: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤.

(٦) قال ابن عقيل في شرح الألفية ٢ / ٢٩٢: "يجوز جرّ التّمييز بَيْنَ إِنْ لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا
مميزاً لعدد؛ لقول: "عندي شبر من أرض، وقفيز من بر، وتوتان من عسل وتمر، وغرست الأرض من شجر،
ولم نقول: "طاب زيدٌ مِنْ نَفْسٍ" ولا "عندي عشرون من درهم" اهـ.

نفساً، وهو حسنٌ وجهاً فلا يجوز أيضاً جره بـ "من" إلا في تعجب، أو شبهه كقولهم:
 "للهِ ذرَّةٌ من فارس"، وكقول الشاعر:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامُ^(١)

وما عدا ذينك من المميزات فجائز دخول "من" عليه، كقولك: ما في السماء قدر
 راحة من سحاب، وله منوان من سنن، وقفيزان من بر...^(٢).

ومن العلماء المتأخرين الذين ذهبوا مذهب المرادي الشيخ خالد الأزهرى^(٣)
 والأشموني^(٤) - رحمهما الله -.

والرَّاجح بعد بيان هذه المسألة أن المسائل المستثناة من جواز جرّ التمييز بـ "من" ثلاث مسائل وليست اثنتين؛ "لأن" وضع "من" المبيّنة أن يُفسَّر بها وبمصحوبها اسمُ جنس سابقٍ صاحِّ حمل ما بعدها عليه، وامتنع ذلك في العدد؛ لعدم صحة الحمل؛ لأن العدد دالٌّ على متعدّد، والتمييز مفرد. وفي المحول عن الفاعل والمفعول؛ لأن التمييز مفسَّر للنسبة لا لفظ المذكور، وجاز دخولها في غير ذلك؛ لأن التمييز نفس المميّز في المعنى^(٥).

(١) البيت من الوافر، لأبي بكر بن الأسود اللبني في شرح المفصل ١٣٣/٧، وقيل: لجبر بن عبد الله ابن سلمة الحر. والبيت في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة، والذي ذكره المؤلف يسبقه بيت عليه، وهو: فَذَعْنِي أَصْطَبِخْ يَا بَكْرُ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامِ والشاهد في قوله: "من رجل" فرجل تمييز مجرور جوازاً بمن، وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محمول عن الفاعل جاز جره بمن.

وقوله: "تخيَّره" أي اختاره واصطفاه، و"لم يعدل" أي لم يمل، و"تهامي" نسبة إلى تهامة - بكسر التاء - وكان حقه أن يقول: تهامي بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً نحو: عراقي، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى الباءين ولحقوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً بمخالفة القاعدة.

يُنظَرُ: (شرح المفصل ١٣٣/٧، وتوضيح المقاصد ١٨١/٢، وأوضح المسالك ١١٣/٢، والمقاصد النحوية للعبسي ٢٢٧/٣، ١٤/٤، وشرح التصريح ٧٠٦/٢، والجمع ٣٥/٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦، والدرر ٢/٢٧٦).

(٢) شرح الألفية؛ لابن الناطم، ص ٢٥٣.

(٣) يُنظَرُ: شرح التصريح ٧٠٧/٢.

(٤) يُنظَرُ: شرح الأشموني ٢/٢٩٦.

(٥) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٧٠٧/٢.

٥ - حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير ظرف وجار ومجرور:

ذهب ابن مالك إلى الإجماع على منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير ظرف وجار ومجرور، فقال: " لا خلاف في منع تقدم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور" ^(١).

وذهب المرادي إلى أن ما نص عليه صاحب الألفية ليس كما زعم؛ بل في الفصل بالحال والمصدر خلاف بين النحاة، كما ورد في الكلام الفصيح الفصل بالنداء، وأجاز ابن كيسان الفصل بـ "لولا" ومصحوبها، وفي ذلك يقول المرادي: " وقوله:

وَلِفْعَلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا

قال في شرح الكافية: لا خلاف في منع تقدم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح في نفي الخلاف عن غير الظرف والمجرور. قال: كالحال والمنادى. وليس كما زعم بل في الحال خلاف.

أجاز الجرمي ^(٢) من البصريين، وهشام من الكوفيين الفصل بالحال، وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى، وذلك في قول علي رضي الله عنه: "أَعَزُّ عَلَى أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مُجَدِّلاً" ^(٣) وقال في شرح التسهيل بعد ذكر كلام علي رضي الله عنه: وهذا مُصَحَّحٌ للفصل بالنداء ^(٤).

وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: "ما أَحْسَنَ إِحْسَانًا زَيْدًا"، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر ^(٥).

(١) شرح الكافية؛ لابن مالك ٢ / ١٠٩٦.

(٢) يُنْظَرُ رَأْيُ الْجَرْمِيِّ وَهَشَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٤ / ٢٠٧١، وَالتَّصْرِيحِ ٣ / ٣٨٣.

(٣) هَذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ لِسَيِّدِنَا عَلِيِّ رضي الله عنه، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْفَصْلُ بَيْنَ "أَعَزُّ" وَ"أَنْ أَرَاكَ".

بـ "علي"، و"أبا اليقظان" أي: يا أبا اليقظان، وأبو اليقظان: كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه -.

(٤) يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ؛ لِابْنِ مَالِكٍ ٣ / ٤١.

(٥) لِكَوْنِهِ لِإِنْشَاءِ التَّعْجِبِ، فَاشْبَهَ مَا لَا مَصْدَرَ لَهُ كـ (نعم وبنس) .

وأجاز ابنُ كيسان^(١) الفصل بلولا ومصحوبها نحو: "ما أَحْسَنَ لولا بُخْلُهُ زيدًا" ولا حُجَّةَ له في ذلك^(٢).

ومن ذهب مذهب ابن مالك، ونصَّ عَلَى الإجماع بعدم جواز الفصل بغير ظرف ومجرور: ابن النّاطم^(٣)، وابن هشام^(٤).

ومن العلماء الذين تبعوا المراديَّ فيما ذهب إليه، ونقلوا عنه هذه المسألة الشيخ خالد الأزهرى^(٥)، والأشْمُونِي^(٦).

وبعد بيان هذه المسألة يتضح انتفاء الإجماع عَلَى عدم جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير ظرف ومجرور، ويثبت صحة ما ذهب إليه المراديُّ من نقض ذلك الإجماع الَّذي نصَّ عليه ابنُ مالك في شرح الكافية، وابنه بدر الدّين، وابن هشام - رحمهم الله أجمعين -.

٦- حكم نصب الفعل المضارع بـ "أن" مضمرة إذا انتقض النفي يالاً بعد الفاء ذهب ابن مالك إِلَى وجوب رفع الفعل المضارع إذا انتقض النفي يالاً بعد الفاء نحو: ما قام فيأكلُ إِلَّا طعامه، فقال: "النفي الَّذي ليس نفيًا خالصًا لا جواب له

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤٣/٣: "وأجاز ابن كيسان الفصل بين "أفعل" والمتعجب منه بـ "لولا" الامتناعية ومصحوبها كقولك: ما أَحْسَنَ - لولا عُبُوسُهُ - زيدًا، ولا حُجَّةَ عَلَى ذلك" اهـ، ويُنظرُ رأي ابن كيسان أيضًا في: ارتشاف الضرب ٢٠٧٢/٤، والمساعد لابن عقيل ١٥٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٣/٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣ / ٧١ - ٧٢.

(٣) يُنظرُ: شرح الأنفة لابن الناطم، ص ٣٣١.

(٤) يُنظرُ: أوضح المسالك ٢ / ٢٧٨.

(٥) يُنظرُ: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٦) يُنظرُ: شرح الأشْمُونِي ٣ / ٣٥ - ٣٦.

منصوب نحو: "مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا" و"مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا" و"مَا قَامَ فَيَأْكُلُ إِلَّا طَعَامَهُ"، ومنه قول الشاعر^(١):

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْفِي هِيَ أَعْرَفُ^(٢).

أما المرادي فقد خالف صاحب الألفية في هذه المسألة، واختار مذهب سيويه ومن تبعه، فقال: "قال في شرح الكافية: النفي الذي لا جواب له منصوب؛ لكونه ليس نفيًا خالصًا بأربعة أمثلة: "مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا" و"مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا" و"مَا قَامَ فَيَأْكُلُ إِلَّا طَعَامَهُ" وقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْفِي هِيَ أَعْرَفُ

وتبعه الشارح^(٣) في التمثيل بها، فأما الأولان فالتمثيل بمما صحيح، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز، فإن النفي إذا انتقض بالآ بعد الفاء جاز النصب. نص على ذلك سيويه، وعلى النصب أنشد:

فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْفِي هِيَ أَعْرَفُ^(٤)

(١) البيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٩.

والشاهد فيه: قوله: "فَيَنْطِقُ" حيث رفعه، لأن من شروط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصًا، ومنها ليس كذلك.

وقوله: "الندي" أي: النادي وهو مجلس القوم ومتحدثهم، وقوله: "إلا بالتي هي أعرف" أي: بالأشياء التي هي معروفة وفيها عرف.

والمعنى: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.

يُنظَرُ: (الكتاب ٣/٣٢، وشرح الألفية؛ لابن الناطم، ص ٤٨٣، وشرح الرضى ٢ / ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٠، وشرح الأشموني ٣/٤٤٦، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ١١٥، وخزانة الأدب ٨ / ٥٤٠).

(٢) شرح الكافية؛ لابن مالك ٣ / ١٥٤٧.

(٣) يُنظَرُ رأيه في: شرحه على الألفية، ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٤) توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٧ - ٢٠٨.

ويتضح مما سبق أن انتقاض النفي بإلا قبل الفاء كما في نحو قولنا: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، وما تزال تأتينا فتحدثنا، يوجب رفع الفعل المقترن بالفاء؛ لأن النفي قد انتقض، فلم يعد نفيًا خالصًا، والنفي الخالص شرط لنصب الفعل بـ "أن" مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابًا. فلما انتقض النفي بإلا قبل الفاء لم يعد نفيًا خالصًا، ومن ثم وجب الرفع.

وأما انتقاض النفي بإلا بعد الفاء كما في نحو قولنا: ما قام فيأكل إلا طعامه، وكما في البيت السابق، فلا يوجب رفع الفعل بل يجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع من قبل انتقاض النفي بإلا، والنصب من قبل أن الانتقاض جاء بعد استحقاق الفعل للنصب. ولقد نص على ذلك سيويه، فقال: "وتقول: ما تأتينا فتكلم إلا بالجميل، فالمعنى أنك لم تأتينا إلا تكلمت بجميل، ونصبه على إضمار" أن " وإن شئت رفعت على الشراكة كأنه قال: وما تكلم إلا بالجميل، ومثل النصب قول الفرزدق:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْفِي هِيَ أَعْرَفُ ^(١).

ومن العلماء الذين ذهبوا مذهب المرادي الأشموني ^(٢) والخضري ^(٣).

والوجه في هذه المسألة ما ذهب إليه سيويه ومن وافقه؛ لأن انتقاض النفي بـ "إلا" بعد الفاء يأخذ المضارع فيه حكمًا آخر، وهو جواز الرفع والنصب، بخلاف انتقاضه قبلها فلا يجوز فيه نصب المضارع بل يجب رفعه، على اعتبار أن هذه "الفاء للاستئناف"، أو للعطف المجرد - والسبب يحدد ذلك -، وليست للنسبية. والله أعلم بالصواب.

٧- جازم المضارع في مثل: انتني آتلك:

ذهب ابن مالك إلى أن جازم الفعل في مثل: "انتني آتلك" هو الطلب المتقدم؛ لتضمنه معنى حرف الشرط، فقال: "جواب غير النفي إذا خلا من الفاء وقصد الجزاء جزم بما هو له جواب؛ لأنه شبيه بالشرط في جواز وقوعه وعدم جواز وقوعه بالنسبة إلى

(١) الكتاب ٣ / ٣٢ (بتصرف)

(٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٣ / ٤٤٦.

(٣) ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ١١٥

علم الشخص المتكلم به. بخلاف النفي فإن الشخص المتكلم به يحقق لعدم الوقوع
فخالف الشرط ولم يكن له جواب مجزوم.

وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ "إن" مقدرة.
والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ "إن" بل تضمن لفظ الطلب لمعناها مفعلي
عن تقدير لفظها كما هو مفعلي في أسماء الشرط نحو: ما يأتيني أكرمه. وهذا مذهب
الخليل وسيبويه^(١).

فابن مالك رجح رأي الخليل وسيبويه، بأنه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى
"إن" الشرطية كما أن أسماء الشرط حُزمت لذلك.

وزهد السيرافي^(٢) والفارسي^(٣) إلى أنه مجزوم بالطلب؛ لنيابته مناب الشرط المقدر
كما نصب المصدر في مثل: "ضرباً زيداً؛ لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه. وتبعهما
ابن الناطم^(٤).

أما المرادي فقد رجح مذهب أكثر المتأخرين الذين ذهبوا إلى أنه مجزوم بشرط
محذوف دل عليه الطلب، فقال: "إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي حازمه أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف^(٥)
واختاره المصنف، ونسبه إلى الخليل وسيبويه.

الثاني: أن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط، أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت
هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور^(٦).

الثالث: أن الجزم بشرط مقدّر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

(١) شرح الكافية لابن مالك ١٥٥١/٣، وينظر: رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ٩٣/٣-٩٨.

(٢) ينظر رأي السيرافي في: الارتشاف ٤ / ١٦٨٤، والمساعد ٣ / ٩٧.

(٣) ينظر: المسائل الشورة، ص ١٥٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٤ - ٤١.

(٥) ينظر رأي ابن خروف في: الارتشاف ٤ / ١٦٨٤، والمساعد ٣ / ٩٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٣.

الرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال: "ألا تنزل تصبُ خيرًا" فمعناه: لتصبُ خيرًا، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف.
والمختار القول الثالث لا ما اختاره المصنف...^(١).

والراجح مذهب الجمهور، لا ما اختاره المصنف، وقد استدل المرادي لصحته بأمور:

"أولها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع.

والثاني: أن الإضمار أسهل من التضمن؛ لأن التضمن زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمن لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرا بعده؛ لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه"^(٢).

٨- حكم ألف "خسا" و "لقى" من المقصور

اختلف المردي مع ابن مالك في ألف "خسا" و "لقى" من المقصور.

فذهب ابن مالك إلى أن الألف فيهما مجهولة الأصل.

وذهب المرادي إلى أن الألف في "خسا" أصلية، والألف في "لقى" منقلبة عن ياء.

قال ابن مالك: "وإن كانت الألف أصلاً لكونها في حرف أو شبهه كـ"ألا"

الاستفتاحية و"متى" أو كانت مجهولة الأصل كـ"خسا" بمعنى فرد، و"لقى" بمعنى ملقى

لا يُعْبَأ به، فالمشهور فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله من الإمالة، فإن أمالته

(١) توضيح المقاصد ٤ / ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) المصدر السابق ٤ / ٢١٣.

العربُ كـ "بَلَى" و "مَتَى" نُكْتِي بالياء إذا سُمِّي به، وإنْ لم تُمِلْهُ العربُ كـ "إِلَى" و "أَمَّا" بمعنى حقًّا نُكْتِي بالواو^(١).

وخالفه المرادي، وقال: "مَثَلٌ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ الْمُجْمُوعَةِ "بِخَسَا" بِمَعْنَى فَرَدَ و "لَقَى" بِمَعْنَى مُلْقَى لَا يَعْأُ بِهِ، وَنَوَزَعَ فِي الْمَثَالَيْنِ أَمَّا "خَسَا" فَقَالَ فِي الْمَخْصَصِ: يَكْتَبُ بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ "خَسَا" مَهْمُوزًا^(٢)، وَأَمَّا "لَقَى" فَنَصَّ ابْنُ جَنِّي عَلَى أَنَّ أَلْفَهُ عَنْ يَاءٍ، وَهُوَ بِمَعْنَى مُلْقَى لَا بِمَعْنَى مُلْقَى، فَهُوَ فَعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لِحَسَّاسَتِهِ وَكَوْنِهِ تَافَهُهَا يَلْقَاهُ كُلُّ أَحَدٍ فَلَا يَأْخُذُهُ"^(٣).



(١) شرح التسهيل؛ لابن مالك ٩١/١.

(٢) يُنْظَرُ: المَخْصَص ١٦١/١٥.

(٣) توضيح المقاصد؛ للمرادي ٢١/٥.

الفصل الثاني

شرح السراوي على التسهيل

وَانْتِظَمَ فِي ثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَنَهِجُ الْمُرَادِيِّ فِي هَذَا الشَّرْحِ وَأَسْلُوبُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قِيَمَةُ شَرْحِ الْمُرَادِيِّ الْعِلْمِيَّةُ، وَمَصَادِرُهُ،

وَشَوَاهِدُهُ

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ:

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الْمَسَائِلُ الَّتِي اسْتَدْرَكَهَا الْمُرَادِيُّ عَلَى ابْنِ

مَالِكٍ

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: الْمَسَائِلُ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْمُرَادِيُّ ابْنَ مَالِكٍ

الْمَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الْمَسَائِلُ الَّتِي وَافَقَ فِيهَا الْمُرَادِيُّ ابْنَ مَالِكٍ

المَبْحَثُ الأولُ

هذا السُّفْرُ الجليلُ شَرَحَ لتسهيل الإمام ابن مالك بدأه المرادي بمَقْدَمَةٍ مختصرة جاء فيها: " الحمد لله عَلَى التَّوْفِيقِ لِحَمْدِهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ وَبَعْدُ:

فَهَذَا تَعْلِيْقٌ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ يُدَلِّلُ فَوَائِدَهُ، وَيُوضِّحُ مَقَاصِدَهُ أَغْفِيئُهُ مِنَ الْإِكْثَارِ، وَمِلْتُ فِيهِ إِلَى الْإِخْتِصَارِ وَاللَّهُ الْمُسْتَوَّلُ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ الْمَأْمُولُ وَهُوَ حَسْبِي وَمَا تَوَفَّقَنِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" (١).

مَنْهَجُ الْمُرَادِيِّ فِي هَذَا الْكِتَابِ

يتلخص مَنْهَجُ المرادي فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

أولاً: الإِشَارَةُ إِلَى تَعَدُّدِ النَّسَخِ:

أفاد المرادي كثيراً من تعدد نسخ التسهيل بمقابلة بعضها ببعض، وإكمال ما قد ينقص من بعضها، أو الاستدراك عَلَى المتن، وتصويب بعض عباراته. وأمثلة ذلك كثيرة منها:

أ - قال ابن مالك فِي بَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْكِرَةِ: "وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب ثم العلم... إلخ" (٢).

قال المرادي: "وينبغي أَنْ يُقَيَّدَ بِالْخَاصِّ كَزَيْدٍ لِيُخْرِجَ غَوْ: "أُسَامَةُ"، وكذا هو فِي بعض النسخ" (٣).

ب - وفي بَابِ الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ: فصل: (ينون فِي غَيْرِ النَّصْبِ مَا آخَرَهُ بِاءٌ تَلِي كَسْرَةً مِنَ الْمَنْعُوعِ الصَّرْفِ) قال المرادي: " سقط هذا الفصل من بعض النسخ " (٤).

(١) شرح التسهيل، ص ١.

(٢) التسهيل، ص ٢١.

(٣) شرح التسهيل، للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ١٠٩، ويُظَنَّرُ: المساعد؛ لابن عقيل ٧٨/١.

(٤) السابق، ق ٢٨٥ (ب)، ويُظَنَّرُ: المساعد ٣٠/٣.

ج- قال ابن مالك في باب عواملي الجزم: "ويُحذف الجواب كثيراً لقريضة، وكذا الشرط المنفي بـ "لا" النافية تالية "إن" ...^(١).

أوضح المرادي معنى قول ابن مالك: "وكذا الشرط"، بقوله: "وحذفه أقل من حذف الجواب كما نص المصنف عليه مثاله:

فَطَلَّقَهَا، فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ . وَإِلَّا يَغُلُّ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ^(٢)
أي: وَإِلَّا تُطَلِّقَهَا يَغُلُّ.

وفي نسخة عليها خط المصنف وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن، وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى^(٣): ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ﴾^(٤).

ثانياً: تصويب ما هو بحاجة إلى ذلك:

أ- ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك في باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيسه: "والذي يتصرف ولا ينصرف كَعُدْوَةٍ وَبُكْرَةٍ عَلَمِينَ"^(٥).

(١) التسهيل، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) البيت من الوافر، للأحوص الأنصاري في ديوانه، ص ١٩٠، ت: عادل سليمان، ط ١٣٩٠هـ. والشاهد فيه: "وإلا يغُلُّ" حيث حذف فعل الشرط؛ لكونه معلوماً من سياق الكلام، ولكون أداة الشرط إن المدغمة في لا النافية، ولا يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه. ويغلُّ جوابه، والحسام: فاعل، وهو السيف، ومفروقك: مفعول به وهو وسط الرأس حيث يفرق الشعر.

يُنْظَرُ (الأغاني ١٥ / ٢٣٤، وأما لي ابن الشجري ٢ / ٩٦، والإنصاف ١ / ٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٩، وشرح الألفية؛ لابن الناطم، ص ٥٠١، ووصف المباني، ص ١٠٦، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٥٧، وشرح ابن عقيل ٤ / ٤٢، والمساعد ٣ / ١٦٩، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣٥، وشرح التصريح ٤ / ٣٩٣، والمجمع ٤ / ٣٣٦، وشرح الأشموني ٤ / ٣٧، وخزانة الأدب ٢ / ١٥١، والثرر ٢ / ١٩١).

(٣) التوبة، من الآية ٦.

الشاهد فيها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَخَذَ...﴾ حيث حذف فعل الشرط، والتقدير: وَإِنْ اسْتِجَارَكَ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ.

(٤) شرح التسهيل؛ للمرادي (المخطوط)، ق ٣٠٢ (ب)، ويُنْظَرُ: المساعد ٣ / ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) التسهيل؛ لابن مالك، ص ٩١.

قال المرادي معقبا على قول ابن مالك السابق: "الأحرى إسقاط الكاف^(١) إذ لا نظير لهما والمشهور أن منع صرفتهما للعلمية الجنسية كأسامة^(٢)".

ب- ومن ذلك قول ابن مالك في باب العدد: "لا يُثنى ولا يُجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف^(٣)".

فشرح المرادي هذا القول، وعقّب عليه بقوله: "لا حاجة إلى قوله المفتقرة إلى تمييز؛ فإن ما لا يفتقر أيضا لا يثنى ولا يجمع، وهو واحد واثنان، ولذا أطلق غيره، وإنما لم يثن ولم يجمع؛ لأن لكل منهما لفظا يُعني عن التثنية والجمع بخلاف المائة والألف^(٤)".

ج- ذكر ابن مالك في باب التصريف أن المزيد فيه إن كان اسما، لم يتجاوز سبعة أحرف، ثم قال: "إلا هاء التانيث، أو زيادتي التثنية، أو التصحيح، أو النسب^(٥)".
عقّب المرادي على ذلك، بقوله: "... ولو استغنى عن هذا الاستثناء^(٦) لكان أجود^(٧)".

(١) قال ابن عقيل في المساعد ٤٩٢/١: "وكان الأحسن أن يسقط المصنف الكاف؛ إذ لا يعامل نظيرهما معاملتهما كعتمة وضخوة^١ هـ".

(٢) شرح التسهيل؛ للمرادي، ق ١٣٣ (ب).

(٣) التسهيل، ص ١١٩.

(٤) شرح التسهيل؛ للمرادي، ق ١٧٧ (أ). وممن تبع المرادي في هذا الاستدراك ابن عقيل في المساعد، حيث قال ٨٨/٢: "وخرج بقوله: المفتقرة... أحد واثنان، ولو أسقطه، وقال: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا مائة وألف، كما قال غيره كان أولى...^١ هـ".

(٥) التسهيل، ص ٢٩٠.

(٦) في المساعد ١٠ / ٤: "ولا حاجة إلى ما ذكر من الاستثناء؛ لأن الزيادات التي ذكرها ليست من بنية الكلمة، والكلام إنما هو فيما يكون من البنية^١ هـ".

(٧) شرح التسهيل؛ للمرادي، ق ٢٥٣ (أ).

ثالثاً: الإحالة إلى ما تقدم ، وإلى ما سيأتي:

مِمَّا يُخمد للمرادي ربطه مسائل الأبواب والفصول بعضها ببعض؛ لكي يُعين القارئ على متابعة تلك المسائل، وكان يعبر عن ذلك ببعض الألفاظ نحو: "سيأتي"، أو "كما سبق" أو "تقدم بيانه" أو "وقد تقدم"، ومن أمثلة ذلك:

أ- قال ابن مالك - في باب النائب عن الفعل -: "ولا ينوب خبرٌ كان المفرد خلافاً للفراء" (١).

وشرح المرادي هذا القول، فقال: "... وأما الكوفيون: فأجازوا في "كان عبد الله قائماً" "كين قائماً" وقد نقله المصنف عن الفراء" (٢) فإن كان خبرها جملةً فسيأتي الكلام عليه" (٣).

وتتبع قول المرادي فوجدته يقول - فيما بعد -: "إذا كان خبر كان جملةً اسميةً لم يجر بناؤها للمفعول نحو: "كان زيدٌ وجهه حسنٌ" و "كان زيدٌ أبوه منطلقٌ"؛ لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل، وكذا لو كان فعلاً رافعاً للظاهر نحو: كان زيدٌ يحسن وجهه... فإن كان الخبر فعلاً مضارعاً رافعاً ضميراً اسمياً، أو فعلاً ماضياً، كذلك نحو: "كان زيدٌ يقوم" أو "إذا كان زيدٌ قام"، فذهب الكسائي والفراء (٤) إلى جواز بناؤها للمفعول... وأما البصريون فلا يجوز عندهم شيءٌ من ذلك والله أعلم" (٥).

ب- ذكر ابن مالك - في باب النائب عن الفاعل - أنه يجب وصل الفعل بالمفعول عند الأكثرين في نحو: "ضرب غلامه زيداً"، فنقول على هذا: "ضرب زيداً غلامه" (٦) والصحيح جوازه على قلة (٧).

(١) شرح التسهيل، ص ٧٧.

(٢) يُنظر رأي الفراء في: ارتشاف الضرب ١٣٢٧/٣، وجمع الهوامع ١ / ١٦٤.

(٣) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٥٣٣.

(٤) يُنظر رأي الكسائي والفراء في: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢ / ١٣٠، والجمع ١ / ١٦٤.

(٥) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ٥٣٤.

(٦) التسهيل؛ لابن مالك، ص ٧٨.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٩.

قال المرادي: " قال المصنّف: لوروده في كلام العرب الفصحاء وأنشد ستة أبيات وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمير^(١).
وتبعت قول المرادي فوجدته يقول - قبل ذلك - : " ومثاله: ضرب غلامه زيدًا فالمعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة وهو عائد على متأخر لفظًا ورتبة، قال المصنّف: والنحويون إلا أبا لفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه؛ لوروده عن العرب...^(٢) "

رابعًا: الإشارة إلى اللغات المختلفة:

يُشير المرادي في أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله في باب الكلمة والكلام وما يتعلق به: " في الكلام ثلاث لغات: " كَلِمَةٌ عَلَى وزن نَبَقَةٍ^(٣) وهي لغة الحجاز، و"كَلِمَةٌ" عَلَى وزن سِدْرَةٍ^(٤) وهي لغة عَمِيم، و"كَلِمَةٌ" عَلَى^(٥) وزن جَفَنَةٍ^(٦) "

ب- ومن ذلك قوله وهو يتكلم على الأسماء الستة: " حَكَى كُرَاعٌ^(٧) فَمٌ بِالضَّم والتشديد وَلَمْ يَذْكُرِ المصنّف الكسر.

(١) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ٥٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٣) الكلمة بفتح فكسر حجازية، يُنظَرُ: الخصائص ٢٧/١، واللسان (كلم ٥ / ٣٩٢٢، والنبة: واحدة النبق، والنبق: مثل السدر.

(٤) جاء لي الخصائص ٢٧/١، واللسان (كلم ٥ / ٣٩٢٢: "أن لغة عَمِيم كَلِمَةٌ كَسِدْرَةٍ، بكسر الكاف.

(٥) كَلِمَةٌ بالفتح مع مكون اللام، وهذه لغة ثالثة حكاهما الفراء، يُنظَرُ: تاج العروس للزبيدي "كلم

٤٩/٩، والصاحح للجوهري، تحقيق: أحمد عطار، "كلم ٢٠٢٣/٥.

(٦) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٢.

(٧) هو: أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع الثمل. كان لغويًا نحويًا من علماء مصر، أخذ

عن النحويين البصريين والكوفيين، وكان كوفيًا النزعة. من مصنفاته: المنضد، والمجرد، و أمثلة الغريب، والمنتخب. تُوِّفِيَ سنة ٣١٠ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (معجم الأدباء ١٣/١٢-١٣، وإلباه الرواة ٢/٢٤٠، وبغية الوعاة ٢ / ١٥٨)

وحكى صاحب "البواقيت" ^(١) الفتح والضّم والكسر مع التشديد ، قال: " والأوّل أفصح " يعني الفتح، وقال اللّخاني ^(٢): " يقال: "فَمَّ وأفَمَّامَ " ، فدلّ الجمع على أن التشديد لغة لا ضرورةً خلافاً لزاعميه. قال ابن جنّي: " الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة " ^(٣).

واتضح بهذه النقول أن للقم أربع مواد: "ف و هـ " ، وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل، بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق، "ف م ي" بدليل فميان، "ف م و" بدليل فَمَوَانِ ، "ف م م" بدليل أفمام ^(٤).

ب- وقال في باب المُثَنَّى والمجموع على حده: " لزوم الألف في الرّفع والنصب والجرّ في لغة بني الحارث بن كعب اجروا المُثَنَّى مجرى المقصور... وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ ^(٥) أعرايياً فصيحاً من بني الحارث يقول: ضَرَبْتُ يَدَاهُ ، ووضعته علاه ، يريد: يَدَيْهِ وَعَلَيْهِ، وعلى هذه اللغة قراءة ^(٦) ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَرَانِ﴾ ^(٧) في أحسن الأوجه وذكر أبو الخطاب: أنها لغة كنانة. وذكر غيره أنها لغة لبني العنبر وبني الهجيم وبطلون

(١) هو: محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي المعروف بفلام ثعلب، روى عن الأئمة الثقات، وروى عنه الجَمُّ الغفير. من مصنفاته: البواقيت، وشرح الفصيح، وغريب الحديث. تُوفي سنة ٣٤٥هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ٣/١٧١-١٧٧، وبغية الوعاة ١/١٦٤-١٦٦).

(٢) هو: علي بن المبارك أبو الحسن اللّخاني، سُمِّيَ بذلك لعظم لحيته، أخذ عن الكساني وأبي زيد الأنصاري، وعنه أخذ القاسم بن سلام، له كتاب التوارد المشهور، وهو من علماء القرن الثالث الهجري.

يُنظَرُ: (مراتب النحويين، ص ١٤٢، ونزهة الألباء، ص ١٣٧، وبغية الوعاة ٢/١٨٥).

(٣) سر صناعة الإعراب، ص ٤١٥-٤١٧.

(٤) شرح التسهيل، ص ٤١ - ٤٢.

(٥) يُنظَرُ: معاني القرآن؛ للأخفش، ص ١١٣.

(٦) هذه القراءة لنافع وابن عامر وحزمة والكساني وعاصم في رواية أبي بكر. يُنظَرُ: السبعة؛ لابن

مجاهد، ص ٤١٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع؛ للقيسي ٢/٩٩، والبحر المحيط ٧/٣٥٠.

(٧) سورة طه، من الآية ٦٣.

من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وحمدان... وأنكر المبرد^(١) هذه اللغة ولا يميزها في نظم ولا نثر، وهو محجوج بنقل الثقات^(٢).

خامساً: إيضاحه معاني بعض المفردات:

يلجأ المرادي إلى إيضاح بعض المفردات التي يرى أنها في حاجة إلى شرح فعندما يذكر الحم في الأسماء الستة يقول: "والحم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يُطلق على أقارب الزوجة"^(٣).

وعند الكلام على جمع المذكر السالم يقول: "رقّة" وهي: الفضة، و"لدة": وهو المساوي في السن، و"حشة" وهي الأرض الموحشة، قالوا: رِقُون، وحِشُون، ولِدُون"^(٤).

وقال في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح: "عيرات جمع عير وهي: الإبل التي عليها الأحمال، وقيل قافلة الحمير ثم كثر حتى قيل لكل قافلة"^(٥).

سادساً: ذكر الآراء المختلفة:

يذكر المرادي الآراء المختلفة، ويرجع ما يراه ويستدل عليه، فقد برزت في هذا الكتاب شخصيته بشكل واضح، فلم يرتضِ كل قول أو رأي للشحاة، وإنما عقب على الآراء برأيه الخاص الذي اقتنع به، دون النظر إلى شخصية المردود عليه ومكانته العلمية، ومن أمثلة ذلك:

شرحه قول ابن مالك: "إن اقتضى فعلٌ مَصُوغًا له باطراد اسمٌ مفعول تام نصبه مفعولاً به..."، حيث قال: "... وقوله "نصبه مفعولاً به" يقتضي أن التائب له الفعل

(١) يُنظرُ رايه في: التذييل والتكميل ١ / ٢٤٨.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٦٥-٦٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٤.

(٥) السابق، ص ٩٩.

أو ما جرى مجراه، وهو مذهب البصريين. وقال هشام: ناصبه الفاعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل معاً، وقال خلف الأحمر^(١): معنى المفعولية، والصحيح مذهب البصريين؛ وذلك لأن الفعل هو المستدعي له فهو العامل في؛ ولأنه يختلف تصرفه بحسب تصرف الفعل، فلو كان ارتفاعه بالفاعل لاختلف باختلاف الفاعل... ويرد مذهب هشام: أن المفعول قد يُنصب ولا فاعل موجود نحو: "عجبت من ضرب زيداً". وبذلك أيضاً يُرد مذهب الفراء، ويرد أيضاً على الفراء: أن المفعول قد يُنصب قبل ذكر الفاعل نحو: "ضرب عمرًا زيداً" والعامل لا يعمل حتى يتم. ويرد مذهب خلف: أن معنى المفعولية باقٍ في نحو: ضرب زيداً "وقد رفع"^(٢).

سابعاً: الإكثار من الاستشهاد:

اعتنى المرادي بالاستشهاد، فأكثر من الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأشعار.

ولا تكاد تجد مسألة من مسائل هذا الشرح ليس عليها شاهد أو أكثر من الشواهد المختلفة، فإننا نجد المرادي ساق عدة شواهد على جواز الإلغاء والتعليق في "أعلم" و أخواتها، فقال: "... والصحيح ما ذهب إليه المصنف، والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته: "البركة كذا أعلمنا الله مع الأكابر"^(٣) فالغنى "أعلم" متوسطاً، ومنه قول الشاعر:

وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَا وَوَعِيدِهِمْ
وَأَخْشَى مُلِمَاتِ الزَّمَانِ الصُّوَابِ

(١) هو: خلف بن حبان الأحمر راوية عالم بالأدب، أخذ عنه الأصمعي وغيره، وله ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، توفي في سنة ١٨٠هـ.

يُنظر ترجمته في: (مراتب النحويين ص ٨٠، وإنباه الرواة ٣٨٣/١: وبغية الوعاة ٥٥٤/١).

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٥٦٧-٥٦٨.

(٣) البركة: مبتدأ، ومع الأكابر خبره، و"أعلم" ملغاة، لتوسطها بين المبتدأ وخبره.

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ غَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ^(١)
 وقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزِقٍ﴾ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ^(٢) فَعَلَى "يُنَبِّئُ"
 وهي من أفعال الباب. ومثله قول الشاعر^(٣):
 خَذَارٍ فَقَدْ بُنْتُ إِنَّكَ لِلْسَدِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى
 ... «(٤)»

ثامناً: استخدام كلام ابن مالك في الشرح:

شرح المرادي كتاب التسهيل بكلام ابن مالك، لكثرة إطلاعه على كتبه وفوائده، فكان شرحاً كافياً شافياً، أفاد منه كل من تعرض لشرح هذا الكتاب، وإن غير الألفاظ، ومن أمثلة ذلك:

(١) البتان من الطويل ثم أقف على قائلهما.
 والشاهد لي قوله: "وأنت أَرَانِي اللَّهَ " فـ" أَرَى " مُلغاة لتوسطها بين المبتدأ " أنت " وخبره " امنع ".
 وأَرَأْفُ: من الرأفة وهي الشفقة والرحمة والجلود والكرم.
 وأصل المعنى: أنه أَرَأْفُ من يلجأ إليه في الشدائد والملمات.
 يُنظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ٣٣٣/١، وتعليق الفرائد ٢١١/٤،
 والعيني ٤٤٦/٢، والتصريح ٢٢٦/٢، والجمع ٢٤٩/٢، والأشعري ٥٥/٢، والدرر ١٤٠/١).
 (٢) سورة سبأ، من الآية ٧. والكاف في قوله " يُنَبِّئُكُمْ " مفعول أول، وجملة " إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ " في محل نصب، سدت مسد المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام؛ ولذلك كسرت " إن " .

(٣) البيت من الطويل ثم أقف على قائله.
 والشاهد فيه: تعليق الفعل " بُنْتُ " عن العمل. والناء: نائب فاعل، وهو المفعول الأول، وجملة " إِنَّكَ لِلْسَدِي " في موضع نصب، سدت مسد المفعولين؛ وكسرت " إن "؛ لأن الفعل معلق عنها باللام. والمعنى: احذر عاقبة ما تعمل في الدنيا، فإنك ستؤخذ بما قدمت يداك في الآخرة إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.
 يُنظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ٣٣٤/١، والمساعد؛ لابن عقيل ٣٨٢/١، والعيني ٤٤٧/٢، والتصريح ٢٢٧/٢، والجمع ٢٤٩/٢، والدرر ١٤٠/١).
 (٤) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ٥٠٤.

قال ابن مالك - في باب المضمَر - : " تلحق قبل ياء المتكلم إن نُصِبَ بغير صفة، أو جرَّ بـ " مِنْ " أو " عَنْ " أو " قد " أو " قط " أو " يحل " أو " لَدُن " ، نون مكسورة للوقاية " (١) .

قال المرادي - عند قوله - : " نون مكسورة للوقاية " - : " هذا هو فاعلُ قوله : " تلحق قبل ياء المتكلم " وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر وأصل اتصاها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به، وقال المصنف (٢) : أولى الأفعال بها فعل الأمر فإنه لو اتصل بياء المتكلم لزم محذوران :

أحدهما: التباسُ ياء المتكلم بياء المخاطبة.

الثاني: التباسُ أمر المذكر بأمر المؤنثة، فبهذه النون تُوقى هذه المحذورات، فسُميت نون الوقاية؛ لأنها وقت الفعل من الكسر؛ إذا الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة، ولما صَحِبَتِ الأمرُ صَحِبَتْ أخويه واسم الفعل وجوباً ليدلَّ لحاقها على نصب الياء، ولو جُعِلَ لحاقها مع المضارع أصلاً لَمْ يمتنع؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتوهم بنائه " (٣) .

تاسعاً: توثيق المعلومات ونسبة الآراء إلى أصحابها:

حرص المرادي حرصاً شديداً، واعتنى بتوثيق المعلومات، ونسبة الآراء إلى أصحابها. حيث نجده في إعراب الأسماء الستة يذكر آراء سيويه والفارسي وقطرب، والزِّيادي والزَّجَّاجي وهشام بن معاوية وابن أبي الربيع، والمازني والزَّجَّاج والرُّبَيعي والأعلم، وابن أبي العافية والكسائي، والفراء والجرمي وابن هشام الخضراوي، والسُّهيلي والرندي والأخفش، والسِّيرافي وابن السَّراج (٤) .

(١) التسهيل، ص ٥

(٢) شرح التسهيل؛ لابن مالك ١ / ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ١٢٨.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل؛ للمرادي، (رسالة دكتوراه)، ص ٤٣-٤٧.

عاشراً: تعرضه إلى ذكر المناسبة بين الأبواب والفصول ومن أمثلة ذلك:

١- في فصل: مُنعتِ التصرف أفعال، منها المثبتة في نواسخ الابتداء، وباب الاستثناء والتعجب وما يليه.

قال المرادي: " لما ذكر "قل" التي يُرادُ بها التثني، وهي منصرفة، ناسب أن يذكر هذا الفصل عقب ذلك" (١).

٢- وفي باب الإخبار قال: " مناسبة هذا الباب لما قبله (٢) أن فيه محافظةً على الاسم كما في الحكاية... " (٣).

٣- وفي باب ألفي التانيث قال: " لما تكلم في الباب السابق (٤) على تاء التانيث شرع يتكلم على ألفي التانيث المقصورة والمدودة، وبدأ بالمقصورة، فقال... " (٥).

الحادي عشر: جودة الأسلوب ووضوح المعنى:

أبرز ما يُميّز هذا الكتاب - وكتب المرادي بعامة - جودة الأسلوب ونصاعته ووضوح المعنى، والإحكام والدقة في النقاش، وحسن العرض فهو يعرض قضايا ومسائله وتعليقاته بأسلوب سهل عذب لا يملأ القارئ، وبخطّة متوسطة بين الإيجاز غير المحل، وبين الإسهاب والإطناب، وهذه السمة بارزة واضحة غاية الوضوح، يلحظها من قرأ الكتاب، وفيما قدمت من أمثلة دليل على ذلك.

وختاماً أقول: إن للمرادي منهجاً محكماً في هذا الشرح، عمد فيه إلى بسط القواعد التخويّة بسطاً سليماً واضحاً ناصعاً، حتى يتمكن طالب العلم من تمثلها واستيعابها معتمداً في ذلك على عقلية المنظمة في الترتيب والإحكام والدقة في النقاش والاستشهاد.

* * *

(١) شرح التسهيل للمرادي، ق ٣١٠ (أ).

(٢) أي: باب الحكاية.

(٣) شرح التسهيل، ق ٣١٤ (أ).

(٤) أي: باب التذكير والتانيث.

(٥) شرح التسهيل، ق ٣١٨ (أ).

المبحث الثاني

أولاً: قيمة شرح التسهيل للمرادي

إن أبرز ما يميز هذا الكتاب قيمته العلمية، وهذه القيمة راجعة إلى أمور منها:

- ١- أن هذا الكتاب بسط وتسهيل وإضافات علمية لأجل كتاب في النحو بعد كتاب سيويه؛ فقد استوفى ابن مالك - رحمه الله - في "التسهيل" أبواب النحو والصرف، واستقصى اللغات، وحفظ فيه علم العلماء السابقين.
- ٢- غزارة المادة العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة، وتتبع كل ما قيل فيها، مع نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع.
- ٣- عناية المرادي بالتفصيل والتعليل والمناقشة؛ للوصول إلى الحكم الصحيح الراجح في المسألة.
- ٤- أن الكتاب ضم كثيراً من الشواهد المختلفة التي جاءت للتدليل على صحة قاعدة أو نفيها.
- ٥- أن المرادي عرض كثيراً من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين مبدئاً موقفه منها.
- ٦- أن شرح المرادي مصدر مهم من مصادر الدراسات النحوية، وشهرته واسعة لدى أهل العلم، اعتمد عليه شراح التسهيل ممن جاءوا بعده، ونقلوا عنه في مؤلفاتهم؛ لما يزر به من ثروة علمية عظيمة النفع.
- ٧- نقل المرادي عن مصادر تراثية عظيمة، مما يضيف على هذا الشرح مسحة من الجلال، لا تحصل لكثير من المؤلفات.

ثَانِيًا: شَوَاهِدُ

اعتنى المرادي بالاستشهاد، ونوعه في هذا الكتاب، ومن يتصفح هذا الشرح؛ يدرك لأوّل وهلة احتفائه بالتصوُّص العديدة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والأشعار.

والنصيب الأكبر كان للشواهد القرآنية، فقد استشهد بنحو سبعة وخمسين وسبعمالة آية أو جزء آية، وهذا العدد يبين حرص واهتمام المرادي - رحمه الله - بالقرآن الكريم على أساس أنه أفصح كلام عربي، وهو أمر يُعطي الكتاب أهمية خاصة. وقد استشهد في مواضع كثيرة بالقراءات التي ينسبها أحياناً لأصحابها من القراء المعروفين^(١) وكثيراً ما يشير إلى القراءات دون ذكر لمن قرأ بها^(٢).

واستشهد بأكثر من سبعة وستين حديثاً، وأكثر من سبعمئة شاهد من الشعر وما نسبته منها لأصحابها أقل مما لم ينسبه بكثير، كما لم يتقيّد بذكر البيت كاملاً، فقد يكتفي بشطر واحد حيث موضع الشاهد، وجلّ الشعراء الذين استشهد بشعرهم ممن يُحتج بكلامهم، كما أورد في بضعة مواضع بعض الأشعار من غير عصور الاستشهاد. وميأتي بيان موقفه من هذه الشواهد - إن شاء الله -

وأولى أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم اهتماماً بالغاً في مجال الاستشهاد بها.

وهذه الشواهد المتنوعة استعان بها المرادي في دعم آرائه النحويّة. وتعزيز ما ذهب إليه، سواء ما أورده هو، أو ما نقله من آراء النحاة السابقين.

(١) يُنظر على سبيل المثال: ص ٥٧، ١٣٣، ١٣٩، ق ١٣١ (ب)، ٢٧٧ (أ)، ٣٠١ (ن) (المخطوط).

(٢) يُنظر على سبيل المثال: ص ٥٨، ١٠٤، ١٠١، ونظر: مبحث موقف المرادي من القراءات من هذا

البحث، ص ٢٢٠-٢٢٩.

ثالثاً: مَصَادِرُ الْكِتَابِ

تميزت مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المرادي بالكثرة والتنوع بين فنون مختلفة، من دينية، ونحوية، وأغوية.

ففي مجال التفسير: نقل عن الكشاف؛ للزمخشري، والمحرر الوجيز؛ لابن عطية^(١)، والبحر المحيط؛ لأبي حيان.

وفي مجال الحديث: عن الصحيحين، والموطأ للإمام مالك رضي الله عنه.

وفي مجال اللغة: عن العين للخليل، ونوادر اللغة لأبي زيد الأنصاري، والمحكم لابن سيدة، ومهذّب اللغة للأزهري، والصّحاح للجوهري.

وفي مجال النحو: عن كتاب سيويه، وعن الكامل، والمقتضب للميرد، وعن أصول النحو لابن السراج، والإيضاح والتذكرة والشرازيات والبصريات والحليات لأبي علي الفارسي، والخصائص، وسر الصناعة لابن جني، المفصل للزمخشري، وشرح المفصل لابن بعيش، والمقرب وشرح الجمل لابن عصفور، والبسيط؛ لضياء الدين بن العلي، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، والكافية، وشرح الكافية لابن مالك.

وأكبر مصدرين اعتمد عليهما هما: "شرح التسهيل" لابن مالك، و"التذيل والتكميل" لشيخه أبي حيان، فقد أفاد منهما، ونقل عنهما جزءاً كبيراً من مادة هذا الكتاب.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى حرص المرادي الشديد ودقته في ذكر المراجع التي استقى منها مادته العلمية.

وختاماً أقول: إن نقل المرادي عن أمّات المصادر هو دأبه في سائر كتبه التي وقفت عليها؛ فغزارة النقل من أبرز سماتها.

(١) هو: عبد الحق بن غالب الغرناطي، عالم بالحديث والتفسير، أخذ عن الصفدي والمسياني، وعنه أخذ ابن مضاء القرطبي من مصنفاته: التفسير المشهور بـ "المحرر الوجيز" توفي سنة ٥٤٢ هـ على الأرجح. يُنظر ترجمته في: (البلغة، ص ١٢٩، وبغية الوعاة ٧٣/٢، والأعلام ٥٣/٤).

المبحث الثالث

موقف المرادي من ابن مالك في التسهيل

تابع المرادي ابن مالك في كتابه شارحاً ما جاء فيه، وموضحاً ما استغلق من عباراته، مبيناً آراء ابن مالك، والمسائل التي كان له فيها رأي خاص، مع احتفاظ المرادي بشخصيته العلمية، فظهرت واضحة بين السطور.

وهذا ما سأعنى بدراسته من خلال تبيان الصلة بين المرادي وابن مالك عند معالجة

المسائل الآتية:

أولاً: المسائل التي استدرکها المرادي على ابن مالك.

ثانياً: المسائل التي خالفه فيها.

ثالثاً: المسائل التي وافقه فيها.

وهاك أمثلة لهذه المواقف التي وقفها المرادي من ابن مالك في التسهيل:

أولاً: المسائل التي استدرکها المرادي على ابن مالك:

١ - استدرک المرادي على ابن مالك - رحمه الله - بعض المسائل التي لم تردّ عنده، مثال ذلك: أن ابن مالك قال في - باب المعرفة والثكرة - : "وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب ثم العلم..."^(١).

فاستدرک المرادي عليه هذا قائلاً عند قوله: "ثم العلم": "وينبغي أن يُقيد بالخاص كزيد ليخرج نحو "أسامة"، وكذا هو في بعض النسخ"^(٢).

فالمرادي يستدرک على ابن مالك عدم تقيده العلم بالخصوصية. وفي الكتاب ذكر سيويه أن المعرفة خمسة أشياء، فقال: "الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى الثنوين، والألف واللام والأسماء المبهمة، والإضمام. فأما

(١) التسهيل، ص ٢١.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراد)، ص ١٠٩.

العلامة اللازمة المختصة فنحو: زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَعَبْدُ اللَّهِ، وما أشبه ذلك. وإئسا صار معرفة؛ لأنه اسم وقع عليه يُعْرَفُ به بعينه دون سائر أمته " (١).

وذهب الميرد إلى أن " المعرفة تدخل على ضرب، جماعها خمسة أشياء: فمن المعرفة الاسم الخاص نحو: زيد وعمرو؛ لأنك إنما سَمَّيْتَهُ بهذه العلامة لِتُعْرَفَ بها من غيره. فإذا قلت: جاءني زيد، عُلِمَ أنك لقيت به واحداً ممن كان داخلاً في الجنس لِيَسْبَانَ من سائر ذلك الجنس " (٢).

وقال الزخشري: " المعرفة ما دلَّ على شيء بعينه، وهو خمسة أضرب: العلم الخاص والمضمر والمبهم وهو شيطان، أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية " (٣).

وقال ابن يعيش: " العلم الخاص نحو: زيد وعبد الله فهو معرفة؛ لأنه موضوع بإزاء واحد بعينه لا يشركه فيه غيره... وقوله: "الخاص" تحرز من الأسماء العامة نحو: رجل وفرس ونحوهما من أسماء الأجناس، فإنَّ الأسماء كلها أعلام على مسمياتها إلا أن منها ما مسماه عام وهو اسم الجنس، ومنها ما مسماه خاص نحو: زيد وعبد الله ونحوهما، فاسم الجنس مسماه عام، والعلم مسماه خاص " (٤).

على أن بعض العلماء لم يُقَيِّدِ العلمَ بالخصوصية كالزجاجي (٥). وأبي البركات الأنباري (٦)، وابن عصفور (٧) وغيرهم، غير أن عباراتهم تدل على ذلك حيث مثلوا له بزيد وعمرو، وهما علمان مخصوصان.

(١) الكتاب ٥/٢.

(٢) المقتضب ٢٧٦/٤.

(٣) الفصل، ص ١٩٧.

(٤) شرح الفصل ٨٦/٥.

(٥) يُنْظَرُ: الجمل، ص ١٧٨.

(٦) يُنْظَرُ: الإنصاف ٧٠٧/٢ - ٧٠٩.

(٧) يُنْظَرُ: شرح الجمل ١٣٦/٢.

و يبدو أن ابن مالك - رحمه الله - " ذكر العلم دون تقييد للعلم به، فيذكر لغير المتخصصين؛ بدليل تمثيلهم له بزيد وعمرو ونحوهما من الأعلام الخاصة"^(١).
وقد أشار المرادي وغيره^(٢) إلى أن التقييد مذكور في نسخة أخرى من نسخ التسهيل. وقال ابن مالك في شرح التسهيل: "وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم... ثم ضمير المخاطب... ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص..."^(٣).

٢- قال ابن مالك - في باب المضمرة - عن ضمير الفصل: " وإنما تعين فصلية إذا وليه منصوب، وقرن باللام أو ولي ظاهرًا"^(٤).
قال المرادي مستدرجاً على ابن مالك: " هاتان صورتان يتعين فيهما الفصلية: الأولى: إذا وليه منصوب، وقرن باللام نحو: "إن كان زيداً هو الفاضل، وإن ظننتُ زيداً هو الفاضل" إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده، ولا تابعاً لدخول اللام عليه.
الثانية: إذا ولي ظاهرًا منصوباً، ووليّه منصوبٌ نحو: ظننتُ زيداً هو القائم، والفصلية هنا متعينة لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده، والبدلية لنصب ما قبله... ويضاف لهذا الشرط أحد أمرين: أن يُقرن باللام، أو يلي ظاهرًا منصوباً، ويحتاج المصنف أن يقول: أو ولي ظاهرًا منصوباً؛ لأنه إن لم يلي منصوباً لم تتعين الفصلية نحو: "كان زيداً هو القائم"، فيحوز كون "هو" بدلاً، وإن كان الاسم ضميراً نحو: "كنت أنت القائم" جاز الوجهان، وزاد أن يكون توكيداً"^(٥).

ولا يخفي صواب ما قاله المرادي؛ فإنه إن لم يكن الظاهر منصوباً: نحو: "زيد هو القائم" فإنه يحتمل مع كونه ضميراً فصلٍ أن يكون بدلاً، أو مبتدأ.

(١) ابن عقيل التحوي؛ د. إبراهيم الحندود، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٩هـ)، ص ٣١٠.

(٢) ينظر: المساعد ١ / ٧٨، وتعليق الفرائد ٨/٢.

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٢٧.

(٤) التسهيل، ص ٢٩.

(٥) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ١٦٣.

وَبَّه إِلَى هَذَا طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كَالرَّضِيِّ حَيْثُ قَالَ: "إِعْلَمْ أَنَّهُ إِثْمًا تَتَعَيَّنُ فَصْلِيَّةُ الصِّيْغَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ اسْمٍ ظَاهِرٍ وَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ، أَوْ إِذَا دَخَلَهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَانْتَصَبَ مَا بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَتْ أَيْضًا بَعْدَ مَضْمَرٍ نَحْوُ: إِنْ كُنْتَ لَأَنْتَ الْكَرِيمُ..." (١).

وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي بَابِ ظَنَنْتَ، وَكَانَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ظَاهِرًا، وَمَا بَعْدَ الضَّمِيرِ مَنْصُوبًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْفَصْلُ خَاصَّةً، وَفِيهِ تَبَيَّنَ الْفَصْلِيَّةُ (٢).

وَمِمَّنْ تَبَعَ الْمُرَادِيُّ فِي هَذَا الْإِسْتِدْرَاكِ ابْنُ عَقِيلٍ وَالسَّلْسِلِيُّ (٣).
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: "وَيَحْتَاجُ الْمُصَنِّفُ أَنْ يَقُولَ: أَوْ وَلِيَ ظَاهِرًا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الظَّاهِرُ الَّذِي وَلِيَهُ مَنْصُوبٌ كَالَّذِي بَعْدَهُ لَمْ تَتَعَيَّنِ الْفَصْلِيَّةُ نَحْوُ: "كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ"، إِذَا يَجُوزُ كَوْنُ "هُوَ" بَدَلًا... " (٤).

وَيَتَضَحُّ مِمَّا سَبَقَ صَحَّةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُرَادِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ "يَشْتَرِطُ فِي الظَّاهِرِ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْفَصْلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، وَكَذَا الَّذِي يَتَأَخَّرُ عَنْهُ؛ إِذَا لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا" (٥).

(١) شرح الكافية ٢/٢٦.

(٢) شرح الجمل ٢/٦٨.

(٣) هو: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى السَّلْسِلِيُّ الْمَكْسِيُّ الْمَصْرِيُّ، تَزِيلُ دِمَشْقَ، أَخَذَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَبِي الْبَسْرِ وَغَيْرِهِ، كَانَ مَاهِرًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، كَثِيرَ الْمَطَالَعَةِ وَالْمَذَاكِرَةِ، جَيِّدَ التَّعْلِيمِ. مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: الشِّفَاءُ الْعَلِيلِ فِي إِبْصَاحِ التَّسْهِيلِ، وَأَرْجُوزُهُ فِي التَّصْرِيفِ. تُؤَدِّي مِنْهُ ٧٦٠ هـ.

يُنَظَرُ: (المرور الكامنة ٤/١٢٩، وبغية الوعاة ١/٢٠٥، وشذرات الذهب ٦/١٨٩).

(٤) المساعد ١/٧٨.

(٥) شفاء العليل ١/٢٠٨.

٣- ذكر ابن مالك - في باب "الاشتغال" - أن العاطف إذا ولي جملة ذات وجهين، أي اسمية الصدر فعلية العجز، فإنه يستوي الرفع والنصب (١).
 فشرح المرادي هذا، ومثل له بـ "زيدٌ قام أبوه وعمروٌ أكرمته" (٢) ثم استدرك عليه في هذا قالاً: "وأهمل المصنف قيداً ومسألتين: فالقيد: أن لا تكون الصغرى فعل تعجب نحو: "ما أحسن زيداً وعمروٌ مررتُ به" فرفع "عمرو" في هذا هو المختار، ذكر ذلك سيويبه؛ لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء ولذلك صغر، واعتقد الكوفيون اسميته.
 والمسألة الأولى: أن شبه العاطف هنا كالعاطف لتدخل مسألة حتى نحو: "أنا أضربُ القومَ حتى عمراً أضربه".

الثانية: أن العجز إذا كان شبه فعل تنزل منزلة الفعل نحو: "هذا ضاربٌ عبد الله وعمروٌ يكرهه" ففي ذلك ونحوه الرفع والنصب إذا كان الوصف عاملاً (٣).
 وقد ذكر المرادي ما استدركه هنا في شرحه على الألفية أيضاً حيث قال: "حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف نحو: زيدٌ أتى القومَ حتى عمراً مرّ به...، وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً حكم الفعل نحو: هذا ضاربٌ عبد الله وعمروٌ يكرمه" (٤).

وقد أفاد ابن عقيل من المرادي في المساعد، حيث قال: "ولو قال: وإن ولي العاطف أو شبهه ليدخل مسألة حتى نحو: أنا أضربُ القومَ حتى عمروٌ أضربه، وقال: فعلية العجز أو كالفعلية في العمل ليدخل مسألة هذا ضاربٌ عبد الله وعمروٌ يكرمه، لكان حسناً؛ لأن حكمهما كما مر" (٥).

(١) التسهيل، ص ٨١.

(٢) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ٥٥٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٥٥، والمخطوط، ق ١١٥ (أ).

(٤) توضيح المقاصد ٤٥/٢.

(٥) المساعد ٤١٨/١.

٤- ذكر ابن مالك - في باب "الإضافة" - أن "آل" بمعنى أهل، لا يضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل (١).
قال المرادي: "آل بمعنى أهل من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظاً ومن ترك إضافته قول الشاعر:

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدِنَا لَمْ نَزَلْ آلًا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ (٢)
وفي أصله خلاف فقيل: أصله "أهل" أبدلت هاؤه همزة، ثُمَّ أبدلت الهمزة ألفاً بسدليل قولهم في مصغره: "أهَيْل": عَلَى الْأَصْلِ، وقالوا: أَوَيْل: عَلَى اللَّفْظ... ولو قال المصنّف: من يعلم بدل من يَعْقِل لكان أجود؛ لتدرج فيه إضافته إلى اسم الله كقوله: نَحْنُ آلُ اللَّهِ... البيت " (٣).

فالمرادي نبع شيخه أبا حيان في هذا، وهو الرَّاجِحُ. جاء في الارتشاف:
"والغالب إضافته إلى الْعَلَمِ من ذوي العلم وغيرهم نحو آل محمد وآل الله..." (٤).

(١) يُنظَرُ: التسهيل، ص ١٥٨.

(٢) البيت من الرمل؛ لعبد المطلب بن هاشم في نهاية الأرب؛ لشهاب الدين بن أحمد التوتري، (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ = ١٩٤٩م)، ١١٤/١٦.

الشاهد فيه: "لَمْ نَزَلْ آلًا" حيث قُطِعَ عن الإضافة، والأصل: لَمْ نَزَلْ آلَ اللَّهِ. قال صاحب اللسان (أرم) ٦٦/١: "وإِرم: والدُ عَادِ الْأَوَّلَى، وَمَنْ تَرَكَ صَرْفَهُ جَعَلَهُ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ، وَقِيلَ: إِرَمُ: عَادُ الْأَخِيرَةِ، وَقِيلَ: إِرَمُ لِبَلَدِهِمُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا. وَفِي التَّزْيِيلِ: ﴿بِعَادِ إِرَمِ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ الفجر: آية ٦، ٧ - هـ.

يُنظَرُ: (شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ٩٥٥/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٤٣/٣، وارتشاف الضرب ١٨١٨/٤، والمساعد ٣٤٧/٢، وشفاء العليل ٧١١/٢، وجمع الغوامع ٢٨٥/٤، والذُّرر اللوامع ٦٢/٢).

(٣) شرح التسهيل؛ للمرادي (المخطوط)، ق ٢٢٦ (ب) - ٢٢٧ (أ).

(٤) ارتشاف الضرب ١٨١٨/٤.

وَمِمَّنْ تَبَعْنِي فِي هَذَا الْاِسْتِدْرَاكِ ابْنُ هِشَامٍ (١) ، وَابْنُ عَقِيلٍ (٢) وَالِدَمَامِينِي (٣) ،
وَالسُّيُوطِيُّ (٤) .

قال ابنُ عقيل: " كَأَلِ مُحَمَّدٍ ، وَلَوْ قَالَ: يَعْلَمُ لَكَانَ أَحْسَنَ ، لِإِضَافَتِهِ إِلَى لَفْظِ
اللَّهِ ... " (٥) .

وقال الدَّمَامِينِيُّ: " وَلَوْ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِـ "مَنْ يَعْلَمُ" لِيَشْمَلَ نَحْو: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ ﴾ (٦)
وَنَحْوِ ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ (٧) لَكَانَ أَوْلَى مِنْ تَعْبِيرِهِ بِـ "مَنْ يَعْقِلُ" ؛ إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ
تَعَالَى أَنَّهُ عَاقِلٌ " (٨) .

٥- قال ابنُ مالك - فِي بَابِ "ثَوْنِي التَّوَكُّيدِ" -: " تَلَحُّقَانِ وَجُوبًا بِالْمُضَارِعِ الْخَالِي
مِنْ حَرْفِ تَنْفِيسِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ مُسْتَقْبَلًا مُثَبَّتًا غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِهِ جَارٌّ سَابِقٌ " (٩) .

وبعد شرح المرادي لهذا القول، قال مستدرَكًا عَلَى ابنِ مالِكٍ: " وَنَقَصَ الْمُصَنِّفُ قِيْدًا
آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ لَا يَنْفَصِلُ بَيْنَ اللَّامِ وَالْفِعْلِ بِـ "قَدْ" احْتِرَازًا مِنْ نَحْو: وَاللَّهِ لَقَدْ أَظُنُّ زَيْدًا
مَنْطَلِقًا ، فَلَا يَجُوزُ تَأْكِيدُهُ بِالنُّونِ ... " (١٠) .

كما ذكر المرادي هذا الاستدراك فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ؛ حَيْثُ أَوْضَحَ أَنَّ الْجَوَابَ
الْقِسْمَ خَمْسَةَ شُرُوطٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا ، فَإِنَّ الْحَالَ لَا يُوَكِّدُ بِالنُّونِ .

(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ١/١٤٧ .

(٢) الْمُسَاعَدُ ٢/٣٤٧ .

(٣) تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ٢/٢٥٣-٢٥٤ .

(٤) الْمَجْمَعُ ٤/٢٨٥-٢٨٦ .

(٥) الْمُسَاعَدُ ٢/٣٤٧ .

(٦) التَّحْلِيلُ ، صَدْرُ الْآيَةِ ١٧ .

(٧) الشَّمْسُ ، الْآيَةُ ٥ .

(٨) تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٩) التَّسْهِيلُ ، ص ٢١٦ .

(١٠) شَرْحُ التَّسْهِيلِ (الْمَخْطُوطُ) ، ق ٢٧٧ (أ) .

الثاني: أن يكون مُثَبِّتًا، فإن كان منفيًا لَمْ تدخله التَّوْن، نحو: والله لا يقوم زيد.
الثالث: أن يكون مقرونًا بحرف تنفيس، فإنه لا يدخله التَّوْن نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (١).

الرابع: أن لا يكون مقدَّم المفعول كقوله تعالى: ﴿وَلَنِ مِّمَّنْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِيَلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ (٢)، فإنه لا تدخله التَّوْن.

الخامس: أن لا يقترن بـ "قد" نحو: والله لقد أظن زيدًا منطلقًا، فإنه لا يجوز توكيده بالتَّوْن.

ثم قال: "وإلى هذا أشار بقوله: "أو مثبتًا في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا لَكُنْهُ أَحْسَلُ" باشتراط الثلاثة المتأخرة. وقد نبّه في الكافية (٣)، والتسهيل على الثالث والرابع (٤).
ومِمَّنْ تبع المرادي في هذا الاستدراك ابن هشام، وابن عقيل.

قال ابن هشام: "وأما المضارع فله حالات:
إحداها: أن يكون توكيدهُ بهما واجبا، وذلك إذا كان: مُثَبِّتًا، مُسْتَقْبَلًا، جوابًا لقسم، غير مفعول من لامة بفاصل، نحو: (٥) ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (٦).
وقال ابن عقيل: "وفاته ما قُرِنَ بـ "قد"، نحو: والله لقد أذهب؛ فلا يجوز: أَذْهَبَنَّ" (٧).

(١) الضحي، الآية ٥.

(٢) آل عمران، الآية ١٥٨.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٨.

(٤) توضيح المقاصد ٩٤/٤ - ٩٥ (بتصرف).

(٥) الأنبياء، صدر الآية ٥٧.

(٦) أوضح المسالك ١٢٦/٣.

(٧) المساعد ٦٦٥/٢.

ثانياً: المسائل التي خالف المرادي ابن مالك فيها:

لَمْ يَكْتَفِ المرادي بإيضاح آراء ابن مالك والإضافة إليها مستفيداً من ثقافته اللغوية والنحوية، وتسهيل المسائل التي ضمها كتاب التسهيل، وتوضيحها وجمع الآراء الخاصة بها، بل ذهب إلى مخالفة ابن مالك في بعض المسائل معتمداً على مخزونه العلمي، وتنوع معرفته وسعة إطلاعه، ومن أمثلة ذلك:

١- ذكر ابن مالك في باب "كيفية التثنية وجمعي التصحيح" أن حمزة المسدود المُبدلة من أصل قد تُقلب ياء، فيقال في نحو "كساء": كساين. وأن هذا لا يقاس عليه خلافاً للكسائي (١).

كما ذكره في شرح الكافية الشافية، في باب "النسب"، حيث قال: "وما شذ في التثنية نحو: "كساين" فلا يُقاس عليه في النسب" (٢).

قال المرادي: "والحق أنه يقاس عليه؛ لأنها لغة فزارة، حكاه أبو زيد في كتاب الحمز" (٣).

مذهب الجمهور أن الهمزة المُبدلة من أصل نحو: "كساء" و "رداء" يجوز فيها وجهان: قلبها واواً، وإقرارها وهو الأولى، فيقال في الأول: "كساوان، وِرِداوان" رفعاً، و "كساوين، وِرِداوين" نصباً وجرّاً، وفي الثاني: "كساءان، وِرِداءان" رفعاً، و "كساءين وِرِداءين" نصباً وجرّاً.

وسوى أبو موسى الجزولي بين هذه الهمزة والهمزة الملحقه نحو: "علاء" و "حرباء" فجعل إقرار الهمزة هو الأولى (٤).

وحكى الكسائي عن بعض العرب قولهم: كساين (٥) وهو ما عدّه ابن مالك

(١) يُنظر: التسهيل، ص ١٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥١.

(٣) شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٩١.

(٤) يُنظر رأيه في: الارتشاف ٢ / ٥٦٠، وشرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ٩١.

(٥) يُنظر رأيه في: شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ٩١، وتوضيح المقاصد ٥ / ٢٤.

شاذًا. فيصير في كساء ونحوه ثلاث لغات هي: إقرار الهمزة، وقلبها واوًا، وقلبها ياءً، حسب أولوية هذه الوجوه؛ أمّا قلبها واوًا فحملًا لها على همزة عِلْبَاءٍ وحرباء (الملحقة) من حيث كانت الهمزة في كساء بدلًا من حرف ليس للتأنيث^(١). وأمّا تصحيحها فلقترب نسبتها من الأصلية؛ لأنها بدل من أصل^(٢).

. وذكر ابنُ عصفور - رحمه الله - أنها لغةٌ بعض بني فزارة^(٣).

وما قاله المراديُّ من القياس قاله ابنُ عقيل أيضًا^(٤).

ومِمَّا سبق يَتَضَحُّ أَنَّ ما ذهب إليه المراديُّ هو الرَّاجِحُ، وهو القياس؛ لأنه لا سبيل إلى ردِّ ما رواه الثَّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ فَفَزَارَةٌ أو بعضها قلب الهمزة المذكورة ياءً.

٢- ذهب ابنُ مالك - في باب "المُضْمَر" - إلى جواز تقديم الفاعل المتبس بضمير المفعول عليه في نحو: "زَانَ ثَوْرُهُ الشَّجَرَ" في الشَّعْرِ والثَّشْرِ، فقال: "وقد يُقَدِّم الضَّمِيرُ المَكْمُلُ مَعْمُولٌ فعلٍ أو شبهه عَلَى مُفَسِّرٍ صَرِيحٍ: كَثِيرًا إِنْ كَانَ المَعْمُولُ مُؤَخَّرًا الرَّتْبَةَ، وَقَلِيلًا إِنْ كَانَ مُقَدِّمًا، وشاركه صاحبُ الضَّمِيرِ في عامله"^(٥).

وأوضح في شرح التسهيل أَنَّ التَّخْوِينَ إِلَّا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصَّحِيحُ جَوَازُهُ. واستدل عَلَى ذلك بِالسَّمَاعِ، وَأَنشَدَ سِتَّةَ آيَاتٍ، وَبِالْقِيَاسِ حَيْثُ قَاسَهُ عَلَى نَحْوِ: ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ، عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَنَحْوِ: ضَرَبْتَهُ زَيْدًا، عَلَى إِبْدَالِ زَيْدٍ مِنْ أَهَاءٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ^(٦).

وذهب المراديُّ إلى جواز ذلك في الشَّعْرِ دُونَ الثَّشْرِ، حَيْثُ قَالَ: "مثاله: ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا فَالْمَعْمُولُ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ مُقَدِّمُ الرَّتْبَةِ. وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا

(١) يُنْظَرُ: شرح المفصل ١٥١/٤

(٢) يُنْظَرُ: شرح الكافية؛ للرُّضِيِّ ١٧٥/٢.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الجمل ١٤٤ / ١.

(٤) يُنْظَرُ: المساعد ٦١ / ١.

(٥) التسهيل، ص ٢٨.

(٦) يُنْظَرُ: شرح التسهيل ١٦٠/١ - ١٦٢.

ورتبة. قال المصنّف: والنّحويون إلّا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصّحيح جوازه؛
لوروده عن العرب كقول حسان:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَسَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا^(١)

ونحوه في الشعر كثير وقد أجاز هذه المسألة قبل المصنّف وأبي الفتح الأخفش من
البصريين وأبو عبد الله الطّوال^(٢) من الكوفيين، وخصّ بعضهم جوازها بالشعر وهو
حسن؛ لكثرة ما ورد من ذلك، وقد رام بعضهم تأويل ما ورد من ذلك، وتأويل ذلك
يعد^(٣).

وقال في شرحه على الألفية: "... وقد أجاز بعضهم في الشعر دون النثر، وهو
الإنصاف؛ لأن ذلك إنّما ورد في الشعر. والله أعلم"^(٤).

وإذا تأملنا ما ذكره المرادي في هذا النصّ نجده قد خالف المصنّف في النّقل أيضاً،
حيث نقل ابن مالك الإجماع على المنع سوى ابن جني.
وذكر المرادي أن ابن جني كان تابعاً للأخفش من البصريين والطّوال من الكوفيين،
وهو ما لم يُصرّح به ابن مالك.

(١) البيت من الطّويل، لحسان بن ثابت رَجَعَهُ فِي دِيْوَانِهِ، ص ٢٤٣، تحقيق: سيد حنفي حسين.
والشاهد في قوله: "أبقى مجده مُطْعِمًا" حيث قدم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على
المفعول به، مع أن رتبة المفعول به متأخرة على رتبة الفاعل، فالضمير المتصل بالفاعل حينئذ يعود على
متأخر لفظاً ورتبة.

يُنْظَرُ: (شرح الكافية؛ لابن مالك ٥٨٦/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١٦١/١، وشرح الألفية؛
لابن النّاطم، ص ١٦٦، ومعنى الليب ٤٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٨/٢، والمقاصد الشّحوية ٤٩٧/٢،
وشرح الأشتريني ٨٣/٢).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله الطّوال النّحوي، من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي حدث عن
الأصمعي، وقَدِمَ بِلْدَادَ وَصَمِعَ مِنْهُ أَبُو عَمْرٍو. تُوفِّيَ سنة ٢٤٣هـ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (المهرست، ص ١٠٧، وإباه الرواة ٩٢/٢، وبقية الوعاة ٥٠/١).

(٣) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه)، ص ١٥٢-١٥٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢٠/٢.

وما ذكره المرادي في هذا الشأن صحيح، وسيوضح ذلك عند بيان مذاهب العلماء في هذه القضية.

المذهب الأول: المنع، وإليه ذهب أكثر الثخاة، وحجتهم: أن الفاعل رتبة التقديم على المفعول، وأن المفعول رتبة التأخير على الفاعل، فإذا قيل: ضرب غلامه زيداً، فقد تقدم الفاعل الذي هو غلامه، وأضيف إليه الضمير الذي يعود على المفعول الذي هو زيد، وذلك ممتنع؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، قال المبرد: "ألا ترى أنك تقول: ضرب غلامه زيداً؛ لأن الغلام في المعنى مؤخر، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول، ولو قلت: "ضرب غلامه زيداً" كان محالاً؛ لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع" (١).

وقد ذهب أكثر المانعين إلى أن ما جاء عن العرب إنما هو لضرورة الشعر، وذهب بعضهم إلى التأويل كابن يعش (٢) وابن الحاجب (٣) والجامي (٤).

المذهب الثاني: الجواز مطلقاً، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، والطوال من الكوفيين، وابن جني، واختاره ابن مالك، وحجتهم السماع، والقياس. أمّا السماع فقد أنشد ابن مالك ستة أبيات شعرية. وأمّا القياس فقاسه ابن مالك على جواز نحو: ضربوني وضربتُ الزيدَين، عند البصريين. ونحو: "ضربته زيداً" بإبدال زيد من الماء عند الجميع. وقاسه ابن جني على كثرة تقدم المفعول على الفاعل. وفي ذلك يقول: "وأجمعوا على أنه ليس بجائز: ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى، وقالوا في قول الثابتة:

(١) المنتصب ١٠٢/٤.

(٢) ينظر: شرح الفصل ٧٦/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح الفصل؛ لابن حاجب ١٦٠/١.

(٤) ينظر: الفوائد الضيائية؛ للجامي ٢٥٦/١.

والجامي هو: أبو ضياء الدين عبد الرحمن بن أحمد. مفسر فاضل من أهل اللغة والنحو، أخذ عن أبيه، وعن الشهاب الحاجري، وعنه أخذ الإسفراييني، من آثاره: شرح الكافية. تفسير القرآن. توفي سنة ٨٩٨ هـ. ينظر ترجمته في: (شذرات الذهب ٣٦٠/٧، والبدر الطالع للشوكاني ٣٢٧/١، والأعلام ٦٧/٤).

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(١)
 إِنَّ الْهَاءَ عَائِدَةٌ عَلَى مذكور متقدم، كل ذلك لتلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى
 الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى.

وَأَمَّا أَنَا فَأَجِيزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

عائدة على "عدي" خلافاً على الجماعة، وذلك لكثرة ما جاء من تقدم المفعول على
 الفاعل حتى صار تقدم المفعول كالأصل^(٢).

المذهب الثالث: الجواز في الشعر دون النثر. وإليه ذهب ابن النّاظم والمرادي.

قال ابن النّاظم: "والحق أن ذلك جائز في الضرورة لا غير"^(٣).

ومن المتأخرين الذين وافقوا المرادي وذهبوا مذهبه: الشيخ خالد، والأشموني، قال
 الشيخ خالد: "يجوز للضرورة، وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر، فلا يُقاسُ
 عليه"^(٤).

(١) البيت من الطويل للناطقة الديباني في ديوانه، ص ٢١٤، تحقيق: د. شكري فيصل، ١٣٨٨هـ —
 وقيل لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه، ص ١٢٤، تحقيق: الشيخ محمد حسن، ١٣٨٤هـ. وقيل: لعبد
 الله بن هارون بن غطفان، والرواية في ديوان الناطقة:

* جَزَى اللَّهُ عَبَسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

والشاهد فيه قوله: "جَزَى رَبُّهُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ" حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم "رَبُّهُ" على
 المفعول المتأخر "عَدِيَّ" وهذا التقديم شاذ عند جبهة النحاة.

يُنظَرُ: (الأمالِي) لابن الشجري ١/١٥٣، وشرح الجمل ٢/١٤، وضرائر الشعر، ص ٢٠٩، وشرح
 الفصل ١/٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٦١، والتلذيل والتكميل ١/٢٦٤، وشذور الذهب، ص
 ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٨، والمقاصد النحوية ٢/٤٨٧، وشرح التصريح ٢/٢٩٥، والجمع
 ١/٢٣٠، والخزانة ١/٢٧٧).

(٢) الخصائص ١/٢٩٤ (بتصرف).

(٣) شرح الألفية، ص ١٦٥.

(٤) شرح التصريح ٢/٢٩٦.

وقال الأشموني: "وقد أجاز بعضُ النحاة ذلك في الشعرِ دون النثر، وهو الحقُّ والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنما وردَ في الشعرِ"^(١).

والوجه في هذه المسألة ما ذهب إليه الأخفش، وتابعه عليه ابنُ جني، والجرجاني، وأبو عبد الله الطَّوَال، وابنُ مالك، والرُّضي، من الجواز المطلق في تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول في الشعر والنثر على السواء؛ لورود مجموعة من الآيات تكفي لإثبات ما ذهبوا إليه "وإنَّ كانَ الجمهورُ على خلافه؛ لأنَّ التمسكَ بالتعليل مع وجود النصِّ على خلافه ممَّا لا يجوز، وأحكام العربية تُقتضي فيها على وفق ما تكلم به أهلها"^(٢) وقد جاء المسموعُ مؤيِّداً ما ذكره المحيرون، والله أعلم بالصواب.

٣- وفي -باب "عوامل الجزم"- قال ابنُ مالك: "قد يجزم بـ"إذا" الاستقبالية حملاً على متى"^(٣).

وشرح المراديُّ كلامَ ابنِ مالك السابق، فقال: "الجزم بـ"إذا" الشرطية وردَ في الشعر كثيراً أنشدَ سيويه:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ، وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا، إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدُ"^(٤)
وأنشدَ الفراء:

(١) شرح الأشموني ٢ / ٨٥.

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢ / ١١٠.

(٣) التسهيل، ص ٢٣٧.

(٤) البيت من البسيط: للفرزدق، والبيت في ملحقات ديوانه، ص ٢١٦، شرح عبد الله الصَّارِي،

١٩٣٦م.

والشاهد فيه قوله: "تَقْدُ" الواقع جواباً للشرط مجزوماً بـ "إذا" في ضرورة الشعر.

وخِنْدِف: أم الياس بن مضر، وبنو غنيم يُنسبون إليها؛ لذا افتخر بها الفرزدق؛ لأنه تميمي.

والمعنى: إذا قعدت بغيري قبيلته، فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالثار الموقدة.

يُنظَرُ: (الكتاب ٣ / ٦٢، والمقتضب ٢ / ٥٦، وأما ابن الشجري ٢ / ٨٢، وشرح المفصل ٧ / ٤٧،

وضرائر الشعر، ص ٢٩٨، والمساعد ٣ / ١٥٤، وشرح الأشموني ٤ / ٢٠، والخزانة ٧ / ٢٢).

وَأَسْتَفِنِ، مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ، بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجْمَلِ^(١)
 وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في قليل من الكلام، وقال بعضهم: يُحْزَمُ بِهَا فِي
 الكلام إذا زِيدَ بعد ها "مَا"، والمشهور أنه لا يُحْزَمُ بِهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(٢).
 والذي عليه عبارة التسهيل هو ما أشار إليه المرادي من أن الحزم بـ "إذا" قليل، لا
 مخصوص بالشعر، وهذا يخالف ما عليه جمهور النحاة، قال سيويه: "وقد جازوا بها في
 الشعر مُضْطَرِّينَ، شَبَّهَوهَا بِـ "إِنْ"، حَيْثُ رَأَوْهَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ
 جواب"^(٣).

وَأَلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْمِرْدُ، فَقَالَ: "فَإِنْ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ جَازَ أَنْ يُجَازَى بِهَا لِمُضَارَعَتِهَا
 حُرُوفَ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ وَجَوَابِهِ. وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ
 جواب"^(٤).

وَالْمُتَّبِعُ لِكَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي مَصْنَفَاتِهِ يَرَى أَنَّ لَهُ فِي الْحَزْمِ بِـ "إِذَا" ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:
 الْأَوَّلُ: أَنَّهُ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ، قَلِيلٌ فِي النَّثْرِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ عِبَارَتِهِ فِي التَّسْهِيلِ^(٥).
 الثَّانِي: أَنَّهُ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ، نَادِرٌ فِي النَّثْرِ، كَمَا فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ^(٦).

(١) البيت من الكامل، لعبد القيس بن خفاف التُّرَيْجِيُّ وقيل: لخارثة بن بدر الغدائي، ويُروى: فتحمل،
 بالحاء المهملة، وجاء به ابن هشام في المغني، وابن عقيل في المساعد، والأشْمُونِيُّ بِرَاوِيَةٍ: اسْتَفِنِ.
 والشاهد فيه قوله: وَإِذَا تُصِيبُكَ... فتجمل؛ شاهدًا على أن إذا لا تجزم إلا في الشعر.
 والتجمل: المعاملة الجميلة، والخصاصة: الحاجة والشدة.

يُنْظَرُ: (معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣، والمفضليات، ص ٣٨٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٨/٣،
 واللسان (كرب) ٣٨٤٥/٥، والمساعد ١٥٥/٣، والمغني ٩٣/١، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٢، والأشْمُونِيُّ
 ٢٠/٤، والنثر ١٧٣/١).

(٢) شرح التسهيل، ق ٣٠١ (أ).

(٣) الكتاب ٦١/٣.

(٤) المقتضب ٥٦/٢.

(٥) يُنْظَرُ: التسهيل، ص ٢٣٧.

(٦) يُنْظَرُ: شواهد التوضيح، ص ١٨.

الثالث: أنه كثير في الشعر، ممنوع في النثر؛ لعدم السماع. كما في شرح الكافية الشافية^(١).

والوجه في هذه المسألة أن الجزم بـ "إذا" الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط مخصوص بالشعر؛ لكثرة الشواهد الشعرية، أما في النثر فهو نادر، ومنه قوله عليه السلام لعلي وفاطمة عليهما السلام: "إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبِّرَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمِدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَهَذَا خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ"^(٢).

ثالثاً: المسائل التي وافق المرادي فيها ابن مالك:

المرادي يُجِلُّ ابن مالك ويوافقه في كثير من المسائل التي منها:

١- قال ابن مالك - في باب "إعراب الصحيح الآخر" -: "وأنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم"^(٣).

قال المرادي: "فالإعراب جنس وهذه أنواعه لا ألقابه كما قال بعضهم؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لُقِبَ به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يُقال: الإعراب رفع وكذا البواقي ومن قال: ألقاب الإعراب فمراده ألقاب أنواع الإعراب"^(٤).

عَبَّرَ بعضُ الثَّخَوِينِ عَنِ الإِعْرَابِ بِالأَنْوَاعِ، وَبَعْضُهُم بِالْأَلْقَابِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَحْدَمَ الْفَاطَا هِيَ مُتَرَادِفَاتِ الْأَنْوَاعِ.

وَفَرَّقَ سَبِيوِيَه - رَحِمَهُ اللهُ - بَيْنَ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ وَحَرَكَاتِ الْبِنَاءِ، فَسَمَّاها مَرَّةً بِحَارِيٍّ وَمَرَّةً أُخْرَى أَضْرِبًا. فَقَالَ - فِي بَابِ "مَجَارِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ" -:

(١) يُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣.

(٢) الحديث في: صحيح البخاري كتاب الدعوات، باب: التكبير والتسبيح عند المنام، ص ١٢١٦، وصحيح مسلم كتاب: الذكر والدعاء والثوبة والاستغفار، باب: التسبيح أول النهار وعند المنام ١٧ / ٤٧ - ٤٨.

(٣) التسهيل، ص ٧.

(٤) شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣١.

"وهي تجري على ثمانية مجاري: على النَّصب والجرُّ والرُّفْع والجرْم، والفتح والضمُّ والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنَّصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجرُّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرُّفْع والضمُّ والجرْم والوقف^(١). وأطلق عليها المبرد أضرب الإعراب^(٢) وكذلك ابن جني^(٣).

وقال عنها المصنَّف في شرح الكافية الشافية: وجوه الإعراب^(٤). وقد فرَّق ابن الحاجب بين الإعراب والبناء فسمَّى حركات الإعراب أنواعاً^(٥) وسمى حركات البناء ألقاباً^(٦).

وإلى هذا ذهب ابن عقيل في المساعد، حيث قال: "وقوله: "أنواع الإعراب" أحسن من قول غيره: "ألقاب الإعراب"؛ لأنَّ من حقِّ اللقب أن يصدق على ما لُقِّب به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يُقال: الإعراب رفع ولا الإعراب نصب، فلا تكون هذه ألقاباً له"^(٧).

وكذلك ذهب الدماميني^(٨) والسلسيلي^(٩) إلى هذا.

وهم بهذا يتفقون مع المرادي فرُبَّما يكونون وقفوا على قوله واستحسنوه فقالوا به؛ لأنَّه هو المُتقدِّم منهم. والله أعلم بالصواب.

(١) الكتاب ١٣/١.

(٢) يُنظر: المقضب ٤/١.

(٣) يُنظر: اللمع في العربية؛ لابن جني، ت: حامد المؤمن، ط ٢ (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥ هـ)، ص ٥٠.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١ / ١٧٨.

(٥) يُنظر: الكافية في النحو، ص ٦١.

(٦) يُنظر: السابق، ص ١٤٢.

(٧) المساعد ٢٢/١.

(٨) يُنظر: تعليق الفرائد ١ / ١٣٢.

(٩) يُنظر: شفاء العليل ١ / ١١٥.

٢- قال ابن مالك - في باب "الأحرف الناصبة للاسم الرافعة الخبر" - : "وإذا عُلِمَ الخبر جاز حذفه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم" ^(١).

قال المرادي مؤيداً المصنف: "نقل بعضهم اشتراط ذلك عن الكوفيين، وذهب الفراء ^(٢) أنه لا يجوز سواء كان الاسم معرفة أم نكرة إلا مع التكرير، والصحيح جواز حذفه مطلقاً للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب، وللسماع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ ^(٣) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ^(٤)، وقول الشاعر:

سَوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا ^(٥)

يريد: تفضلوا، ومن حذفه والاسم نكرة قول الأعشى:

إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مُرْتَحَلًا (٦)

(١) التسهيل، ص ٦٢.

(٢) يُنْظَرُ رأي الفراء في: الارتشاف ١٢٤٩/٣، والخزانة ٤٦١/١٠.

(٣) فصلت، الآية ٤١.

(٤) الحج، صدر الآية ٢٥.

(٥) البيت من الطويل، للأخطل في ديوانه، ص ٣٩٢، تحقيق: أنطون صالحاني.

والشاهد فيه: جواز حذف خبر "إِنْ" وهو معرفة، والتقدير: أَوْ أَنْ الْأَكَارِمَ نَهَشَلًا تفضلوا على الناس. و"أَوْ" هنا بمعنى الواو.

والبيت منسوب للأخطل في مجاز القرآن ١٩٢/٢، والمقنضب ١٣١/٤، وشرح الفصل ١٠/١، وأما ابن الشجري ٦٣/٢، واللسان (لمشل) ٤٥٥٩/٦، ومن غير نسبة في الخصائص ٣٧٤/٢، والمقرب ١٠٩/١، والمساعد ٣١١/١، وقال البغدادي في الخزانة ٤٦٢/١٠: "والبيت نسبة ابن يعيش إلى الأخطل، وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروي، ولم أجده فيها - والله أعلم - وكذا نسبة ابن الشجري في أماليه إلى الأخطل" اهـ.

(٦) هذا صدر بيت من المنسرح، للأعشى في ديوانه، ص ٢٣٣، شرح محمد محمد حسين، وعجزه:

* وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا *

والشاهد فيه: حذف خبر "إِنْ" والتقدير: إِنْ لَنَا مَحَلًّا، وَإِنْ لَنَا مُرْتَحَلًا.

والمعنى: إِنْ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا، وَارْتَحَالًا عَنْهَا إِلَى الْآخِرَةِ، وَفِي رَحِيلِ الْأَمْوَاتِ، إِيْطَاءٌ وَعَدَمُ عَوْدَةٍ =

أي: **إِنْ لَنَا مَحَلٌّ وَإِنْ لَنَا مُرْتَحَلٌ** ^(١).

مذهب سيويه ^(٢)، والميرد ^(٣) أن الخير يجوز حذفه مطلقاً إذا عَلِمَ، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، واستحسن ابنُ جنِّي ما ذهب إليه الكوفيون، فقال: "والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إنَّ إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة" ^(٤).

واختار أبو حيان - رحمه الله - مذهب سيويه، حيث قال: "وهو الصَّحيح" ^(٥). وما قاله المرادي ذكره ابنُ عقيل، حيث قال: "وهذا مذهب سيويه وهو الصَّحيح، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم وهم الكوفيون. ومن حذفه والاسم نكرة: **إِنْ مَحَلٌّ وَإِنْ مُرْتَحَلٌ وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا** ومن حذفه وهو معرفة:

سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكَارِمَ لَهْشَلَا أي: تفضلوا" ^(٦).

والرَّاجح في هذه المسألة جواز حذف الخبر إذا عَلِمَ، سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة، إلا أن الحذف مع الأول أكثر؛ لأنَّ الخير إذا ذاك إنما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدِّراً قبل الاسم، ولولا هذا لم يُخبر عن النكرة لفقد المسوغ، وحين لزم أن يكون الخبر هكذا سهل حذفه؛ وذلك لأنه قد اتَّسع في الظروف والمجرورات ما لم يُتسع في غيرها ^(٧).

= يُنظر: (الكتاب ١٤١/٢)، والمقتضب ١٣٠/٤، والأصول ٢٤٧/١، والختب ٣٤٩/١، والخصائص ٣٧٣/٢، وأما ابنُ السجوي ٦٣/٢، والمقرب، ص ١٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢، شفاء العليل ٣٥٥/١، والممع ١٦١/٢، والدرر اللوامع ١١٢/١.

(١) شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٤٢٦.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٤١/٢.

(٣) يُنظر: المقتضب ١٣٠ - ١٣١.

(٤) الختب ٣٤٩/١.

(٥) ارتشاف الضرب ١٢٤٩/٣.

(٦) المساعد ٣١١/١.

(٧) يُنظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور ٤٤٣/١.

ومما يؤيد ذلك أيضاً مجيء خبر "إن" محذوفاً في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَتَصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾^(١) فالخبر في الآية الكريمة محذوف، تقديره: معذبون، دل عليه آخر الآية^(٢).

٣- قال ابن مالك - في باب "المفعول له" -: "وينصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر لا نصب نوع المصدر"^(٣).

قال المرادي: "ما ذهب إليه المصنف هو الصحيح، وهو مذهب سيويه والفارسي، ويدل على صحته أنه جواب له، والجواب بحسب السؤال، فكان ينبغي أن يقال: ضربت ابني للتأديب؛ لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر، ووجه آخر وهو أن المفعول له إذا أضمر جر باللام والإضمار كثيراً يردُّ الأشياء إلى أصولها، وذهب بعض المتأخرين إلى أن نصبه نصب نوع المصدر، وردُّ بآئه لو كان كذلك لم يجر دخول اللام عليه، كما لا تدخل على الأنواع نحو: سار الحمزي، ونُسب هذا المذهب إلى الزجاج..."^(٤).

اختلف في ناصب المفعول له؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب عنهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر.

قال سيويه: "فانتصب لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً.

وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلان، وأدحار فلان"^(٥). وأوضح أبو بكر بن السراج "أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، والعامل فيه غير مشتق منه، وإنما يذكر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وجنتك مخافة فلان، "فجنتك" غير مشتق من "مخافة" فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر

(١) سورة الحج، الآية ٢٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٣٩.

(٣) التسهيل، ص ٩٠.

(٤) شرح التسهيل؛ للمرادي (المخطوط)، ق ٣١ (ب).

(٥) الكتاب ١ / ٣٦٧.

بفعله الذي هو مشتق منه نحو: "خفتك" مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب^(١).

وخالف الزجاج والكوفيون جمهور البصريين فذهبوا إلى أن المفعول له انتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجر، ثم اختلفوا؛ فذهب الكوفيون؛ إلى أنه منصوب بالفعل المتقدم عليه؛ ملاق له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق مثل: قعدت جلوساً. وإذا قلت: ضربت زيداً تادياً، فكانك قلت: أدبته تادياً، فكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، ولذلك لم يترجموا له، استغناءً بباب المصدر^(٢).

وذهب الزجاج إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه؛ فإذا قلت: جئت إكراماً لك، فتقديره عنده: أكرمتك إكراماً لك، فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به، فلذلك لم يظهر^(٣).

وقد رد ابن الحاجب على الزجاج، بقوله: "معنى ضربته تادياً، ضربته للتأديب اتفاقاً، وقولك: للتأديب ليس بمفعول مطلق، فكأن تادياً الذي بمعناه"^(٤).
والمختار في هذه المسألة رأي سيويه وجمهور البصريين، وهو ما رجحه ابن مالك، واختاره المرادي؛ لما تقدم من كلام سيويه وابن السراج - رحمهما الله -.

٤- قال ابن مالك - في باب "المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه" عن "مع" إذا سكنت عينها: "واسميتها حينئذ باقية على الأصح"^(٥).

ووافق المرادي ابن مالك في ذلك، حيث قال: "وقوله اسميتها باقية على الأرجح، يعني حين تسكن؛ لأن معناها محركة وساكنة واحد، وزعم أبو جعفر النحاس^(٦): أن

(١) الأصول ١ / ٢٠٦.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٣٨٤، والجمع ٣ / ١٣٣.

(٣) ينظر: الجمع ٣ / ١٣٣.

(٤) شرح الكافية ١ / ١٩٢.

(٥) التسهيل، ص ٩٨.

(٦) ينظر: إعراب القرآن؛ للنحاس ١ / ١٩١، ٣ / ٢١٣، وصرف العنابة؛ لليوشى، ص ٢٩٦.

الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة، وليس بصحيح بل الصحيح أنها حينئذٍ باقية على اسميتها كما ذكر المصنف، وكلام سيويه يشعر بذلك^(١).

فظاهر كلام سيويه هو ما ذهب إليه ابن مالك ووافقه عليه المرادي، وهو أنها اسم.. قال سيويه: "وسألت الخليل عن "مَعَكُمْ" و "مَعَ" لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها أستمعلت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً، وذهبا معاً، وقد ذهب معه ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقُدَّام..."^(٢).

وقال أبو حيان: "وقد بناه بعضهم على السكون، وهي لغة لربيعه وغنم بسكونه قبل حركته، ولم يحفظ سيويه أن السكون لغة، فزعم أنه لا يكون إلا في الضرورة... وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها؛ إذا كانت ساكنة، والصحيح كقولها اسماً إذ ذاك، وكلام سيويه يشعر بذلك"^(٣).

وقال ابن هشام: "مع اسم بدليل التنوين في قولك: "معاً" ودخول الجار في حكاية سيويه: "ذهبت من معه"، وقراءة بعضهم: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾^(٤) وتسكين عينه لغة غنم وربيعه، لا ضرورة، خلافاً لسيويه، واسميتها حينئذٍ باقية، وقول النحاس: إنها حينئذٍ حرف بالإجماع مردود"^(٥).

(١) شرح التسهيل، في ١٤٣ (أ)

(٢) الكتاب ٢٨٦/٣ - ٢٨٧.

(٣) ارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣ - ١٤٥٨.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٢٤، والقراءة بالتسوين ويكسر الميم في "من" ليحيى بن يعمر، وطلحة بن مصرف، وهذه القراءة كما قال ابن جني - رحمه الله - في اختساب ٦١/٢: "هذا أحد ما يدل على أن "مع" اسم؛ وهو دخول "من" عليها" اهـ، يُنظر هذه القراءة في: مختصر ابن خالويه، ص ٩١، والبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري ٩١٥/٢.

(٥) المغني ١ / ٣٣٣.

ومِمَّا سَبَقَ يَتَضَحُّ أَنَّ تَسْكِينَ عَيْنِ "مَسَعٍ" لُغَةً غَنَمٍ وَرَبِيعَةً كَمَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ
 مِنَ الْعُلَمَاءِ وَلَيْسَ ضَرُورَةً كَمَا ذَهَبَ سَيُوبَةُ، فَمُوَافَقَةُ الْمُرَادِيِّ لِابْنِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةِ صَحِيحَةٌ، وَمَا قَالَهُ النَّحَّاسُ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا تَبَيَّنَ سَابِقًا، "وَالْوَجْهَ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ
 عَلَى اسْمِئِهَا فِي حَالَتِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، وَأَنَّ الْمَشْهُورَ فِيهَا هُوَ النَّصَبُ"^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 بِالصُّوَابِ.



(١) ابن عقيل التَّحْوِي؛ للحدود، ص ٣٤٢.

الفصل الثالث

الجنى الدلاني في حروف المعاني

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجه وأسلوبه

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية، وشواهدُه،

وتأريخ تأليفه

المبحث الثالث: أثر الكتاب في كتب حروف

المعاني من بعده

المَبْحَثُ الأولُ

مَنْهَجُهُ وَأَسْلُوبُهُ

كان المرادي حريصاً كل الحرص على سلوك منهج معين، يُصَوِّرُ ثقافته العالية، وقدرته على توظيف مهاراته الفنية في مجال التعليم والتدريس، وتمكّنه من المسادة العلمية، مع تصرف ذكي فيما يُورَد منها وما يُهْمَل.

وقد اشتمل كتاب الجنى الداني على مقدمة في حدّ الحرف، وخمسة أبواب هي مواد الكتاب.

افتتح الكتاب بمقدمة موجزة أوضح فيه سبب تأليفه، وتسميته بهذا الاسم، فقال بعد أن حمّد الله، وأثنى عليه، وصلى على نبيه محمد ﷺ: "... وهذا كتاب أرجو أن يكون نافعا، والمعاني الحروف جامعا، جعلته لسؤال بعض الإخوان جوابا، ولصدق رغبته ثوابا، ولما وفى لفظه بمعناه، ودنا من متأوله جناه سمّيته بـ "الجنى الداني في حروف المعاني" ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب" (١).

مُقَدِّمَةُ الكتاب: تتكون المقدمة من خمسة فصول:

الفصل الأول: بحث فيه حدّ الحرف، وأورد أقوال العلماء فيه، مع الردّ على من أنكر ضرورة حدّ الحرف، الثاني: في علّة تسميته حرفا، الثالث: في جملة معانيه وأقسامه، والرابع: في بيان عمله، والخامس: في عدّة الحروف في اللغة (٢).

(١) الجنى الداني، ص ١٩.

(٢) يُنظَرُ: المصدر السابق، ص ٨٥-٩٣.

وقد انتهى في الفصل الأخير إلى أن حروف المعاني قد عدّها بعضهم ثلاثة وسبعين حرفاً، وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر مختلفاً في حرفية أكثرها، وأوصلها بعضهم إلى نيف وتسعين حرفاً.

أَبْوَابُهُ:

الباب الأول: في الأحادي، وذكر فيه أربعة عشر حرفاً، يجمعها - كما قال - قولك: "يكشف سألتمونيها" ويضم أربعة عشر مبحثاً، وخاتمة عرض فيها علامات البناء.

الباب الثاني: جعله للثنائي، وذكر فيه ثلاثة وثلاثين حرفاً، منها المتفق على حرفيته، والمختلف فيه.

الباب الثالث: جعله للثلاثي، وذكر فيه ستة وثلاثين حرفاً، منها المتفق على حرفيته، ومنها المختلف فيه^(١).

الباب الرابع: في الحرف الرباعي، وذكر فيه تسعة عشر حرفاً، منها المتفق عليه، ومنها المختلف فيه، ويضم الباب تسعة عشر مبحثاً^(٢).

الباب الخامس: جعله في الخماسي، وذكر فيه ثلاثة أحرف، حرف متفق على حرفيته وهو "لكن" واثنتان مختلف في حرفيتهما، وهما "أنتما، وأنتن" إذا وقعا فصلاً^(٣). فمجموع ما أورده المرادي في كتابه خمسة أحرف ومائة، منها المتفق على حرفيته وهو الكثير الغالب، ومنها ما اختلف فيه.

(١) استغرق هذا الباب من ص ٣٥٣ إلى ص ٤٧٠.

(٢) استغرق هذا الباب من ص ٤٧١ إلى ص ٥٥٣.

(٣) وقد استغرق هذا الباب من ص ٥٥٥ إلى ص ٥٥٨، وهو خاتمة الكتاب.

أبرز سمات منهجـه:

- رتب مباحته ترتيباً هجائياً: (أ، ب، ت، ث...و، لا، ي) مراعيًا الحرف الثاني في ذلك، والتزم بهذه الطريقة في الكتاب كله، إلا في مواضع قليلة كتقديمه "منذ" على "متى" و"نعم" على "نحن" ومما يجدر التنبيه عليه أنه قد رتب الألف اللينة بعد الواو وقبل الياء، وجعل المبدوء به الهمزة. وعلل ذلك بقوله: "إنما أخرجت الألف إلى هذا الموضع؛ لأن موضعها في ترتيب الحروف على الأسلوب المألوف بين الواو والياء، وذلك قولهم في: أ، ب، ت، ث، ج...و، لا، ي. قال ابن جني: لا يقال: "لام ألف"، وإنما يقال: "لا" بلام مفتوحة، وألف لينة تليها^(١) والمراد هنا الألف اللينة؛ لأن اللام قد تقدمت، فلما قصدوا التطق بالألف وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها، توصّلوا إلى التطق بها، بإدخال اللام عليها..."^(٢).

ثم قال: "فإن قلت: قد ذكرت الألف أول الحروف. قلت: المراد بالألف المذكورة أول الحروف، الهمزة. نص على ذلك الأئمة، وذلك متعين، لئلا يلزم تكرار حرف، وإهمال حرف؛ لأنه إذا جعلت الألف المبدوء بها عبارة عن الحرف الهأوي لزم تكرارها؛ لأنها مذكورة بعد اللام، ولزم إهمال ذكر الهمزة"^(٣).

واختتم كتابه بذكر ألفاظ عدها بعض النحاة من الحروف، وذكر أنه لم يفرد لها مباحث؛ لأنه لا يرى هنا صواباً، فقال: "فهذا آخر الكلام على الخماسي، وبتمامه يتم الكلام على جميع حروف المعاني. وقد ذكر بعضهم أن "كان" الزائدة حرف، وكذلك "أصبح" و"أمسى" في قول العرب: "ما أصبح أبردها وما أمسى أذفأها". قال: لأن الأفعال لا تزداد. وقال بعضهم: إن "الذي" يكون حرفاً على مذهب يونس والفراء؛ لأنها تكون عندهما مصدرية لاحتياج إلى عائد. وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب

(١) يُنظر: سر الصناعة ٦٥١/٢.

(٢) الجني الذاني، ص ٢٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

الثلاثي والرباعي، وإنما أهملت ذكرها هناك لشهرتها، وغرابة القول بحر فيتها، وللسلام عليها موضع هو أليق به من هذا الكتاب. والله الموفق للصواب^(١).

— اشتمل كل باب من الأبواب الخمسة على مباحث، لكل حرف مبحث تكلم فيه على ذلك الحرف، وبيّن أقسامه التي يأتي عليها في الاستعمال، ومعانيه في كل قسم، وذكر الخلاف في ذلك.

— ذيل بعض مباحثه بأبيات منظومة ضمنها أقسام هذا الحرف، أو معانيه، ليسهل حفظ القاعدة على القارئ، وتذكرها، ولا شك في أن هذا النظم، يُسمى إلى تمرس المرادي بهذا النوع من الشعر التعليمي، وإلى رغبته في تمكين الطلبة من تمثيل القواعد التخويّة بشكل ميسر، عن طريق نظمها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره بعد أن أنهى كلامه على باء الجر، فقال: "وقد كنت نظمت معانيها في هذين البيتين: [من الكامل]

بالباء الصيق واستعن أو عس أو
وأنت بمعنى "مع" و"في" و"على" و"عن"
أقسام وبعض أو فرد أو غللي
وبها فعوض إن تشأ أو أبدل^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً مقاله عن "إن" المكسورة الهمزة وأقسامها: "وقد نظمت أقسام "إن" في هذين البيتين: [من الطويل]

وأقسام "إن" بالكسر شرط زيادة
وقد قيل: معنى "إذ" و"إما" وقد حكى الـ
وتفني، وتخفيف، فتلزم لامها
كسائي معنى "قد" وهذا تمامها

...^(٣)

(١) الجنى الداني، ص ٥٥٨.

(٢) الجنى الداني، ص ١١٦.

(٣) السابق، ص ٢٣٤، ولزيد من الأمثلة يُنظر على سبيل المثال: ص ١٤٢ فقد جمع معاني الكاف في ثلاثة أبيات، ص ٢٢٤ جمع معاني "أل" في خمسة أبيات، ص ٢٠٠ جمع معاني الواو في ثلاثة أبيات، ص ٢٤٤ جمع معاني "أن" في بيتين، ص ٢٤٨ جمع معاني "أو" في بيتين.

- ربطَ موضوعاتِ الجَنَى بعضها ببعضٍ ربطًا مُحْكَمًا عن طريقِ إشارتهِ إلى ماتقدم وما سيأتي، ولا سيما في الموضوعاتِ التي تتكرر دائمًا^(١).

- ذكرَ آراءَ العلماءِ في المسائلِ التي أوردَها، ورجَّحَ أجودَها وأحسنَها، وهناك مثالاً يُؤيِّد ذلك: يقول: "تُزَادُ البَاءُ فِي خَيْرٍ" ليس "و" ما "نحو: ﴿الْيَسَّ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾"^(٢) و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾"^(٣)، وفي زيادتها بعد "ما" التَّيْمِيَّةُ خلاف، منع الفارسيُّ والزَّخَشَرِيُّ، والصَّحِيحُ الجَوَازُ لِسَمَاعِهِ فِي إِشْعَارِ بَنِي مُيَمٍّ"^(٤).

- ختمَ نقولاته من كتب الآخرين غالبًا بقوله: "انتهى".

- كان يُذِيلُ عَلَى المَبْحَثِ إمَّا بَتْنِيهِ، أَوْ فَائِدَةً، يَذْكُرُ فِيهَا مَعْلُومَاتٍ مَتَنُوعَةٍ حَوْلَ المَوْضُوعِ، وَقَدْ يَلِي التَّنْبِيهِ الأَوَّلُ تَنْبِيَهُ ثَانٍ وَثَالِثٌ^(٥).

- اتَّسَمَ بِأَسْلُوبِ الجَدَلِ والحوارِ، واعتمدَ فِي مَعَالِجَتِهِ للأفكارِ طَرِيقَةَ السُّؤَالِ والجوابِ، يفترضُ أسْئَلَةً تطرحُ عليه، فيجيبُ عنها بِأَسْلُوبِهِ: فَإِنْ قُلْتَ ...، أَوْ بِصِغَةِ المَبْنِيِّ للمجهولِ فَإِنْ قِيلَ ...، ثُمَّ يَتَوَلَّى الإِجَابَةَ عنها بقوله: قُلْتُ ... أَوْ أَجِيبَ أَوْ فِالجوابِ.

- أَشَارَ إِلَى الكُتُبِ الَّتِي اسْتَقَى مِنْهَا مَادَّةَ الكِتَابِ العِلْمِيَةِ مِثْل: الكِتَابِ لِسِيَوِيهِ، والمَقْتَضَبِ لِلْمَبْرَدِ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ، وَرَصَفَ المَبَانِي لِلْمَالِقِيِّ ...، وَقَدْ يَذْكُرُ آراءَ العُلَمَاءِ دُونَ كُتُبِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ آراءَهُمْ مِنْ غَيْرِ كُتُبِهِمْ. وَقَدْ يَأْخُذُ مِنْ كُتُبِهِمْ دُونَ ذِكْرِهَا لِما لَهَا مِنْ شُهْرَةٍ أَوْ لِلاختصارِ، وَرُبَّمَا اسْتَعْمَلَ عِبَارَاتٍ عَامَةً مِثْل: قَالَ

(١) يُنظَرُ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ: ص ١٤٥، ١٢١، ١٦١، ١٨٦، ٢٠١، ٤٣١، ٤٧٢، ٤٧٠، ٤٣٣.

(٢) الزُّمَرُ، مِنَ الآيَةِ ٣٦.

(٣) فَصَلَتْ، مِنَ الآيَةِ ٤٦.

(٤) الجَنَى السَّنَائِي، ص ١١٥ (بصرف)، وَيُنظَرُ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ: ص

٥٣٨، ٢٥٥، ٢٥١، ٢٤٩، ٢٤٢، ٢٤٠، ٢٣٠.

(٥) يُنظَرُ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ: ص ١٦٣، ١٥٢، ١٤٩، ١٩٠، ٢٥٤، ٢٨٦، ٣٤٠، ٥٠٣.

البصريون، والكوفيون، والمحققون، والمغاربة، وقوم من النحويين، وقوم من الجمهوس، وبعض، أو بعضهم، وآخرون.

- ذكر آراء عدد من العلماء لم يبلغوا درجة الشهرة كأبي جعفر بن زبير^(١)، وأبي جعفر بن صابر^(٢) من أهل المغرب، وابن شقير^(٣)، وغيرهم.

- ظهر اهتمامه بذكر الأوجه الإعرابية التي يحتملها المثال الواحد^(٤).

- إشارته في أثناء بحثه إلى الاختلاف بين لهجات القبائل العربية، سواء ما يتعلق بالناحية الصوتية، أو ما يتعلق بالناحية الإعرابية، فمن الأول الإشارة إلى الكشكشة في نميم^(٥)، نحو: مررت بكشر، وعليكش^(٦).

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، وُلِدَ سنة ٦٢٧ هـ، كان محدثاً جليلاً، محوياً أصولياً، أديباً، مقلداً مفسراً مؤرخاً. أقرأ القرآن والنحو والحديث بحالقة وغرناطة، أُلِّفَ منه خلق كثير، وتخرج عليه جماعة، من مصنفاته: تعلبقة على كتاب سيويه، والذيل على صلة ابن بشكوال، وغيرهما، تُوُفِّيَ سنة ٧٠٨ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (الدرر الكامنة ٨٤/١، وبغية الوعاة ٢٩١/١، وشلوات الذهب ١٦/٦).

(٢) هو: أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، ذهب إلى أن للكلمة تسماً رابعاً، وسماه الخالفة. أخذ عنه أبو جعفر بن الزبير، يُنظَرُ ترجمته في: (بغية الوعاة ٣١١/١).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن الحسن بن شقير أبو العلاء البغدادي، جمع بين النزعتين البصرية والكوفية، روى عن أبي عمر الزاهد وأبي بكر بن الأنباري وابن دريد، وروى عنه أبو بكر بن شاذان، من مصنفاته: المذكر والمؤنث، والمقصود والمدود. تُوُفِّيَ سنة ٣١٧ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (إنباه الرواة ٨٤/١، وبغية الوعاة ٣٠٢/١).

(٤) يُنظَرُ على سبيل المثال: ص ١١١، ١١٤، ١٢٤، ١٢٧، ١٤١، ١٥٠، ٢٠١، ٢٦٧، ٤١٤، ٤٧٦، ٥٠٥.

(٥) سُمِّيَتْ هذه اللغة الكشكشة لاجتماع الكاف والشين فيها، قال المبرد في الكامل ٢٢٣/٢: "ربعة يقولون للمرأة: جعل الله البركة في دارش، وبحك ما لش، والتي يدرجونها يدعونها كالك، والتي يقفون عليها يدلونها شيئاً ١" هـ.

(٦) الجنى الثاني، ص ١٢٠.

والكسكسة في بكر^(١) فهم يزيدون سيناً بعد كاف المؤنثة في الوقف لبيان حركة الكاف، نحو: عليكس^(٢).

ومن التالي: الإشارة إلى الاختلاف بين الحجاز وميم في عدة مواضع كنصب خبر "لا" و"ما" المشبهتين "ليس"^(٣).

— عرض لأهم ما يتعلق بالحرف، لا يتركه دون تعليق أو تعقيب، إنمّا للفائدة، وتوضيحاً للمتعلمين؛ لأن غرضه تعليمي.

وهناك سمة أخرى بارزة في الكتاب - إلى جانب ما تقدم - هي الميل إلى السهولة والبسر في التعبير، والبعد عن التكلف والتعقيد، رغبة في تقريب المعاني إلى أذهان الطلاب.

فهو يعرض قضايا ومسائله وتعليقاته بأسلوب سلس عذب لا يملأه القارئ، يعزّره بالشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية.



(١) الكسكسة: هي إبدال الكاف سيناً، أو زيادة سين بعد الكاف، قال المبرد في الكامل ٢/٢٢٤: "وأما بكر فتحذف في الكسكسة فقوم يبدلون من الكساف سيناً كما يفعل التميميون في الشين وهم أقلهم، يبنون حركة كاف المؤنثة في الوقف بالسين، فيزيدونها بعدها فيقولون: أعطيتكس" ١ هـ.

(٢) الجنى الداني، ص ١٢٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٥، ص ٣٠٢.

المبحث الثاني

أولاً: قيمة كتاب المرادي العلمية

كتاب "الجنى الداني" تبوأ مكانة مرموقة في الدراسات النحوية واللغوية، والكتاب يمثل قمة نتاج المرادي، وترجع قيمته إلى أمور أهمها ما يأتي:

- منهجه المتميز في التأليف الذي لم يسبق إليه في بناء الكتاب على مقدمة في حد الحرف، وخمسة أبواب هي مواد الكتاب، رتب فيها الحروف على ما هو معروف، أي: الأحادي، فالثنائي... إلى الخماسي. مما يدل على وضوح الفكرة عند المرادي.

- انحصار الكتاب في حروف المعاني، وهذا التحديد - بلا ريب - يكسب الكتاب دقة، وتركيزاً، وتقصياً، وهو الأمر الذي يللمسه القارئ لهذا الأثر النفيس.

- العمق الذي تتسم به عقلية المرادي في عرضه لمسائل النحو، وعرضه للخلافات النحوية فيه، فضلاً عن الدقة الواضحة في التعبير^(١).

- العناية الفائقة بالنقد والتحقيق، وبعض هذا التحقيق يمثل تطوراً في آراء المرادي إذا أدخلنا في اعتبارنا تاريخ تأليف هذا الكتاب.

- بروز الأسلوب التعليمي بخصائصه المختلفة في الكتاب.

- كثرة الشواهد من القرآن الكريم، والشعر، والحديث، وكلام العرب وأمثالهم.

- وفرة المصادر التي اعتمد عليها المرادي في تأسيس كتابه.

(١) ذكر الأستاذ طه محسن في مقدمة دراسته للجنى الداني، ص ٦٠ "أن كثيراً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي وردت في كتاب "الجنى الداني" لم يقف عليها في كتاب الإنصاف، ثم قال: وربما انفرد المرادي بذكر بعض هذه الخلافات".

ولله در القائل الذي أشاد بهذا الكتاب وصاحبه، فقال: "لله در المؤلف ابن القاسم:

هَذَا كِتَابٌ ذَلَا جَنَاهُ وَلَاخٌ لِلْمُجَنَّبِي سَنَاهُ
شَمْلٌ مَعَانِي الْحُرُوفِ فِيهِ قَدْ نَالَ مِنْ جَمْعِهِ مَنَاهُ^(١)

وقد أشاد بهذا الكتاب الدكتور يوسف الضبع - رحمه الله - فقال: "إن نظام المرادي في بحثه تام وشامل، ومن عَجَبِ آله عَلَى فضله وغازاة علمه، لم يطبع إلى الآن"^(٢).

وما زال كتاب الجنى الداني في عصرنا هذا يتبوأ مكانة مرموقة، فجامعتنا تُعدُّ "الجنى الداني" مصدراً من مصادرها في دراسة النحو بعامة، ومعاني الحروف بخاصة.

ثانياً: تاريخ تأليفه

لم يعلم عَلَى وجه التَّحْدِيد تاريخ تأليف كتاب "الجنى الداني" شأنه شأن كثير من مؤلفات المرادي، ولكن - يبدو لي - أن هذا الكتاب أُلِفَ في فترة تَفَتَّحَتْ فيها مواهبُ المرادي، وتطور بها فكره ونتاجه لما يأتي:

- أن شخصية المرادي أكثر ظهوراً في هذا الكتاب منها في بعض مؤلفاته الأخرى، وهذه حقيقة يدل عليها ما سبق الحديث عنه في بيان قيمة هذا الكتاب من منهجه المبتكر فيه، واستيفائه لكثير من مباحثه بصورة لا نظير لها.

- أنه يُعَدُّ سَجِلاً للكتب والرسائل التي صَنَّفَهَا، وذلك حين أحال في مسائله عليها^(٣).

(١) كُتِبَ هَذَانِ الْبَيَانُ تَحْتَ عِنْوَانِ "الْجَنَى الدَّانِي" مِنْ مَخْطُوطَةٍ "لَا لِي" فِي اسْتَنْبُولِ وَالَّتِي تَحْمِلُ الرِّقْمَ (٣٢٠٥).

(٢) ابن هشام وأثره في النحو؛ د. يوسف الضبع، ط ١ (القاهرة: دار الحديث ١٤١٨ هـ - ص ٢٣٢ ..

(٣) يُنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: ص ٣٤٥، ٣٥١، ٤٦٧، ٥٥٠.

ثالثاً: شَوَاهِدُ الْكِتَابِ

وشح المرادي كتابه بآيات من الذكر الحكيم، وفقرات من الحديث النبوي الشريف، وأقوال الصحابة، وبالجمود الرائع من الشعر القديم، وأقوال العرب، لتكون شواهد تدعم رأيه وتؤيده، وتدخل المتعة والرغبة إلى نفوس قرائه.

فقد حظى الكتاب بنصيب وافر من الاستشهاد بأي الذكر الحكيم، بلغ عددها نحو ثمانين وثلاثمائة آية قرآنية كريمة.

استشهد بما لمعاني الحروف، وإعمالها، وإعمالها... كما امتلأ الكتاب بوجوه القراءات لكثير من القراء.

واستدل المرادي بالأحاديث النبوية الشريفة في دعم آرائه النحوية، وتعزيز مذهب إليه، سواء ما أورده هو، أو ما نقله من آراء النحاة السابقين.

كما عزز الآراء النحوية ومعاني الحروف بشعر الشعراء الأقدمين الجاهليين والإسلاميين، أمّا المتنبي والمعري، والحريري...، فقد استشهد بشعرهم استثناساً لا لدعم قاعدة.

وقد أورد في الجني الثاني طائفة من أمثال وأقوال العرب في دعم الآراء والمعاني التي أتى بها في الكتاب.



الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

أَثَرُ الْكِتَابِ فِي كُتُبِ حُرُوفِ الْمَعَانِي الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَهُ

كتاب "الجنى الداني" للمرادي من المصادر المهمة في الدراسات النحوية بعامة، والحروف وأحكامها بخاصة. فقد أودعه المرادي علماً كثيراً، أفاد منه المتأخرون، واعتمد عليه أصحاب كتب حروف المعاني المشهورة التي ألفت بعده، مصرحين بالأخذ عنه، وغير مصرحين، ومن هؤلاء النحاة الأعلام:

ابن هشام - عبد الله بن يوسف الأنصاري

اتسم كتاب "المغني" لابن هشام بالشهرة والصيت. ونال حظوة بالغة من لدن العلماء والنحاة. "وكان في شهرته كما كان كتاب سيويه" (١)، وقد أفاد ابن هشام في "المغني" من "الجنى الداني" إفادة واضحة، وبخاصة في مباحثه عن الأدوات، ومعانيها وشواهدا، بل إنه ساق عبارات المرادي بالفاظها، دون أن يصرح بالنقل عنه ألبتة. وهذا الحكم لا يستقيم إلا بعدة أمثلة تقضي به كما سيُتضح إن شاء الله.

وقد ثبت أن ابن هشام اطلع على قسم من كتب المرادي، وله تعليقات بخطه على "شرح التسهيل" للمرادي المخطوط سنة (٧٥١هـ) والمودع في مكتبة بورصة العمومية قسم حسين جلبي برقم (١٠٧٩ و ١٠٨٠) حيث كتب على صفحة العنوان من الجزء الأول: (النصف الأول من شرح التسهيل لابن أم قاسم تلميذ أبي حيان صاحب الجنى الداني، وعلى هوامشه فوائد بخط ابن هشام صاحب مغني اللبيب رحمهما الله) (٢). وقال الشيخ حاجي خليفة معرّفاً بالجنى الداني: "وهو كتاب مفيد رتب على مقدمة مشتملة على خمسة فصول. ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخامس، وهو ماخذ

(١) المدرسة النحوية في مصر والنام، ص ٣٧٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني؛ ت: طه محسن، ص ٥٥.

المغني لابن هشام^(١).

وقال الشيخ محمد عضيمة - رحمه الله - : " نقل ابن هشام الجني الداني بنصه وفصّاه إلى كتابه المغني، دون أن يُشير ولو مرة واحدة إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلفه^(٢)."

وذكر الشيخ يوسف الضبيّ في معرض حديثه عن "المغني" لابن هشام " أن نظام المراديّ في بحثه أتم وأشمل، وأنه يتفق مع ابن هشام في أكثر الشواهد والأمثلة، ولا مانع من أن يكون ابن هشام قد طالع كتابه قبل تأليفه المغني^(٣)."

وقد لاحظت أن ابن هشام كان يأخذ ما يستحسنه من آراء المراديّ دون أن ينسبها إليه، وأنه عندما يكون هناك رأي للمراديّ يذكره مسبقاً بكلمة قيل، أو يقال.

وهاك أمثلة من المواضع التي أفاد فيها ابن هشام من المراديّ، دون أن يصرّح به:

١- ذكر ابن هشام أن باء الجرّ لها أربعة عشر معنى منها: الاستعانة، وهي

الدّاخلية على آلة الفعل، نحو: "كتبْتُ بالقلم" و"تَجَرَّتْ بالقُدُوم". قيل: ومنه باء البسملّة؛ لأنّ الفعل لا يتأقّى على الوجه الأكمل إلا بها^(٤).

وفي ذلك يقول المراديّ: "الثالث: الاستعانة: وباء الاستعانة هي الدّاخلية على آلة

الفعل نحو: كتبْتُ بالقلم، وضربتُ بالسيف. ومنه في أشهر الوجهين^(٥) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٦).

٢- وذكر ابن هشام في المبحث نفسه أن من معاني الباء: الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ

أَحْسَنَ بِي﴾^(٧) أي: إليّ، وقيل: ضَمَّنَ أَحْسَنَ معني لطف^(٨).

(١) كشف الظنون ٦٠٧/١.

(٢) دراسات في أسلوب القرآن ٩٧/١.

(٣) ابن هشام وأثره في النحو، ص ٢٢٢.

(٤) مغني اللبيب ١٠٣/١.

(٥) الفاتحة، آية ١، والنمل، من الآية ٣٠.

(٦) الجني الداني، ص ١٠٣.

(٧) يوسف، من الآية ١٠٠.

(٨) مغني اللبيب ١٠٦/١.

وابن هشام نقل عن المرادي في هذا الموضوع، فالمرادي قد أشار إلى التضمن بقوله:
 "الثالث عشر: أن تكون بمعنى "إلي" نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾^(١) أي: إلي،
 وأول على تضمين أحسن معنى لطف"^(٢).

فابن هشام - رحمه الله - أفاد من المرادي في هذا النص.

٣- تكلم ابن هشام على مجيء "أن" بعد "لو" في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا
 وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾^(٣). وأورد رأي سيويه بأنها مرفوعة على الإبتداء والخبر محذوف، ورأي
 المبرد والزجاج والكوفيين أنها مرفوعة على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي:
 ولو ثبت أنهم آمنوا. ثم قال: "ورجح بأن فيه إبقاء "لو" على الاختصاص
 بالفعل"^(٤).

وهذا الذي أورده ابن هشام ذكره المرادي، حيث قال: "وذهب الكوفيون والمبرد
 والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعل فعل مقدر تقديره: ولو ثبت أنهم. وهو أقيس
 إبقاء للاختصاص"^(٥).

يُحتمل أن يكون ابن هشام - رحمه الله - قد نقل كلام سيويه والمبرد والزجاجي،
 والكوفيين من طريق المرادي، والله أعلم بالصواب.

٤- بين ابن هشام أن من معاني "أو": التقسيم، ومثل له بـ "الكلمة اسم أو فعل
 أو حرف". وأوضح أن ابن مالك ذكره في منظومته الصغرى وفي شرح الكبرى، ثم
 عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال^(٦): "تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتَّمييز،
 وأمّا هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومثل بنحو: ﴿وَقَالُوا كُؤُلُوا

(١) يوسف، من الآية ١٠٠.

(٢) الجنى الثاني، ص ١٠٨.

(٣) البقرة، من الآية ١٠٣.

(٤) مغني اللبيب ١/٢٧٠.

(٥) الجنى الثاني، ص ٢٩١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٣.

هُودًا أَوْتَصَارَى^(١) وَيَبَيِّنُ أَنَّ هَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّقْسِيمِ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ فِي التَّقْسِيمِ أَجُودُ نَحْوُ: الْكَلِمَةُ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحَرْفٌ^(٢).

قَالَ الْمُرَادِيُّ: "لـ" أَوْ "ثَمَانِيَّةٌ مَعَانٍ: ... التَّقْسِيمُ، نَحْوُ: الْكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ حَرْفٌ وَأَبْدَلُ ابْنِ مَالِكٍ فِي "التَّسْهِيلِ" التَّقْسِيمَ بِالتَّفْرِيقِ الْمَجْرَدِ، وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (٣) قَالَ: "وَالْتَّعْبِيرُ عَنْ هَذَا بِالتَّفْرِيقِ أَوَّلَى مِنَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالتَّقْسِيمِ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ فِيهَا هُوَ تَقْسِيمُ أَجُودُ مِنْ اسْتِعْمَالِ "أَوْ". قُلْتُ: وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ (٤) عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِالتَّفْصِيلِ" (٥).

فَابْنُ هِشَامٍ ذَكَرَ مَا قَالَهُ الْمُرَادِيُّ دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ.

٥- نَسَبَ الْمُرَادِيُّ^(٦) إِلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ الْجَزْمَ بِـ "لَوْ"، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ^(٧)، وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ ضَعَّفَ الْجَزْمَ بِـ "لَوْ"، حِينَ قَصَرَهُ عَلَى الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَكَلَامِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ "لَوْ" لَا تَجْزِمُ؛ لِأَنَّهَا مَفَارِقَةٌ لِحُرُوفِ الشَّرْطِ^(٨).

٦- أَوْرَدَ الْمُرَادِيُّ لـ "حَتَّى" الدَّخْلَةَ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَنْصُوبِ ثَلَاثَةً مَعَانٍ مِنْهَا: أَنَّ تَكُونَ بِمَعْنَى (إِلَّا أَنْ)، فَتَكُونُ بِمَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِعِ، وَأَوْضَحَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى صَرَحَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضِرَاوِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ وَهُوَ مَعْنَى غَرِيبٌ، ثُمَّ قَالَ: "وَقَوْلُ سَيَبَوِيهِ^(٩) فِي قَوْلِهِمْ:

(١) البقرة، من الآية ١٣٥.

(٢) معني اللبيب ١/٦٥.

(٣) البقرة، من الآية ١٣٥.

(٤) يُنْظَرُ: إِمْلَاءُ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنُ ١/٥٨-١٠٩.

(٥) الْجَنَى الثَّانِي، ص ٢٤٦.

(٦) السَّابِقُ، ص ٢٩٦.

(٧) معني اللبيب ١/٢٧١.

(٨) يُنْظَرُ: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/٢٨٧.

(٩) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١/١٧٤: "وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ، فَإِنَّ تَفْعَلَ فِي

مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمَعْنَى: حَتَّى تَفْعَلَ " اهـ.

والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل، والمعنى: حتى أن تفعل. ليس نصاً على أن "حتى" إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى "إلا أن"؛ لأن ذلك تفسير معنى^(١).

وما أورده المرادي ذكره ابن هشام، فقال: "من معاني حتى... مرادفـة "إلا" في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: "والله لا أفعل إلا أن تفعل" المعنى: حتى أن تفعل، وصرّح به ابن هشام الخضرأوي، وابن مالك^(٢).

٧- ذكر المرادي للباء أربعة عشر معنى منها الزائدة، أوردها ابن هشام بنفس التسلسل^(٣).

٨- فصل ابن هشام الكلام على "لو" مستفيداً مما جاء به المرادي من أقوال، وأعاد تنظيم المادة تنظيمًا جيدًا^(٤).

هذه الأمثلة وغيرها تدلّ دلالة قاطعة على إفادة ابن هشام من المرادي، ولا يمكن أن يكون ذلك من باب المصادفة أو من قبيل تقارب الخواطر وتشابه الأفكار؛ لأنها من الكثرة بحيث لا يصدق فيها ذلك. والله أعلم بالصواب.

عبدُ الله البيّتوشي (١١٦١هـ - ١٢٢١هـ)^(٥)

عبدُ الله البيّتوشي - رحمه الله - كان من أبرز العلماء والمُعَهِم الذين أنشروا المكتبة العربية بمصنّفاتهم التي يفتخرُ القرنُ الثاني عشر من الهجرة ومطلعُ القرنِ الثالث عشر

(١) الجنى الذاني، ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

(٢) معنى الليب ١/١٢٥.

(٣) يُنظر: الجنى الذاني، ص ١٠٢ - ١٠٨، والمغني ١/١٠١، ١٠٦.

(٤) يُنظر: معنى الليب ١/٢٥٥ - ٢٦٧، والجنى الذاني، ص ٢٨٧ - ٢٩٩.

(٥) هو: عبد الله بن محمد الكردي البيّتوشي، أبو محمد، أديب وفقه شافعي، وُلِدَ ونشأ في بيتوشي في كردستان الإيراني، وهاجر إلى بغداد، له كتب منها: "حاشية على شرح الفاكهي لقطر ابن هشام" في السليمانية بالعراق، ومنظومة "كفاية المعاني" في النحو، وثلاثة شروح لها طُبِعَ أحدها عام ١٢٣٩ هـ، نُوفِيَ في الإحصاء سنة ١٢٢١ هـ، وقيل سنة ١٢١١ هـ.

يُنظرُ ترجمته في: (هدية العارفين ١/٤٢٧، والأعلام ٤/١٣١).

بها^(١). ومن أبرز كتبه وأهمها كتاب: *صرف العناية في كشف الكفاية*، وهو كتاب يدور حول حروف المعاني، وهو موضوع لا تخفى أهميته في الدرس اللغوي قديمًا وحديثًا. وقد نص في تمهيد الكفاية على أن منظومته "كفاية المعاني في حروف المعاني"^(٢) وقعت مع اختصارها من قلوب الأدباء موقع الطل من أقاصي الربا، فطلب منه بعض فضلاء العصر أن يضع عليها شرحًا يبين فيه مرادها ويوضح مفادها، ويصرح بما لمح إليه من شواهدا^(٣). فبادر إلى ذلك ووضع شرح "الحفاية بتوضيح الكفاية" سنة ١١٩١هـ، وبعد مضي أعوام شرح تلك المنظومة ثانيًا، وفي ذلك يقول: "فشرحتها شرحًا أودعته زبدة ما في الشرح الأول وضممتها فوائد زوائد عليها يعول... وسميته "صرف العناية في كشف الكفاية"^(٤)، وقد أتم هذا الشرح عام ١١٩٨هـ، كما صرح به في نهاية العناية بقوله: "قد انتهى الكلام وحصل بحمد الله تعالى المرام، من توضيح هذه المنظومة حسبما يقتضيه المقام، وذلك ضحوة يوم الجمعة خامس عشر ذي الحجة الحرام سنة ثمان وتسعين بعد مائة وألف..."^(٥).

والذي يعني هنا بعد هذا التقديم هو مدى إفادة البيتوشي من "الجنى الداني". إن المطلع على "صرف العناية"، يرى أثر "الجنى الداني" واضحًا جليًا في كل صفحة من صفحاته، فقد أفاد البيتوشي - رحمه الله - إفادة واضحة من "الجنى الداني"، وعنده ثاني اثنين من المصادر التي اعتمد عليها في تأسيس كتابه، كما صرح بذلك في نهاية العناية، فقال:

نَقَلْتُهَا مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْقَنِّ مِثْلُ جَنَى الدَّانِي وَمِثْلُ الْمُغْنِي

(١) مجلة التراث العربي، العدد ٧٩، شوال ١٤٢٣هـ، ص ١٧، بحث للدكتور محسن محمد، وطه آغا بعنوان "كتاب الحفاية بتوضيح الكفاية" للبيتوشي - عرض وتعريف -.

(٢) من المنظومة نسخة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت - رحمه الله - بخط محمد الوجه رقمها

٤١٥/١٤١.

(٣) صرف العناية لمي كشف الكفاية، ص ٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٤ - ٥.

(٥) السابق، ص ٥٤٣.

لَا بِنِ هِشَامِ ذَا وَلِلْمُرَادِي ذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِمَا اعْتِمَادِي
 ثُمَّ قَالَ: " وَقَوْلِي ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى الْبَعِيدِ أَيْ "الْجَنَى الدَّائِي" لِلْمُرَادِي، وَهُوَ: أَبُو عَلِي
 الْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أُمِّ قَاسِمٍ الْمُرَادِيٍّ مِنْ شَرَّاحِ التَّسْهِيلِ تَخْرُجُ فِي التَّحْوِيلِ عَلَى أَبِي حَبِيبٍ،
 وَكَانَ مُعَاَصِرًا لِابْنِ هِشَامٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - اعْتَمَدْتُ فِي غَالِبِ أَحْكَامِ هَذِهِ الْمُنْظُومَةِ
 عَلَى الْكِتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ^(١).

لَيْسَ هَذَا فَحَسَبَ بَلْ إِنَّ الْبَيْتُوشِيَّ سَلَكَ مَسْلَكَ الْمُرَادِيِّ فِي الْبَحْثِ وَالتَّرْتِيبِ، فَبَنَى
 كِتَابَهُ "صَرْفَ الْعِنَايَةِ" عَلَى: تَمْهِيدٍ، وَخُطْبَةٍ، وَمَقْدَمَةٍ فِي حَدِّ الْحَرْفِ، وَخَمْسَةِ أَبْوَابٍ هِيَ
 مَوَادُّ الْكِتَابِ، ثُمَّ الْخَاتَمَةُ.

وَسَأَكْتَفِي هُنَا بِالْكَلَامِ عَلَى الْمَقْدَمَةِ وَالْأَبْوَابِ.

مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ: بَحْثُ الْبَيْتُوشِيَّ فِي الْمَقْدَمَةِ حَدِّ الْحَرْفِ، وَأُورِدَ أَقْوَالُ
 الْعُلَمَاءِ فِيهِ، مَعَ الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ضَرُورَةَ حَدِّ الْحَرْفِ مُسْتَعِينًا فِي كُلِّ ذَلِكَ بِمَا أُورِدَهُ
 الْمُرَادِيُّ فِي حَدِّ الْحَرْفِ ^(٢).

وَذَكَرَ فِي الْمَقْدَمَةِ أَنَّهُ عَقَدَ لِلْحُرُوفِ خَمْسَةَ أَبْوَابٍ عَلَى تَرْتِيبِ أَوْضَاعِهَا، أَيْ:
 الْأَحَادِي، فَالثَّنَائِي... إِلَى الْخَمَاسِي ^(٣).

أَبْوَابُهُ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَحَادِي ^(٤): وَهُوَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ حَرْفًا، جَمَعَهَا فِي قَوْلِهِمْ:
 سَأَلْتُمُونِي بِكُشْفِهَا، وَأُورِدَهَا عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي الْهَجَاءِ: "أ، ب، ت ... هـ، و، ز، ح، ط، ي"،

(١) صَرْفُ الْعِنَايَةِ، ص ٥٣٨ - ٥٣٩.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص ٣٣ - ٣٥، وَيُنْتَظَرُ: الْجَنَى الدَّائِي، ص ٨٥ - ٨٧.

(٣) يُنْتَظَرُ: السَّابِقُ، ص ٣٥، هَذَا وَقَدْ أَوْضَحَ الْمُرَادِيُّ فِي "الْجَنَى الدَّائِي"، ص ٩٣: "أَنَّ الْحُرُوفَ

مَنْحَصِرَةً فِي خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: أَحَادِي، وَثَنَائِي ... فَلِلَّذَلِكَ جَعَلَ لَهَا خَمْسَةَ أَبْوَابٍ ١ هـ.

(٤) يُنْتَظَرُ: صَرْفُ الْعِنَايَةِ، ص ٣٥، وَيُنْتَظَرُ: الْجَنَى الدَّائِي، ص ٩٥.

ويضم ثلاثة عشر مبحثاً؛ لأنه جمع السَّيْنِ والشَّيْنِ في مبحثٍ واحدٍ^(١).

البابُ الثاني: في الثاني: قال: "وهو ضربان: ضرب متفق عليه، وضرب مختلف فيه كما ستقف عليه - إن شاء الله تعالى - والجميع ثلاثة وثلاثون حرفاً..."^(٢).

وقد أوردتها على ترتيب حروف المعجم مراعيًا الحرف الثاني في ذلك.

البابُ الثالث: في الحرف الثلاثي: قال: "ضربان: متفق عليه، ومختلف فيه، وجملة: واحد وثلاثون حرفاً، ولم أذكر "نحن" و"هما" و"هن"، لما ذكرته في "هو" ضمير الفصل"^(٣).

البابُ الرابع: في الحرف الرباعي: قال: "نوع متفق عليه، ونوع مختلف فيه، وجملة: عشرون حرفاً. ولم أذكر منها "أنتم" الواقع ضمير فصل في نحو: ﴿إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ﴾^(٤) لما ذكرته في "هو" من الباب الثاني"^(٥).

البابُ الخامس: في الخماسي: قال: "وهو أربعة أحرف، واحد متفق على حرفيته وهو: لكن، وثلاثة مختلف فيها منها: أنتما، وأنتن إذا وقعا ضمير فصل ولم أذكرهما لما ذكرته في "هو"، والثالث: الذي"^(٦).

هذا عرض يحمل للأركان الأساسية التي بُنِيَتْ عليها العناية، يتضح من خلاله التطابق التام بين منهج المرادي في "الجنى"^(٧)، ومنهج البيتوشي في كتابه، فكلاهما فسّم كتابه إلى خمسة أبواب، وأتبع الترتيب المحائي في ذكر الحروف إلا أن البيتوشي قدّم "متى" على "منذ" بخلاف المرادي الذي قدّم "منذ" على "متى"، مخالفاً ترتيب المعجم.

(١) يُنظر: صرف العناية، ص ٦٥.

(٢) السابق، ص ١٦٥.

(٣) السابق، ص ٣٤٩.

(٤) الأنبياء، من الآية ٦٤.

(٥) صرف العناية، ص ٤٣١، ويُنظر: الجنى الذاني، ص ٤٧١.

(٦) العناية، ص ٥٢٥.

(٧) يُنظر: منهج المرادي في "الجنى الذاني" من هذا البحث، ص ١٧٦-١٧٢.

وقد نقل البيهقي من "الجنى الداني" مباحث طويلةً بأكملها، ونسبها للمرادي في كتابه هذا. وسأذكر هنا بإيجاز بعض المسائل التي أفاد فيها البيهقي من المرادي - رحمهما الله -.

١- ذكر البيهقي أن أصول أقسام الفاء ثلاثة: عاطفة، وجوابية، وزائدة. ثم قال: "... الفاء الزائدة وجعلها المرادي ضربين: الأول: الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، نحو: "الذي يأتي فله درهم"، فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط؛ لأنها دخلت لتفيد التخصيص على أن الخبر مستحق بالصفة المذكورة. ولولم تدخل لربما فهم كونه مستحقاً بغيرها، وهذه الفاء كما في المغني بمنزلة لام التوطئة. قال المرادي: فإن قلت: فكيف تجعلها زائدة وهي تفيد هذا المعنى؟ قلت: إنما جعلتها زائدة؛ لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ، ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلته لتلك المشابهة، وظاهر عبارتي التسهيل والمغني أنها زائدة" (١).

٢- ذكر البيهقي أن لام الابتداء الصدارة في باب "إن"؛ ولذا علقت العامل في نحو: عَلِمْتُ لَزِيدٍ مُنْطَلِقٌ... ثم قال: "وأما: أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ (٢)

(١) صرف العناية، ص ٥٢٥، وينظر: الجنى الداني، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) البيت من الرجز، لرزية في ملحقات ديوانه، ص ١٧٠، ونجاشي:

أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ

"الخليس": تصغير حليس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البردعة، وهذه الكية في الأصل كية اللسان - أنثى الحمار - شبه بها امرأة. اللسان (حلس) ٩٦٣/٢، والشهريه، والشهريه: العجوز الكبيرة. اللسان (شهر) ٢٣٥٢/٤.

الشاهد في قوله: "لعجوز" حيث دخلت اللام على خبر غير إن المكسورة للضرورة؛ ولا يفتق عليه؛ والوجه أن يقال: لأم الخليس عجوز شهرية.

(والبيت لرزية في شرح المفصل ١٣٠/٣، ٢٣/٨، وشرح التصريح ٥٥٣/١، وله، ونسب أيضاً لعنزة ابن عروس في المقاصد النحوية ٥٣٥/١، ٢٥١/٢، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠، والدرر ١١٧/١، وبلا نسبة في شرح الألفية؛ لابن الناطم، ص ١٢٤، ورصف المبانى، ص ٣٣٦، ولسان العرب ٢٣٥٢/٤ (شهر) =

فإنها زائدة فيه في الخبر ندورًا كما قال المرادي، وأوله بعضهم على حذف المبتدأ، والتقدير: هي عجوز، وبضعفه - كما قال المرادي - أن حذف المبتدأ منافٍ للتوكيد الذي جيء باللام لأجله^(١).

٣- ذكر البيهقي أن من أقسام "أل" الغلبة نحو: البيت، للكعبة. والمدينة، لطيبة. والسنة، لعام الجذب. والكتاب، لكتاب سيويه. ثم قال: "قال المرادي: وهذه في الأصل للعهد، ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله من معناه صار علمًا بالغلبة، وصارت "أل" لازمة له وسلبت التعريف، ولا تُحذف منه. إلا في نداء، أو إضافة، أو نادر من الكلام"^(٢).

٤- وفي مبحث "مغ" قال:

فِي مَغٍ يَتَسَكِّنُ خِلَافَ فِي الْأَصَحِّ	حَرَفَ أَوَّاسٍ لَكِنِ الثَّانِي رَجَبُ
فَارْدُدْ عَلَى النَّحَّاسِ فِي الْقَضِيَّةِ	دَعَاؤُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْحَرْفِيَّةِ
وَذَا السُّكُونُ لَفَةً مَشْهُورَةٌ	وَقَالَ سَيَّوِيَّةٌ بَلْ ضَرُورَةٌ

ثم أوضح معنى هذه الأبيات، فقال: "مع لها حالتان: الأولى: أن تكون ساكنة العين، وهي كمفتوحاتها مثلثة الأصل، واختلف فيها حينئذ فقل: حرف جر، وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها، قال ابن أم قاسم المرادي: والصحيح أنها اسم وكلام سيويه مشعر باسميتها انتهى"^(٣).

هذه الأمثلة وغيرها يظهر من خلالها اهتمام البيهقي - رحمه الله - في كتابه صرف العناية بآراء المرادي، ونقله كثيرًا منها في جميع أبوابه، وأخذه برأيه حينما يرد على النحاة، وغالبًا ما يختم الخلاف برأي المرادي - رحمه الله -.

= وارتشاف الطرب ١٢٦٨/٣، والجني الداني، ص ١٦٥، وملف اللبيب ٢٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١، والجمع ١٧٧/٢، وشفاء العليل ٣٦٥/١.

(١) صرف العناية، ص ١٢٦؛ وينظر: الجني الداني، ص ١٦٥.

(٢) صرف العناية، ص ١٧٩؛ وينظر: الجني الداني، ص ٢١٨.

(٣) صرف العناية، ص ٢٩٦-٢٩٧.

الباب الثالث

منهج المراجعي النحوي وآراؤه

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقف المراجعي من الدِّراسات
النَّحَوِيَّة التي سَبَقَتْهُ

الفصل الثاني: المراجعي وأصول النَّحْوِ

الفصل الثالث: آراؤه النَّحَوِيَّة

الفصل الأول

موقف السراوي من الدرر لأساس التنموية التي سبقته

وفيهِ مبحثان:

المبحث الأول: المُرادِيُّ والبصُرِيُّونَ

المبحث الثاني: المُرادِيُّ والكُوفِيُّونَ

المُرَادِيُّ وَالْبَصْرِيُّونَ

نَحَاةُ البَصْرَةِ هُمُ الرُّوَادُ الْأَوَّلُ الَّذِينَ وَضَعُوا أُسُسَ النُّحْوِ، وَهُمْ أَيْضًا أَمْرَزَ أَيْمَنَهُ الَّذِينَ أَقَامُوا بِنَاءَهُ.

وَمِنْ أَمْرَزَ مَعَالِمِ النُّحْوِ البَصْرِيُّ مَا يَلِي:

١- الاستقراء والسماع من العرب الموثوق بعربيَّتِهِمْ، وما استلزمه هذا من انتقاء لِمَنْ تَتَلَقَّى عَنْهُمْ اللُّغَةَ، وَمِنْ تَدْقِيقِ وَتَثْبِثِ فِي الرِّوَايَةِ.

٢- إقامة قواعد النُّحْوِ عَلَى الكَثِيرِ الشَّائِعِ فِي الاستعمال العربي قرآنًا وشعرًا، وتأويل ما خالف ذلك.

٣- تغليب القياس، والتماس العِلَلِ لِمَا قَعَدُوا مِنْ قَوَاعِدَ^(١).

وَالْمُرَادِيُّ بَصْرِيٌّ النَّزْعَةُ فِي أَغْلِبِ مَبَاحِثِهِ، وَلِنَسْزَعْتَهُ البَصْرِيَّةَ هَذِهِ نَجْدُ اصطلاحاته النُّحْوِيَّةَ وتعاريفه هي اصطلاحات وتعاريف البصريين إِلَّا القليل منها. كما نجده يُرَجِّحُ آراءَهُمْ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي مِنْهَا:

١- الصَّحِيحُ أَنْ: كَلَا، وَكِلْتَا مَفْرَدَا اللَّفْظِ مِثْلَا الْمَعْنَى

ذهب إِلَى أَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ كَلَا، وَكِلْتَا مَفْرَدَا اللَّفْظِ مِثْلَا الْمَعْنَى، فَقَالَ: "أَمَّا "كَلَا"، وَكِلْتَا" فَهِيَ اسْمَانِ مَفْرَدَا اللَّفْظِ مِثْلَا الْمَعْنَى، بِدَلِيلِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا بِالْأَفْرَادِ تَارَةً مَرَاعَاةً لِلْفِظِ، وَبِالْثَّنِيَّةِ تَارَةً مَرَاعَاةً لِلْمَعْنَى. وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدُّ الْجَزْيِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَتْفِيهِمَا رَابِي^(٢)

(١) يُنْظَرُ: المِزْهَرُ، لِلْمِصْبُوطِيِّ، ت: مُحَمَّدٌ أَحْمَدٌ، وَآخَرُونَ، ط ٣ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية -)

٢١١/١، وَنَشَأَةُ النُّحْوِ، ص ٩٨-١٠٥، وَالْمَدَارِسُ النُّحْوِيَّةُ، لِشَوْقِي ضَيْفٍ، ص ١٧-٢٢، وَابْنُ حِشَامٍ آثاره وملحه النُّحْوِي، ص ٣٩٧.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ لِلْفَرَزْدَقِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: "كِلَاهُمَا قَدْ أَقْلَعَا" وَقَوْلُهُ: "وَكِلَا أَتْفِيهِمَا رَابِي" حَيْثُ أُلْحِقَ "أَقْلَعَا" ضَمِيرُ الثَّنِيَّةِ، مَرَاعَاةً

لِلْمَعْنَى، وَالرَّدُّ رَابِي مَرَاعَاةً لِلْفِظِ.

ولكونهما مفردَي اللفظ مثني المعنى، أعربا إعراب المفرد في موضع، وأعربا إعراب المثني في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب المفرد المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمر إعراب المثني بالالف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا... وما تقدم من أن "كلا وكلتا" مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثني لفظًا ومعنى. ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم^(١).

والوجه أنهما مفردان لفظًا مثنيان معنى؛ لعود الضمير عليهما مفردًا وهو الأكثر، وبه ورد القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾^(٢).

٢- وللاستدلال على أن ضمير الغيبة "هو" بجملته ضمير، قال: "ومذهب جمهور البصريين: أن الضمير "هو" و"هي" يحملتهما، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان: إلى أن الهاء منهما هي الاسم، والواو والياء مزيديتان للتكثير، واستدلوا بحذفهما في قول بعضهم: "ه" و"ه" وبحذفهما في التثنية والجمع، والجواب في هذا أن الحذف ضرورة والتثنية والجمع ألفاظ مرتجلة، و"هما" للمثنى مطلقًا و"هم" للجمع المذكر و"هن" للجمع المؤنث"^(٣).

= وقد اختلف في معنى البيت وسببه، قال الشيخ محي الدين عبد الحميد - رحمه الله - في الانتصاف من الانتصاف ٤٤٧/٢: "كان جرير بن عطية قد زوج ابنته عضية للأبلى، فعبره الفرزدق وهجاء... ولم يقف العيني على سبب الشعر، ولا السيوطي فزعم أن الكلام في وصف لرسين، وتبعهما العلامتان: الصبان والأمير، والصواب ما ذكرناه"^١ هـ.

وقوله: "كلاهما" الضمير فيه يعود إلى "عضية" وزوجها "الأبلى" أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات، فقد كان عليه أن يقول: كلاهما، و"أقلعاً" أي كفا عنه، و"راي" أي منطخ، وهو من ربا يربو وتبوا وهو: النفس العالي. (والبيت للفرزدق في الخصائص ٣/٣١٤، والمقاصد النحوية ١/١٥٧، والتصريح ٣/١٧٠، وشرح شواهد المغني، ص ٥٥٣، والدرر ١/١٦، والبيت ليس في ديوانه المطبوع، وهو له أو لجرير في لسان العرب (سكف) ٢/٢٠٤٩، وبلا نسبة في الانتصاف ٢/٤٤٧، وأسرار العربية، ص ٢٢٥، وشرح الفصل ١/٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٧، وشرح ابن النظم، ص ٢٣، والجمع ١/١٣٧، والخزانة ٢/٢٠١).

(١) توضيح المقاصد ١/٨٤-٨٥.

(٢) الكهف، من الآية ٣٣.

(٣) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ١٣٤.

فالمرادي رجح مذهب جمهور البصريين، وهو الرَّاجِح؛ لأنَّ الحرف يسقط في التثنية والجمع، إذا عرضت له علة توجب إسقاطه، وإن كان الحرف من أصل الكلمة، وإسقاط الواو، والباء لا يدل على زيادتها، وقد أوضح ابنُ الورَّاق^(١) علة الإسقاط، بقوله: "إنَّها لو لم تسقط لوجب ضمُّها، فكان إثباتها يوجب أن تكون مضمومة قبلها ضمة، وذلك مستثقل، فحذفوها للاستثقال، فكانت العلة في حذف الواو استثقال الضمة فيها، فلهذا حُذِفَتْ"^(٢).

٣- الضمير المرفوع المنفصل إذا وقع فصلاً لا محل له من الإعراب

ذكر في "شرح التسهيل" و"الجنى الداني" اختلاف القائلين باسمية هذه المضمرات، ألها محل من الإعراب أم لا؟ فمذهب البصريين^(٣) أنَّها لا محل لها من الإعراب، ومذهب الكسائي والفراء أنَّ لها محلاً من الأعراب. فذهب الكسائي^(٤) إلى أن محلها محل ما بعدها، وذهب الفراء^(٥) إلى أن محلها محل ما قبلها ففي نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾^(٦) فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً، وعلى مذهب الفراء يكون محله رفعاً. ويعلق المرادي على مذهبهما بأنَّه "لو كان كذلك لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده فكان يقال: علمت زيداً إيَّاه الفاضل"^(٧). ثم قال: "والصحيح مذهب البصريين أنَّها لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّ الغرض بها الإعلام من أوَّل وهلة بكون الخير خيراً

(١) هو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي المعروف بابن الورَّاق، فقيه، أصولي، محوِّي، إمام في العربية، وكان عالماً بالنحو وعلمه. قرأ القرآن على أبي بكر بن مقسم، وروى عنه، وقرأ عليه أبو علي الأهوازي، وروى عنه، له تصانيف منها: شرح كتاب سيويد، والفصول في نكت الفصول، والهداية...، توفي سنة ٣٨١ هـ.

يُنظر: (ترجمة الألباء ٢٣١، وإنباه الرواة ١٦٥/٣، وبغية الوعاة ١٢٩/١، وهدية العارفين ٥٢/٢).

(٢) علل النحو؛ لابن الورَّاق، ت: محمود الدرويش، ط ١ (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠ هـ) ص ٤١٢.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٩٥٨/٢.

(٤) يُنظر رأي الكسائي في: الارتشاف ٩٥٨/٢، والمساعد ١٢٢/١.

(٥) يُنظر رأي الفراء في: الارتشاف ٩٥٨/٢، والجنى الثاني، ص ٤٤٥، وشفاء العليل ٢٠٨/١.

(٦) المائدة، من الآية ١١٧.

(٧) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ١٦٣.

لا صفة، فاشتدَّ شبهها بالحروفِ إذْ لَمْ يُجَاءَ بِهَا إِلَّا لِمَعْنَى فِي غَيْرِهَا فَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى مَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ^(١).

٤- الخلاف في فعلية عسى

ذهبَ إِلَى أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ عَسَى فِعْلٌ، فَقَالَ: "ذهبَ بعضُ التَّخَوِينِ إِلَى أَنَّ عَسَى حَرْفٌ. وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ السَّرَاجِ... وَذهبَ الجَمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ فِعْلٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَالدَّلِيلُ عَلَى فَعْلِيَّتِهِ: اتِّصَالُ ضَمَائِرِ الرُّفْعِ الْبَارِزَةِ بِهِ، نَحْوُ: عَسَيْتُ وَعَسَيْتُمْ. وَلِحَاقِ تَاءِ الثَّانِيَةِ بِهِ، نَحْوُ: "عَسَتْ هِنْدٌ أَنْ تَقُومَ"^(٢).

٥- عامل الرفع في خبر إن وأخوتها

وَفِي عَمَلِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا قَالَ: "وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ تَنْصِبُ الْأَسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ. خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ، فِي قَوْلِهِمْ: إِنْ الْخَبَرُ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ"^(٣).

٦- إعمال "إن" المكسورة المخففة من الثقلية، قال: "الثاني؛ (أي من أوجه إن المكسورة الخفيفة): إن، المخففة من الثقلية. وفيها بعد التَّخْفِيفِ لَفْتَانٌ: الْإِهْمَالُ وَالْإِعْمَالُ. وَالْإِهْمَالُ أَشْهَرُ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ﴾^(٤) وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ، وَنَقَلَ سَيَبُوهُ حُجَّةً عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْإِعْمَالَ"^(٥)، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّسْهِيلِ: "... وَمَنْعَ الْكَوْفِيِّينَ إِعْمَالَهَا وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِرَوَايَةِ سَيَبُوهِ وَالْأَخْفَشِ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ^(٦) ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ﴾"^(٧).

(١) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ١٦٣، يُنظَرُ: الجني الداني، ص ٤٤٥.

(٢) الجني الداني، ص ٤٣٤.

(٣) توضيح المقاصد ٣٣٤/١، يُنظَرُ: الجني الداني، ص ٣٧٩.

(٤) هود، من الآية ١١١، والقراءة بالتَّخْفِيفِ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْحَرَمِيِّينَ، يُنظَرُ: هَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي الْحُجَّةِ،

لَا بِنَ خَالُوِيَّةٍ ١٩٠-١٩١، وَالْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعِلَلِهَا وَحُجَجِهَا؛ لِلْقَيْسِيِّ ٥٣٦/١-٥٣٧، وَالْبَحْرُ الْمُهَيْطُ ٢١٦/٦، وَالنَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ ٣٥٣/٢، وَالْإِتْمَاعُ ١٣٥/٢.

(٥) الجني الداني، ص ٢٢٨.

(٦) هود، من الآية ١١١.

(٧) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٤٤١.

٧- ومن أحكام الفاعل عند البصريين وقوعه بعد المسند، وعند الكوفيين جواز تقديمه. وفي ذلك يقول: "مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله؛ لكونه كالجزء منه، فإن ظهر المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو: "قام زيد" و "قمت"، وإن لم يظهر بعده بل قبله نحو: "زيد قام" أو لم يظهر قبله ولا بعده نحو: "قم" فهو ضمير مستتر؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ولا يتأخر عنه" (١).

وفي شرحه لتعريف ابن مالك للفاعل (٢) قال: "قوله: "مقدم" احتراز من نحو "زيد قام" أو "زيد قائم" فإن زيدا في المثالين اسم أسند إليه فعل أو مضمن معناه، وليس بفاعل لتقدمه، بل هو مبتدأ، وما بعده خبر؛ هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقلب الفاعل على العامل..." (٣).

٨- ولترجيح أولى العاملين بالعمل في التنازع قال: "عمل كل واحد منهما مسموع، والخلاف في الترجيح. فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أرجح لقربه، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أرجح لسبقه... والصحيح مذهب البصريين؛ لأن إعمال الثاني هو الأكثر، وإعمال الأول قليل نقل ذلك مسيوه عن العرب" (٤).

٩- أصل الاشتقاق المصدر

رجح رأيهم فيما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل في الاشتقاق، فقال: "كون المصدر أصلاً للفعل والوصف هو المختار فالفعل والوصف مشتقان منه، وهو مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه. والصحيح مذهب

(١) توضيح المقاصد ٤/٢.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل، ص ٧٥: "الفاعل هو: المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول" ١هـ.

(٣) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٥١٠.

(٤) توضيح المقاصد ٢/ ٦٥ - ٦٦.

البصريين؛ لأنَّ الفرع لا بدَّ فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزَّمان^(١).

١٠ - ناصبُ المفعول معه

ذكر الخلاف في ناصبِ المفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة، فقال: "اختلف في ناصبِ المفعول معه على أقوال: أحدها: وهو الصحيح أن الناصب له هو ما عمل في السابق من لازم، ومتعد، واسم بمعناه، وهو مذهب البصريين.

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالخلاف. وهو فاسد؛ لأنَّ الخلاف معنى، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة، ولو كان ناصباً لقل: ما قام زيد ولكن عمراً، ويقوم زيد لا عمراً، ولا يُقال؛ فإنَّ العرب ترفع المسألتين.

الثالث: أنه منصوب بالواو نفسها وهو مذهب الجرجاني، وهو ضعيف؛ لأنَّ الواو لو كانت ناصبة لالتصل بما الضمير كغيرها من الحروف الناصبة كـ "إن" وأخواتها...^(٢).

والوجه في هذه المسألة أن واو المعية مقوِّية وغير عاملة بنفسها، والنصب بالفعل لا بما. وبعضه ترجيح الجرجاني له في آخر مصنفاته "المقتصد" وتصريحه أنه لا عمل للواو، وإنما العمل للفعل قبلها بإعانة الواو، فهو بذلك يوافق رأي جمهور البصريين^(٣).

١١ - الصحيح أن الجر بـ "رُب" المحذوفة لا بالواو

ذهب إلى أن الصحيح أن الجرَّ بـ "رُب" المحذوفة لا بالواو، فقال: "ذهب الميرد^(٤) والكوفيون. إلى أنها حرف جرُّ لنيابتها عن "رُب" وأنَّ الجرَّ بها لا بـ "رُب"

(١) توضيح المقاصد ٧٦/٢.

(٢) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ١٤٤ (ب) (بصرف)، وينظر: توضيح المقاصد ٩٨/٢، والجنى الذاني، ص ١٨٦.

(٣) ينظر: المقصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١ - ٦٦١.

(٤) ينظر: المقضب ٣٤٦/٢ - ٣٤٧.

المحذوفة. واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بما... والصحيح أن الجرّ بـ "رُبّ" المحذوفة لا بالواو؛ لأنّ للواو أسوة في الفاء وهل...^(١).

وصرّح في شرحه على الألفيّة باسمهم، فقال: "والصحيح أنّه بـ "رُبّ" المضمرّة وهو مذهب البصريين"^(٢).

والراجح مذهب البصريين. ودليل صحته عمل "رُبّ" محذوفة بدون وجود "الفاء" أو "الواو"؛ لذا أهملها سيويه - رحمه الله - وعدهما حرفي عطف لا غير^(٣).

١٢ - إعمال أمثلة المبالغة

رجّح رأي سيويه والبصريين في إعمال أمثلة المبالغة، فقال: "... ومنع الكوفيون إعمال الخمسة؛ لأنّها لمّا جاءت للمبالغة زادت على الفعل فلم تعمل عندهم لذلك، والصحيح مذهب سيويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظماً ونثراً، مثال فَعَّال قول من سمعه سيويه: "أما العسل فأنا شرّاب" ..."^(٤).

والراجح إعمال صيغ المبالغة عمل فعلها؛ "لأنّ القياس دلّنا على إعمالها، وسيويه نقل إعمالها عن العرب وهو ثقة، فلا سبيل إلى ردّها ما رواه"^(٥).

١٣ - وفي فعلية "أفعل" في التعجب قال: "وأما "ما أفعله" ففيه خلاف. ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته، وذهب الكوفيون غيره إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم، فلعلّ له قولين. والصحيح أنّه فعل، لبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به، وليس من الأسماء التي تنصبه، وللزومه مع باء المتكلم نون الوقاية نحو: "ما أفقرني إلى عفو الله"، وقد أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية ولم يجعلوها لازمة، وحكوا عن العرب، واحتجوا على الاسميّة بعدم تصرفه، وتصغيره وبصحة عينه، وأجيب بأن امتناع تصرفه؛ لأنّه لزم

(١) الجني الداني، ص ١٨٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢٣٤/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢٦٢/١ - ٢٦٣.

(٤) توضيح المقاصد ١٩/٣ - ٢٠.

(٥) شرح ألفية ابن معطي؛ لابن القواس ٩٩٢/٢.

طريقة واحدة فلم يحتج إلى تصرفه كـ "عسى" و "ليس" وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل^(١).

١٤- أسماء الأفعال أسماء حقيقة

وافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أن أسماء الأفعال أسماء حقيقة، وخالف في ذلك الكوفيين، فقال: "مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة، والصحيح أنها أسماء لقبولها علامات الأسماء كالتثنية والتعريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال"^(٢).

١٥- ناصب المضارع بعد "لام الجحود ولام التعليل"

ذهب إلى أن ناصب المضارع بعد لام الجحود ولام التعليل بـ "أن" مضمرة بعدها، لا بما نفسها خلافاً للكوفيين، فقال: "والصحيح مذهب البصريين؛ لثبوت الجر بما في الأسماء. وقد أمكن بقاؤها جارة بتقدير "أن"؛ لأن المصدر المنسبك من "أن" المقدرة والفعل مجرور بها. وأيضاً فظهور "أن" بعد هذه اللام في بعض المواضع موضح لما أُدعي من الإضمار"^(٣).

١٦- همزة "أَيْمَنَ" همزة وصل

البصريون يرون أن همزة "أَيْمَنَ" همزة وصل، والكوفيون يرونها همزة قطع. يقول المرادي: "وأما "أَيْمَنَ" فهو اسم مشتق من "الْيَمَنَ" وهو مخصوص بالقسم، وهمزته همزة وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين وقولهم في ذلك ضعيف لثلاثة أوجه:

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ١٩٠ (أ - ب) (بتصرف)، ويُظَنُّ: توضيح المقاصد ٦٢/٣

٦٣-، والخلاف بين البصريين والكوفيين؛ للعكبري، ص ٢٨٥، المسألة رقم ٤٢.

(٢) توضيح المقاصد ٧٥/٤.

(٣) الجنى الثاني، ص ١٥٦، ويُظَنُّ: توضيح المقاصد ١٩٣/٤.

الأول: أن هذا همزة وصل، و"أيمن" الذي هو جمع يمين همزة همزة قطع.
 الثاني: أن من العرب من يكسر همزته في الابتداء وهمزة الجمع لا تكسر.
 الثالث: أن من العرب من يفتح ميمه. يكون على وزن "فعل" ولا يوجد ذلك في
 الجموع.
 الرابع: أنه لو كان جمع "يمين" لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفردة من النصب
 والرفع^(١).

الْحَقُّ لَيْسَ دَائِمًا مَعَ الْبَصْرِيِّينَ

والمُرَادِيُّ عَلَى كثرة متابعتهم لهم وترجيحه لآرائهم كان يرى أن الحق ليس معهم
 دائمًا. ولهذا نجد مخالف البصريين في مواضع كثيرة ستأتي نماذج لها عند الحديث عن
 موقفه من الكوفيين.



(١) الجني الثاني، ص ٩٥ (بتصرف)، وينظر: توضيح المقاصد ٥/ ٢٧٣.

المُرَادِيُّ وَالْكُوفِيُّونَ

نشأ نحو الكوفة متأخرًا عن نحو البصرة. فالكسائي والفراء - مؤسسا المذهب الكوفي - كانا تلميذين للأخفش أكبر النحاة البصريين بعد سيويه.

ولم يحفظ لنا التاريخ من تراث الكوفيين في النحو إلا القليل، وأهم ما نُشِرَ منه إلى الآن هو كتاب "معاني القرآن" للفراء. وكتب النحو التي عُيِّتَ بالمذهب البصري، عرضت كثيرًا من مسائل الخلاف بين أهل البلدين، وقد ألفت كتب اشتملت على طائفة كبيرة من هذه المسائل من أشهرها كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، وكتاب "إتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" لأبي بكر الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ).

وَمِنْ أَمْزَجَ خَصَائِصِ النَّحْوِ الْكُوفِيِّ مَا يَلِي:

- ١- التوسع في رواية لغات القبائل وأشعار العرب.
- ٢- القياس على القليل النادر من الاستعمال العربي فلا مانع عندهم من بناء قاعدة على شاهد واحد لها.
- ٣- الاستشهاد بالقراءات^(١).

والمُرَادِيُّ خَالَفَ الْكُوفِيَّ فِي مَعْظَمِ آرَائِهِمُ الَّتِي سَبَقَتْ غَمَاجُ^(٢) مِنْهَا، وَهَذِهِ الْمَخَالَفَةُ سَمِيَّةٌ وَاضِحَةٌ فِي مَصْنَفَاتِهِ لِنِزَعَتِهِ الْبَصَرِيَّةِ. وَلَكِنْ الَّذِي يَسْتَحِقُّ التَّنْوِيهِ هُوَ مُوَافَقَتُهُ لِنَحَاتِ الْكُوفَةِ فِي بَعْضِ مِمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ أَمَثَلْتُ سِيَائِي بَعْضُهَا^(٣)، وَمِنْهَا أَيْضًا:

(١) يُنْظَرُ: نَشَأَةُ النَّحْوِ، ص ١٠٥ - ١١٤، وَالْمَدَارِسُ النَّحْوِيَّةُ؛ لَشَوْقِي ضَيْف، ص ٩٥ - ١٠٠، وَابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ آثاره ومذهبه، ص ٤٠٥.

(٢) يُنْظَرُ: ص ١٩٢ - ٢٠٠ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

(٣) يُنْظَرُ: ص ٢٢٤ - ٢٢٩ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

١ - جواز تشديد الثون في تشية "الذي" و"التي" مع الياء

ذهب مذهب الكوفيين إلى جواز تشديد الثون - عوضاً عن الياء المحذوفة - في تشية "الذي" و"التي" مع الياء، وخالف بذلك البصريون الذين ذهبوا إلى المنع، فقال: "وقوله:

وَالثُّونُ إِنْ تُشَدِّدَ فَلَا مَلَامَةَ

إشارة إلى جواز تشديد الثون في تشية "الذي والتي" فتقول: اللذان، واللذان، وهو مع الألف متفق على جوازه، وأما مع الياء فمنعه البصريون، وأجازوه الكوفيون، وهو الصحيح؛ لقراءة ابن كثير ﴿رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾^(١) بالتشديد^(٢) "٣".

٢ - "أن" بعد "لو" فاعل فعل مقدر

اختلف في موضع "أن" بعد "لو" في نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٤)، فذهب سيويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج، وكثير من النحويين إلى أنها فاعل فعل مقدر تقديره: ولو ثبت أنهم.

وقد رجح المرادي رأي الكوفيين، فقال: "وهو أقيس، إبقاء للاختصاص"^(٥).
يعني: اختصاص "لو" بالدخول على الأفعال.

٣ - بَلَّه من أدوات الاستثناء

تابع الكوفيون في أن "بله" من أدوات الاستثناء، فقال: "وعَدَّ الكوفيون والبغداديون "بله" من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار. رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناء، إذ المعنى: إن إكرامك الأحرار

(١) فصلت، من الآية ٢٩، وقراءة تشديد الثون لابن كثير، ووافقه أبو عمرو، وباقي القراء بالتخفيف. يُنظَرُ هذه القراءة في: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١، والبحر المحيط ٣٠٣/٧، والنشر ٢٤٨/٢، والإلحاف ٤٤٣/٢.

(٢) قال ابن الشجري في أماليه ٥٥/٣: "إن التشديد لغة قريش" ١ هـ.

(٣) توضيح المقاصد ٢٠٧/١.

(٤) المجرات، من الآية ٥.

(٥) الجنى الثاني، ص ٢١٩، ويُنظَرُ: توضيح المقاصد ٢٧٧/٤.

يزيد عَلَى إكرامِكَ العبيد. وذهب جمهورُ البصريين إلى أَنَّهَا لَا يُسْتَشْنَى بِهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيمَا بَعْدَهَا إِلَّا الْخَفْضُ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ النَّصْبُ مَسْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(١).

٤- " مِنْ " لابتداءِ الغايةِ الزَّمانيةِ

تابعَ الكوفيّين في بحْيءِ " مِنْ " لابتداءِ الغايةِ الزَّمانيةِ، فقال: " وَلَا تَكُونُ لابتداءِ الغايةِ فِي الزَّمانِ عِنْدَ البصريين، وَذهب الكوفيون والمبردُ، وابنُ درستويه إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ لابتداءِ الغايةِ فِي الزَّمانِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لكَثْرَتِهِ نَظْمًا وَنَثْرًا. وَتَأْوِيلُ مَا كَثُرَ لَيْسَ بِجَيِّدٍ^(٢).

وَقَدْ جَاءَ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّسْهِيلِ عَنْ بَحْيءِ " مِنْ " لابتداءِ الغايةِ مَظْلَقًا مَا يَأْتِي: " مِثَالُ الْمَكَانِ ﴿مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^(٣)، وَمِثَالُ الزَّمانِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: " مِنْ الْآنِ إِلَى غَدٍ " حَكَاهُ الْأَخْفَشُ فِي الْمَعَانِي... وَمَنْعَ البصريونَ كَوْنَهَا لابتداءِ الغايةِ فِي الزَّمانِ، وَأَثَبَتِ الكوفيونَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ جُمْلَةً مِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ، وَتَأْوِيلُ البصريينَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَثْرَتِهِ غَيْرَ مُرَضٍ^(٤). وَقَالَ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي: "... وَتَأْوِيلُ البصريينَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ تَعْسُفٌ^(٥).

٥- نِيَابَةُ حُرُوفِ الْجَرِّ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ

مَذْهَبُ البصريينَ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِقِيَاسِ أَنَّ أَحْرَفَ الْجَزْمِ وَأَحْرَفَ النَّصْبِ كَذَلِكَ. وَمَا أَوْهَمَ هَذَا فَإِنَّهُمْ يُسَوِّوْنَ تَأْوِيلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(٦) حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ " فِي " لَيْسَتْ بِمَعْنَى " عَلَى " وَلَكِنْ شَبَّهَ الصَّلْبَ لِمَكْنِهِ مِنَ الْجَذْعِ بِأَحْوَالِ فِي الشَّيْءِ. وَإِنَّمَا عَلَى تَضْمِينِ الْفَعْلِ مَعْنَى فَعَلٍ: يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفَ^(٧).

(١) الجنى الداني، ص ٤٠٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢٠١/٢-٢٠٢.

(٣) الإسراء، من الآية ١.

(٤) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٠٩ (ب).

(٥) الجنى الداني، ص ٣١٤.

(٦) طه، من الآية ٧١.

(٧) يُنْظَرُ: الجنى الداني، ص ١٠٨-١٠٩، ص ٢٦٨.

والمرادى في هذه المسألة يعرض أقوال البصريين والكوفيين ولا يرجح أحد الأقوال، غير أن الذي يقرأ كتاب "الجنى الداني" وباب حُرُوفِ الجَرِّ في "شرح التسهيل" ^(١) يلمح ميله إلى المذهب القائل بجواز نيابة حروف الجر، وسكوته دليل على ترجيحه لذلك، كما أنه ختم بعضها من مباحثه بأبيات منظومة تدلُّ دلالة قاطعة على أن ناظمها يرجح نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فمن ذلك قوله في الباء:

بِالْبَاءِ الصِّقْ ، وَاسْتَعِنْ ، أَوْعَدْ ، أَوْ
وَأَتَتْ بِمَعْنَى مَعْ ، وَفِي ، وَعَلَى ، وَعَنْ

وفي معاني "من" يقول: وقد كنت نظمت لـ "من" اثني عشر معنى في هذين البيتين:

أَتَتْ "مِنْ" لَتَيِّينٍ ، وَبَعْضٍ ، وَتَعْلِيلٍ ، وَبَدْءٍ ، وَانْتِهَاءٍ
وَأَبْدَالٍ ، وَزَائِدَةٍ ، وَفَضْلٍ ، وَمَعْنَى عَنْ ، وَفِي ، وَعَلَى ، وَبَاءٍ ^(٢)

فهذه الأبيات، وغيرها تشير إلى ورود الحرف الواحد لمعان عدة، ويبدو منها أن المرادى لا يهدف بنظمها إنكار نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، والله أعلم بالصواب.

٦- حَذْفُ حَرْفِ التَّدَاءِ مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ

ذهب المرادى مذهب الكوفيين في جواز حذف حرف التَّدَاءِ مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ؛ لسوروده نثراً ونظماً، فقال: "ومن حذفه من اسم الجنس قوله **قُلُوبِي حَجَرٌ**" ^(٤) وجاءت منه ألفاظ في النثر والنظم. ومذهب البصريين أن حذف التَّدَاءِ منه لا يجوز إلا في شذوذ أو ضرورة. وهو عند الكوفيين قياس مُطَرَّد ... والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرة نثراً ونظماً ^(٥).

(١) يُنظَرُ: شرح المرادى على التسهيل (المخطوط)، ق ٢١٠ (ب) - ٢١١ (أ).

(٢) يُنظَرُ: الجنى الداني، ص ١١٦.

(٣) الجنى الداني، ص ٣٢٣.

(٤) هذا جزء من حديث قاله الرسول ﷺ حكاية عن موسى **الْقَلْبُ** حين فرَّ الحجر بثوبه لنا وضعه عليه، وذهب ليغسل، والحديث رواه أبو هريرة **عَلَيْهِ السَّلَامُ**، وأخرجه مسلم في كتاب: الفضائل، باب: من فضائل موسى **عَلَيْهِ السَّلَامُ** رقم ٢٣٧٢، ١٣٥/١٥، وأخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: من اغسل غُزَيَّانَا وَخَذَهُ فِي الْخُلُوةِ، رقم ٢٧٨ ص ٧٥.

(٥) توضيح المقاصد ٢٧١/٣ - ٢٧٣.

٧- منع صرف ما ينصرف للضرورة

ذهب مذهب أكثر الكوفيين والأخفش والفارسي في جواز منع صرف المستحق للصرف للضرورة، فقال: "وأما منع صرف المستحق للصرف للضرورة ففي جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه،... وهو الصحيح؛ لثبوت سماعه فمنه^(١):"

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَقُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ^(٢).

٨- نصب الفعل بعد "الفاء" في جواب الرجاء قياساً على التمني

رجَّح رأيهم فيما ذهبوا إليه من جواز نصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء قياساً على نصبه في جواب التمني، وخالف بذلك البصريين، فقال: "قال في شرح الكافية: ألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جواباً منصوباً، ويقول: أقول؛ لثبوت ذلك سماعاً، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلِعُ﴾^(٣) انتهى^(٤)، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَكِّي * أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَةً الذِّكْرَى﴾^(٥) ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه بعد^(٦)."

(١) البيت من المغارب، لعباس بن مرداس في ديوانه، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، ١٩٦٨م، ص ٨٤.

الشاهد في قوله: "مرداس" حيث منع من الصرف، وهو مصروف.

وحصن: هو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري أحد بيوتات العرب. وحابس بن عنان المجاشعي وإلد الأقرع الصُّحَّابي المشهور. ومرداس بن أبي عامر السلمي وإلد العباس الصُّحَّابي المشهور صاحب البيت الشاهد. وهو من جملة أبيات يعاتب بها الرسول ﷺ، حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة من الإبل، وأعطاه أبا عرو، فأرضاه رسول الله ﷺ.

يُنظَرُ: (الشعر والشعراء ١٠٧/٢، ٧٥٢/٢، والإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وشرح ابن السائغ ص ٤٧١، ولسان العرب (ردس) ٣/١٦٢٣، والمقاصد التحوية ٣٦٥/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٠٣/٣، والجمع ١/١٢١، وشرح الأشعري ٣/٤٠٣، وخزانة الأدب ١/١٤٧، ٢٥٣).

(٢) توضيح المقاصد ١٧٠/٤ - ١٧١.

(٣) غافر، من الآيتين ٣٦، ٣٧.

(٤) يُنظَرُ: شرح الكافية ٣/١٥٥٤.

(٥) عبس، من الآيتين ٣ - ٤.

(٦) توضيح المقاصد ٤/٢١٧، ويُنظَرُ: شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٩٥ (ب).

٩- إسكان "لام" الأمر "بعد" ثم

رجَّح رأيهم في إسكان لام الأمر بعد "ثم"، فقال: "ويجوز إسكانها بعد "ثم"، وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة، بخلاف لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، واليزي (ثم) لَيَقْطَعُ ﴿(١)﴾... (٢)﴾.

١٠- جواز مد المقصور للضرورة

رجَّح رأيهم في جواز مد المقصور للضرورة مطلقاً، فقال: "مد المقصور شبه بمنع ما يستحق الضرف، فلذلك اُختلف فيه. منعه جمهور البصريين مطلقاً...، وأجازته جمهور الكوفيين مطلقاً، والظاهر جوازه؛ لوروده في قول الشاعر (٣):

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعِلِ وَاللَّهَاءِ (٤).

وإلى جانب موافقة المرادي الكوفيين في عدد من آرائهم بالمسائل الفرعية، فقد وافقهم إلى حد كبير في أصل من أصول مذهبهم هو الاستشهاد بكثير من القراءات التي استشهدوا بها، وعدل عنها البصريون، وستأتي نماذج لهذا عند بيان موقفه من الاستشهاد بالقراءات - بمشيئة الله -



(١) الحج: من الآية ١٥، وتامها «مَنْ كَانَ يَنْظُرُ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيطُ». وحجة من أسكن اللام آله على التخفيف للكسرة، وكأنه اعتد بحرف العطف. يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٦/٢-١١٧، والنشر ٣٢٦/٢.

(٢) الجني الداني، ص ١٥٤.

(٣) البيت من الرجز لأبي المقدم الراجر في سخط اللآلي، لأبي عبد الله البكري، ت: عبدالعزيز الميني، ص ٨٧٤.

الشاهد فيه: قوله: "واللهاء" حيث مده اضطواراً، وأصله "اللهاء" بانقصر نظير: حصي، ولحقاً.

وقوله: شَيْشَاءٍ: التمر الذي لم يشتد نواه؛ لأنه لم يلقح، وقيل: هو أردأ الثمر. ينشَبُ: يعلو. المسعل: موضع

السعال من الحلق. واللهاء: حسنة مطبقة في أقصى سقف الفم.

يُنْظَرُ: (الخصائص ٣١٨/٢، والإيضاح ٧٤٦/٢، وابن يعيش ٤٢/٦، وشرح الكافية الشافية ١٧٦٨/٤،

وشرح ابن النظم، ص ٥٤٢، والارتشاف ٢٣٨٥/٥، وابن عقيل ١٠٣/٤، وجمع الغوامع ٣٣٨/٥، وشرح

الاشعوري ١٥٥/٤، والدُرر ٢١١/٢، ٢١٢).

(٤) توضيح المقاصد ١٦/٥-١٧ (بتصرف).

الفصل الثاني

السردي وأصول النحوي

المبحث الأول: السماع (القرآن الكريم، القراءات،
الحديث النبوي الشريف، كلام العرب الشعري والنثري)

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الرابع: العلة والتعليل

أَوَّلًا: السَّمَاعُ

يُمَثِّلُ السَّمَاعُ أَهَمَّ الْأَصُولِ الثَّخَوِيَّةِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الثُّخَاةُ مَذَاهِبَهُمْ وَقَوَاعِدَهُمْ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْقَوْلُ الْفَصْلُ عِنْدَ تَعَارُضِهِ مَعَ بَعْضِ الْأَصُولِ الْأُخْرَى، إِذَا مَا ثَبَتَ السَّمَاعُ بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَإِنْ كَانَ شَاذًا تَوَقَّفَ بِهِ عِنْدَ حُدُودِ مَا سَمِعَ، وَلَمْ يَقْسَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ.

يَقُولُ ابْنُ جَنِّي عَنِ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ: " إِذَا تَعَارَضَا نَطَقْتَ بِالسَّمْعِ عَلَى مَا جَاءَ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَقْسَ فِي غَيْرِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ اسْتَخَوْذُوا عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ^(١)، فَهَذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ، لَكِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ قَبُولِهِ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَنْطِقُ بِلُغَتِهِمْ، وَتَحْتَذِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَمَلَتِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكَ مِنْ بَعْدِ لَا تَقِيسُ عَلَيْهِ غَيْرَهُ ... " ^(٢).

وَأُطْلِقَ أَبُو الْبَرَكَاتِ مُصْطَلَحَ " التَّنْقِيلِ " وَأَرَادَ بِهِ " السَّمَاعَ "، وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: " التَّنْقِيلُ: هُوَ الْكَلَامُ الْعَرَبِيُّ الْفَصِيحُ الْمُنْقُولُ بِالتَّنْقِيلِ الصَّحِيحِ الْخَارِجِ عَنْ حَدِّ الْقَلَّةِ إِلَى حَدِّ الْكَثْرَةِ؛ فَخَرَجَ عَنْهُ - إِذَنْ - مَا جَاءَ فِي كَلَامِ غَيْرِ الْعَرَبِ مِنَ الْمَوْلَدِينَ، وَمَا شَذَّ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ كَالْحَزْمِ بِ- لَنْ " وَالتَّنْصِبِ بِ- لَمْ " ... " ^(٣).

وَقَدْ حَدَّدَ السُّيُوطِيُّ السَّمَاعَ بِقَوْلِهِ: " وَأَعْنِي بِهِ مَا ثَبَتَ فِي كَلَامٍ مِنْ يُوثَقُ بِفَصَاحَتِهِ؛ فَشَمِلَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى - وَهُوَ الْقُرْآنُ - وَكَلَامَ نَبِيِّهِ ﷺ، وَكَلَامَ الْعَرَبِ قَبْلَ بَعْثِهِ وَفِي زَمَنِهِ وَبَعْدَهُ إِلَى أَنْ فَسَدَتِ الْأَلْسِنَةُ بِكَثْرَةِ الْمَوْلَدِينَ نَظْمًا وَنَثْرًا عَنْ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الثُّبُوتِ " ^(٤).

وَالْمَسْمُوعُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِقُرْأَاتِهِ، وَالْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ النَّسْرِيُّ وَالشَّعْرِيُّ.

(١) المجادلة، آية ١٩ .

(٢) الحصانص ١ / ١١٧ .

(٣) لَمَعَ الْأَدَلَّةُ فِي أَصُولِ الثَّخَوِ، لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، تَحْقِيقٌ: سَعِيدُ الْأَلْغَانِي (دِمَشْقُ: مَطْبَعَةُ الْجَامِعَةِ

السُّورِيَّةِ ١٣٧٧هـ) ص ٨١ - ٨٢ .

(٤) الْاِقْتِرَاحُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الثَّخَوِ لِلْسُّيُوطِيِّ. (دَارُ الْمَعَارِفِ. حَلَبَ -) ص ١٤ .

وسأفرد لموقف المرادي من السماع حديثاً مختصراً الآن، وسوف أخصص المباحث الآتية لبيان موقفه من كل نوع من أنواع السماع ومنهجيه في الاستشهاد به إن شاء الله.

أولى المرادي السماع عناية فائقة، ومنحه اهتماماً كبيراً، وذلك بمصادره المختلفة التي ذكرها السيوطي آنفاً؛ فالمرادي إذا ما أورد قولاً أو قاعدة نحوية يرجحها استدلالاً بالسماع؛ وإذا رد قولاً استدلالاً بعدم سماعه، وإذا اجتمع عنده السماع والقياس، رجح السماع على القياس وأخذ به، ولا يأخذ برأي أو مذهب لأحد ما لم يكن مؤيداً بسماع، ويرد حتى آراء البصريين وسيبويه إن لم يكن هناك نقل يؤيدها، ويرجح عليها أقوال نخاعة آخرين متأثراً بذلك بشيخه أبي حيان وسالكاً سبيله^(١).

ومن أمثلة ذلك:

١- قال المرادي في باب العلم: "العلم المختوم" بويه "فيه لغتان: الفصحى بناؤه على الكسر، ولم يذكر سيبويه غيرها. والثانية: أن يعرب غير منصرف فتقول: "قام سيبويه ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، قيل: وهذا وجه أجازة الجرمي فإن كان سماعاً قبل، وإن كان قياساً فالقياس منعه"^(٢).

٢- الفصل بين إذن والمضارع المنصوب بما ينصب الفعل المضارع بعد إذن بشروط منها أن تكون إذن متصلة بالفعل المضارع، وجوز بعض النحاة الفصل بالظرف، وأجاز ابن بابشاذ^(٣) توسط النداء والدعاء، قال المرادي: "أجاز بعض النحويين توسط الظرف بين إذن ومنصوبها اختياراً، فيقال: إذن غداً أكرمك، في جواب من يقول: سأزورك؛ وممن أجاز ذلك ابن عصفور، والصحيح المنع؛ لأنه لم يسمع، وأجاز ابن بابشاذ توسط

(١) يُنظر: أبو حيان النحوي، ص ٤٠٠ - ٤١٤.

(٢) شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ١٦٩.

(٣) هو: طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري. إمام عصره في النحو، ورد العراق وأخذ من علمائها، ورجع مصر، وعمل في ديوان الرسائل، ودرس في جامع عمرو بن العاص، أخذ عنه محمد بن بركات النحوي اللغوي وغيره، من تلاميذه: شرح جمل الزجاجي، وشرح الأصول؛ لابن السراج، واخترت في النحو. توفي سنة ٤٥٤ هـ.

يُنظر ترجمته في: (إنباه الرواة ٩٦/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢، وحسن المحاضرة ٣٠٦/١، والأعلام ٢٢٠/٣).

النداء والدعاء بين " إذن " ومنصوبها نحو: " إذن يا زيد أحسن إليك، وإذن يغفر الله لك يدخلك الجنة "، ثم قال: " يحتاج إلى سماع" (١).

وقال في الجنى الداني: " ولم يُسمع شيء من ذلك فالصحيح منه" (٢).

٣- وقال في باب عوامل الجزم: " كيف اسم لتعميم الأحوال، وهي من أسماء الاستفهام، وقد يُجازى بها معنى لا عملاً، فيقال له: " كيف تصنع أصنع "، ولا يجزم بها خلافاً للكوفيين فإنهم يجزمون بها ولم يسمع، وإنما أجازوه بالقياس" (٣).

٤- وفي باب النسب: عند النسب إلى " حمولة " و" ركوبة " يقال: حملي، وركبي، على مذهب سيويه (٤)، وعلى مذهب المبرد (٥) والأخفش (٦) النسب على لفظه فتقول: حمولي وركوبي، وعلى مذهب ابن الطراوة (٧) تحذف الواو، ويترك ما قبلها مضموماً فتقول: حملي بضم الميم، قال المرادي: " والصحيح مذهب سيويه؛ لأن السماع إنما ورد به قالوا في شئوة: شئي، ولم يسمع في النسب إلى فعولة غير هذا اللفظ، فإن قيل: فكيف جعلها سيويه قياساً، ولم يرد غيرها، فالجواب: أنه لم يرد عنهم ما يخالفها" (٨).

٥- وفي باب أفعل التفضيل يرى ابن مالك أنه لا بأس أن يرفع أفعل التفضيل ظاهراً إذا وقع بعد نهي، أو استفهام فيه معنى التفي كقولك: " لا تكن غيرك أحب إليه أخير منه إليك، وهل لي الناس رجل أحق به الحمد لله منه بمحسن لا يمتن بمنه".

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٩٣ (١).

(٢) الجنى الداني، ص ٣٥٦.

(٣) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٣٠٠ (أ)؛ وينظر: توضيح المقاصد ٢٤٣/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣٩/٣.

(٥) ينظر: المقتضب ١٤٠/٣.

(٦) قال أبو علي الفارسي في المسائل العضديات، ص ٣: " إن الأخفش في النسب إلى فعولة يحذف

الواو " أ هـ، وبذلك يخالف ما نسبته المرادي إليه.

(٧) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ١١٤ / ٢.

(٨) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٣٢٥ (ب)، وينظر: توضيح المقاصد ١٣٨ / ٥.

قال المرادي: " إذا لم يردَّ به السَّماعُ، وجب الاقتصار على ما قالته العرب، ولا يُقاس عليه على أن إلحاقهما بالتفني ظاهر، ولكن الأولى اتباع السَّماع" (١).

٦- وقال في زيادة الباء في خبر " ما " التَّميمية: " وفي زيادتها بعد " ما " التَّميمية خلاف منعه الفارسي والزُّنخري. والصَّحيحُ الجواز؛ لسماعه في أشعار بني تميم" (٢).

٧- ومن مظاهر اعتداده بالمسموع عن العرب أنه رفض إنكار لغة " أَكَلُونِي البراغيث " (٣)، لأنها ثابتة بنقل الأئمة (٤).

٨- وقال في باب البدل: " اشترط الكوفيون اتِّحاد اللفظ في بدل المعرفة من التَّكرة كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ صِرَاطِ اللَّهِ (٥). والصَّحيحُ أنه لا يشترط شيء من ذلك؛ لورود السَّماع به. قال في الارتشاف (٦): وقد سُمِعَ إبدال التَّكرة من المعرفة، وليست من لفظ الأول ولا موصوفه، وهو مذهب البصريين (٧).

٩- حكى المرادي الخلاف في إعمال " إن " النافية عمل " ليس "، ثم قال: " والصَّحيح جواز إعمالها؛ لثبوته نظماً ونثراً فمن النثر قولهم: " إن ذلك نافِعك ولا ضارَّك " و " إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية ". وقال إعرابي " إن قائماً " يريد: إن أنا قائماً... ومن النظم قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَجَانِينِ (٨)

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ١٩٧ (ب).

(٢) الجني الداني، ص ١١٥، رُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١ / ٣١٦.

(٣) قال الشيخ محمود الطناحي - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه لأُمالي ابن الشجري ١ / ١١: " إن هذا الشاهد النحوي المعروف لم أجده من نُسبه من النحاة، ثم وجدت أبا عبيدة ينسبه إلى أبي عمرو الهذلي، وهو من فصحاء الأعراب الذين سمع منهم أبو عبيدة ". رُنْظَرُ: مجاز القرآن ١ / ١١٠، ١٧٤.

(٤) الجني الداني، ص ١٩٧.

(٥) الشُّورى، من الآيتين ٥٢، ٥٣.

(٦) رُنْظَرُ: الارتشاف ٤ / ١٩٦٢.

(٧) توضيح المقاصد ٣ / ٢٥٥.

(٨) سبق تخريجه، ص ١٠٥.

أنشده الكسائي... وحكى بعض النحويين أن إعمالها لغة أهل العالية ^(١).

١٠- وقال أيضاً: " إذا كُفِتْ " أن " المفتوحة بـ " ما " بَطَلَ عَمَلُهَا. وأجاز بعضهم إعمالها قياساً، ولم يُسمع ^(٢).

ومما سبق يتضح موقف المرادي من مسألة السماع في مصنفاته النحوية، فالسماع عنده مقدم على القياس. أمّا إذا عَضُدَ القياس شيء من السماع فلا شك في قبوله حثيثاً.



(١) الجني الداني، ص ٢٣٠؛ وينظر: توضيح المقاصد ١ / ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) الجني الداني، ص ٣٩٦.

مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنْ أَقْسَامِ السَّمَاعِ

أَوَّلًا: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

القرآن الكريم هو أعلى نصوص العربية فصاحةً وتوثيقاً، ولذلك كان بقراءاته أصح أصول اللغة والنحو. قال البغدادي^(١) عنه: "... فكلامه عز اسمه أفصح كلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده كما بينه ابن جني في أول كتابه " المحتسب " وأجاد القول فيه... " (٢).

والمُرَادِيُّ اعتمد القرآن الكريم فيما خلف من آثار، وأكثر من الاستشهاد به في معظم الموضوعات النحوية التي تطرّق إليها والمسائل التي بحثها. وهو يلتزم هذا المنهج ولا يتخلى عنه في معظم كتبه. ولو رجعنا إلى فهرس الآيات القرآنية في كتاب "الجنى الداني" مثلاً لتبين لنا صدق ذلك. فمع أن الكتاب لا يجمع أبواب النحو كلها فقد حوى أكثر من ثمانين وثلاثمائة شاهد من القرآن الكريم^(٣).

فالعناية بالشواهد القرآنية في مصنفاته ظاهرة تلفت نظر الباحث. وكان من مظاهر هذه العناية إحاطته الكبيرة بموطن الاستشهاد في كتاب الله - عز وجل - من أمثلة ذلك: ١ - قوله: " ومن ألحذف الجائز بعد إذا الفجائية " خرجت فإذا السبع "، والحذف بعد إذا قليل لذلك لم يرد في القرآن الكريم مبتدأ بعد إذا الفجائية إلا وخبره ثابت إذا جعلت " إذا " حرفاً، أمّا مَنْ جعلها ظرف مكان لم يقدر محذوفاً بل جعلها هي الخبر والتقدير: فإذا بالحضرة السبع^(٤).

(١) هو: عبد القادر بن عمر البغدادي المصري، عارف بالآداب العربية والتركية والفارسية، ولد ببغداد سنة ١٠٣٠ هـ، ثم رحل إلى دمشق، ونزل بالقاهرة، وله مصنفات منها: خزانة الأدب، وشرح آيات مغني اللبيب، وحاشية على شرح قصيدة بانت معاد. توفي سنة ١٠٩٣ هـ.

يُنظر ترجمته في: (هدية العارفين ١ / ٦٠٢، ومعجم المؤلفين ٥ / ٢٩٥).

(٢) خزانة الأدب ١ / ٤.

(٣) يُنظر: فهرس آيات الجنى الداني؛ تحقيق: طه محسن، ص ٥٧٩ - ٥٨٥.

(٤) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٢٧٩.

٢- وعن يحيى " كلاً " في القرآن يقول: " وعدة ما جاء في القرآن من لفظ " كلاً " ثلاثة وثلاثون موضعاً يتضمنها خمس عشرة سورة. وليس في النصف الأول منها شيء، وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جهازة فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم. بخلاف النصف الأول، وما نزل في اليهود، لم يحتاج إلى إيرادها فيه لذلهم وصغارهم^(١).

٣- من ذلك أيضاً قوله: " يُؤكّد الفعل المضارع بالتون جوازاً بعد " إمّا " نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢) ولم يرد في القرآن بعد " إمّا " إلا مؤكداً. وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد " إمّا " واجب في غير الضرورة، قلت: قد كثر حذف التون بعد " إمّا " في الشعر، وأمّا في النثر فعزيز. وقد حكى منه قراءة بعضهم ﴿فَأَمَّا قُرَيْشٌ﴾^(٣) بنون الرفع ذكرها ابن جني وهي شاذة^(٤).

ومما يلاحظ على الشواهد القرآنية عند المرادي ما يلي:

- أنه لا يكمل الآية، بل يكتفي بذكر الجزء الذي يوجد فيه الشاهد النحوي، حتى لو كان كلمة واحدة، فقد اكتفى بقوله: ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(٥) شاهداً على إبدال التون الخفيفة ألفاً^(٦).

واكتفى في الاستدلال على اختصاص التاء باسم الله عزّ وعلا^(٧) بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَسْفَعًا﴾^(٨).

(١) الجني الثاني، ص ٥٢٦.

(٢) الأنفال، من الآية ٥٨.

(٣) مريم، من الآية ٢٦، والقراءة بإسكان الياء، وتخفيف التون على أنه لم يجزم بـ " إمّا " لطلحة، يُنظر هذه القراءة في: المختص ٤٢/٢، والبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري ٨٧٣/٢.

(٤) الجني الثاني، ص ١٧٥.

(٥) العلق من الآية ١٥، ونماها ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِثَأْنِي﴾.

(٦) الجني الثاني، ص ١٧٦، ويُنظر: توضيح المقاصد ٨٦ / ٦.

(٧) توضيح المقاصد ١٨٤ / ٢، ويُنظر: الجني الثاني، ص ١١٧.

(٨) يوسف، من الآية ٨٥. ونماها ﴿قَالُوا ثَالِثُ نَفْسًا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ

الْهَالِكِينَ﴾.

- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ ^(١) شاهداً على ما أعرب إعراب المثني وهو مخالف لمعناه بقصد التكرير ^(٢).

- قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ﴾ ^(٣) شاهداً على أن الواو في الآية الكريمة عاطفة، وليست زائدة، وحكمة ذكرها في هذه الصفة دون ما قبلها من الصفات ما بين الأمر والنهي من التضاد، فجاء بالواو رابطة بينهما لتباينهما وتنافيهما ^(٤).

ويبدو أن المرادي كان يفعل ذلك لسبب يرجع إلى أن طالب العلم قديماً كان أول ما يبدأ به حفظ كتاب الله، فإذا مرَّ بجزء من آية أكملها من حفظه.

كما استشهد بالجزء الخاص بالشاهد من الآيات الكريمة فهو أيضاً أورد آيات طويلة منها:

أ- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٥). شاهداً - في باب الموصول - على اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ.

ومثال اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۖ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾ ^(٦) إلى آخره ^(٧).

(١) الملك، صدر الآية ٤. قال تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾

(٢) توضيح المقاصد ١ / ٨٣.

(٣) التوبة، من الآية ١١٢ وقامها ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْخَافِضُونَ لِحُكْمِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) الجنى الداني، ص ١٩٥.

(٥) البقرة، الآية ٨.

(٦) لقمان، الآيات ٦، ٧.

(٧) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٢١٨، قال الشيخ أبو حيان في التذيل والتكميل

٣ / ١١٥: "أورد الضمير في "يشترى" و"يضل" و"يتخذوها"، ثم جمع "أولئك" و"لهم"، ثم أورد في "وإذا تلى عليه" ١ هـ.

ب- قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ۝ ﴾^(١).

شاهدًا على جواز عطف المضارع على الماضي، والذي سوَّغ ذلك اتِّحاد الزَّمان^(٢).

أله يستشهد للمسائل التَّخوية واللُّغوية من ذلك:

- وفي حكم موافقة البدل متبوعه في التَّعريف والتَّنكير قال: "أما التَّعريف والتَّنكير

فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تُبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ ۝ ﴾^(٣) في قراءة مَنْ جَرَّ^(٤).

والنَّكرة من النَّكرة، نحو: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ۝ ﴾^(٥)، والمعرفة من

النَّكرة، نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ ۝ ﴾^(٦)، والنَّكرة من المعرفة نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ۝ ﴾^(٧)، والنَّكرة من^(٨)

- واستدل على صرف ما لا ينصرف بقوله تعالى: ﴿ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ۝ ﴾^(٩)

(١) الفرقان، من الآية ١٠.

(٢) توضيح المقاصد ٣ / ٢٤٢.

(٣) إبراهيم، من الآية ١.

(٤) القراءة بالرفع لنافع وابن عامر وأبو جعفر، على أنه مبتدأ وما بعده الخبر، أو خبر للمبتدأ

محذوف؛ أي: هو الله، والذي صفة، والباقيون بالجَرِّ على البدل من الحميد في الآية السابقة، يُنظر هذه

القراءة في: معاني القرآن؛ للقراء ٢ / ٦٧، والبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري ٢ / ٧٦٢، والبحر

اغيط ٥ / ٤٠٤، والنشر ٢ / ٢٩٨، والإتحاف ٢ / ٦٦.

(٥) النبا، من الآيتين ٣١، ٣٢.

(٦) الثَّورى، من الآيتين ٥٢، ٥٣.

(٧) العلق، من الآيتين ١٥، ١٦.

(٨) توضيح المقاصد ٣ / ٢٤٥.

(٩) الإنسان، الآية ٤. قال أبو حيان في البحر المحيط ١٠ / ٣٦١: "قرأ طلحة وعمرو بن عبيد

وابن كثير، وأبو عمرو وحمة "سلاسل" ممنوع الصَّرف وقفًا ووصلًا... وقرأ باقي السبعة:

بالتَّوِين وصلًا وبالألف المبدلة منه وقفًا، وهي قراءة الأعمش قبل: وهذا على ما حكاه الأخفش من

لغة مَنْ يصرف كل ما لا ينصرف "أهـ". يُنظر هذه القراءة أيضًا في: الكشف عن وجوه القراءات

السبع؛ للقيسي ٢ / ٣٥٢، والبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري ٢ / ١٢٥٧.

شاهدًا عَلَى صرف " سلاسلًا " لصرف " أغلال " للناسب^(١).

— واستدل عَلَى حرفية لَمَّا بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيَاتِنًا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾^(٢) فقال: " لو كانت ظرفًا لكان جوابها عاملاً فيها. و " إذا " الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"^(٣).

— قوله فِي باب أسماء الأفعال والأصوات: " عَلَيْكَ " بِمَعْنَى أَلْزَمَ، ويتعدى بنفسه، قال تعالى^(٤): ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾^(٥).

— أَنَّهُ يُورَدُ أَكْثَرُ مِنْ آيَةٍ عَلَى الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ بِقَصْدِ التَّنْوِيعِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

— استدلاله عَلَى حذف اللام الموطئة والقسم محذوف بالآيات الآتية:

﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾^(٦). ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾^(٧).
الشَّاهِدُ فِيهَا حَذْفُ اللَّامِ الْمُوْطِئَةِ وَالْقِسْمِ مُحذُوفٌ^(٨).

— استدلاله عَلَى زيادة الباء مع المفعول به بالآيات الآتية:

﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٩). ﴿ وَهَزَيْ إِلَيْكَ بِجِدْعِ الْخَلَّةِ ﴾^(١٠)

(١) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٩٠ (١)، وبتنظر: توضيح المقاصد ٤ / ١٨٣.

(٢) الزخرف، الآية ٤٧.

(٣) الجني الداني، ص ٣٦٧.

(٤) المائدة، من الآية ١٠٥.

(٥) توضيح المقاصد ٤ / ٨٢.

(٦) المائدة، من الآية ٧٣.

(٧) الأعراف، من الآية ٢٣.

(٨) الجني الثاني، ص ١٧٠.

(٩) البقرة، من الآية ١٩٥.

(١٠) مريم، صدر الآية ٢٥.

﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾^(١) و﴿ وَمَنْ يُرِذْ فِيهِ يَالْحَادِ بِظَلَمٍ ﴾^(٢) و﴿ تُنَبِّتُ بِالدُّهْنِ ﴾^(٣) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو^(٤).

أَلَّهُ يَسْتَشْهَدُ بِالْقُرْآنِ عَلَى مَسَائِلَ بِلَاغِيَّةٍ:

مِنْ ذَلِكَ اسْتَشْهَادُهُ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَكَانَهُ، وَهُوَ مَا يَسْمَى فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْبَيَانِ بِالْمُحَازِ الْمُرْسَلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾^(٥) فَإِنَّ الْأَصْلَ: كَذِي ظُلُمَاتٍ، فَحَذَفَ، وَالتَّفْتُ إِلَيْهِ فَذَكَرَ الضَّمِيرَ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ يَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾^(٦) أَيُّ: فَجَعَلْنَا زَرْعَهَا. فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ لِحَذْفِ الْمُضَافِ مُلْتَفِتًا إِلَيْهِ. أَمَّا حَذْفُهُ مُطَرِّحًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾^(٧) يَرِيدُ أَهْلِهَا، وَلَوْ التَّفْتُ إِلَيْهِ لَقِيلَ: الَّتِي كُنَّا فِيهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ، وَهُوَ أَنْ تُجْرِيَ الْأَحْكَامُ عَلَى لَفْظٍ مَا قَامَ مَقَامَ الْمَحذُوفِ لَا عَلَى الْمَحذُوفِ^(٨).

— أَلَّهُ يَجْعَلُ الْآيَةَ الْقُرْآنِيَّةَ حُجَّةً لِلتَّذْلِيلِ عَلَى رَأْيِهِ فِي مَعَارِضَةِ الْآخَرِينَ، كَقَوْلِهِ فِي

بَابِ اسْمِ الْإِشَارَةِ: قَالَ: " وَقَدْ يَرُدُّ بِهَذَاكَ السَّرْمَانُ، وَقَدْ مَثَلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) الحج، من الآية ١٥.

(٢) الحج، من الآية ٢٥.

(٣) الْمُؤْمِنُونَ، مِنْ الْآيَةِ ٢٠. وَالْقِرَاءَةُ بِضَمِّ الثَّاءِ وَكسْرِ الْبَاءِ، لِابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ الثَّاءِ، وَضَمِّ الْبَاءِ، وَهُوَ فَعْلٌ لَازِمٌ. وَحُجَّةٌ مِنْ ضَمِّ الثَّاءِ أَلَّهُ جَعَلَهُ رِبَاعِيًّا مُضَارِعٌ " أَنْبَتَ يَنْبِتُ " وَتَكُونُ الْبَاءُ فِي " بِالْذَّهْنِ " زَائِدَةً؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدًّا، وَقِيلَ: الْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: تُنَبِّتُ ثَمَرَهُ أَوْ جَنَاهَا؛ وَالْبَاءُ عَلَى هَذَا حَالٌ مِنَ الْمَحذُوفِ، أَيْ وَلِيهِ الدَّهْنُ، كَقَوْلِكَ: خَرَجَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ. يُنْظَرُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي: الْكَشَفِ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعَلَلِهَا وَحُجَجِهَا ١٢٧/٢، وَالتَّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ؛ لِلْعُكْبَرِيِّ ٩٥٢/٢، وَالْإِتْحَافِ ٢٨٢/٢.

(٤) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢١٢ (ب).

(٥) الثَّور، مِنْ الْآيَةِ ٤٠.

(٦) يُونُسَ، مِنْ الْآيَةِ ٢٤. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٦ / ٣٩: " قَرَأَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: "كَأَنَّ لَمْ

يَغْنِ" بِالْبَاءِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى الْمُضَافِ الْمَحذُوفِ الَّذِي هُوَ الزَّرْعُ " أَمْ."

(٧) يُونُسَ، صَارَ الْآيَةُ ٨٢.

(٨) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٣٠ (أ).

﴿هَٰذَاكَ ابْتِلَى الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١)، ولا حُجَّة فِيهِ لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان؛ لأنَّ الزَّمان يدل عَلَى الْمَكَان فَكَأَنَّهُ قَالَ: فِي ذَلِكَ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ حَالَكُمْ فِي زَمَانِهِ كَيْتَ كَيْتٍ^(٢).

من هذه النُّمَازِج يَتَبَيَّنُ لَنَا بوضوح اهتمام المرادى الشَّدِيدُ بالشُّواهِدِ الْقُرْآنِيَّةِ، واغْتِمَادُهُ عَلَيْهَا فِي الْاِسْتِشْهَادِ، لِتَكُونُ الْمَصْدَرُ الْأَوَّلُ فِي أَغْلِبِ الْقَضَايَا وَالْمَسَائِلِ.



(١) الأحزاب، آية ١١.

(٢) شرح التسهيل، ص ٢٥٨.

ثانيًا: القِراءاتُ

القرآن الكريم هو النصُّ العربيُّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، بقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة متواترها وأحاديها.

وقد جرى عُرف العلماء على الاحتجاج بقراءاته سواء أكانت متواترة أم أحاديًا.

والقراءة الشاذة التي توفر فيها صحة السند، ووافقت وجهًا من وجوه العربية، وخالفت رسم المصحف العثماني المجمع عليه بزيادة كلمة أو نقص حرف يحتاج بها في اللغة والنحو ولا يقدح في الاحتجاج بها قادح؛ إذ كان روائها الأعلون عربًا فصحاء سليمة سلائقهم، تُبنى على أقوالهم قواعد العربية^(١).

يقول أبو عمرو الداني^(٢): "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في الثقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردوها قياس عربيّة، ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها"^(٣).

وقد اعتنى المراديُّ بالقراءات في الاستشهاد بحكم اشتغاله بها، واعتمد عليها كثيرًا في مؤلفاته، وأولاهها اهتمامًا ملحوظًا سواء المتواترة منها والشاذة، وكانت نظرته في

(١) يُنظر: في أصول النحو، سعيد الأفاني، ط ٣ (جامعة دمشق ١٣٨٣ هـ) ص ٢٨ - ٣٠.

(٢) هو: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني علم الأعلام في القراءات والآداء، أخذ القراءات عن ابن خاقان، وابن غلبون، وأخذ عنه ولده أحمد، وخلف الطليطلي، وابن مزاحم وغيرهم، من مصنفاته: التيسير في القراءات السبع، والمقنع في رسم المصحف، وطبقات القراء ... توفّي سنة ٤٤٤ هـ.

(٣) يُنظر: (نفع الطيب ١ / ٣٩٢، ومعجم الأدباء ٣ / ٤٨٥ - ٤٨٧، وغاية النهاية ١ / ٥٠٣ - ٥٠٥، والأعلام ط ١٣، ٤ / ٢٠٦).

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ١ / ١٠ - ١١.

الاستدلال بما تتفق مع نظرة الكوفيين في الأخذ بها، فكانت أهم أدلته على عدد كبير من المسائل التي منها:

١ - إسكان الواو والياء المستحقتين للفتح

يُقَدَّرُ لأجل الضرورة كثيرًا فتح الواو والياء، وتقدير فتحة المنقوص من أحسن الضرورات، وقد جاء إسكان الياء في التثنية في الاسم - مع أن الياء أخف من الواو، والاسم أخف من الفعل - ومثّل له المرادي بقراءة جعفر الصادق ^(١) ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ﴾ ^(٢) بسكون الياء، ومثّل لسكون الواو بقراءة بعضهم ^(٣) ﴿أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ^(٤) بسكون الواو ^(٥)

٢ - كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف إذا بُنِيَ للمجهول

إذا بُنِيَ الفعل الماضي الثلاثي المضعف للمجهول مثل: "رَدَّ" فمذهب الجمهور أنه لا يجوز فيه إلا ضمّ فائه، وأجاز الكسر بعض الكوفيين، قال المرادي: "وهو الصحيح،

(١) هو: جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أحد الأئمة الاثني عشر على مذهب الإمامية، أخذ عنه الإمامان: أبو حنيفة ومالك - رحمهما الله - . توفي سنة ١٦٨ هـ.

يُنظَرُ: (معجم المؤلفين ٣ / ١٤٥، ووليات الأعيان ١ / ٣٢٧-٣٢٨، وشنرات الذهب ١ / ٢٢٠، والوليات، ص ١٢٧).

(٢) المائدة، من الآية ٨٩. قال أبو حيان في البحر المحيط ٤ / ٣٥٣: "قرأ جعفر الصادق (أهاليكم) جمع تكسير وبسكون الياء "أهـ"، ويُنظَرُ أيضًا هذه القراءة في: المحتسب ٢ / ٢١٧.

(٣) القراءة للحسن البصري، وهو أحد القراء الأربعة عشر، يُنظَرُ: المحتسب ١ / ١٢٥، والبحر المحيط ٢ / ٥٣٨، والمساعد ١ / ٣٧، ولُسِبَتْ في الجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٣٧ للشعبي، وأبي نُهَيْك.

(٤) البقرة، من الآية ٢٣٧.

(٥) شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه غير منشورة، وبحوزتي نسخة منها)، ص ٥٧.

وهو لغة لبني ضبة، ولبعض بني ثميم^(١) ومن جاورهم، وقرا علقمة^(٢) ﴿ ولورثوا
لعادوا ﴾^(٣) و ﴿ ردت إلينا ﴾^(٤) ...^(٥).

٣- "أو" قد تأتي للإضراب مطلقاً

من معاني "أو" التي أوردتها المرادي في "الجني الداني" أن تكون للإضراب مثل
"بل"، وهو قول سيويه^(٦)، وذكر ابن عصفور أن سيويه اشترط لمعنى الإضراب
شرطين: أن يتقدمها نفي أو نهي، وأن يعاد العامل نحو: "لست بشراً أو لست عمراً، ولا
تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً" ... ثم ذكر المرادي أن ابن مالك قال: "أجاز
الكوفيون موافقتها" بل في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن برهان. قال المرادي
تعقيباً على ما سبق: "قلت: وابن جني، قال في قراءة أبي السَّمال ﴿ أو كُلَّمَا عَاهَدُوا
عَهْدًا ﴾^(٧) أو هنا بمعنى بل"^(٨).

(١) قال سيويه ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣: "واعلم أن لغة للعرب مطردة يجري فيها فعل من ركدت
يجري فعل من قلت، وذلك قولهم: قد ردّ وهذا، ورخت بلادك وظلّت لما أسكنوا العين، ألقوا حركتها
على الفاء، كما فعل في جئت وبغت" ١ هـ.

(٢) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، ولد في عهد الرسول ﷺ، وأخذ القرآن عن ابن مسعود،
وسمع من علي وعمر وعائشة ؓ. توفّي سنة ٦٢ هـ.

يُنظر ترجمته في: (طبقات الفراء ١ / ٥١٦، والوفيات، ص ٩٥).

(٣) الأنعام، من الآية ٢٨. ويُنظر: قراءة علقمة في مختصر شواذ القرآن، ص ٦٩، والبيان في إعراب
القرآن، للعكبري ٢ / ٥٥، والبحر المحيط ٤ / ٤٧٨، ٦ / ٢٩٦، والإتحاف ٢ / ٩.

(٤) يوسف، من الآية ٦٥.

(٥) شرح التسهيل للمرادي (رسالة دكتوراه غير منشورة، وبجوز في نسخة منها)، ص ٥٣٧.

(٦) يُنظر الكتاب: ١٨٨/٣.

(٧) البقرة، من الآية ١٠٠. والقراءة في المختص ١ / ٩٩ بسكون وأو "أو" والقراءة المشهورة

بفتحها. يُنظر قراءة أبي السَّمال في: مختصر شواذ القرآن، ص ١٦.

(٨) الجني الداني، ص ٢٤٦.

٤- حذف همزة الاستفهام إذا كان بعدها " أم " المتصلة

ذكر المرادي أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن حذف همزة الاستفهام من ضرورات الشعر، وهو ظاهر كلام سيويه^(١) ولو كانت قبل " أم " المتصلة. وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار وإن لم يكن بعدها " أم " ... ثم قال: " والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها " أم " المتصلة؛ لكثرة نظمها ونثرها ... ومن النثر قراءة ابن محيصن: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾^(٢) بجمزة واحدة^(٣).

٥- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره

إذا حذف المضاف فإن المضاف إليه يتخلفه في إعرابه غالباً، نحو: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾^(٤) أي: أهل القرية. وقد يبقى بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه، وشرطه " أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً، ومعنى بعاطف متصل، نحو: أَكُلْ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَلَارِ تَوَلَّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٥)

(١) يُنظَرُ: الكتاب ١٧٥/٣.

(٢) البقرة، من الآية ٦، ويس، من الآية ١٠، والرسم المصحفي " أُنذِرْتَهُمْ " وقرأ ابن محيصن والزهرى " أُنذِرْتَهُمْ ". يُنظَرُ: مختصر شواذ ابن خالويه، ص ١٠، والمختضب / ٥٠، والإتحاف ١ / ٣٣٦.

(٣) الجني الداني، ص ١٠٠.

(٤) يُوسُف، صدر الآية ٨٢.

(٥) البيت من المقارب لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه، ص ٣٥٣؛ ت: د. إحسان عباس. (بيروت: ١٩٥٩ م)، وقيل: لعدي بن زيد، وهو في ملحقات ديوانه، ص ١٩٩، ت: محمد جبار المعيد. بغداد: ١٣٨٥ هـ.

الشاهد فيه: قوله " ونار " حيث حذف المضاف وهو " كل " والتقدير: " وكل نار " وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف؛ لأن المضاف المَحذوف معطوف على مماثل له وهو " كل " في قوله: " أكل امرئ ".

يُنظَرُ: (الكتاب ١ / ٦٦، وأما لي ابن النجري ٢ / ٢١، والإنصاف ٢ / ٤٧٣؛ وشرح الفصل ٣ / ٧٩، ١٤٢، وابن النظم، ص ٢٨٧، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢٣، ومغني اللبيب ١ / ٢٩٠، وابن عقيل ٣ / ٧٧، والمساعد ٢ / ٣٦٦، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٤٥، وجمع الهوامع ٤ / ٢٩١، وخزانة الأدب ٩ / ٥٩٢، ١٠ / ٤٨١، والدرر ٢ / ٦٥).

أو منفصل بـ " لا " كقولهم: " ما كُلُّ سوداءَ تمرّة، ولا بيضاءَ شحمة " والجر في هذا النوع بالشّروط المذكور مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدّم نفي أو استفهام. كما ظنّ بعضهم. وما خلا ممّا قيّد به المقيس فهو محفوظ لا يقاس عليه... كقراءة ابن جَمَّاز^(١) ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٢) بخفض الآخرة، والمعطوف مفعول، وقسّره المصنّف: عرض الآخرة. فالمضاف في الآية الكريمة ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف^(٣).

٦- حذف الفعل بعد " لَمَّا "

قال المرادي: " إنَّ الفعل بعد " لَمَّا " يجوز حذفه اختياريّاً، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة^(٤) ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا﴾^(٥)...^(٦).

هذه نماذج من استشهاد المرادي بالقراءات الشاذة في مسائل مختلفة، وهي تصور موقفه بوضوح إزاء هذا الأصل الكبير من أصول اللغة والنحو.

ومن تمام حلاء هذا الموقف أن أذكر هنا أن المرادي لم يتابع البصريين في رفضهم بعض القراءات التي في ظاهرها خروج عن القواعد العربية، بل خرجها على وجه ترتضيه اللغة. ويقبله النحو. فقد اختار - رحمه الله - صحة الفصل بين المتضامين. معمول المضاف

(١) هو: سليمان بن مسلم بن هجاز، وقيل سليمان بن حجاز المدني أقرأ بحرف أبي جعفر، ونافع، وكان مقرئاً جليلاً من أفاضل رواة أبي جعفر - رحمه الله -، توفّي بعد سنة ١٧ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣١٥).

(٢) الأنفال، من الآية ٦٧؛ والرسم المصحفي (الآخرة) بالنصب. يُنظَرُ قراءة ابن جَمَّاز في: المحاسب ١ / ٢٨١، والكشاف ٢ / ٣٣٧، والبحر المحيط ٥ / ٣٥٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ٢٨١ - ٢٨١، ويُنظَرُ: شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٣١ (أ).

(٤) القراءة بتشديد "إن" و"لَمَّا" لابن عامر وحفص عن عاصم، وهزة. يُنظَرُ: هذه القراءة في السبعة، ص: ٣٣٩، ومعاني القرآن؛ للقراء ٢ / ٢٨، والكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها؛ للقبسي ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧، والبحر المحيط ٦ / ٢١٦، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٣٥٣، والإتحاف ٢ / ١٣٦.

(٥) هود، من الآية ١١١.

(٦) توضيح المقاصد ٤ / ٢٢٤.

إليه بالمفعول اعتماداً على قراءة طعن فيها جمهور البصريين. فقال: " ومثاله نشرًا قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ ^(١) بنصب الأولاد وجرّ الشركاء وهي ثابتة بالتواتر فلا التفات لكلام من تكلم فيها، والصحيح جواز ذلك في النشر، كهذه القراءة وإن كان أكثر النحاة يخصّونه بالشعر، وحكي عن الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام، وتوجيه هذه القراءة في قياس النحو قسوي، وذلك أنّها اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، ويحسن ذلك ثلاثة أمور:

إحداها: كون الفاصل فضلة، فإثمه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني: كونه غير أجني لتعلقه بالمضاف.

والثالث: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً فاستحق غير الأجنبي أن يكون له مزية فيحكم بحسبوازه مطلقاً... ^(٢).

(١) الأنعام، آية ١٣٧، الرسم المصحفي ﴿ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ ﴾ وقرأ ابن عامر " زَيْنٌ " بضم الزاي، على ما لم يُسم فاعله، و" قَتَلَ " بالرفع، على أنه مفعول لم يسم فاعله، و" أَوْلَادَهُمْ " بالنصب أعمل فيه القتل، و" شُرَكَائِهِمْ " بالخفض على إضافة القتل إليهم؛ لأنهم الفاعلون. يُنظر هذه القراءة في: المختب ١ / ٢٢٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٥٣.

هذا هو رأي جمهور البصريين في هذه القراءة، ولأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ - ٦٥٩ بحث نفيس فيها، تناول فيه القراءة المذكورة، وبين رفض جمهور البصريين لها لمخالفتها قاعدتهم في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، وأشار إلى من يميز هذه المسألة اعتماداً على هذه القراءة المتواترة الواردة عن عربي صريح محض هو ابن عامر الآخذ عن عثمان بن عفان، وذكر طعن ابن عطية، والزمخشري فيها، وتقبيح أبي علي الفارسي لها، وردّ عليهم ردّاً عنيفاً. وأورد ما نسب إلى ابن جني من أقوال معتدلة في هذه المسألة.

ويُنظر أيضاً ما ورد في هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٢٧ - ٤٣٦. وفي كتاب

في أصول النحو لسعيد أفغاني، ص ٤٢ - ٤٥.

(٢) شرح التسهيل، (المخطوط)، ق ٢٣١ (ب).

وأجاز المرادي العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مستشهداً بقراءة خطأها البصريون ومن تابعهم، فقال: " في العطف على الضمير المجرور ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الجمهور من البصريين أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة. والثاني: مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش، أنه يجوز في الكلام. واختاره المصنف والشلوبين.

الثالث: أنه إن أكد الضمير جاز في الكلام وإلا فلا نحو: "مررت بك أنت وزيد"، وهو مذهب الجرمي والزيادي، وشبهه به ما أجاز الفراء من قولك: "مررت به نفسه وزيد" والصحيح ما اختاره المصنف للقياس والسماع، أمّا القياس فكما يجوز أن يُبدل منه ويُؤكد بغير إعادة الجار كذلك يعطف عليه، وأمّا السماع فمن النثر قوله تعالى: ﴿ وَكَفَرَّ بِهِ وَالمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(١). ﴿ نَسَاء لُونِ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ ^(٢). وتأويلهما على غير ذلك مرجوح بل يتعين إطرأحه؛ لأنه عدول عن الظاهر، وقالت العرب: " ما فيها غيرة وقرسه " ... ^(٣).

ومن وقوف المرادي مع القراءات الثابتة، ورفضه ما يوجه إلى بعضها من طعن، أن ياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم يجوز فيها الفتح والإسكان إلا في أربع مسائل: هي إذا

(١) البقرة، من الآية ٢١٧. بحر " المسجد " بالعطف على الهاء لا بالعطف على "سبيل". يُنظر ما جاء عن هذه القراءة في: البحر المحيط ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٢) النساء، من الآية ١، الرسم المصحفي " والأرحام " بالنصب، والقراءة المستشهد بها قرأها حمزة والأعمش. يُنظر: النشر ٢ / ٢٤٧، والإنحاف ١ / ٥٠١ - ٥٠٢.

(٣) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٤٧ (أ)؛ ويُنظر: توضيح المقاصد ٣ / ٢٣٢.

ولأبي حيان في " البحر المحيط " ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٩، بحث نفيس عن هذه القراءة. ذكر فيه أن الجرّ قراءة حمزة والتخمي، وقناة، والأعمش، وأن ظاهرها أنها معطوفة على المضمرة المجرور من غير إعادة الجرّ، وعلى هذا فسرها الحسن والتخمي، ومجاهد. وأشار إلى طعن الزمخشري وابن عطية فيها، وما قاله سيويه والزجاج، والمازني في هذه المسألة ورد عليهم جميعاً، ودافع عن حمزة وقراءته دفاعاً مجيداً، ومن ادعى عليه الغلط فقد كذب. يُنظر ماورد عن هذه المسألة في: أصول النحو؛ لسعيد الأفغاني، ص ٣٩ - ٤٠.

كان المضاف مقصوراً، أو منقوصاً، أو مثني، أو جمع مذكر سالم فإن الياء تكون واجبة الفتح، ويندر إسكانها بعد الألف كما في قراءة نافع: ﴿وَمَخْيَايَ﴾^(١) وقد كسرت بعدها في قراءة الأعمش ﴿هِيَ عَصَايَ﴾^(٢).

واستشهد المرادي لكسر الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم بقراءة حمزة والأعمش، ويحيى بن وثاب ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي إِلَيَّ﴾^(٣) بكسر الياء في الوصل، فقال: " وهذه لغة بني يربوع حكاهما الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء^(٤)، قال الفراء: وزعم القاسم بن معن أنها صواب وكان ثقة بصيراً انتهى. ولا التفات لقول من طعن في قراءة حمزة هذه، قال الكسائي: كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطاً انتهى. وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ...^(٥).

(١) الأنعام، من الآية ١٦٢، وقامها ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَسَلَّيْتُ وَمَخْيَايَ وَمَخْيَايَ إِلَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، يُنْظَرُ قراءة نافع في: النشر ٢٦٧/٢، والإتحاف ٤٠/٢، رقرأ ورش بالوجهين: الفتح والإسكان، يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٢٧/١.

(٢) طه، من الآية ١٨، وقامها ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَعشَىٰ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَٰ لَهَا مَآرِبٌ أُخْرَىٰ﴾ ويُنْظَرُ هذه القراءة في: المحاسب ٤٨/٢ - ٤٩.

(٣) إبراهيم، من الآية ٢٢.

(٤) يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٦/٢.

(٥) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ٢٢٢ (ب)، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣٣ / ٢.

وقد جاء عن هذه القراءة في كتاب الحجة في القراءات السبع، ص ١٧٨ ما يأتي: " قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ تقرأ بفتح الياء وكسرها... والحجة لمن كسر أنه جعل الكسرة بناء لا إعراباً، واحتج بأن العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتح عليهم أخف " ١ هـ. وأبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٤٤٨ - ٤٢٩ دافع عن هذه القراءة، وأوضح أنها قراءة يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة، ورد على الفراء، وأبي عبيد، والزجاج، والنحاس، والزمخشري رداً جيداً، ذكر فيه رأي قطرب، وأبي عمرو بن العلاء في تصويبها. ويُنْظَرُ أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٢، والتصريح ٣ / ٢٤٢، وحاشية يسر على شرح التصريح ٦٠/٢.

ومنها ما ذكره عن قراءة تسكين لام الأمر بعد "ثُمَّ" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾^(١). وقد طَعَنَ النُّحَاةُ فِي هذه القراءة السَّبعية كالمبرد، وابنِ جني، فوصفها المبردُ باللحن، ونعتها ابنُ جني بالتبجح؛ لأنَّهما لا يريان جوازَ إسكانِ لامِ الأمرِ إلَّا بعد الفاء أو الواو.

يقول المبرد: "وأما قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ﴾ فإنَّ الإسكانَ فِي لامِ "فليَنظُرْ" جيد. وفي لامِ "ليقطع" لحن؛ لأنَّ "ثُمَّ" منفصلة عن الكلمة. وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي"^(٢).

وقال ابنُ جني: "وأما قراءة أهل الكوفة: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ فقيح عندنا؛ لأنَّ "ثُمَّ" منفصلة يمكن الوقوف عليها..."^(٣).

ولم يقبلِ المراديُّ تضعيفَ هذه القراءة فيقول عن لام الأمر: "ويجوز إسكانها بعد "ثُمَّ" وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيون، وقالون"^(٤)، والبيزي^(٥): ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾^(٦)..."^(٧).

(١) الحج، من الآية ١٥، وهي قراءة أهل الكوفة، الكسائي، وعاصم، وحزرة من القراء السبعة.

(٢) المقتضب: ١٣٢ / ٢، ويُنتظر: ردُّ الشيخ عزيمة على المبرد في هامش المقتضب ١٣٢ / ٢.

(٣) الخصائص: لابن جني ٣٣٠ / ٢، ويُنتظر: سرُّ الصناعة ٣٨٦ / ١.

(٤) هو: عيسى بن مينا بن وردان المدني، قارئ حافظ مُجَوِّد صاحب رواية كبيرة في علم القراءات. من أهل المدينة مولداً ووفاءً، وهو قارئ المدينة ونحوها. أخذ عن نافع وهو الذي سمَّاه قالون لجودة قراءته. وتعي بالفارسية جيد جداً، وروى عنه ولداه، وآخرون. توفِّي سنة ٢٢٠ هـ.

يُنْتَظَرُ لوجهه في: (طبقات القراء ٦١٥ / ١)، والموسوعة العربية ٣٣ / ١٨.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله البيزي المكي أبو الحسن من كبار القراء. من أهل مكة. وولاه فيها. قبل عنه: أستاذ محقق ضابط متقن. قرأ القرآن على عكرمة بن سليمان وروى عنه. توفِّي سنة ٢٥٠ هـ.

يُنْتَظَرُ: (غاية النهاية ١١٩ - ١٢٠، والأعلام ٢٠٤ / ١، والموسوعة العربية العلمية ٤٠٨ / ٤).

(٦) الحج، من الآية ١٥. وقراءة تسكين لام الأمر بعد "ثُمَّ" هي قراءة: عاصم، وحزرة، والكسائي في جميع القرآن، ولقرأ ورش وأبو عمرو، وابن عامر بكسر اللام، وحجة من أسكن أنه على التخفيف للكسرة، وحجة من كسر أنها لام أمر، أصلها الكسر. يُنْتَظَرُ هذه القراءة في: السبعة؛ لابن مجاهد، ص ٤٣٤ - ٤٣٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٦ / ٢، والإتحاف ٢٧٢ / ٢.

(٧) الجني الثاني، ص ١٥٤.

تَقْوِيمُ مَوْقِفِ الْمُرَادِيِّ مِنَ الْقِرَاءَاتِ فِي ضَوْءِ مَوْقِفِ النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ:

يَتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمُرَادِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَانَ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ وَلَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْئاً، وَكَانَ يُدَافِعُ عَنْهَا، وَيَقِيمُ الْأَدْلَةَ عَلَى أَنَّ قِرَاءَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَا تَخْرُجُ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا تَبْتَعِدُ عَنْ أَصُولِهَا، وَلَا يَعْأُ بَطْعُنِ النُّحَاةِ فِيهَا لِمُخَالَفَتِهَا قَاعِدَةَ هُمْ، فَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ أَوْ شَاذَةٍ، فَالْقِرَاءَةُ سَنَةٌ مُتَبَعَةٌ يَنْبَغِي الْإِعْتِدَادُ بِهَا، إِذْ إِنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ أَوَّلَى بِالْقَبُولِ.

وَمَعَ أَنَّهُ بَصْرِي الْمَذْهَبِ فِي النَّحْوِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ الَّذِي رَقَفَهُ عُلَمَاءُ الْبَصْرَةِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَلَعَلَّنَا لَاحِظُنَا مَوْقِفَهُ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ السَّابِقَةِ، فِي حِينِ أَنَّا نَجِدُ الْبَصْرِيِّينَ يَرْفُضُونَهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ رَمَاهَا بِالْقُبْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَصَفَهَا بِالْخَطَأِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَمَاهَا بِالرَّدَاءَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّهَا لَا تَحِلُّ الْقِرَاءَةَ بِهَا. وَلَكِنَّ الْمُرَادِيَّ دَافِعٌ عَنْهَا وَأَوْضَحَ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالتَّوَاتُرِ فَلَا التَّفَاتِ لِكَلَامٍ مَنْ نَكَلَّمَ فِيهَا. وَكَذَلِكَ نَرَاهُ يَقِفُ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ مِنْ قِرَاءَةِ ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعْ﴾ "بِسُكُونِ اللَّامِ" وَأَوْضَحَ أَنَّهَا لَيْسَتْ ضَعِيفَةً، وَلَا مُخْصَوَصَةً بِالضَّرُورَةِ، وَبِمَا قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ، وَقَالُونَ، وَالْبَزْزِيُّ. وَهُوَ مَوْقِفٌ يَتَعَارَضُ مَعَ مَوْقِفِ الْمُرَادِيِّ الَّذِي وَصَفَهَا بِاللَّحَنِ، وَابْنُ جَنِّي الَّذِي نَعَتَهَا بِالْقُبْحِ.

وَالْمُرَادِيُّ فِي كُلِّ ذَلِكَ يَسِيرُ فِي طَرِيقِ سَلَكَةِ مَنْ قَبْلَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَشَيْخُهُ أَبُو حَيَّانٍ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -



ثَالِثًا: الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ

الاستشهاد بالحديث قضية غني بما علماء العربية قديمًا وحديثًا. وكان ممن تكلم فيها من القدامى: أبو الحسن بن الضائع^(١)، وابن مالك، وأبو حيان الأندلسي، والدَّمَامِي، وعبدالقادر البغدادي^(٢).

أما في عصرنا فقد كُتِبَتْ عنها أبحاثٌ متعددة يعدّ في طليعتها: بحث سعيد الأفغاني - رحمه الله - في مؤلفه "في أصول النحْو"^(٣)، و"الحديث النبوي في النحْو العربي" للدكتور محمود فحّال.

ومن خلال ما كُتِبَ هؤلاء جميعًا نجد أن للنُّحَاة إزاء هذه القضية وجهات نظر مختلفة:

١- منهم من منع الاستشهاد بالحديث مطلقًا. وأبرز مَنْ أبان عن ذلك الشَّيْخُ أَبُو حَيَّان الَّذِي ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْمَنْعَ هُوَ وَجْهَةٌ نَظَرٍ وَاضِعِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَأَنْتَهَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ. وَأَنَّ بَعْضَ التَّأَخِّرِينَ الْأَذْكِيَاءَ عُلِّلَ ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الرُّوَاةَ جَوَّزُوا التَّنْقِلَ بِالْمَعْنَى؛ لِذَا نَجِدُ الْحَادِثَةَ الْوَاحِدَةَ تُرَوَّى عَنِ الرَّسُولِ بِالْفَاقِظِ مُخْتَلِفَةً مِثْلَ: "زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ"، "مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ"، "خَلَّاهَا بِمَا مَعَكَ"، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاقِ الْوَارِدَةِ فِيهَا. فَمِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَلْفِظْ

(١) ابن الضائع هو: علي بن محمد الإشبيلي من أئمة النحو في الأندلس، أخذ عن الشُّلُوبِين كتاب سيبويه، وتلمذ عليه كثيرون أشهرهم أبو حيان، له من الكتب: شرح الكتاب، شرح الجمل، الرد على ابن عصفور، توفي سنة ٦٨٠ هـ.

يُنظَرُ ترجمته في: (البلغة، ص ١٥٩، وبلغية الوعاة ٢ / ٢٠٤، ونفح الطب ٣ / ٣٠٥، والأعلام ٥ / ١٥٤).

(٢) الاقتراح، ص ٥٢ - ٥٥؛ وخزانة الأدب؛ للبغدادي ١ / ٤ - ٧.

(٣) من ص ٤٦ - ٥٨.

بهذه الكلمات جميعاً، بل يحتمل أنه لم يقل شيئاً منها، وإنما عبّر بمرادف لها^(١).

الثاني: وقوع اللحن فيما رُوِيَ من الحديث؛ لأن كثيراً من رواه كانوا أعاجم^(٢).

٢- ومنهم من أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وقد كان رائد هذا الاتجاه هو ابن مالك - رحمه الله - الذي حمل عليه أبو حيان كثيراً؛ لأنه يرى أنه استحدث في أصول النحو ما ليس منها^(٣).

وممن دافع عن وجهة نظر ابن مالك هذه البدر الدماميني، وقد ردّ على أبي حيان بأن جواز النّقل بالمعنى إنما هو من باب التّجْوِيز العقلي الذي لا يُنافي وقوع نقبضه وأنهم كانوا مع هذا يتحرّون الضّبط فيغلب على الظن أنها لم تبدل، والسيقين ليس بمطلوب، على أن الخلاف في جواز النّقل إنما هو فيما لم يدون، أمّا ما دُوّن فلا يجوز تبديل شيء من ألفاظه^(٤).

٣- وهناك وجهة نظر ثالثة تُجيز الاحتجاج بالأحاديث التي عُرف اعتناء رواها بألفاظها لغرض خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم مثل كتابه لعمادان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية^(٥)، وصاحب هذه الوجهة هو الشاطبي^(٦).

(١) الاقتراح؛ للسيوطي، ص ٥٢ - ٥٥، وخزانة الأدب ١ / ٤ - ٧، وأبو حيان الشحوي؛ لخدمة الحديث، ص ٤٣٢.

(٢) الاقتراح، ص ٥٢ - ٥٥، وخزانة ١ / ٤ - ٦.

(٣) خزانة الأدب ١ / ٧.

(٤) المصدر السابق: ١ / ٦.

(٥) السابق: ١ / ٦.

(٦) هو: أبو محاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطي الشاطبي، تلقى العربية والقراءات عن أبي القاسم السبيعي والتلمساني والمقري؛ من مؤلفاته في النحو شرحه على ألفة ابن مالك، توفّي سنة ٧٩٠هـ.

يُنظَر ترجمته في: (تاريخ الأدب؛ لبروكلمان ٥ / ٢٩٠، والأعلام ١ / ٧١، والوسيط في تاريخ النحو، ص ١٧٦).

مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنَ الْإِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ:

إنَّ دراسةَ موقفِ المراديِّ من هذا الموضوعِ ينبغي أن تقومَ على معرفة مدى اعتماده على الأحاديثِ في الاستشهادِ بناءً على تتبعٍ دقيقٍ لذلك في مصنفاته التي بين أيدينا، حيث نجد أن الأحاديث التي وردت بكلِّ منها كانت على النحو الآتي:

- ١- في "توضيح المقاصد" نحو ثلاثة وثلاثين حديثاً.
- ٢- في "شرح التسهيل" - القسم المحقق - نحو ستة وخمسين حديثاً^(١).
- ٣- في "الجني الداني" نحو خمسة وعشرين حديثاً^(٢).

ومن هذا الحصر لعدد الأحاديث التي استشهد بها المراديُّ في مصنفاته، وبالإطلاع عليها يتضح لنا ما يأتي:

- ١- أن المراديَّ لم يُكثِرْ مِنَ الاستشهادِ بالحديثِ إذا وازَّنا بين عدد ما وردَ في كتبه السابقة، وما ورد بها ذاتها من شواهدٍ شعرية.
- ٢- أن المراديَّ ينصُّ على نسبة الحديث إلى رسولِ الله ﷺ، وهذا هو الأغلب في مصنفاته.
- ٣- أن أكثر ما ذكر من أحاديث هي من كتب الصحاح.
- ٤- أن المراديَّ سار على نهج ابنِ مالك الذي اُشتهرَ باستشهاده بالحديث الشَّريف، فضمَّن مصنفاته طائفة من أحاديث رسولِ الله ﷺ.
- ٥- أنَّه في بعض المواضع من استشهاده بالحديث يُخرِّجُ الحديثَ المذكورَ كأن يقول: "كما جاء في صحيح البخاري، أخرجه مالك في الموطأ... ومن أمثلة ذلك:

(١) اعتمدتُ في ذلك على فهرس الأحاديث الذي وضعه المحقق، وراجعته فبين لي دقته. يُنظر: فهرس الأحاديث لشرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٦١٩ - ٦٢١.

(٢) يُنظر: فهرس الجني الداني للأحاديث، ص ٥٨٦.

١- ذكر المرادي أن جملة جواب " أمّا " لا بدّ فيها من ذكر "القاء"، ولا تُحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكي به، أوفي ضرورة ... أوفي ندور، ومنه ما أخرج البخاري من قوله ﷺ: " أمّا بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله " (١) أي: "فما بال رجال" (٢).

٢- ذكر أن لغة " أكَلُونِ البرَاغِيثَ " حمل المصنف (٣) عليها قول النبي ﷺ: " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " (٤). أخرجه مالك في الموطأ. ثم قال: " وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء (٥) وحكى بعضهم أزد شثوءة، ولا يُقبل قول من أنكرها (٦).

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب: العتق والولاء، باب: مصر الولاء لمن أعتق رقم (١٧) / ٢ / ٧٨٠، والبخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل رقم (٢١٦٨) ص ٤٠٦، ومسلم في كتاب: العتق، باب: يان إثم الولاء لمن أعتق رقم (١٥٠٤) / ١٠ / ٣٩٣. وهو من شواهد ابن النّاظم، ص ٥٠٩، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٨، وابن عقيل ٤ / ٥٤، والتصريح ٤٣٠ / ٤.

(٢) شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٣١، ويُنتظر: الجني الثاني، ص ٤٨٣، وتوضيح المقاصد ٤ / ٢٨٥.

(٣) يُنتظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٨١.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: قصر الصلاة في السفر، باب: جامع الصلاة حديث رقم (٨٢) / ١ / ١٧٠، والبخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر رقم (٥٥٥) ص ١٢٤، ومسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما رقم (٢١٠) / ٥ / ١٣٨.

وهو من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ / ٥٠، ٢٧٢، وفي شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨١، وابن النّاظم، ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٢٥٧، ربيع الخوامع ٢ / ٢٥٧.

(٥) يُنتظر: بحوث ومقالات في اللغة؛ رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٨٢م)، ص ٢٥٠ - ٢٥٣.

(٦) توضيح المقاصد ٢ / ٧ - ٨ (بتصرف) ويُنتظر: شرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٢٧٦، ص ٥٢١،

والجني الثاني، ص ١٩٧ - ١٩٨.

٣- جُمهور النُّخاة يُوجب حذف الخير بعد " لولا " مُطلقاً، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كوناً خاصاً لا دليل عليه، قال المرادي: " إن كان الخير مقيداً ولا دليل يدل عليه وجب إثباته، كقوله ^(١) لَعَالِيَهُ لَقَدْ عَلِمْتُمْ لِيَوْمِئِذٍ " لولا قومك حديثو عهد بكفر لبني الكعبة على قواعِد إبراهيم ^(٢) .

هذه الأمثلة وغيرها دليل واضح على أن المرادي لم يكن كالبصريين، وغيرهم ممن النُّخاة المتقدمين في رفضهم الاستشهاد بالأحاديث، بل كان اتجاهه كابن مالك يستشهد بها، ويحتاجُ بعبارتها، وتصحح الأساليب على أساسها. إلا أنه كان يترَوَّى في الأحاديث المحتج بها، فإن سلمت روايتها وقوي سندها أخذ بها.



(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب: الحج، باب: ما جاء في بناء الكعبة رقم (١٠٤) ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤، وأخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: فضل مكة وبنائها رقم (١٥٠٦ ، ١٥٠٩) ص ١٢٤، ومسلم في كتاب الحج، باب: نقض الكعبة رقم (١٣٣٣) ٩ / ٩٥ - ٩٦، وهو في النهاية في غريب الحديث ١ / ٣٥٠ (حدث) .

والحديث من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ / ٢٧٦، وابن الناطم، ص ٨٧، وأوضح المسالك ١ / ٢٢١، ومغني اللبيب ١ / ٢٧٢، وشرح التصريح ١ / ٥٦٩ .

(٢) الجني الثاني، ص ٥٤٣، ويُنظر: شرح التسهيل، ص ٢٨٠ .

رابعاً: الشَّوَاهِدُ الشَّعْرِيَّةُ

عُني النَّحَاةُ عنايةً كبيرةً بالاحتجاج بما ثبتَ عن الفصحاءِ العربِ من الشعرِ، وكان له مرتبة رفيعة في مؤلفاتهم؛ فهو ديوان العرب، وأقدم مصدر للاستشهاد، إضافة إلى سهولة نطقه وحفظه وتداوله بينهم. وأصبح الاحتجاج به شائعاً في النحو العربي.

على أنه لم يفتح البابُ على مصراعيه للاستشهاد والاحتجاج بالشعر، بل جعل ذلك مقيداً بشروط؛ فقد قسم العلماءُ الشعراءَ إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام.

الطبقة الثانية: المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

الطبقة الثالثة: الإسلاميون الذين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون.

فالتبقتان الأولى، والثانية "الجاهليون والإسلاميون" لم يختلف في الاحتجاج بشعرهم، كما مرىء القيس والأعشى، وغيرهما ممن عاش قبل الإسلام، وليسد وحسان، وكعب بن زهير رضي الله عنه، وغيرهم ممن أدرك الجاهلية والإسلام.

وأما الطبقة الثالثة "الإسلاميون" الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، فالصحيح أنه يستشهد بشعرها.

وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بشعرهم مطلقاً.

ويُعد بشار بن برد المتوفى سنة (١٦٧هـ) أول الشعراء المحدثين. وأن الشعر الذي يحتج به قد ختم بشعر إبراهيم بن هرمة (٧٠-١٥٠هـ) الذي ختم الأصمعي به الشعر^(١).

أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلايقهم في القرن الرابع الهجري.

وعَلَى هذا " أجمعوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِكَلَامِ الْمَوْلَدِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ " (١).

وهناك قول آخر يميل إِلَى قبول كَلَام مَنْ يُوثَّقُ بِهِ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ. وَمِمَّنْ رَأَى هَذَا أَبُو الْقَاسِمِ الزَّمْخَشَرِيُّ، الَّذِي اسْتَشْهَدَ بَيْتَ شَعْرِ لِأَبِي تَمَّامٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ (٢) فِي قِرَاءَةِ " أَظْلِمَ " (٣) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ قَالَ: " وَجَاءَ فِي شَعْرِ حَبِيبِ بْنِ أَرْسٍ:

هُمَا أَظْلَمَا خَالِي تَمَّتْ أَجْلِيَا ظَلَامِيَهُمَا عَنْ وَجْهِهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ (٤)

وهو وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا لَا يَسْتَشْهَدُ بِشَعْرِهِ فِي اللُّغَةِ، فَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، فَاجْعَلْ مَا يَقُولُهُ مَعْتَزِلَةً مَا يَرُودُهُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْعُلَمَاءِ: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ بَيْتُ الْحَمَاسَةِ، فَيَقْتَنَعُونَ بِذَلِكَ، لَوْثُوقَهُمْ بِرَوَايَتِهِ وَإِتْقَانَهُ " (٥).

وعدم الاحتجاج بكلام المولدين في اللغة هو مخافة أن يكون اللحن قد تسرب إلى كلامهم، وبذلك تفتقد المادة التي تُبنى القواعد عليها أهم أركانها، وهو السلامة والصفاء. وهذا ما قرره البغدادي - رحمه الله - بقوله: " لو فَتَحَ هَذَا الْبَابُ لَزِمَ الِاسْتِدْلَالُ بِكُلِّ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ عُلَمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ كَأَبِي مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيِّ (٥١٦هـ)، وَأَضْرَابِهِ، وَالْحُجَّةُ فِيْمَا رَوَاهُ، وَقَدْ خَطَّأُوا الْمُتَنَبِّيَّ وَأَبَا تَمَّامٍ، وَابْتَحَرِي فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، كَمَا هُوَ مُسْطَوْر فِي شُرُوحِ تِلْكَ الدَّوَاوِينِ " (٦).

(١) الاقتراح، ص ٢٢.

(٢) البقرة، من الآية ٢٠.

(٣) القراءة ليزيد بن قطيب، والضحاك. يُنْظَرُ: البحر المحيط ١/١٤٧ - ١٤٨.

(٤) البيت من الطويل. يُنْظَرُ: شرح ديوان أبي تَمَّامٍ، شاهين عطية، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية

١٤٠٧)، ص ٣١.

والمراد بحالهِ: الفقر والغنى. وأجليا ظلاميهما: كشفاه وأناراه، وجعل نفسه أمرد أشيب؛ لأنه في سنن المردة، وحنكة الشيب.

(٥) الكشف، لأبي القاسم الزمخشري (بيروت: دار المعرفة - ١/ ٢٢٠).

(٦) خزانة الأدب ١/٣٠ - ٣١.

والحديث عن هذه القضية طويل، لخصته فيما سبق، وهو مبسوط في غير هذا البحث^(١).

أما موقف المرادي من الشواهد الشعرية:

فقد احتل الشاهد الشعري عنده مرتبة عليا من مراتب السماع، واستشهد على سبيل المثال في توضيح المقاصد بسبعة وثلاثين وخمسمائة بيت، وفي الجني الداني بأكثر من ستين وثلاثمائة شاهد شعري. تنوعت بحورها فشملت معظم البحور العروضية المعروفة. وقد لاحظت من خلال استقراي لكتبه أن شواهد - مع كثرتها - لم تُنسب لقائلها إلا في القليل النادر، ففي "الجني الداني" نسب خمسة وسبعين شاهدا فقط، وأهم نسبة نحو خمسة وثمانين ومائتي شاهد.

ولا أعتقد - والله أعلم - أنه يُورد البيت دون نسبة جهلا منه بقائله، ولكنه سلك في هذا سبيل غير واحد من الثخانة المتقدمين كسيبويه والفارسي...، في عدم ذكر قائل البيت، معتمدين في ذلك على الرواة الثقات، ومعرفتهم هم أنفسهم بأصحاب هذا الشعر؛ ولأن كتب النحو واللغة: "وسيلة للاستشهاد والاحتجاج، ومن هنا أهملت نسبة الكثير إلى قائله"^(٢).

- كما لاحظت أنه يعزو إنشاد الأبيات إلى الثخانة مثل: أنشد سيبويه...، وأنشد الفراء، وأنشد الكسائي، وقد يُصدّر البيت أحيانا بهذه العبارة: في قولهم "وهي عبارة دالة على أنه معني باستشهادهم، وليس باسم الشاعر"^(٣).

- أن أغلب شواهد من شواهد سيبويه، وهي شواهد موثقة إلى حد كبير.

- أن شواهد أكثرها لشعراء جاهلين ومخضرمين، وإسلاميين.

(١) يُنظر: على سبيل المثال: العمدة؛ لابن رشيقي ٩٠/١-٩٣، والاقتراح، ص ٢٧، ولي أصول النحو؛

للأفغاني، ص ٥٩-٧٠.

(٢) مصادر الشعر الجاهلي؛ ناصر الدين الأسد، ط ٨ (بيروت: دار الجمل ١٩٩٦ م)، ص

٦١٣، ٥٩٨.

(٣) ما بين علامتي التنصيص مقتبس من كلام د. الطناحي - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب

الشعر لأبي علي الفارسي ١٩/١.

— أنه أوردَ أبياتًا لبعض المحدثين ممن لا يستشهد بشعرهم: كيحيى بن أبي طالب (ت ١٨٠هـ) وأبي نُوَّاسَ الحسن بن هانئ (ت ١٩٨هـ)، والمُتَنَّبِيُّ أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤هـ)، وأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، والقاسم بن علي الحريري صاحب المقامات (٥١٦هـ)، ونراه يذكر هذا النوعَ من الشعرِ على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، ويحكيه عن غيره؛ فهو يُشير إلى ذكر الخبر بعد "لولا" في بيت أبي العلاء المعري:

يُذَيِّبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ قَلُولَا الغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالًا^(١)

بقوله: "ولا يجوز لولا زيدًا قائم؛ ولذلك لحنوا المعري في قوله السابق"^(٢).

— وفي إعمال "لا" عمل "ليس" قال: "أجاز ابنُ جني إعمال "لا" عمل "ليس" في المعرفة ووافقه ابنُ مالك. وذكره ابنُ الشَّجَرِيّ في قول النَّابِغَةِ:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا^(٣)

... قال ابنُ مالك: والقياس عندي على هذا شائع، وقد قاسَ عليه المُتَنَّبِيُّ في قوله:

(١) البيت من الوافر، لأبي العلاء المعري في سقط الزند، ص ٥٤.
والشاهد فيه قوله: "قلولا الغمدُ يُنسكه لالًا" حيث ذكر خبر المتدا الواقع بعد لولا - وهو جملة "يمسك" - ؛ لأن الخبر كون خاص قد دلَّ عليه الدليل.
وقوله يذيب: يسيل، الرُّعْبُ: الخوف، العَضْبُ: السيف، الغَمْدُ: القِرَاب.
(وُسِبَ البيتُ لأبي العلاء في شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ١/٣٦، ورصف المباني؛ ص ٢٩٥، وارتشاف الضرب؛ لأبي حيان ١٠٨٩/٣، وشرح التسهيل؛ للرازي، ص ٢٨٠، ومغني اللبيب ١/٢٧٣، ٢/٥٤٢، والمساعد ١/٢٠٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٥١، والتصريح ١/٥٧٠، وبلاتية في الجمع ٢/٤٢).

(٢) الجني الذائي، ص ٥٤٢ (بتصرف).

(٣) البيت من الطويل للناطقة الجعدي في ديوانه، تحقيق: عبدالعزيز رباح، ص ١٢٢.
الشاهد في قوله: "لا أنا باغيًا"، شاهدًا على إعمال "لا" عمل ليس في الاسم المعرفة "أنا".
يُنظَرُ: (أمالِي ابن الشجري ١/٢٨٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٣٢٥، ٣٧٧، شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ١/٤٤١، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣١٩، والجني الذائي ٣٠٣، ومغني اللبيب ١/٢٤٠، وشرح ابن عقيل ١/٣١٥، والمساعد ١/٢٨٢، وتعليق الفوائد ٣/٢٥٦، والمقاصد النحوية ٢/١٤١، والتصريح ١/٦٥٦، والدرر ١/٩٨).

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا ^(١)
... " (٢)

- وفي منع أكثر المتأخرين تشية المشترك والحقيقة، والجماز وجمعهما، قال: " ولذلك
لحنوا الحريري في قوله ^(٣) :

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَا هُ عَيْنُهُ فَأَشَى بِلا عَيْنَيْنِ " ^(٤).

- أنه يكتفي - في بعض الأحيان - بالشاهد الشعري لتأييد ما هو بصددده؛ فقد
اكتفى بقول الشاعر:

كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيُّ يَتَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَتْفِيهِمَا رَأْيِي ^(٥)
شاهدًا عَلَى أَنَّ "كَلَا وَكَلَا" مفردا اللفظ مثنيا المعنى ^(٦).

- واكتفى في الاستدلال عَلَى جواز منع صرف المستحق للصرف للضرورة بقول
الآخر:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَأْسَ فِي مَجْمَعٍ ^(٧)

(١) البيت من الطويل لأبي الطيب المتوفى في ديوانه ٢٨٣/٤، بالشرح المنسوب خطأ إِلَى الْعُكْبَرِيِّ.
تصحیح مصطفی السقا وآخرين، والأماشي، لابن الشجري ١/٤٣١، ٢/٥٣٠، وشرح التسهيل؛ لابن
مالك ١/٣٧٧، والجني الذاني، ص ٣٠٢، ومغني اللبيب ١/٢٤٠، وشرح شذور الذهب، ص ١٩٨، وقطر
الندى، ص ١٤٥، وتعليق الفرائد ٣/٢٥٦، والتصريح ١/٦٥٧.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٣٨٩، ويُنظر: الجني الذاني، ص ٣٠٢.

(٣) البيت من الخفيف.

الشاهد في قوله: "بلا عينين" حيث ثنى "العين"، وهي اسم مشترك، أراد بالعين الأولى عين المال، وبالثانية
العضو الباصر.

(والبیت منسوب للحريري في التذيل والتكميل ١/٢٣١، وارتشاف الضرب ٢/٥٥٦، وشفاء
العليل ١/١٣٥، ونسب لأبي العلاء المعري في همع الهوامع ١/١٤٣، وصحح نسبه الشنقيطي
- رحمه الله - في الدرر اللوامع ١/١٧، فقال: "والبيت ليس للمعري بل للحريري أورده في مقامه
العاشرة عَلَى أَن تلحينه ليس بجيد، ويكفي أن ابن الخشاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه " ١ هـ.

(٤) شرح التسهيل للمرادي (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٦١.

(٥) سبق تخويجه، ص ١٩٢.

(٦) توضيح المقاصد ١/٨٤.

(٧) سبق تخويجه، ص ٢٠٥.

شاهدًا على منع "مرداس" من الصُّرف، وهو اسم مصروف للضَّرورة^(١).

— أنه يحكم على بعض الأبيات بالشذوذ، أو الضرورة لقلتها، ومخالفتها ما يختاره، وهو في ذلك يهيج لهج البصريين الذين يؤوّلون ما خالف قواعدهم، إذا كان قليلاً، أو غير معلوم القائل، ومن ذلك:

— اختياره حرفية "جَيْر" التي هي حرف جواب بمعنى "نعم"، فقال: "واحتجّ من أثبت اسمية "جَيْر" بتوينه في قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ : جَيْرٌ أَسِيَّ أَتْنِي مِنْ ذَلِكَ أَلَّةُ^(٢)
 "ولا حجة فيه؛ لأنه فعل مضطرب، ويحتمل أن يكون قائله أراد تأكيد "جَيْر" بـ "أَنْ" التي بمعنى "نعم"، فحذف همزها، وخفف، ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنوّن التثنية، وهو لا يختص بالأسماء بل يلحق الفعل والحرف"^(٣).
 وعلّق على احتجاج الكوفيين لجواز دخول لام الابتداء على خبر لكن بقول الشاعر:
 وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ^(٤)

(١) توضيح المقاصد ١٧١/٤.

(٢) البيت من الوافر، أحد خمسة أبيات سألها أحمد بن فارس في الصّاحي، ص ٢١٨، وعزا إنشادها للمفضل الضبي، وعزا ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٢٤٥/٧ إنشادها لأبي علي الفارسي عن ابن السكيت لأحد بني أسد، ولسب الشاهد خطأ لذي الرُّمة.

وأسيّت: حزنت، ومعنى "إنه" نعم، والماء للسكت.

يُنظر: (الصّاحي، ص ٢١٨، واللسان ٨٢/١ "أسا"، ومغني اللبيب ١٢٠/١، وجمع الهوامع ٢٥٧/٤، والخزانة ٢٣٨/٤، والدرر ٥٢/٢).

(٣) الجني الداني، ص ٤١٣.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وصدوره:

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

(والبيت بلا نسبة في الإنصاف ٢٠٩/١، وابن يعيش ٦٢/٨، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٩/٢، وشرح ابن النظم، ص ١٢٣، والارتشاف ٢٣٩٧/٥، والمغني ٢٣٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢، وشفاء العليل ٣٦٤/١، والخزانة ١٠/١٦، ٣٦١/١٦، ٣٦٣، والدرر اللوامع ١١٦/١، وصرف العناية، ص ١٢٥).

بقوله: "ولا حُجَّةَ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ بَيْتٌ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ لَهُ تِمَامٌ، وَلَا شَاعِرٌ، وَلَا رَاوٍ عَدْلٌ، يَقُولُ: سَمِعْتَهُ مِمَّنْ يُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ... وَإِضًا فَإِنَّهُ مُتَأَوَّلٌ عَلَى تَقْدِيرٍ: "وَلَكِنْ أَكْبَى" فَتَقِلَّتْ حَرَكَةُ الهمزة، ثُمَّ حَذَفَتِ النون، وأُدْغِمَ (١).

- أَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِإِيرَادِ الْأَبْيَاتِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهَا؛ فَقَدْ كَانَ -فِي الْغَالِبِ- يَذْكُرُ الْبَيْتَ كَامِلًا، وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَكْتَفِي بِذِكْرِ شَطْرٍ وَاحِدٍ مِنْهُ.
- أَنَّهُ يَصَحُّ رَوَايَةُ بَعْضِ الْأَبْيَاتِ. وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

١- إِنْشَادُ الْمُبَرِّدِ وَالسَّيْرَافِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ قَوْلَ الْجُمَيْحِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ أَنْ يَهْ ضَمْنَا عَنْ الْمَلْحَاةِ وَالشُّثْمِ (٢)
مُسْتَدْلِينَ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْجُرِّ بِـ "حَاشَا" فَتَكُونُ حَرْفُ جُرٍّ، وَالتَّصْبِ بِهَا، فَتَكُونُ فِعْلًا، وَقَدْ رُوِيَ بَيْتُ الْجُمَيْحِ بِالْوَجْهَيْنِ "حَاشَا أَبِي، وَحَاشَا أَبَا".

وَأُورِدَ الْمُرَادِيُّ الرَّأْيَةَ السَّابِقَةَ، وَعَقَّبَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: "إِنَّ الْبَيْتَ فِيهِ تَخْلِيطٌ مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ رَكَّبُوا صَدْرَهُ عَلَى عَجَزٍ غَيْرِهِ، وَالصُّوَابُ مَا أَنْشَدَهُ الْمَفْضَلُ (٣):
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ أَنْ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُمَّةٍ، فَذِمَّ
عَمَرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ بِهِ ضَمْنَا عَنْ الْمَلْحَاةِ وَالشُّثْمِ
... (٤)

- (١) الْجَنِّي الدَّانِي، ص ٥٥٧، وَيُنْظَرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٣٤٣/١.
(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَقَدْ نَسَبَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ ٨٩١/٢ (حَاشَا) إِلَى سَبْرَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسَدِيِّ، وَالصُّوَابُ أَنَّهُ لِلْجُمَيْحِ الْأَسَدِيِّ.
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: "حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ" حَيْثُ جُرٌّ مَا بَعْدَ حَاشَا، وَرَوَاهُ الضَّحَّاكُ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ، ص ٣٦٧:
"حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ" بِالتَّصْبِ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ ١٢٢/١، وَالْأَشْهُونِيُّ ٢/٢٤٤.
وَقَوْلُهُ: "بَكْمَهُ" أَيُّ: لَيْسَ بِأَكْمَةٍ، "فَذِمَّ" أَيُّ: الْعَمِيُّ الَّذِي لَا يَحْسُنُ الْكَلَامَ، "الْمَلْحَاةُ" الْلُومُ.
يُنْظَرُ: (الْمَفْضَلِيَّاتِ)، ص ٣٦٧، وَالْمُخْتَصَّبُ ٣٤١/١، وَالْمَفْضَلُ، ص ١٣٤، وَابْنُ يَعْشَرَ ٨٤/٢، وَالْإِنْصَافُ ٢٨٠/١، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ، ص ٢٢٦، وَاللِّسَانُ ٨٩١/٢ (حَاشَا)، وَمَغْنِيُّ اللَّيْلِ ١٢٢/١، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ ٣/١٢٩، وَالْمَعْمُوعُ ٢٨٤/٣، وَالْإِنْصَافُ مِنَ الْإِنْصَافِ ٢٨٠/١).
(٣) يُنْظَرُ: الْمَفْضَلِيَّاتِ؛ لِلضَّحَّاكِ. ت: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ، وَعَبْدُ السَّلَامِ هَارُونُ. ط ٥ (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٦ م)، ص ٣٦٧.
(٤) الْجَنِّي الدَّانِي، ص ٥١٣-٥١٤.

وَمِمَّنْ تَبَعَ الْمَرَادِيُّ فِي تَصْوِيبِ رَوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ الْعَيْنِيُّ^(١)، وَصَاحِبُ الدَّرَرِ، حَيْثُ قَالَ: " وَهَذَا الْبَيْتُ يُورَدُهُ التَّخْوِيُّونَ كَمَا تَرَى، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُمْ رَكَّبُوا بَيْتًا مِنْ بَيْتَيْنِ وَهَمَّا... " (٢).

٢- استدلال الكوفيين عَلَى اسْمِيَّةِ " رُبُّ " بِالْإِخْبَارِ عَنْهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:
 إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبُّ قَتْلِ عَارٍ^(٣)
 وَرَدَّهُ الْمَرَادِيُّ، بِقَوْلِهِ: " إِنْ الرَّأْيُ الشَّهِيرَةُ وَبَعْضُ قَتْلِ عَارٍ " (٤).

وَأَخِيرًا فَإِنَّ شَوَاهِدَ الْمَرَادِيِّ هِيَ شَوَاهِدُ النُّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ الَّذِينَ سَبَقُوهُ، وَالَّذِينَ نَقَلُوا عَنْهُمْ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ.



(١) المقاصد النحوية ١٢٩/٣.

(٢) الدرر اللوامع ١٩٦/١.

(٣) البيت من الكامل كُتِبَ قُطْنَةُ فِي دِيْوَانِهِ، ص ٤٩ من أبيات يرفي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة. الشاهد فيه: "وَرُبُّ قَتْلِ عَارٍ" استدلال الكوفيين والأخفش، وابن الطراوة بالبيت عَلَى اسْمِيَّةِ "رُبُّ" فزعموا أَنَّ "رُبُّ" مبتدأ، و"عارٌ" خبر، والقائلون بأنها حرفت جعلوا "عارٌ" خبراً لمبتدأ مخدوف تقديره: "هو عارٌ" والجملة الاسمية صفة مجرور "رُبُّ" قتل، وهو مجرور لفظاً ومرفوع محلاً.

والمعنى: أنهم إن يفتخروا بسبب قتلِكَ، فإن قتلَكَ لم يجلب العار لك، ومن القتل ما يفعل ذلك. يُنْظَرُ: (المقتضب ٦٦/٣، وأمالى ابن الشجري ٤٦/٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، ولباب الأعراب، ص ٤٣٧، والارتشاف ١١١٨/٣، والمغني ٥٠٣/٢، والمساعد ٢٨٤/٢، وشفاء العليل ٦٧٤/٢، والنصريح ٤٧٦/٣، والممع ٩٧/١، والخزانة ٩/١٨٤، ٧٩/١٨٤، والدرر اللوامع ٧٣/١).

(٤) الجني الثاني، ص ٤١٧.

خامساً: كلام العرب النثري

أمّا موقف المرادي من لغات العرب؛ فقد اعتدّ بما اعتدّاداً كبيراً، ممّا يجعله يقبل القراءة الشاذة إذا حُملت على لغة من لغاتهم - كما سبق - وهو مع هذا يشترط أن يكون راوي هذه اللغة ثقة صدوقاً، يقول: "آي بالمدّ حرف نداء للبعيد رواه الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعريتهم، ورواية العدل مقبولة" (١).

ويحكي عن العرب لغة يدل فيها أصحابها عين "نعم" حاء "نعم". وبها قرأ الكسائي - رحمه الله - (٢).

ويذكر لغة إسكان عين "قَع" يقول: "لها حالان: الأول: أن تكون ساكنة العين، وهي لغة ربيعة وغنم، ينونها على السكون قبل متحرك، ويكسرون قبل ساكن... (٣)".

ونراه يحكي عن عقيل الجرّ بـ "لَعْل" يقولون: لعلّ زيد قائم. ويعلق على هذه اللغة بقوله: "وإذا صحت اللغة بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدنا بما هو بعيد" (٤).

ويحكي عن العرب لغة تُكسر فيها ياء المتكلم في "مُصْرِحِي" في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ (٥) وهي لغة حكم التحوّيون عليها بالرداءة في القياس. ولكنه يخالفهم في حكمهم، يوجهها ويعزوها لمن حكاهما عن العرب (٦).

(١) الجني الداني، ص ٣٩٨.

(٢) السابق، ص ٤٦٩، وذلك في المواضع الأربعة التي وردت فيها "نعم" وهي سورة الأعراف، آية ٤٤، ١١٤، والشعراء، آية ٤٢، والصلوات، آية ١٨، يُنظر ذلك في: البحر المحيط ٥٦/٥، ٩٦/٩، والنشر في الفراءات العشر ٢٦٩/٢.

(٣) الجني الداني، ص ٣١١.

(٤) السابق، ص ٥٣٢.

(٥) إبراهيم، من الآية ٢٢.

(٦) شرح التسهيل، ق ٢٣٢ (ب)، ويُنظر: دلائل المرادي عن هذه القراءة من هذا البحث، ص ٢٢٧.

وقد تحدث عن لغة تميم في قولهم: " أعجبنى عن تقوم "، أي: " أن تقوم " بمعنى "عن" الجارة بمعنى "أن" (١).

وتحدث عن لغة " أكلوني البراغيث "، وهي عنده فصيحة ثابتة بنقل الأئمة خلافاً لمن أنكرها (٢).

وهو في عرضة للغات العرب يحرص على ترجيح لغة منها، يقول: " وفي "أنا" لغات الفصحى حذف ألفه وصلأ، وإثباتها وقفأ، والثانية: إثباتها وصلأ ووقفأ وهي لغة تميم " (٣).

ويقول عن حركة لام الجر: " تُفْتَحُ لامُ الجرِّ مع المضمر غير ياء المتكلم، وتُكْسَرُ مع الظاهر، وهو اللغة الفصحى. ولغة خزاعة كسرهما مع المضمر، وحكى أبو عبيدة، والأخفش أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق " (٤).

هذا؛ وقد استشهد المرادى بالعديد من لغات العرب، وأمثالهم وحكمهم منها - على سبيل التمثيل لا الحصر - قولهم: " تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (٥) شاهداً على أن الفعل " تسمع " مُنْزَلٌ مِنْزِلَةُ الْمَصْدَرِ "سماعك" والتقدير: أن تسمع بالمُعَيْدِيِّ، والذي سَوَّغَ حَذْفَ " أَنْ " قبل " تسمع " بجيء ذكرها في "أن تراه" (٦).

(١) الجني الثاني، ص ٤٦٥.

(٢) الجني الثاني، ص ١٩٧، نسب أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/١٠١، ١٧٤ هذا الشاهد التحوي لأبي عمرو الهذلي، وهو من فصحاء العرب الذين سمع منهم أبو عبيدة - رحمه الله -.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٣٥.

(٤) الجني الثاني، ص ٢٠٦ (بتصرف).

(٥) مجمع الأمثال؛ للميداني، ت: محمد محيي الدين (بيروت: دار القلم-) ١/١٢٩، ركتاب الأمثال؛

لابن سلام، ت: عبد الحميد لطامش، ط ١ (دمشق: دار المأمون: ١٩٨ م). ص ٩٧-٩٨، والمستقصى في أمثال

العرب؛ للزخشري، ط ٢ (بيروت: دار الكتب ١٩٨٧) ١/٣٧٠.

(٦) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٢٨٦.

ومنها قولهم: " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ لِإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ " بجرّ " الشَّوَابَّ " شاهداً
عَلَى إِضَافَةِ " إِيَّاهُ " إِلَى الظَّاهِرِ، عَلَى رَأْيِ لِبَعْضِ التَّنْحَوِينِ، وَتَقْدِيرُهُ: لِيَبَاعِدَ مِنَ النِّسَاءِ
الشَّوَابَّ، وَلِيَبَاعِدَهُنَّ عَنْهُ ^(١).

ومنها قولُ الزُّبَّاءِ: " عَسَى الْغَوِيرُ أَبْؤُسًا " ^(٢) شاهداً عَلَى نَدْوَرٍ وَقَوْعٍ خَيْرٍ عَسَى
مَفْرَدًا ^(٣).

ومجيء " إِنَّ " بمعنى نعم، وشاهدها قول ابن الزُّبَيْرِ رضي الله عنه لِفَضَالَةَ بْنِ شَرِيكَ
" إِنَّ وَرَاكِهَهَا " رَدًّا عَلَى قَوْلِ فَضَالَةَ: " لَعَنَ اللَّهُ لَأَقَّةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ " ^(٤).



(١) شرح التسهيل؛ للمرادي (المخطوط)، ق ٢٦٠ (ب). والمثل من شواهد الكتاب ١٤١/١،
والبيان؛ لابن الأنباري ٣٦/١.

(٢) هذا المثل يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يُقَالُ لَهُ: " لَعَلَّ الشَّرَّ يَأْتِي مِنْ قِبَلِكَ ". قاله الزُّبَّاءُ حين رَجَعَ قَصِيرٌ مِنَ
العِرَاقِ فِي قِصَّةٍ لِحَمَا. وفي المستقصى قصة أخرى غيرها.

أَبْؤُسٌ: جمع بؤس وهو الشُّدَّةُ. الْغَوِيرُ: تصغير غار، ويبدو أنه في المثل اسم موضع.
يُنْتَظَرُ: (مجمع الأمثال؛ للميداني ١٧/٢، والمستقصى من أمثال العرب؛ للزنجشيري ١٦١/٢، واللسان
(بأس) ٢٠١/١).

(٣) الجني الداني، ص ٤٣٤.

(٤) السابق، ص ٣٨٣، ويُنْتَظَرُ قصة ابن الزُّبَيْرِ مع فَضَالَةَ فِي: عيون الأخبار؛ لابن قتيبة ١٤٠/٣،
والعقد الفريد؛ لابن عبد ربه ٤٥٦/٣ ومجمع الأمثال ١٩٨/١، واللسان (أنن) ١٥٦/١.

المبحث الثاني

القياس

لا شك أن للقياس أهمية في علم النحو، حيث يعتمد عليه النحاة في تقرير كثير من المسائل وإرساء الأحكام، فهم يعرفون النحو بأنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وهامو الكسائي يجعل النحو قياساً يتبع^(١).

وقد عرّف العلماء القياس بأنه حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعل جامعة^(٢). يقول سعيد الأفغاني^(٣) - رحمه الله -: "ولست أعقل النحو إلا استقراء ثم قياساً"^(٤). وحكي أن أول من بَعَجَ النحو ومد القياس وشرح العلل هو عبد الله بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ^(٥)، وكان الخليل كاشف قناع القياس، كما ذكر ابن جني، وإليه يرجع الفضل في إظهار معالمه ووضع رسومه ومناهجه. ثم جاء سيويه فحمل علم شيخه وزاد عليه، ثم جاء الفارسي فزادت عنايته بالقياس حتى وجدناه يصرّح لتلميذه ابن جني بأن الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس^(٦). ثم انتقل إلى ابن جني وقد بلغ الذروة؛ حيث نراه يحض عليه ويبيح فيه الارتجال وذلك في قوله: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه

(١) يُنظر: إنباه الرواة ٢/٢٥٦.

(٢) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو، ص ٣٨.

(٣) هو: سعيد الأفغاني علامة ولغوي وباحث سوري. ولد في دمشق سنة ١٩٠٩م. أسس قسم اللغة العربية بجامعة دمشق وتولى رئاسته مدة عشرين عاماً. لُقّب بـ"أبو النحو" في سورية، من أبرز مؤلفاته "عائشة والياسة" و"في أصول النحو" و"مذكرات في قواعد اللغة العربية"... ومن أبرز تحقيقاته: "لمع الأدلة" لابن الأباري و"رسالة المفاضلة بين الصحابة"... توفي في مكة المكرمة في ١٩/٢/١٩٩٧م.

يُنظر: معجم وفیات مشاهیر الأعلام. بيار يوسف قليمة، ط ١ (بيروت: دار السلوى، ٢٠٠٠م) ص ١٢٧.

(٤) في أصول النحو؛ لسعيد أفغاني، ص ٧٨.

(٥) يُنظر: الخصائص ٢/٨٨.

(٦) يُنظر: المصدر السابق ٢/٨٨.

القياس ما لم يُلَوَّ بنصٍّ أو ينتهك حُرْمَةً شرع^(١).

وزادتُ عنايةُ أبي البركات الأنباريِّ بالقياس عن سابقيه فصنَّفَ كتابه الشهير "لَمَعُ الأدلَّة" ليكونَ للنَّحْوِ بِمِثَابَةِ علمِ الأصول للفقهِ. وقد عقد فيه فصولاً في القياس؛ عرفه، وبيَّنَ تراكيبه وأقسامه التي هي قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، وآله لا بدَّ لكلِّ قياسٍ من الأقيسة السَّابقة من أربعة أركان: أصل وفرع وعلة وحكم^(٢).

ويردُّ على منكريِّ القياس بقوله: "اعلم أنَّ إنكارَ القياسِ في النَّحْوِ لا يتحقَّق؛ لأنَّ النَّحْوَ كُلُّهُ قياس، ولهذا قيلَ في حدِّه: النَّحْوُ علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النَّحْوَ، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين السَّاطعة، وذلك أنَّ أئمةَ الأمة من السَّلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنَّه شرطٌ في رُتْبَةِ الاجتهاد... فلو قلنا إنَّ النَّحْوَ ثَبَتَ نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدَّى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنَّحْوِ، وإلى التَّسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالفٌ للمعقول"^(٣).

وكان أبو حيان لا يستعمل القياسَ إلا إذا كان هناك أدلَّةٌ كثيرةٌ، وشواهدٌ عديدةٌ يمكن أن تكونَ أساساً للقياس الذي تُبْنَى عليه القواعد، وتُصَحِّح به المسألة، بحيث يكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس، وحكمة لذلك السَّماع^(٤).

كان هذا موقف أشهر علمائنا القدامى من القياس. فَمَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُرَادِيِّ مِنَ الْقِيَاسِ؟

(١) الخصائص ١/١٨٩.

(٢) يُنظَرُ: لَمَعُ الأدلَّة؛ لأبي البركات الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، ط ١ (دمشق: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ)، ص ٩٣.

(٣) السابق، ص ٩٥ - ١٠٠.

(٤) يُنظَرُ: أبو حيان النَّحْوِي، ص ٤٠٣.

عَنِ الْمَرَادِيِّ بِذَا الْأَصْلِ عنايةً عظيمةً. وقياساته وافرة تحفل بها آثاره وبخاصة في مباحثه المبسوطه، ومناقشته لغيره من النحويين، ومن مظاهر عنايته بالقياس أنه كان دائماً الإشارة إلى ما خرج على القياس وبين وجه مخالفته القياس، فمن ذلك:

— أن "خلا" إذا سبقت بـ"ما" المصدرية تتعين فعليتها نحو: قام القوم ما خلا زيداً. فـ"خلا" هنا فعل؛ لأن "ما" المصدرية لا توصل بحرف الجر، وإنما توصل بالفعل، وذكر المرادي أن الجرمي والكسائي والفارسي في كتاب "الشعر" والرُّبَعي ذهبوا إلى إجازة الجر بما بعد "ما" فتكون "ما" زائدة لا مصدرية و"خلا" حرف جر، وأن الجرمي روى عن بعض العرب في كتاب "الفرخ" الجر بـ"خلا" و"عدا" بعد "ما". وقال بعضهم: الجرمي يخفض ما ويجعل "ما" زائدة دخولها كخروجها. ثم عقب المرادي على ذلك، فقال: "إن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد؛ لأن "ما" لا تكون زائدة أول الكلام، لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له. وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يُسقاس عليه" (١).

— وقال عن اللام الزائدة: "إنها ضربان: أحدهما مُطَرِد. والآخر غير مُطَرِد. فالمتطرد أن تزداد مع المفعول به بشرطين: الأول: أن يكون العامل متعدياً إلى واحد. والثاني: أن يكون قد ضعف بتأخيره، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (٢)، أو بفرعيته، نحو: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ (٣). فزيادتها في ذلك مقيسة؛ لأنها مقوية للعامل" (٤).

— وكان يقيس على ما ورد به السماع، خصوصاً إذا كان وروده كثيراً في لسان العرب، أو مؤيداً بلغة قوم. ومن ذلك: ما ذكره ابن مالك - رحمه الله - أن إقرار همزة

(١) الجني الداني، ص ٤١٤.

(٢) يوسف، من الآية ٤٣.

(٣) هود، من الآية ١٠٧، وسورة البروج، من الآية ١٦.

(٤) الجني الثاني، ص ١٥٠.

المندود المبدلة من أصل نحو: كساء وسقاء عند التشبة - أولى من قلبها واوا. وقد نُقلب ياءً فيقال: كسايان وسقايان. ثم قال: "ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي"^(١). - أي لا يقاس على قلبها ياء - فقال المرادي: "الحق أنه يقاس عليه؛ لأنها لغة فزارة حكاهما أبو زيد"^(٢) في كتاب الهمز"^(٣).

- وجاء في باب "الأحرف الناصبة الاسم الرائعة الخير" أنه إذا عُلِمَ الخير جاز حذفه مطلقاً خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم.

يقول في ذلك: "... وذهب الفراء أنه لا يجوز سواء كان الاسم معرفة أم نكرة إلا مع التكرير، والصحيح جواز حذفه مطلقاً للقياس على حذف الخير في غير هذا الباب، وللسماع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾"^(٤) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾"^(٥)... "^(٦).

- وقد تتصل "أن" بليت سادة مسدّ معموليها، ويُسَمَّعُ في "لعل"، خلافاً للأخفش فإنه أجاز "لعل أن زيداً قائمٌ" قياساً على ليت، فقال المرادي: "وهو ضعيف؛ لأن ذلك في ليت شاذ في القياس، وإن كان قد سُمِعَ كثيراً"^(٧).

لكن المرادي لم يكن يُطلق القياس كما يفعل الكوفيون حيث جَوَّزُوا القياسَ على مثال واحدٍ أو بيتٍ شعرٍ كما جَوَّزُوا القياسَ على ما لم يرد به سماع، وإنما كان يعتمد

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري الخرجي، الإمام المشهور. كان إماماً نحويّاً، من تصانيفه: لغات القرآن، التلخيص، كتاب الهمز، خلق الإنسان، وغير ذلك كثير. توفي سنة (٢١٥هـ). يُنظَرُ ترجمته في: (بغية الوعاة ١/٥٨٢-٥٨٣، وإنباه الرواة ٢/٣٠، وطبقات النحويين ١٦٥).

(٣) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٩١.

(٤) فصلت، آية ٤١.

(٥) الحج، صدر الآية ٢٥.

(٦) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٤٢٥-٤٢٦.

(٧) السابق، ص ٤٤٦.

القياس إذا كان له سند من كلام العرب يعتمد عليه، فإذا لم يكن هناك سند منع القياس، ومن أمثلة ذلك: منعه إعمال "أن" المفتوحة إذا كُتبت بـ "ما"، فقال: "إذا كُتبت "أن" المفتوحة بـ "ما" بطل عملها. وأجاز بعضهم إعمالها قياساً، ولم يُسمع" (١).

وقال أيضاً: "يربط الضمير الصلة بالموصول، وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقولهم: "أبو سعيد الذي رويت عن الخديري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف" (٢)، وقول الشاعر:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ (٣)

أي: في رحمته أو في رحمتك. ثم قال: "هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه" (٤).

ومنه أيضاً موافقته للكوفيين والمبرد، وابن السراج في منع تقدم خبر "ليس"؛ لأنه لم يُسمع مثل: "ذاهباً لست"، وألحقها المرادي بـ "عسى" من حيث الجمود في كل منها، "وعسى" خبرها لا يتقدم باتفاق، كذلك "ليس"؛ لأن علة المنع في "عسى" متحققة في "ليس"، وهذا المنع قياس، وأجاز الفارسي وابن جنّي ذلك بالآية القرآنية: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٥) وذلك لأن يوماً متعلق بـ "مصروفاً"، وقد تقدم على

(١) الجني الداني، ص ٣٩٨.

(٢) أي: رويت عنه، ورأيت.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل؛ لمجنون بن عامر وصلته:

"فَيَارَبِّ لَيْلَى أَلْتِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ"

ورواه ابن هشام في لغتي ٢١٠/١ "فَيَارَبِّ أَلْتِ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ"

الشاهد: "في رحمة الله" فاستغنى بالظاهر عن الضمير. وكان القياس أن يقول: "وأنت الذي في رحمته". والبيت منسوب لابن ميادة في ديوان الحماسة لأبي تمام ١٢١/٢، ولجنون بن عامر في الترتل اللوامع ٩٤/١، وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٢/١، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١٨٦/١، وارتشاف الضرب ٩٩٨/٢، ومعنى اللبيب ٢١٠/١، ٥٠٤/٢، وتعليق الفرائد ١٧٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٣٦/١، والنصريح ٤٥٨/١، والجمع ٣٠١/١، والأشجوني ٢٦١/١.

(٤) توضيح المقاصد ٢٣٦/١-٢٣٧.

(٥) هُود، من الآية ٨.

ليس، وتقدم المعمول يؤذن بحواز تقدم العامل، ويرد عليهما المرادي بقوله: "إنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها" (١).

- ولا يُجيزُ القياس على القليل إذا احتمل التأويل، يقول: "أجاز ابن جني أعمال "لا" عمل "ليس" في المعرفة، ووافقه ابن مالك، وذكره ابن الشجري في قول النابغة:
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا (٢)
والبيت محتمل التأويل على أن الأصل "لا أرى باغيًا"، فلما حذفت الفعل انفصل الضمير، فـ"أنا" مفعول لم يُسم فاعله و"باغيًا" حال، أو على تقدير: "لا أنا أرى باغيًا" فـ"أنا" مبتدأ و"أرى" خبره و"باغيًا" حال، وحذفت الخبر (٣).

- ويُجيزُ القياس على القليل إذا لم يحتمل التأويل، وثبت أن هذا القليل لغة قبيلة من القبائل الموثوق بها، وأن رايته عدلٌ ثقة. قال: "وبعض العرب يُلغى "إذن" مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة حكاه عيسى" (٤) وسيبويه. ولا يُقبل قول من أنكرها (٥).

- ومن طرائف أقيسته المتأثرة بثقافته في الأصول أنه ذكر أن "أما" الشرطية يلزم بحىء الفاء بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ (٦) ثم قال: "ولا تحذف الفاء إلا مع قول أغنى عنه المحكي به كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ

(١) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٣٥٩ (بتصرف).

(٢) البيت سبق تفريجه، ص ٢٣٨.

(٣) شرح التسهيل، ص ٣٨٩، ويُنتظر: توضيح المقاصد ١/٣١٩، والجني الداني، ص ٣٠٣.

(٤) عيسى بن عمر القضي أبو عمر، مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليهم، أخذ عن ابن أبي إسحاق الخضرى، كان من قراء البصرة ونحاتها، وعنه أخذ الحليل، وله في النحو تصنيفان كبيران هما: الإكمال، والجامع، توفي سنة ١٤٩هـ.

يُنْتَظَرُ ترجمته في: (طبقات النحويين واللغويين؛ للزبيدي، ص ٤٠-٤٥، وإنباه السرواة ٢/٣٧٤-٣٧٧، وبغية الوعاة ٢/٢٣٧-٢٣٨).

(٥) الجني الداني، ص ٣٥٦.

(٦) البقرة، من الآية ٢٦.

وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ^(١) أَي: فيقال لهم: أكفرتم؟ أو في ضرورة شعر... أو في ندور^(٢). وقد أورد الشواهد الدالة على ذلك.

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي مَوْقِفِهِ مِنَ الْقِيَاسِ:

فإن المرادى - رحمه الله - اعتد بالقياس اعتداداً كبيراً، وكان له فيه منهج، هو في جملة منهج البصريين؛ إذ إنه لا يجوز القياس إلا على الأعم الأغلب، وله في القياس أصول عامة يراعيها؛ فهو إذا اجتمع عنده السماع والقياس رجح السماع على القياس وأخذ به، ولا يأخذ برأي أو مذهب لأحد ما لم يكن مؤيداً بسماع، ويرد حتى آراء البصريين وسيبويه إن لم يكن هناك نقل يؤيدها، ويرجح عليها أقوال نخاة آخرين، وحين يفاضل بين لغتين يختار أشيعهما وأقربهما إلى القياس، وحين يفاضل بين مذهبين يختار الأقرب والأقوى في القياس، ويضعف الأضعف في القياس.



(١) آل عمران، من الآية ١٠٦.

(٢) الجني الداني، ص ٤٨٣ (بتصرف)، ويُظن: شرح التسهيل؛ للمرادي (رسالة دكتوراه غير

منشورة)، ص ٣٢٩-٣٣٠.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

الإِجْمَاعُ

الإجماعُ هو اتفاقُ أهل البصرة والكوفة، على حكم نحويٍّ أو قاعدة لغوية ^(١). وقد بينَ ابنُ جنِّي - رحمه الله - أن إجماعَ أهل البلدين يكون حُجَّةً إذا لَسَمَ يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، فإذا خالف ذلك فلا حُجَّة ولا اعتداد؛ لأنَّه لم يرد في القرآن ولا السنة المطهرة، أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ ^(٢). ثُمَّ إِنَّه لا يجوز الإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، والقوم الذين لاشك في أن الله قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراههم وجه الحكمة في التَّرحيب له والتَّعظيم، وجعله على أيديهم خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، إلا بعد إتقان وإمعان ^(٣).

وقد ذهب ابنُ الخشاب ^(٤) إلى أن مخالفة المتقدمين لا تجوز ^(٥). ومن خلال استقرائي لمصنفات المرادي تبين لي أنَّه تمثَّل هذا القول، فلم يتجاوز ما اتَّفَقَ عليه النَّحَاةُ أو ما يسميهم بالجمهور، وأجمعوا أحياناً، وإنَّما ينتزعه، وينبئه على كثير من المسائل المُجْمَع عليها، ويذهب إلى تخريج ما أوهم خروجه عن هذا الأصل، وأحياناً يتخذ حُجَّةً لإثبات حكم من الأحكام، وحاكماً على مَنْ خالف إجماع النُّحويين بأنَّ قوله شاذ، لا يُعْتَدُ به.

(١) يُنظر: الاقتراح، ص ٣٥.

(٢) يُنظر: الحصاص: لابن جنِّي ١ / ١٨٩ - ١٩٠.

(٣) يُنظر: الاقتراح، ص ٣٥.

(٤) هو: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النحوي. له كتاب "المرآة"، والرُّدُّ على الحريري في مقاماته، وشرح اللمع لابن جنِّي، وكان أعلم أهل زمانه بالنحو، تُوِّفِيَ سنة ٥٦٧ هـ.

يُنظر ترجمته في: (إلباه الرواة ٢ / ٩٩، وهدية الوعاة ٢ / ٢٩ - ٣١).

(٥) الاقتراح، ص ٣٦.

وفيما يأتي كمأذج لعنايته بالإجماع:

- قال المرادي: "إلحاق" لكن "بـ" إن "المكسورة متفق عليه في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو: "لكن زيدا قائم وعمرو" ^(١)، وأوضح في شرحه على التسهيل: أن الإجماع إنما هو على جواز الرفع، واختلفوا في توجيهه: فقيل: هو معطوف على محل اسم "إن"؛ لأنه قبل دخولها في موضع رفع، وقيل: على محل "إن" وما عملت فيه، وقيل: على الضمير المستكن في الخبر إن كان مما يحتمل ضميراً، وقيل: إنه مبتدأ وخبره محذوف، وهو الصحيح، والمفهوم من عبارة سيويه، وهو على هذا من عطف الجمل، وعلى ما تقدم من عطف المفردات ... " ^(٢).

- وقال: "وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطف وغير عطف مثال ذلك بعطف "زيد فقيه وكاتب وشاعر" ولا خلاف في هذا" ^(٣).

- وقال: "من" تكون لابتداء الغاية في المكان باتفاق، نحو ﴿لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ ^(٤) ولا تكون لابتداء الغاية الزمانية عند البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه ^(٥) إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان، وهو الصحيح؛ لكثرة نظماً ونثراً وتأويل ما كثر ليس بجيد " ^(٦).

- وقال: "أل الموصولة. الداخلة على الصفات، نحو: الضارب والمضروب فيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف تعريف لا موصولة. وهو مذهب الأخفش.

(١) توضيح المقاصد ١ / ١٤٨.

(٢) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه غير منشورة)، ص ٤٥٠.

(٣) السابق، ص ٣٢٧.

(٤) الإسراء، من الآية ١.

(٥) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه الثعوي أبو محمد، قرأ على المبرد كتاب سيويه، صنف: شرح القصيح، وغريب الحديث، والمقصود والمدرود. توفي سنة ٣٤٧ هـ.

يُنظر ترجمته في: (هبة الوعاة ٢ / ٣٦، وإنباء الرواة ٢ / ١١٣، وطبقات النحويين، ص ١١٦).

(٦) توضيح المقاصد ٢ / ٢٠٢، ويُنظر: الجني الداني، ص ٣١٤.

والثاني: أنَّها حرفٌ موصول. وهو مذهب المازني.

والثالث: أنَّها اسمٌ موصول. وهو مذهب الجمهور.

... والصَّحيح مذهب الجمهور؛ لعود الضَّمير عليها في نحو: الضاربها زيدٌ هندٌ ^(١).

- ومن ذلك أيضًا أنَّ بعضَ النُّحويين ذهب إلى أنَّ "عسى" حرفٌ، وذهب الجمهور إلى أنَّه فعل؛ ورجَّحَ المراديُّ قولَ الجمهور، فقال: "وهو الصَّحيح. والدَّلِيلُ عَلَى فعليته: اتصال ضمائر الرُّفع البارزة به، نحو: عسيتُ وعسيتم. ولحاق تاء التانيث به، نحو: عستُ هندٌ أنَّ تقومَ" ^(٢).

- ومن أمثلة ردِّه عَلَى مَنْ خالفَ الجمهور، قوله في "أَيُّمنُ" المستعمل في القسم: "ذهب الزُّجَّاجُ" ^(٣)، والرُّمَّانِيُّ إلى أنَّه حرفٌ جرٌّ، وشذَّأ في ذلك، وذهب الجمهور إلى أنَّه اسمٌ... ^(٤).

- وقال أيضًا: "إنَّ المفعول معه لا يتقدم عَلَى عامله، وهذا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ" ^(٥).

وفي مصنفات المراديِّ من أمثلة ميله إلى أقوال الجمهور وعدم مخالفتهم، والاحتجاج لمذهبهم شيءٌ كثير. ممَّا يوكِّدُ اعتداده بإجماع النُّحويين، كأصل من أصول النُّحو.



(١) الجني الدَّاني، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) السابق، ص ٤٣٤.

(٣) هو: إبراهيم بن السُّرى بن سهل أبو إسحاق الزُّجَّاج، تلقى عن ثعلب والمبرد، وله من الثَّمايف معاني القرآن، والاشتقاق، وشرح أبيات سيبويه والقوافي، وغير ذلك. تُوِّفِيَ سنة ٣١١ هـ. يُنظَرُ ترجمته في: (بغية الوعاة ١ / ٤١١ - ٤١٢؛ وإنباه السُّرواة ١ / ١٥٩، وطبقات النُّحويين واللُّغويين، ص ١١١).

(٤) الجني الدَّاني، ص ٤٩٥.

(٥) توضيح المقاصد ٢ / ٩٨.

المبحث الرابع

موقفه من العلة والتعليل

العلة هي داعمة القياس، إذ هما الأساسان المتينان الذي قام عليهما صرح النحوي العربي. والقواعد النحوية التي وُضعت على يد الخليل وسجلها تلميذه سيويه - رحمهما الله - في الكتاب اعتمدت اعتماداً كبيراً على التعليل الذي هو الداعمة الأولى للقياس، ويعد كتاب سيويه أول كتاب جامع للعلل النحوية^(١). ومع تفرع قواعد علم النحو، وتشعب مسائله زاد الاعتماد على القياس والتعليل حتى صار مدار هذا العلم^(٢). ونظراً لاهتمام النحاة بالعلة والتعليل صنفوا كتباً كثيرة تحمل عنوان العلة؛ منها: "العلل في النحو لقطرب" (ت ٢٠٦ هـ)؛ و"الإيضاح في علل النحو للزجاجي" (ت ٣٣٧ هـ) و"علل النحو لابن الوراق" (ت ٣٨١ هـ) وغير ذلك.

وعلى النحو على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية^(٣).

ومعظم علل النحو مدارها العلل التعليمية والعلل القياسية، وأما العلل الجدلية فيعني بما عادة من لهم ثقافة منطقية وأصولية.

ولا يقل اهتمام المرادي بالعلة عن اهتمام النحويين المتقدمين؛ فنراه يوليها عناية كبيرة في كتبه، وهذه العناية سمة بارزة عنده، غير أنه يحاول البعد عن التكلف وما يؤدي إليه.

(١) يُنظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) يُنظر: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك. ط ٤ (بيروت: دار

النفال ١٤٠٢ هـ)، ص ٦٤ - ٦٦.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ص ٦٤.

وتتجلى عنايته بالعلّة في مناقشته لغيره من النّحويين، وفي اجتهاداته واختياراته وترجيحاته، وغير ذلك، وهالك أمثلة تُؤيّد ذلك:

- يقول في ناصب المفعول معه: " ذهب عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ ^(١) إلى أنْ واوٌ مع " ناصبه للمفعول معه في نحو: " استوى الماءُ والخشبةُ "، وهو ضعيفٌ لأوجه: أحدها: أنْ الواو لو كانت ناصبةً؛ لاتصل بها الضمير في نحو: " سرتُ وإياكَ " كغيرها من الحروفِ النّاصبةِ كـ " إنْ وأخواتها " .
الثاني: أنّها لو كانت ناصبةً لم يُشترط في وجود النّصب تقدم فعل أو ما جرى مجراه.
الثالث: أنّه حكمٌ بما لا نظير له؛ لأنّه ما من حرفٍ ينصب إلا وهو يشبه الفعل أو ما يشبه الفعل ... والصّحيح أنْ النّاصب له هو ما عمل في السّابق من فعل لازم ومتعدي واسمٍ بمعناها بواسطة الواو ^(٢).

- ونراه يعلّل حرفية " كاف الجر " بقوله: " والدليل على حرفيته: أنّه حرفٌ واحد صدرًا، والاسم لا يكون كذلك، وأنّه يكون زائدًا والأسماء لا تُزاد، وأنّه يقع مع مجروره صلة من غير قبج نحو: " جاءَ السّذي كزيدٍ "، ولو كان اسمًا لقبّح ذلك، لاستلزامه حذف صدر الصّلة من غير طول ^(٣).

- وعلّل لخلو الجملة الحالّية من الواو إذا صُدّرت بمضارع مثبت في قوله: " الجملة الحالّية إذا صُدّرت بمضارع مُثَبَّت وجب حينئذٍ اشتمالها على ضمير صاحب الحال، وخلوها من الواو نحو: " جاءَ زيدٌ يضحك "، ولا يجوز " ويضحك "؛ لأنّ المضارعَ مشابهةً للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم ^(٤).

(١) يُنظر: المقتصد في شرح الايضاح؛ لعبد القاهر الجرجاني ١ / ٦٥٩.

(٢) شرح التسهيل (المخطوط)، ق ١٤٤ (ب) (بتصرف) ويُنظر: توضيح المقاصد ٢ - ٩٨،

والجنى الثاني، ص ١٨٦.

(٣) الجنى الثاني، ص ١٣٢.

(٤) توضيح المقاصد ٢ / ١٦٥.

- وذكر أن الفاء الزائدة في نحو: "الذي يأتي فله درهم" شبيهة بفاء جواب الشرط؛ لأنها دخلت لتفيد التخصيص على أن الخير مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل كون الخير مستحقاً لغيرها". ثم قال: "فإن قلت: فكيف جعلها زائدة وهي تفيد هذا المعنى؟ قلت: إنما جعلتها زائدة؛ لأن الخير مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ، ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره تشبيهاً له بالجواب، وإفادتها هذا المعنى لا يمنع تسميتها زائدة" (١).

- ونراه أيضاً يحكي الخلاف في عمل "لكن" الثقيلة إذا خففت في قوله: "منع إعمالها هو الصحيح؛ لزوال اختصاصها بالتخفيف، ولباينة لفظها لفظ الفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخفة قياساً، ولم يسمع" (٢).

- وذكر أن بعض النحاة ذهب إلى أن واو الاستئناف قسم آخر غير الواو العاطفة، وفي ذلك يقول: "والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سُميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها" (٣).

ومما يلاحظ على منهج المُرادي في العلة أنه كان يفاضل بين العِلل إذا تعددت في المسألة الواحدة، ويختار الرَّاحِجَ منها، وهاك مثالين يوضحان هذه السمة المنهجية، يقول: "اختلف النحويون في علة تسمية الحرف حرفاً، فقليل: سُمي بذلك؛ لأنه طرف في الكلام، وفضلة. والحرف في اللغة هو الطرف.

وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد. والحرف في اللغة، هو الوجه الواحد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ (٤) أي: على وجه واحد. وهو أن يعبد

(١) الجني الداني، ص ١٢٧.

(٢) شرح التسهيل، ص ٤٤٣، ويُنظر: الجني الداني، ص ٥٣٣، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٠.

(٣) الجني الداني، ص ١٩١.

(٤) الحج، من الآية ١١. وثمانيها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾.

عَلَى السَّرَّاءِ دُونَ الضَّرَّاءِ، أَيُّ: يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، مَا دَامَتْ حَالُهُ حَسَنَةً. فَإِنْ غَيَّرَهَا اللَّهُ وَامْتَحَنَهُ كَفَرَ بِهِ... وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ حَرْفًا؛ لِأَنَّهُ طَرَفٌ فِي الْكَلَامِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(١) فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الشَّكَّ كَأَنَّهُ عَلَى طَرَفٍ مِنَ الْإِعْتِقَادِ، وَنَاحِيَةٍ مِنْهُ. وَإِلَى ذَلِكَ تَرْجِعُ مَعَانِي الْحُرُوفِ كُلِّهَا * (٢).

- وَقَالَ أَيْضًا: " سُمِّيَتْ الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ بِهَذَا الْاسْمِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا، لَا لِأَنَّهَا سُلِبَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَصْدَرِ، خِلَافًا لْجُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ؛ لَوْجُودِ مَصْدَرِهَا عَامِلًا عَمَلِهَا... * (٣).

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي مَوْقِفِهِ مِنَ الْعِلَّةِ

ذَكَرْتُ أَنَّ الْمُرَادِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اِهْتَمَّ بِالْعِلَّةِ اِهْتِمَامًا كَبِيرًا، وَعَلَّلَهُ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي تُطْرَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَتَنْسَاقُ إِلَى قَانُونٍ لَغْتِهِمْ، وَأَنَّهُ كَانَ يَفَاضِلُ بَيْنَ الْعِلَلِ إِذَا تَعَدَّدَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ وَيَخْتَارُ الرَّاجِحَ مِنْهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

وَأَخِيرًا - وَقَبْلَ أَنْ أُخْتِمَ هَذَا الْفَصْلُ - أَوَدُّ أَنْ أَشِيرَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادِيَّ بَصْرِيٌّ الْمَذْهَبُ فِي النَّحْوِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ التَّزَمَ بِمَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ وَسَارَ عَلَى دَرَجَتِهِمْ وَاسْتَشْهَدَ بِشَوَاهِدِهِمْ وَاسْتَدَلَّ بِأَدْلَتِهِمْ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي جَمِيعِ مَصْنُفَاتِهِ، وَلَمْ يَشْذُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ لَا تَكَادُ تَذَكَّرُ.



(١) الْحَج، مِنَ الْآيَةِ ١١.

(٢) الْجَنَى الدَّانِي، ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٣٠٣/١.

الفصل الثالث

أراء الأديب النحوي

آرؤه

برزت في مصنفات المرادي — رحمه الله — شخصيته بشكل واضح، فلم يرتضِ كل قول أو رأي للتحاة، وإنما عقب على الآراء برأيه الخاص الذي نفذ إليه واقتنع به، دون نظري إلى شخصية المردود عليه ومكانته العلمية.

وقد سبقت طائفة من اختيارات المرادي في دراستي لآثاره، وفي بيان موقفه من المدارس النحوية.

وسأعني هنا بإبراز آرائه مع الحرص — ما استطعت — على التمثيل بما دغمه منها بأدلته، وظهرت فيه قوة حجته، أو شيء من إضافاته. من ذلك:

١- الكاف في (أرأيتك) حرف خطاب

اختلف التحاة في الكاف التي تلحق الفعل "أرأيت" إذا ضمّن معنى "أخبرني" أُلها موضع من الإعراب أم لا ؟ على أقوال:

أولاً: أنها حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، كالكاف في قولهم: ذاك، وهو رأي سيويه^(١). كما أوضح أن تضمين معنى "أخبرني" في "أرأيت" لم يمنعه من أن يكون له مفعولان، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى "أخبرني"^(٢)، ولذلك نصر الأخفش^(٣) والزجاج^(٤) وأبو جعفر النحاس^(٥) والفارسي^(٦) والزمخشري^(٧) وغيرهم من متأخري التحاة^(٨) على أن الكاف لا موضع لها من الإعراب، وإنما هي علامة للخطاب.

(١) يُنظر: الكتاب ٢٤٥/١.

(٢) يُنظر: السابق ٢٣٩/١ - ٢٤٠.

(٣) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٩/١.

(٤) يُنظر: إعراب القرآن للزجاج ٢٤٩/٣.

(٥) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣٢/٢ - ٦٦/٢.

(٦) يُنظر: المسائل الحليات، ص ٧٥ - ٧٦.

(٧) يُنظر: الفصل، ص ٣١١.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/١، والمغني ١٨١/١، والجمع ٢٥١/١.

ثانيًا: أنَّها في محل رفع فاعل، وأنَّ الثَّاءَ لَزِمَتِ التَّذْكِيرَ والتَّأْنِيثَ والإفرادَ، استغناءً بِمَا لَحِقَ الكافَ من دلالة على الإفراد، والتَّثْنِيَّةَ، والجمع، والتَّذْكِيرَ، والتَّأْنِيثَ، وهو رأي الفراء (١).

ثالثًا: أنَّ الكافَ في نحو قولك: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما حاله؟ في موضع نصب، وليست حرف خطاب كما هو مذهب الجمهور، ولا في موضع رفع كما قال الفراء، وهو رأي الكسائي (٢)، وحَكَى أَنَّ العربَ تحذف الهمزة من "أَرَأَيْتَ" التي بمعنى "أخبرني" فيقولون: أَرَيْتَ، وقرأ - رحمه الله - ما جاء في القرآن الكريم جميعه من هذا الأسلوب بحذف الهمزة (٣) وعُلِّلَ الحذفُ بأنَّه جاء فرقًا بين "أَرَأَيْتَ" هذه والتي من رؤية العين.

وهذا القول مردود؛ لأنَّ المفعول الأولَ في نحو ذلك، هو المفعول الثاني في المعنى؛ فقولك: رأيتُ زَيْدًا قائمًا. القائم هو زيد، وزيد هو القائم، أمَّا في قولهم: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما حاله؟ فإنَّ الكافَ غير "زيد"؛ لأنَّها للمخاطب وهو شيء آخر غير "زيد"؛ فلا يتأتى أنَّ تكون الكاف هي المفعول الأول (٤).

ورجَّحَ المراديُّ مذهب سيويه والجمهور، حيثُ قال: "الكاف في ذلك حرف خطاب لا موضع له من الإعراب. هذا هو مذهب سيويه، وهو الصَّحِيح. وذهب الفراء إلى أنَّ الكافَ في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والثَّاءَ حرف خطاب، وهو ضعيف لوجهين:

أحدهما: أنَّ الثَّاءَ محكومٌ بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك. والثاني: أنَّ الثَّاءَ لا يُسْتَعْنَى عنها بخلاف الكاف؛ فإنَّه يجوز ألا تذكر، وما يستغنى عنه أولى بالفاعلية.

(١) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١.

(٢) يُنْظَرُ رأي الكسائي في: المسائل الخلبات، ص ٧٧ - ٧٨، ورسر الصناعة ٣١١/١ - ٣١٢.

والمغني ١٨١/١، وشرح التسهيل؛ لِلْفَرَّادِيِّ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٣) يُنْظَرُ: السُّبَّةُ لابن مجاهد، ص ٢٥٧، والإتحاف ١١/٢.

(٤) يُنْظَرُ: المسائل العسكرية، ص ١٣٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢٤٢/١، وجمع الموامع ٢٥١/١ -

وحكي عن الكسائي أن الكاف في "أرايتك" في موضع نصب، وهو بعيد^(١).
والمختار مذهب سيويه والجمهور أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب لأمر:

أحدها: أن الكاف لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان^(٢).

والثاني: أن صحة الاستغناء عن هذه الكاف مع بقاء المعنى كما كان معها يشهد بضعف مذهب الفراء، ومذهب الكسائي - رحمهما الله - فقولنا: أرايتك زيداً ما صنع؟ كقولنا: أرايت زيداً ما صنع؟ لا فرق بينهما. فلو كانت الكاف فاعلاً كما زعم الفراء لما استغني عنها، وبقي الكلام بعد حذفها كما كان قبله. فالأولى الحكم بفاعلية التاء التي لا يجوز الاستغناء عنها.

ولو كانت الكاف في موضع نصب كما زعم الكسائي لكانت بمنزلة المفعول الأول، وكان "زيداً" هو المفعول الثاني، وجملة الاستفهام بعد "زيداً" لا تدخل لها في المعنى؛ ولكن الأمر بخلاف ذلك، فسقوط الكاف دون أن يتغير المعنى دليل على أنها لتأكيد الخطاب الذي كان مستفاداً من التاء. و"زيداً" وما بعده هما مفعولا "أرايت".

والثالث: أن الكاف لو كانت المفعول الأول، وزيداً المفعول الثاني لجاز الاقتصار على زيد فنقول: أرايتك زيداً؛ كما نقول: ظننتك زيداً، فحاجة زيد إلى ما بعده تدل على أنه هو المفعول الأول، وما بعده هو المفعول الثاني^(٣).

هذا وقد صرح الفراء في بعض المواضع التي جاء فيها أسلوب "أرايت" بمعنى "أخبرني" في القرآن الكريم بأن الكاف زائدة، أو صلة، وأن المعنى مع دخولها وخروجها واحد، فقال في أواخر كتابه معاني القرآن: "قوله عز وجل: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ

(١) الجنى الداني، ص ١٤٠-١٤١.

(٢) البيان في إعراب القرآن؛ للعلّكر ٤٩٥/١.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٣١١/١-٣١٢.

بِالدِّينِ^(١)، وهي في قراءة عبد الله ﴿أَرَأَيْتَكَ الَّذِي﴾ والكاف صلة، تكون ولا تكون والمعنى واحد^(٢).

ولا شك أن هذا هو مذهب سيويه والجمهور، قال الشيخ أبو حيان عن "أرأيت" في الآية الكريمة: "ويدل على أنها بمعنى "أخبرني" قراءة عبد الله ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾ بكاف الخطاب، لأن كاف الخطاب لا تلحق البصريّة^(٣).

٢ - الخِلاف في فعليّة "عسى" و "ليس"

مذهب جمهور النحاة أن "عسى" و "ليس" فعلان، لكنّ مخالف ثعلب والزجاج في "عسى" فذهبوا إلى أنه حرف مطلقاً^(٤).

وخالف أبو علي الفارسي في "ليس" فذهب إلى أنها حرف في بعض مصنفاته^(٥) كما نقل عن ابن شقير القول بحرفتيهما^(٦)، ونسب لابن السراج القول بحرفيه "ليس" و "عسى"^(٧) وما في الأصول يخالف ذلك^(٨).

أما المرادي، فقد ذهب مذهب الجمهور إلى أنهما فعلان، فقال: "الصحيح أن "عسى" فعل. والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرّفْع البارزة به، نحو: عسى وعسيتم،

(١) الماعون، الآية ١.

(٢) معاني القرآن ٢٩٤/٣.

(٣) البحر المحيط ٥١٦/٨ - ٥١٧.

(٤) يُنظرُ رأيهما في: النجنى الثاني، ص ٤٣٤، ومعني اللبيب ١٥١/١.

(٥) يُنظرُ: المسائل البصريّة ٨٣٣/٢، والمسائل المنثورة ٢٠٧-٢٠٨، وكتاب الشعر ٩/١،

والحليات، ص ٢١٠-٢١٤.

(٦) يُنظرُ رأي ابن شقير في: التذيل والتكميل ١١٧/٤، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣، والنجنى الثاني،

ص ٤٥٩.

(٧) يُنظرُ: أسرار العربية لابن الأنباري، ت: فخر قدادة، ص ١٢٥، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣،

والنجنى الثاني، ص ٤٥٩.

(٨) يُنظرُ: الأصول ٨٢/١-٨٣.

ولحاق تاء التانيث به، نحو: عسيتُ هند أن تقومَ^(١).

وقال في "ليس": "والصحيح مذهب الجمهور أنها فعل لاتصال ضمائر الرفع البارزة، وتاء التانيث الساكنة بها، ووزن "ليس" فَعِل بكسر العين تُسمُّ خُفُفَ ولزم التخفيف، ولا يجوز أن يقال: "فَعِل" بفتح العين؛ لأن المفتوح لا يخفف..."^(٢).

والمختار أنهما فعلان؛ لاتصال الضمائر بهما، وكذلك أيضا تلحقهما تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل، وهو ما استدلَّ به ابنُ الأنباريَّ على فعلية "عسى"، فقال: "والصحيح أنه فعل، والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير وألفه وواوه... وكذلك أيضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل..."^(٣).

واستدلَّ ابنُ السَّراج على فعلية "ليس"، فقال: "فأما "ليس" فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لَسْتُ، كما تقول: ضَرَبْتُ، ولستما كضربتما"^(٤).

٣- حكم تقديم خبر "ليس" عليها

تقدم خبر ليس عليها من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. فجمهور البصريين^(٥) على جواز تقديم خبر "ليس" عليها. وتبعهم الفراء^(٦).

(١) الجَنَى الدَّانِي، ص ٤٣٤.

(٢) شرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ (رسالة دكتوراه)، ص ٣٣٦، وَيُنْتَظَرُ: الْجَنَى الدَّانِي، ص ٤٥٩.

(٣) أسرار العربية، ص ١٢٥.

(٤) الأصول ٨٢/١.

(٥) يُنْتَظَرُ: الإنصاف ١/١٦١، والبيان؛ للعكبري، ص ٣١٥-٣٢٣، وانلاف النقرة؛ للزبيدي،

ص ١٢٣-١٢٤.

(٦) يُنْتَظَرُ رأيه في: توضيح المقاصد ١/٣٠٢، وشرح الألفية، لابن عفيل ١/٢٧٨.

وذهب الكوفيون^(١) وبعض البصريين كالمرد^(٢) وابن السراج^(٣) وابن الأنباري^(٤) وغيرهم إلى منع ذلك.

قال الرضي: "وأما 'ليس' فالأكثر على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع من ذلك الكوفيون؛ لأن مذهبهم أنها حرف كـ 'ما' فالحقوها بها كـ 'إن' ووافقهم المرء، وإن كان مذهبه أنها فعل؛ نظراً إلى عدم تصرفها^(٥)."

واختلف الثقل عن سيويه^(٦)، وذكر أبو البركات الأنباري أنه ليس له نص صريح في ذلك^(٧)، والظاهر أنه يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنه أجاز في كتابه "أزیداً لست مثله"^(٨).

واختار المرادي المنع، وعلمه "بضعف ليس بعدم التصرف وشبهتها بـ 'ما' النافية"^(٩). وصرح في شرحه على التسهيل بالمنع أيضاً، فقال: "لا يقدم خبر ليس عليها على الأصح، وأما ما استدل به البصريون على جواز تقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾"^(١٠)... فمردود لأوجه:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: "أما زيداً فاضرب".

الثاني: أن نصب "يوم" بفعل مقدر أي: "يعرفون يوم" لا بالخبر.

الثالث: أنه مبتدأ بني لإضافته إلى جملة "يأتيهم" وليس "مصرفاً" خبره.

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٦٠.

(٢) ينظر: المقضب ٤/١٩٤، وينظر أيضاً شرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٣٥١.

(٣) ينظر: الأصول ١/٨٩-٩٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٦٣.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٧/١١٤، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١/٣٥١، ومنهج السالك؛ لأبي حيان،

ص ٥٦.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/١٦٠.

(٨) الكتاب ١/١٠٢.

(٩) توضيح المقاصد ١/٣٠٢.

(١٠) هود، من الآية ٨.

الرابع: أن الظرف قد يتوسع فيه ما لا يتسع في غيره^(١).

٤ - عَدَمُ مَجِيءِ إِلَّا زائدة

مذهب الجمهور^(٢) أن "إلا" لا تأتي زائدة في الكلام، وذهب الأصمعي^(٣) والمازني^(٤) وابن جني^(٥) وابن مالك^(٦) إلى أن "إلا" تأتي زائدة وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءً﴾^(٧).

أي: "بما لا يسمع دعاء ونداء"، فهـ "إلا" هنا زائدة؛ لأنَّ الدُّعاء والنِّداء متفي سماعهما^(٨).

كما قالوا به في قول ذي الرُّمة:

حَرًّا جِنِجُ مَا تَنفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ كَرَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٩)

(١) شرح التسهيل (رسالة دكتوراه)، ص ٣٥٩.

(٢) يُنظَرُ: أمالي ابن الشجري ٣٧٣/٢، والبيان في إعراب القرآن ١٤٠/١، وارتشاف الضرب

١٤٩٨/٣، والنجى الثاني، ص ٤٨١، ومغني اللبيب ٧٣/١، وصرف العناية، ص ٤٣٩.

(٣) يُنظَرُ: رأيه في ارتشاف الضرب ١٤٩٨/٣، والنجى الثاني، ص ٤٨٠، والمغني ٧٣/١.

(٤) يُنظَرُ رأيه في: شرح المنصل ١٠٧/٧، والخزانة ٥٠/٤.

(٥) يُنظَرُ: المحتسب ٣٢٩/١.

(٦) يُنظَرُ: شرح التسهيل ٢٦٨/٢.

(٧) البقرة، من الآية ١٧١.

(٨) البحر المحيط ٤٨٣/١.

(٩) البيت من الطويل، لذي الرُّمة في ديوانه ١٤١٩/٣.

ورواه الفراء في معاني القرآن، وصاحب اللسان (قلانس ما تنفك) ورواه سيبويه (... لا تنفك ...).

والشاهد فيه قوله: "إلا مناخة" حيث جعل الأصمعي والمازني، وابن جني "إلا" زائدة، وخرج المعارضون

البيت على أن "تنفك" تامة و"مناخة" حال، وقيل: ناقصة، واخبر "على الخسف" و"مناخة" حال، وقيل: إن

الرواية "ما تنفك ألا..."، لأنه أُلْكَرَ على ذي الرُّمة قوله "إلا" فقال: إلما قلت "آل"، والآل الشخص.

والخراجيج: جمع خُرْجُوج، وهي الناقة الضامرة من الهزال، و"الخسف" الدُّل، ويراد به الميت من غير علف.

يُنظَرُ: (معاني القرآن للفراء ٢٨١/٣، محتسب ٣٢٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧٣/٢، والإصناف ١٥٦/١،

وشرح المفصل؛ لابن يعيش ١٠٦/٧، شرح الجمل؛ لابن عصفور ٣٩٨/١، شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٥٧/١،

وارتشاف الضرب ١٤٩٨/٣، والمغني ٧٣/١، والمساعد ٢٦٤/١، الخزانة ٢٤٧/٩، والذُّرر اللوامع ٨٨/١).

أي: لا تنفك مناخه، و"إلا" زائدة.

وأول الجمهور الآية الكريمة، فقالوا: إن "إلا" ليست زائدة، والاستثناء مفرغ؛ لأن قبله فعل منفي متعدي، لم يأخذ مفعوله، و"دعاء" منصوب بـ "يستمع"، والمعنى: بما لا يسمع إلا صوتنا^(١).

وضعف المرادى القول بزيادة "إلا"، فقال: "هذا قسم غريب، قال به الأصمعي، وابن جني في قول الشاعر:

حرًا جئجُ ما تنفكُ إلا مُناخه على الخسفِ أو ترمي بها بلدًا فقرا

أي: ما تنفكُ مناخه، و"إلا" زائدة؛ لأن "مازال" وأخواتها لا تدخل "إلا" على خبرها؛ لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول "إلا". وهذا القول ضعيف، فإن "إلا" لم تثبت زيادتها. وقد خرَّج البيت على وجهين:

أحدهما: أن "تنفكُ" تامّة، وهي مطاوع "فكّه"، إذا خلصه أو فصله، و"مناخه" حال.

والثاني: أنها ناقصة والخبر قوله "على الخسف" و"مناخه" حال من الضمير المستكن في الجار. وهذا قول الفراء^(٢).

والوجه في هذه المسألة أن "إلا" لا تأتي زائدة؛ لأن الأصل عدم الزيادة، وكل ما أُستدل به على زيادة "إلا" يتأول على عدم الزيادة، أمّا القول: "بأن "تنفكُ" ناقصة والخبر "على الخسف" و"مناخه" حال، يُردُّ؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً^(٣).

٥- جواز إعمال "ما" عمل "ليس"

أعمل الحجازيون "ما" التّأفية عمل "ليس" لشبهها بها، فرفعوا اسمها، ونصبوا خبرها

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٠.

(٢) الجني الداني، ص ٤٨٠-٤٨١.

(٣) المغني ١/٧٣.

وبلغتهم جاء القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١)، ﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ﴾^(٢).
 وأهمها التميميون؛ لعدم اختصاصها فهي تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف
 لا يختص الأصل أن لا يعمل، ولغتهم عند النحويين أقيس^(٣).
 وإعمالها عند من أعملوها شروط مبسطة في كتب النحويين^(٤).
 هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل عند الجميع، أمّا إعمالها
 في لغة التميميين فظاهر. وأمّا نصب الخبر بعدها عند الحجازيين فليس بها، وإثما
 بنزع الخافض؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بخبرها إلا مجرورًا بالباء فإذا جاء بدولها
 نُصب كما هو المعهود عند حذف حرف الخفض^(٥).
 وذهب المرادي مذهب البصريين، ورد قول الكوفيين، فقال: "وما قالوه لا يصح؛
 لأن الباء قد تدخل بعد "هل" وبعد "ما" المكشوفة بـ "إن"، وإذا سقطت الباء تعين
 الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصبًا؛ لُنصب في هذين الموضعين"^(٦).
 كما ذهب مذهب الجمهور في عدم جواز إعمالها إذا تقدم خبرها على اسمها فقال:
 "والثالث - أي: من شروط إعمال "ما" عمل ليس - الترتيب، وهو تقدم الاسم على
 الخبر، فلو تقدم الخبر عليه بطل العمل، نحو: "ما قائم زيد"^(٧).
 والراجح مذهب البصريين؛ لأن إعمال "ما" عمل "ليس" أولى، وأفصح؛ لأنها لغة
 الذكر الحكيم، والثانية أقيس؛ لأن أكثر العرب على إعمالها. ولهذا قال النحاة: الإعمال أقيس.

(١) سورة يوسف، من الآية ٣١.

(٢) سورة المجادلة، من الآية ٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ١٨٨/٤، وشرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٧٩.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٦٩/١، وشرح التسهيل؛ للمرادي، ص ٣٧٩ - ٣٨٢.

وتوضيح المقاصد ٣١٣/١، والنجى الثاني، ص ٣٢٥، وشرح شذور الذهب، ص ١٨٥، وشمع الحوامع

١١٠/٢ - ١١٣، وصرف العناية، ص ٣١٤.

(٥) الإنصاف ١٦٥/١، والبيان، ص ٣٢٤ - ٣٢٦، وائتلاف النصرة، ص ١٦٥، والجمع ١١٠/٢.

(٦) شرح التسهيل، ص ٣٨٢.

(٧) توضيح المقاصد ٣١٤/١.

٦- إعمال "لا" عمل "ليس"

تعمل "لا" عمل "ليس" عند الجمهور^(١)، وذهب الأخفش^(٢) والرّضي^(٣) والذّماني^(٤) إلى أنّها لا تعمل ذلك العمل، وأنّ ما بعدها مبتدأ وخبر، وإذا وقع بعدها منصوب فياضمار فعل^(٥)، وذهب الزّجاج^(٦) إلى أنّها ترفع الاسم فقط، ولا تنصب الخبر، والذين ذهبوا إلى أنّها تعمل عمل "ليس" اختلفوا في شروط إعمالها، فذهب سيويه ومن تبعه^(٧) إلى وجوب تنكير معموليها، وأنّها لا تعمل في المعرفة، وأجاز ابن الشّجري^(٨) وابن عطية^(٩) إعمالها مطلقاً دون شروط.

أمّا المراديّ فقد ذهب إلى جواز إعمالها، حيث قال: "تعمل "لا" عمل ليس بشرط تنكير معموليها، ولكن عملها قليل، كما قال سيويه، إذ لا يحفظ ذلك في ثر أصلاً. ولا في نظم غير أبيات قليلة، أمّا ما ذهب إليه الأخفش والمبرد^(١٠) من منع عمل "لا" عمل "ليس"، وما ذهب إليه الزّجاج إلى أنّها أُجريت بحرى ليس في رفع الاسم

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٢٩٦، ومعاني القرآن ٢/٣٧٧، والمقتضب ٤/٣٨٢، والأصول في النحو ١/٩٦، والمسائل البصريّات ١/٦٤٧ - ٦٤٨.

(٢) يُنظر: شرح الفصل ١/١٠٩، والتذيل والتكميل ٤/٢٨١، والجنّي الثاني، ص ٣٠١.

(٣) يُنظر: شرح الكافية ١/١١٢.

(٤) يُنظر: تعليق الفرائد ٣/٢٥٥.

(٥) يُنظر: شرح الفصل ١/١٠٩.

(٦) يُنظر: معاني القرآن للزّجاج ٥/٦٣ - ٦٤، والتذيل والتكميل، لأبي حيان ٤/٢٨٢، والارشاف ٣/١٢٠٨ والجنّي الثاني، ص ٢٠١.

(٧) يُنظر: الكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٢٨، ومعاني الحروف، للرومانيّ، ص ٨٣، والفصل ص ٣٠، وشرح الفصل ١/١٠٩ والمقرب ١/١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤٠ - ٤٤١، وشرح الألفية، لابن النّاطم، ص ١٠٧، ومعنى اللب ١/٢٣٩، والنصريح ١/٦٥٨.

(٨) أمالي ابن الشّجري ١/٤٣١.

(٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي) ٢/١٢١ - ١٢٢.

(١٠) ما قاله المراديّ في هذه المسألة موافق لما نقله عن المبرد بعض الثّخانة كابن يعيش في شرح الفصل ١/١٠٩، وأبي حيان في التذيل والتكميل ٤/٢٨١، والارشاف ٣/١٢٠٨. لكن ما في المقتضب يخالف ذلك، فالمبرد يرى جواز إعمال "لا" عمل "ليس"، يُنظر: المقتضب ٤/٣٨٢.

خاصةً، ولا تعمل في الخير شيئاً، وهي مع اسمها في موضع رفع بالابتداء فكلا المذهبين فاسد، والسمع يردُّ عليهم، كقول سعيد بن مالك القيسي:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ^(١)

وقول الآخر:

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^(٢)

حيث نصب الخبر "باقيا" و "واقيا" خلافاً لمن زعم أنه لم يُسمع^(٣)، ولكنه قليل، أمّا ما أجاز به ابن جني من إعمال "لا" عمل "ليس" في المعرفة، وذكره ابن الشجري في قول الثابتة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاعِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حَبَّهَا مَتْرَاحِيَا^(٤)

فالبيت متأول، وأصل الكلام "لا أرى باعياً"، أو "لا أنا مبتغٍ" فلما حذف الفعل انفصل

(١) البيت من مجزوء الكامل.

الشاهد في قوله: "لا بَرَاخُ" حيث أعمل "لا" عمل "ليس" لرفع بها الاسم "براخ" والخبر محذوف تقديره: لا بَرَاخُ لي، أو عندي، وقوله: صَدَّ: أي: أعرض، نيرانها: أي: نيران الحرب، لا بَرَاخ: لا أبرح. يُنظر: (الكتاب ٥٨/١، ٣٥٤: وشرح أبيات سيويه ٨/٢-٩، والأصول ٩٦/١، والأمالي ٤٣١/١، ٦٦/٢، والإنصاف ٣٦٧/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وابن النظم، ص ١٠٧، والتذيل والتكميل ٢٨١/٤، والمغني ٢٣٩/١، وتعليق الفرائد ٢٥٥/٣، والتصريح ٦٥٨/١، والأشعورني ٣٩٧/١، والخزانة ٤٦٧/١).

(٢) البيت من الطويل لم أقف على قائله، وقوله: "تَعَزَّ" أي: تصبّر وتجلّد، و "وَزَرَ" أصل الوزر الجبل، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي كُلِّ مَلْجَأٍ يُلْجَأُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ. والمعنى: تصبّر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في الدنيا شيء يفي بما قدره الله من الحوادث.

يُنظر: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٦/١، وشرح الألفية؛ لابن النظم، ص ١٠٧، والتذيل والتكميل ٢٨٢/٤، والارتشاف ١٢٠٨/٣، والثكت الحسان، ص ٢٤، والنجى الثاني، ص ٣٠١، والمغني ٢٣٩/١، وقطر الندى، ص ١٤٤، وشذور الذهب ٢٨٨، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، والمساعد ٢٨٢/١، والمقاصد الشخوبية ١٤٠/٢، وشفاء العليل ٣٣/١، والتصريح ٦٥٨/١، والتذر اللوامع ٩٧/١).

(٣) يُنظر: شرح الكافية ١١٢/٢.

(٤) سبق تخريبه، ص ٢٣٨.

الضمير، فـ"أنا" مفعول لم يُسمَّ فاعله، و"باغياً" حال، أو على تقدير: لا أنا أرى باغياً، فـ"أنا" مبتدأ، وجملة "أرى" خبره، و"باغياً" حال^(١).

والمختار أن "لا" تعمل عمل "ليس" كما هو مذهب الجمهور، فقد نصَّ عليه كثير من النحاة؛ ولورود السماع به، ومن شواهد ذلك بالإضافة إلى ما تقدم قول الشاعر:

نَصْرَتِكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ قُبُوْتُ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا^(٢)

كما لا يُشترطُ تَكْثِيرُ معموليها؛ لورود السماع بخلافه، ومن ذلك غير البيت المتقدم ذكره:

أَنكَرْتَهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضْنِينَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا، وَلَا الْجِرَانُ جِيرَانًا^(٣)

وعليه جاء قول المتنبي:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٤)

(١) شرح التسهيل؛ للترادى، ص ٣٨٩ (بتصرف)، وبنظر: توضيح المقاصد ٣١٨/١، ٣١٩/١، والجنى الثاني، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله.

الشاهد فيه: قوله: "لا صاحب غير خاذل" حيث أعمل لا عمل ليس؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وهما نكرتان.

بنظر: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٦/١، والتذيل والتكميل ٢٨٢/٤، والارتشاف ١٢٠٩/٣، وجواهر الأدب، ص ٢٩٢، والجنى الثاني، ص ٣٠١، والمعنى ٢٤/١، وابن عقيل ٣١٤/١، والمساعد ٢٨٢/١، والمقاصد الثخوية ١٠٢/٢).

(٣) البيت من البسيط، لم أقف على قائله.

الشاهد فيه: قوله "لا الدار داراً" وقوله: "ولا الجيران جيراناً" حيث أعمل لا في الموضعين عمل ليس مع أن اسمها في الموضعين معرفة؛ إذ هو محلى بال.

والمعنى: يصف داراً كان يلقي أحبابه فيها قبل أعوام بأنه لما مر بها لم يعرفها لتغير معالمها وذهابها.

وقوله: "أنكرتها أي: لم أعرفها بسبب دُور آياتها، وانحفاء العلامات الدالة عليها.

بنظر: (الارتشاف ١٢١٠/٣، وجواهر الأدب، ص ٣٠٤، وشدور الذهب، ص ١٨٩، ومعجم شواهد النحو، ص ١٧٢).

(٤) سبق تخريجه، ص ٢٣٧.

وقد ذَكَرَ ابنُ الشَّجَرِي أَنَّ الأعرَفَ إعمالها في النكرة، ولم يُنْكِرْ إعمالها في المعرفة، وذكرَ أَنَّ ابنَ جني لم يُنْكِرْهُ في شعر المُتَنَبِّي^(١) "وذلك لعلم المُتَنَبِّي بلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يظن به أَنَّهُ لا يقدم على كلام إلا محتذياً بعض أساليبهم، وجارياً على ما وقع له من كلامهم، ولا محَلُّ بعد ذلك كله لتغليطه، وإن كان لا يُخْتَجُّ بكلامه"^(٢). والله أعلم بالصواب.

٧- إعمال "إن" النافية عمل "ما" الحجازية

أجاز الكسائي^(٣) وأكثر الكوفيين، وابنُ السَّراج^(٤) والفارسي^(٥) وابنُ جني^(٦) إعمال "إن" عمل "ما" الحجازية، ومنع ذلك الفراء^(٧) وأكثر البصريين^(٨)، واختلف الثَّقَلُ عن سيبويه؛ لأنَّه لم يصرخ بشيء في هذه المسألة، سوى أنَّها تكون بمعنى "ما"، فقال: "وتكون في معنى "ما" قال عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٩) أي: ما الكافرون إلا في غرور"^(١٠).

(١) يُنْظَرُ: أمالي ابن الشجري ٤٣١/١.

(٢) سبيل الهدى بتحقيق شرح لفظ القدي، ص ١٤٧.

(٣) يُنْظَرُ رأي الكسائي في: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٧٧/٤، والجنى الداني، ص ٢٣٠: وشفاء العليل ٣٣١/١.

(٤) يُنْظَرُ: الأصول ٩٥/١، ١٩٥/٢.

(٥) يُنْظَرُ: المسائل البصرية؛ لأبي علي الفارسي ٦٤٦-٦٥٥، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٥/١، وارتشاف الضرب؛ لأبي حيان ١٢٠٧/٣، والجنى الداني، ص ٢٢٩.

(٦) يُنْظَرُ: المختص ٢٧٠/١.

(٧) يُنْظَرُ: معاني القرآن ١٤/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٧٥/١، وارتشاف الضرب؛ لأبي حيان ١٢٠٧/٣، والتذيل والتكميل ٢٧٧/٤.

(٨) يُنْظَرُ: شرح المفصل ١١٣/٨، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٤٨١/٢، وشرح ابن النازم، ص ١٠٩، وأوضح المسالك ٢٩١/١.

(٩) الملك، الآية ٢٠.

(١٠) الكتاب ١٥٢/٣.

والذي يبدو أن سيويه لا يرى إعمال "إن" عمل "ما"؛ لأنه لم يذكرها عند حديثه عن الحروف المشبهة بـ "ليس"، ولم يمثل لها في حالة الإعمال، "فكان لا يرى في "إن" إذا كانت بمعنى "ما" إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفى دخل على ابتداء وخبر" (١).

وذهب المرادى مذهب الكوفيين، فقال: "الصحيح الإعمال للقياس والسماع، أما القياس؛ فلائها شاركت "ما" في النفي، وأنها للحال، ودخلها على المعرفة والتكرة، فمقتضى النظر أن يكون إلحاقها بـ ليس راجحاً على إلحاق "لا"، وأما السماع فقد ثبت أنها لغة أهل العالية، نقل ذلك بعض النحويين فمن الثر قولهم: "إن ذلك كافعك ولا ضارك"، "إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية"، وقال أعرابي: "إن قائماً يريد: "إن أنا قائماً"، وعلى ذلك خرج ابن جني في المحتسب قراءة سعيد بن جبير ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ (٢) على أن "إن" نافية، و"الذين" اسمها و"عباداً" خبرها، و"أَمْثَلُكُمْ" صفة لعباد.

ومن النظم قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمَجَانِينِ (٣)

وقول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِالْقَضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُنْفَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا (٤)

وبهذا يتعين بطلان قول من قال (٥) إنه لم يأت منه إلا "أن هو مستولياً...، وتخصيصه ذلك بالضرورة" (٦).

والمختار أن "إن" تعمل عمل "ما" النافية كما هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم،

(١) الأصول: ٢٣٥/١، وينظر: المتنب ٣٦٢/٢.

(٢) الأعراف، من الآية ١٩٤، وينظر هذه القراءة في: المحتسب ٢٧٠/١، والبيان للعكبري ٦٠٨/١.

(٣) سبق تخريجه، ص ١٠٥.

(٤) سبق تخريجه، ص ١٠٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن؛ للتحاس ١٦٨/٢-١٦٩، والمغرب؛ لابن عصفور ١٠٥/١.

(٦) شرح التسهيل، ص ٣٨٧، وينظر: توضيح المقاصد ٣٢١/١، وألجنى الداني، ص ٢٣٠.

والشواهد السابغة رَدُّ على الفراء وأكثر البصريين، ووجه السرُّد ورود خبر استأ منصوباً، ولا ناصب له في الكلام إلا "إن" فالتَّصَبُّبُ بما ليس شاذّاً؛ لوروده في الشعر، ولوروده في النثر^(١)، وهو لغة أهل العالية، وهذه اللغة قرأ سعيد بن جبير رضي الله عنه الآية الكريمة من سورة الأعراف، وقراءة سعيد كما قال البغدادي: "أقوى في التَّشْبِيحِ عليهم من قراءة الجماعة؛ لأنَّهم أمثالهم في أنَّهم مخلوقون، وليسوا أمثالهم في الحياة والنُّطق، ويؤيدها ما بعدها من قوله تعالى: ^(٢) ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ اذْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تَنْظُرُونَ ﴾ ^(٣) .

٨- حكم اقتران خبر "كَادَ وَكَرَبَ" بـ "أَنَّ"

"كَادَ" و"كَرَبَ" من أفعال المقاربة، والمشهور أنَّه يجوز أنْ يقتَرَنَ خبرهما بـ "أَنَّ"، ويجوز أنْ يأتِيَ مجرداً، وتجرده أكثر من اقترانه، والعلة في ترجيح تجرُّد الخبر من أنْ؛ لقرب تحقق خبرها؛ إذ قرينة من أفعال الشروع، وذهب الشيخ أبو حيان إلى أنْ خبرهما لا يقترون بـ "أَنَّ" إلا ضرورة، فقال: "... ودخولها -أي "أَنَّ" - في خبر "كَادَ" و"كَرَبَ" عند أصحابنا من باب الضرورة، ولا يقع في الكلام"^(٤).

وذهب المرادي إلى أنْ خبرهما يجوز اقترانه بـ "أَنَّ" لكنَّه قليل، فقال: "خبر كادَ وَكَرَبَ يجوز فيه الوجهان، والتَّجْزِيدُ أعرف، ومن اقترانها بـ "أَنَّ" قول الشاعر:

... .. قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَنْصَحَا^(٥)

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣١٨/١.

(٢) الأعراف، آية ١٩٥.

(٣) خزنة الأدب؛ للبغدادي ١٤٤/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ١٢٢٥/٣، ويُنظَرُ: التذليل والتكميل ٣٣٧/٤.

(٥) البيت من الرُّجَزِ لِلرُّؤْبَةِ بن العجاج في ملحقات ديوانه، ص ١٧٢ وصدرة:

* رَسَمَ غَفَاً مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ امْحَى *

والشاهد فيه: دخول "أَنَّ" بعد "كَادَ". والبيت في وصف مولٍ خرب، وأنه لذلك كاد أنْ يَمْصَحَ أيْ يَنْهَبَ.

وقوله:

وَقَدْ كَرَبْتُ أَغْنَاهَا أَنْ تَقْطَعَا ^(١)

ولم يذكر سيبويه ^(٢) اقتران خبر "كرب" بأن ^(٣).

والراجح ما عليه الجمهور، وهو أن الكثير في خبر "كاد" و"كرب" التجرّد؛ لقرب تحقق خبرها، وأنه يجوز اقترانه بـ"أن" لكونه قليل، وليس مخصوصاً بالضرورة، وذلك لكثرة الشواهد الواردة من ذلك شعراً ونثراً، والتي منها قول أنس رضي الله عنه: "فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا" ^(٤).

وقول جابر رضي الله عنه: "وَالْبُرْمَةُ" ^(٥) بين الأتافي ^(٦) قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ ^(٧).

= يُنْظَرُ: (الكتاب ١٦٠/٣، والمقتضب ١٧٥/٣، والخليات: للفراسي ص، ٢٥١، والإنصاف ٥٦٦/٢، وشرح المفصل ١٢/٧، ولباب الإعراب ٤٢٧، واللسان (مصح) ٤٢١٤/٦، والتذيل والتكميل ٣٣٧/٤، والمقاصد التحوّية ٢١٥/٢، والجمع ١٣٩/٢، والخزانة ٩٠/٤).

(١) البيت من الطويل؛ لأبي زيد الأسلمي، وصدّره:

* سَفَاهَا ذُرُّو الْأَخْلَامَ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا *

الشاهد فيه: دخول "أن" بعد كرب. وقوله: ذُرُّو الْأَخْلَامَ: أي أصحاب العقول؛ ويروي (ذُرُّو الْأَرْحَامَ) وهم الأقارب من جهة النساء. "السجل": الذلّو إذا كان فيه ماء قل أو جل.

(٢) والبيت لأبي زيد الأسلمي في تخلص الشواهد؛ لابن هشام الأنصاري ت: عباس الصالح ط ١ (بيروت: المكتبة العربية ١٩٨٦)، ص ٣٣. والمقاصد التحوّية ٢١٩٣، وشرح التصريح ٦٩٢/١، والذّر ١٠٥/١، وبلا نسبة في المقرب؛ لابن عصفور ٩٩/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح ابن النظم، ص ١١٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، والجمع ١٣٩/٢، وشرح الأشتوني ٤١٠/١ (٢) يُنْظَرُ: الكتاب ١٦٠/٣.

(٣) شرح التسهيل، ص ٤٠٢-٤٠٣، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣٢٩/١.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: الاستسقاء على المنبر، حديث رقم ٩٣٣، ص ١٨٦، ومسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء ٤٤٣/٦.

(٥) البرمة: قنّز من حجارة، والجَمْعُ بُرْمٌ وبُرَامٌ وبُرم. اللسان (برم) ٢٦٩/١.

(٦) الأتافي: جمع أئفة؛ وهي الحجارة التي تُنصب وتُجعل القدر عليها.

(٧) الحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي، غزوة الخندق حديث رقم ٤١٠١، ص ٧٧٩، ومسلم في كتاب: الأشربة، باب: جواز استيعاب غيره إلى دار من يتق برضاه ٢٢٦/١٣.

وقول الرسول ﷺ: "وَكَاذَ أُمِّيَّةٌ بِنَ أَبِي الصُّلْتِ أَنْ يُسَلِّمَ" ^(١).
وهذه الشواهد وغيرها تُوجِّه بأن الأمر ليس ضرورةً. والله أعلم بالصواب.

٩- مَجِيءُ "إِنْ" بِمَعْنَى "نَعَمْ"

إِنْ حرفٌ توكيدٌ ونصبٌ تدخل على الجملة الاسمية فت نصب الاسم وترفع الخبر،
وتأتي حرف جواب بمعنى "نعم" ولا تعمل شيئاً، ذكر ذلك سيويو ^(٢) والأخفش ^(٣)
والرُّماني ^(٤) وغيرهم.

وحمل عليه قراءة من قرأ ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ ^(٥) فتكون اللام في
"لساحران" داخلة على غير ضرورة، والتقدير: نعم هذان هما ساحران ^(٦).
وأنكر أبو عبيدة أن تكون "إِنْ" بمعنى "نعم" ^(٧).

وذهب المراديُّ مذهبَ الجمهورِ فأثبتَ لها هذا الاستعمال، فقال: "تكون "إِنْ"
حرف جواب بمعنى "نعم" ذكر ذلك سيويو والأخفش... ومن شواهد قول الراذ حين
قال القائل: لعن الله ناقةً حملتني إليك، فقال: إِنْ وراكِبَها. أي: نَعَمْ، ولعن راكِبَها،
ويطَّلُ كون "إِنْ" في هذا الكلام هي المؤكدة من وجهين:
أحدهما: عطف جملة الدعاء على جملة الخبر.

والثاني: أنه لم يُوجد حذف اسم "إِنْ" وخبرها في غير هذا الكلام ^(٨).

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب: الشعر ١٥/١٦، وابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: الشعر
حديث رقم ٣٧٤٨.

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب ١٥١/٣.

(٣) يُنْظَرُ رأيه في: الارتشاف ١٢٧١/٣، والمساعد ٣٢٧/١.

(٤) يُنْظَرُ: معاني الحروف؛ للروماني، ص ١١٠.

(٥) طه، من الآية ٦٣، يُنْظَرُ ما قبل هذه القراءات الواردة في هذه الآية في: السبعة؛ لابن مجاهد،

ص ٤١٩، والحجة في القراءات السبع ٢١٧-٢١٩؛ والبحر المحيط ٣٥٠/٧.

(٦) اللسان (أن) ١٥٦/١.

(٧) يُنْظَرُ رأيه في: اللسان (أن) ١٥٦/١، والجنى الداني، ص ٣٨٣؛ والمغني ٣٨/١.

(٨) الجنى الداني، ص ٣٨٣-٣٨٤.

وقال في التسهيل: "وأنكر أبو عبيدة ورؤود" إن بمعنى "نعم" والصحيح مذهب
سيبويه والجمهور^(١).

والراجح ثبوت هذا المعنى لـ "إن" لنصر العلماء عليه سيبويه والرماني، وابن منظور
والمالقي وابن مالك والبيتوشي^(٢)؛ ولكثرة الشواهد الواردة من ذلك، والتي منها: قول
ابن الزبير رضي الله عنه لَمَنْ قَالَ لَهُ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا، وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:
وَقَالَتْ: أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَسِيرٌ أَسِيَّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ^(٣)
أي: نعم، والهاء للوقف. وقول الآخر:

قَالُوا: أَخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ، وَخِيفَتِي مَا إِنَّ نَزَالَ مَسْوَطَةً بِرَجَائِي^(٤)
فهذه الشواهد لا تقبل التأويل، وفي تأويلها تكلف لا موجب له، وإجحاف بالجملة
حتى قيل بحذفها فلم يبقَ منها إلا حرف واحد، ولا يحق القول بذلك إلا إذا اضطررنا إليه،
ولسنا مضطرين إلى ذلك؛ لثبوت هذا المعنى لـ "إن". والله أعلم بالصواب.

١٠ - حكم إعمال "إن" المخففة النصب في الاسم:

إعمال "إن" مخففة كإعمالها مُشددة، مسألة فيها خلاف، ذهب الكوفيون^(٥) إلى أن
تخفيف "إن" يُبطل عملها. ولا يجوز أن تعمل.

(١) ص ٤٤٠ (بنصرف).

(٢) يُنظر: الكتاب ١٥١/٣، ومعاني الحروف، ص ١١٠، واللسان (أن) ١٥٦/١، ووصف المباني،
ص ١٢٤، وشرح التسهيل ٣٣/٢، ووصف العناية، ص ٣٦٩.

(٣) سبق تخريجه، ص ٢٣٩.

(٤) البيت من الكامل لم أقف على قائله، ونسبه ابن عقيل في المساعد ٣٢٦/١ لبعض طي.

الشاهد فيه قوله: فقلت: إن أي: نعم.

يُنظر: (شرح التسهيل) لابن مالك ٣٣/٢، وشرح التسهيل: للمُرَادِي، ص ٤٤٠، والمغني ٦٤٨/٢،
والمساعد ٣٢٦/١، وتعليق الفرائد ٥٨/٤، ووصف العناية، ص ٣٦٩، والخزانة ٢١٥/١١.

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٤-٢٥٥، والإصناف ١٩٥/١، ٦٤٠/٢، والبيان في إعراب
القرآن ١٢٤/١، والبيان عن مذاهب النحويين، ص ٣٤٧، والبحر المحیط ٢١٦/٦-٢٢٠، ومغني اللبيب
٢٣٢/١، والنصريح ٨٣/٢.

وذهب البصريون ومن تبعهم^(١) إلى أن إعمالها جائز لكنه قليل استصحاباً للأصل، ولا تعمل في مضمرة إلا إن ورد في شعر، واستدلوا على صحة إعمالها بقراءة الحصريين نافع وابن كثير ﴿وإن كلاً لما يوفيتهم ربك أعمالهم﴾^(٢) بتخفيف "إن" و"لما"^(٣)، وحكاية سيويه أن الثقة حدثه أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق^(٤).

وذهب المرادي إلى جواز إعمال "إن" إذا خففت، فقال: "منع الكوفيون، إعمال "إن" إذا خففت؛ وهم محجوجون برواية سيويه والأخفش ذلك عن العرب، وعليه قراءة نافع ﴿إن كلاً لما يوفيتهم﴾^(٥) وملخص مذهبهم: أن "إن" لا تخفف مُعَمَلَةً ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم نافية، واللام بعدها بمعنى "إلا" ويجعلون النصب في ﴿وإن كلاً لما يوفيتهم﴾ بفعل يفسره "يُوفيتهم" أو به نفسه، وبه قال الفراء^(٦)، وهذا مردود؛ لأن اللام لا تعرف في كلام العرب بمعنى إلا^(٧).

وقال في الجنى الداني: "إن" "إن" المخففة من الثقيلة. فيها لغتان بعد التخفيف: الإهمال والإعمال، والإهمال أشهر، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وإن كلاً لما يوفيتهم﴾ وهذه القراءة، ونقل سيويه حجة على من أنكر الإعمال. فإذا أُعْمِلَتْ فحكمها حكم الثقيلة، وإذا أُهْمِلَتْ لزمَت اللام الفارقة ما بعدها إن خيف التباسها بـ "إن" النافية^(٨).

(١) المقضب ٥٠/١، ٢٦٣/٢، والأصول في النحو ٢٣٥/١-٢٣٧، والأزهية: ص ٣٣-٣٩، والإنصاف ١٩٥/١-٢٠٨، والبيان ١٦٣/١، ١٢٤، وشرح المفصل ٧١/٨-٧٤، ووصف المباني ١٠٨.

(٢) هود، من الآية ١١١.

(٣) يُنْظَرُ: الحجة لابن خالوية، ص ١٩٠-١٩١، والبحر المحيط ٢١٦/٦-٢٢٠، والنشر في القراءات العشر ٣٥٣/٢.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢.

(٥) هود، من الآية ١١١.

(٦) يُنْظَرُ: معاني القرآن للفراء ٢٨/٢-٣٠.

(٧) شرح التسهيل؛ للمرادي القسم المحقق، ص ٤٤١-٤٤٣ (بتصرف).

(٨) الجنى الداني، ص ٢٢٨-٢٢٩، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ٣٥١/١.

والمُختار أن "إن" تعمل مخففة في غير المضمر استصحاباً للأصل؛ لثبوت ذلك في لسان العرب، وحكاية سيويه أن الثقة أخبره أنه سمع بعض العرب يقول: إن عمراً لمنطلق، ولثبوت القراءة المتواترة ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(١) فقد أجمعت السبعة على نصب "كلًا"^(٢)، وقرأ الحرميان، وأبو بكر رضي الله عنه "بتخفيف النون الساكنة، ونصب "كلًا"^(٣)، وهذه القراءة، ونقل سيويه حجة على الكوفيين، والله أعلم بالصواب.

١١ - إعمال "كأن" بعد التخفيف

من أحكام "كأن" أنها تخفف ويظل لها العمل، خلافاً للكوفيين والزمخشري^(٤) وقد اشترط بعض ممن أجاز أعمالها في اسمها أن يكون ضمير الشأن محذوفاً^(٥) ولم يشترط ذلك آخرون^(٦).

ورجح المرادي مذهب سيويه ومن تبعه، فقال: "إذا خففت 'كأن' لم تُلغ بل تعمل في اسم كاسم 'أن' المفتوحة إذا خففت، ويكون مقدراً، ولا يلزم كونه ضمير الشأن، فقد ورد ملفوظاً به في قول الشاعر:

* كَأَنْ وَرَيْدَتِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ *^(٧)

(١) هود، من الآية ١١١.

(٢) يُنْظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١، والبحر المحيط ٢١٦/٦.

(٣) يُنْظَرُ: السابق، المدارك نفسها، والنشر في القراءات العشر ٣٥٣/٢.

(٤) يُنْظَرُ: الإنصاف ١٩٧/١، والمفصل ٣٠١، وابن يعيش ٨٢/٨.

(٥) يُنْظَرُ: المقرب؛ لابن عصفور ١١٠/١، ومنهج السالك؛ لأبي حيان، ص ٨٤.

(٦) يُنْظَرُ: معاني الحروف؛ للرماني، ص ١٢١-١٢٢، وشرح الألفية؛ لابن الناطم، ص ١٣١، ووصف

النباني، ص ٢١١ وأوضح المسالك ٢٦٨/١، والتصريح ٦٩/٢، وشرح الأضواء ٤٥٦/١.

(٧) البيت من مشطور الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه، ص ١٦٩، ت: ولیم بن الورد (ط ٢، ١٩٨٠ م).

الشاهد فيه: قوله "كأن ورَيْدَتِيهِ رِشَاءُ" حيث خفف "كأن" وذكر اسمها وخبرها جيفاً.

الوريدان: عرفان يكتفان جانبي العنق. الرشاء: الحبل. الخلب: الليف.

وَيَوْمًا ثَوَافِينَا بِوَجْهِهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(١)

على رواية من نصب ظبية وظاهر كلام سيويه أن ذلك لا يختص بالضرورة^(٢).
والرَّجَحُ أَنَّ "كَأَنَّ" إِذَا خُفِّفَتْ يَظَلُّ لَهَا الْعَمَلُ اسْتِصْحَابًا لِلأَصْلِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اسْمِهَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الشَّانِ مَحذُوفًا، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيَوِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

١٢- إهمال "لكن" بعد التَّخْفِيفِ

مذهب سيويه والجمهور^(٣) أَنَّ "لكن" إِذَا خُفِّفَتْ بَطَلَتْ عَمَلُهَا، وَصَارَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، فَارْتَفَعَ الْاسْمُ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ: ﴿وَلَكِنْ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾^(٤)، وَزَالَ اخْتِصَاصُهَا بِالْأَسْمَاءِ، وَلَا صَقَّهَا الْفِعْلُ فِي نَحْوِ: مَا خَرَجَ زَيْدٌ لَكِنْ خَرَجَ عَمْرُو.

= يُنْظَرُ: (الكتاب ١٦٥/٣، ١٦٤، والإنصاف ١٩٨/١، وشرح المفصل ٨/٨٣، والمقرب ١/١١٠، وشرح ابن الناطم، ص ١٣٢، واللسان (خَلْب) ١٢٢١/٢، وأوضح المسالك ١/٢٦٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٩٩ وشرح التصريح ٢/٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤١٢).

(١) البيت من الطويل، وقد جاء هذا البيت ثالث أبيات الأصمعية الخامسة والخمسين منسوبا لعلاء بن أرقم الشكري، يُنْظَرُ: الأصمعيات، ص ١٥٧.

الشاهد فيه: قوله "كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو..." حيث رُوِيَ بِنَصْبِ "ظبية" على أنه اسم كأن والخبر محذوف، وروى برفع "ظبية" على أنه خبر كأن واسمها محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، والروايتان معا تدلان على أنه يجوز في اسم "كَأَنَّ" المخفضة من الثقيلة أن يكون في الكلام، وأن يحذف ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن، ويروي البيت بجر "ظبية" بالكاف على زيادة "أَنَّ" بين الجار والمجرور، وقوله: ثَوَافِينَا: تَجِينَا. المُقْسَمُ: الجميل الحسن. تَغْطُو: تَدُ عَنْقَهَا. وارق السلم: شجر السلم المورق.

(٢) البيت لعلاء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/٣٠١، وشرح التصريح ٢/٩٧، والفر ١/٣٠٤، وللأرقم بن علباء في شرح أبيات سيويه ١/٥٢٥، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/٢٠٢، ولكعب بن أرقم في اللسان (قسم) ٥/٣٦٣٠، ولباغت بن صريم الشكري في شرح المفصل ٨/٨٣، والكتاب ٢/١٦٥، واختصب ١/٣٠٨، وسر صناعة الأعراب ٢/٦٨٣، والمقرب ١/٢، ١١١، ٢٠٤، وشرح ابن الناطم على الألفية، ص ١٣٢، وأوضح المسالك ١/٢٧٠، وشرح شذور الذهب، ص ٢٦، وجمع الهوامع ٢/١٨٨).

(٣) شرح التسهيل، ص ٤٤٧، ويُنْظَرُ: توضيح المقاصد ١/٣٥٧-٣٥٩، والجنى الذاني، ص ٥٢٢-٥٢٣.

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب ٣/١١٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٦٤، والمفصل، ص ٣٠٠، وتناجج الفكر، ص

٢٥٦، وشرح المفصل ٨/٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨، وحف المباني، ص ٢٧٧.

(٤) النساء من الآية ١٦٦.

وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على "أن" ^(١)، وتبعهم المبرد، فقال: "ولكن للاستدراك، وإن كانت ثقيلة عاملة بمعرلتها وهي مخففة" ^(٢).
 وذهب المرادي مذهب الجمهور إلى أنها لا تعمل، فقال: "لكن المخففة من "لكن" الثقيلة لا عمل لها، ولم يُسمع عن العرب إعمالها، بخلاف ليونس والأخفش، فإنهما أجازا ذلك، ولم يسمع، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً. نحو" ^(٣) ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ ^(٤).
 والمختار ما ذهب إليه الجمهور واختاره المرادي أن "لكن" إذا خففت وجب إلغاؤها بخلاف ليونس والأخفش؛ لأنه لم يُسمع عن العرب ما قام زيد لكن عمراً قائم بنصب عمرو، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، ولتباين لفظها لفظ الفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ^(٥)، وليس في القراءة من قرأ بالتخفيف، فنصب ما بعدها ^(٦)، فقد قرأ ابن عامر وحمة والكسائي -رحمهم الله- ^(٧) ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ^(٨) بتخفيف التون، ورفع لفظ الجلالة "الله" بالابتداء.

١٣ - "ألا" التثبية بسيطة أم مركبة ؟

ألا حرف من حروف التثبية، تدل على تحقق ما بعدها، وتدخل على الجملتين الاسمية، والفعلية، ولا تعمل شيئاً، واختلف فيها من حيث البساطة والتركيب.

(١) يُنظر رابهما في: رصف المباني، ص ٢٧٧، وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣، وتوضيح المقاصد ٣٦٠/١ ومغنى اللبيب ٢٩٢/١، وشرح الأشموني ٥٩/١، والتصريح ١٠٠/٢، والجمع ٤٣/١.

(٢) القصب ٥١/١.

(٣) البقرة، من الآية ١٠٢، والقراءة بالتخفيف لابن عامر وحمة والكسائي، يُنظر هذه القراءة في: الحجة للقراء السبعة؛ لأبي علي الفارسي ١٧٠/٢، والبحر المحيط ٥٢٤/١.

(٤) الجتنى الداني، ص ٥٣٣، ويُنظر: توضيح المقاصد ٣٦٠/١.

(٥) البقرة، من الآية ٥٧.

(٦) رصف المباني، ص ٢٧٧.

(٧) يُنظر هذه القراءة في: الحجة للقراء السبعة ١٧٠/٢، والإنحاف ٧٨/٢.

(٨) الأنفال، من الآية ١٧.

ف قيل: مركبة من همزة الاستفهام و"لا" النافية، وإليه ذهب الرُّمَّشَرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ ^(١) فقال: "ألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التَّنْبِيهِ على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي، أفاد تحقيقاً كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾ ^(٢) ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع بعدها إلا مصدرية بنحو ما يتلقى به القسم ^(٣).

وذهب ابنُ مالك ^(٤) وَمَنْ تَبِعَهُ ^(٥) إلى أنها بسيطة. والقول بتركيبها خلاف ما رجَّحه المرادي، حيثُ قال: "أما ألا التي للاستفتاح فهي غير مركبة على الأظهر خلافاً لِمَنْ قَالَ بتركيبها ^(٦)". وقال في الجنى الداني: "دعوى التركيب مردودة؛ لأنَّ الأصلَ عدمه؛ ولأنَّها قد وقعت قبل "رُبَّ" و"لَيْتَ" والتَّداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك ^(٧)". والمختار أنَّها بسيطة؛ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل؛ ولكنها "لفظ مشترك بين: التَّنْبِيهِ والاستفتاح" ^(٨).

١٤ - التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي أَيِّ الْعَامِلِينَ أَوَّلَى بِالْعَمَلِ فِي الْمُنَازَعِ فِيهِ. فِي نَحْوِ: "ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا".

(١) يُنْظَرُ: شرح الفصل ٨/١١٥، ورصف المُنَازَعِ، ص ٨٠، ومغنى اللبيب ٦٨/١.

(٢) سورة القيامة، من الآية ٤٠.

(٣) الكشاف ١٨٠/١.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٥.

(٥) يُنْظَرُ: الدر المصون ١/١٢٠، والتصريح ٢/١٤٧، وشرح الألفية؛ للأشموني ٢/٢٤٤، وحاشية

الصبان ٢/٢٢.

(٦) توضيح المقاصد ١/٣٧٢.

(٧) ص ٣٧٠.

(٨) الدر المصون ١/١٢٠.

فمذهب سيويه وجمهور البصريين^(١) إعمال الفعل الثاني؛ لأنه أولى لقرب جواره، ولا ينقض معنى، قال سيويه: "فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ فِي الْمَعْنَى، وَغَيْرُ مُعْمَلٍ فِي اللَّفْظِ، وَالْآخِرُ مُعْمَلٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى"^(٢).
 وذهب الكوفيون^(٣) إلى ترجيح إعمال الأول على الثاني لسبقه، مع اختلاف بينهم في التفصيلات. فذهب الكسائي^(٤) إلى ترجيح إعمال الأول، وإن أُعْمِلَ الثَّانِي وجب حذف فاعل الأول هرباً من الإضمار قبل الذكر. وتبعه في رأيه هذا هشام بن معاوية^(٥) والسَّهْلِيُّ^(٦) وغيرهما. أمّا الفراء فظاهر كلامه في معاني القرآن يدل على ترجيحه إعمال الأول حيث أعرب "قطراً" في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٧) معمولاً لـ "آتوني" دون "أفرغ"^(٨). ويُقَالُ عَنِ الْفَرَاءِ^(٩) أَنَّهُ يَجِيزُ إِعْمَالَ الثَّانِي بِشَرْطِ تَأَخُّرِ فَاعِلِ الْأَوَّلِ. فنحو: "يَحْسُنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا" و "ضَرَبُونِي وَضَرَبْتَ الزَّيْدَيْنِ هُمَا". كما نُقِلَ عَنْهُ^(١٠) أَنَّهُ يَجِيزُ إِعْمَالَ الْعَامِلِينَ إِذَا اتَّفَقَا فِي الطَّلَبِ بِأَنْ يَطْلُبَا مَرْفُوعًا، أَوْ

-
- (١) يُنْتَظَرُ: رَأَى الْبَصْرِيُّ فِي الْمُقْتَضَبِ ١١٢/٢-١١٥، وَالْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتِ ٥٢٣/١-٥٢٧، وَالْإِنْصَافُ ٨٣/١-٩٦، وَالتَّبَيُّنُ، ص ٢٥٢، وَالْإِرْتِشَافُ ٢١٤١/٤-٢١٤٨، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٦٥/٢.
 (٢) الْكِتَابُ: ٧٧/١.
 (٣) يُنْتَظَرُ: رَأَى الْكُوفِيُّ فِي الْإِنْصَافِ ٨٣/١، وَالتَّبَيُّنُ، ص ٢٥٢-٢٥٥، وَشَرْحُ الْمَقَاصِدِ ٧٧/١، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٦٥/٢، وَالتَّصْرِيحُ ٤٣٥/٢.
 (٤) يُنْتَظَرُ رَأَى الْكَسَائِي فِي: شَرْحِ الْمَقَاصِدِ ٧٧/١، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٦١٧/١، وَالْمَقْنَى ٦٠٨/٢.
 (٥) يُنْتَظَرُ رَأْيُهُ فِي: إِرْتِشَافِ الضَّرْبِ ٢١٤٣/٤، وَمَقْنَى اللَّيْلِ ٦٠٨/٢، وَالْمُسَاعَدُ ٤٥٨/١.
 (٦) يُنْتَظَرُ رَأْيُهُ فِي: الْإِرْتِشَافِ ٢١٤٤/٤، وَالْمَقْنَى ٦٠٨/٢، وَالتَّصْرِيحُ ٤٤٠/٢.
 (٧) الْكَهْفُ، مِنَ الْآيَةِ ٩٦.
 (٨) يُنْتَظَرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١٦٠/٢.
 (٩) يُنْتَظَرُ: شَرْحُ النَّسْهِيلِ؛ لِابْنِ مَالِكٍ ١٨٤/٢، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ، لِلْمُرَادِيِّ ٦٨/٢.
 (١٠) يُنْتَظَرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٦١٧/١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٦٤٤/٢، وَإِرْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢١٤١/٤ وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٦٥/٢-٦٨.

منصوبًا، كان العمل لهما جميعًا في المعمول المتنازع فيه، من غير حذف أو إضمار
فـ"ابنك" في قولنا: "يحسن ويسيء ابنك" فاعل لـ"يحسن" و"يسيء" معًا.

واستحسن عباس حسن رأي الفراء، فقال: "ويجوز أن يكون المرفوع الظاهر
مشاركًا بين العوامل المتعددة كلها؛ إذا كان متأخرًا عنها؛ فيكون فاعلاً - مثلاً - لها
جميعًا، ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره، وهذا الرأي أباحه الفراء ومكانته بين
كبار النحاة معروفة" (١).

وذهب المرادي إلى ترجيح إعمال الثاني، واستدل على أن إعمال الثاني هو الأكثر
في كلام العرب، وإعمال الأول قليل، لا يكاد يوجد إلا في الشعر بخلاف إعمال الثاني
فلأنه كثير في النظم والنثر، وتضمنه القرآن في مواضع (٢). وضعف رأي الكسائي؛ "لأن
سيويه أجاز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه في الكلام الفصيح، ومن ذلك
قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ؛ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ (٣)

حيث أعمل الثاني "أجف" في "الأخلاء" فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل
الأول "جفوني" في ضميره، وهو "واو" الجماعة ودل ذلك على جواز عود الضمير
المرفوع على متأخر في هذا الباب (٤). وأنكر رأي الفراء، محتجًا لذلك "بأن الصحيح
أن المعمول لأحدهما ويعمل المهمل في ضميره" (٥).

(١) النحو الوافي، لعباس حسن، ط ٥ (القاهرة: دار المعارف - ٢٠٣/٢).

(٢) شرح التسهيل، ص ٥٩٣.

(٣) البيت من الطويل، ثم أقف على قائله.

يُنظَرُ: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ١٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وأوضح المسالك ٢٨/٢،
والمغني ٤٨٩/٢، والمساعد ١١٤/١، والمقاصد النحوية ١٤/٣، والتصريح ٤٣٩/٢، واللمع ١٤٠/٥،
والنور ٤٥/١).

(٤) توضيح المقاصد ٦٩/٢ - ٧٠.

(٥) السابق ٦٥/٢.

وقال في شرح التسهيل: "وهذا المذهب كما قال أبو علي: أقبح من مذهب الكسائي في حذفه، فاعل أحد الفعلين؛ لأنَّ الفراء رفعه بمجموعهما فكل واحد منها ليس له فاعل" (١).

والوجه أنَّ إعمال الفعل الثاني أولى؛ لأنَّ القُرْبَ له أثره في قوة العمل. "ولا يليق بفصاحة القرآن تركُّ الأولى" (٢). والله أعلم بالصواب.

١٥- بَلَّةٌ جامدة

للاسم الواقع بعد "بَلَّة" في لغة العرب ثلاث حالات (٣):
الأولى: النَّصب. وحمله النُّحَاة على أنَّ "بله" اسم فعل أمر بمعنى دَع. وما بعده مفعول به.

والثَّانية: الجر، بإضافة "بَلَّة" إليه على أنَّها مصدرٌ بمعنى التَّرك نائب عن فعله المهمل، أو على أنَّها اسم بمعنى غير. وقيل: هي حرف يُفِيدُ الاستثناء بمنزلة حاشا وعدا.
والثَّالثة: الرَّفْع (٤) "ووجهه بأنَّ بله اسم بمعنى "كيف" خير مقدم، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر نحو: "بَلَّة زَيْدٌ". وبالأوجه الثلاثة رُوي قولُ كعب بن مالك -رضي الله عنه-:
تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ (٥)

(١) ص ٥٩٢.

(٢) شرح ألفية ابن معطي؛ لابن القواس ٦٥٢/١.

(٣) يُنْظَرُ: كتاب الشعر؛ لأبي علي الفارسي ٢٥/١-٢٨، وارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣، وتوضيح المقاصد ٨٥/٤-٨٦، والجَنَى الذَّانِي، ص ٤٠٤، ومعنى اللب ١١٥/١.

(٤) الرَّفْعُ أجازه قطرب، يُنْظَرُ: الجَنَى الذَّانِي، ص ٤٠٤، و صرف العناية، ص ٣٩٠.

(٥) البيت من الكامل، لكعب بن مالك في ديوانه، ص ٢٤٥، ت/ سامي العائلي. ط ١ (بغداد: مكتبة

النهضة ١٩٦٦م).

الشَّاهد في قوله: "بله الأكف" حيث استعمل "بله" اسم فعل أمر، ونصب به ما بعده على أنَّه مفعول به، وبجره على أنَّها مصدر، وبرفعه على أنَّها بمعنى كيف.

نذر: تترك. الجماجم: جمع جُمُجْمَةٍ وهي عظم الرأس. ضاحيًا: بارزًا للشمس. الهامات: جمع هامة، وهي الرأس.

واختلف في "بله" من حيث الاشتقاق والجمود، فذهب أبو طالب العبدى^(١) إلى أنها مشتقة من البله^(٢)، وإلى هذا ذهب السهيلي، فقال: "وبله كلمة بمعنى دغ... وهي عندي من لفظ البله والتباله، وهو من الغفلة؛ لأن من غفل عن الشيء تركه ولم يسأل عنه"^(٣). ورد المرادي قول العبدى، فقال: "الصحيح أن بله ليست مشتقة"^(٤). والوجه في هذه المسألة أن "بله" في الحالات الثلاث "اسم جامد غير مشتق خلافا للعبدى والسهيلي" - رحمهما الله - سواء كان اسم فعل أو اسما بمعنى كيف، أو مصدرا؛ لأن المصدر هو أصل المشتقات عند البصريين. وهو الصحيح^(٥).

١٦ - الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية

اختلف العلماء في الفاء الداخلة على إذا الفجائية في نحو: خرجت فإذا الأسد، فذهب المازني^(٦) إلى أنها زائدة لازمة، ووافقه ابن جني في سر الصناعة والفارسي^(٧) وأبو البقاء العكبري^(٨) وغيرهم.

= يُنظر: (كتاب الشعراء للفارسي ٢٦/١، شرح المفصل ٤٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٢، شرح الألفية لابن الناطم، ص ١٩٦، ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣، والجنى الثاني، ص ٤٠٤، وتوضيح المقاصد ٨٥/٤، ومعنى اللبيب ١١٥/١، وشرح شذور الذهب، ص ٣٧٤، وشفاء العليل ٨٧٢/٢، وجمع الحوامع ٢٣٦/١، وخزانة الأدب ٢١٤/٦، ٢١١، ٢١٧، وصرف العناية، ص ٣٩٠، والثرثر ٢٠٠/١) (١) هو: أبو طالب أحمد بن بكر العبدى النخوي، قرأ على السرايى والرمانى والفارسي، أخذ عنه الطبري، ومحمد الوراق، له من المؤلفات: البرهان في شرح الإيضاح، شرح مختصر الجرمي في النحو، المختصر في النحو. توفي عام ٤٠٦ هـ. يُنظر: (إتباع الرواة ٣٨٦/٢، وهدية العارفين ٧١/١). (٢) يُنظر: رأي العبدى في الجنى الثاني، ص ٤٠٥.

(٣) الروض الأنف: للسهيلي، ضبط: طه سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية) ٣٠١/٣.

(٤) الجنى الثاني، ص ٤٠٥.

(٥) مجلة الدراسات اللغوية، العدد الثالث، ١٤٢٠ هـ، ص ٦٩، بحث للدكتور/ عبد الرحمن الحميدي،

بعنوان "أبو طالب العبدى حياته وآراؤه النحوية".

(٦) يُنظر رأي المازني في: سر الصناعة ٢٦١/١، وشرح المفصل ٩٥/٨، ٣/٩، والارتشاف ١٤١٣/٣.

(٧) يُنظر رأي الفارسي في: جواهر الأدب، ص ٦٦.

(٨) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ١٨٦/٢.

وقال ابنُ جني بلزوم الزيادة في نحو: "خرجت فإذا زيد"، فالفاء زائدة لا يسوغ حذفها؛ وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة، فربَّ زائد يلزم، فلا يجوز حذفه^(١).

وذهب الزياديُّ والزجاجُ^(٢) إلى أنَّها فاءُ الجزاء، دخلت هنا على حدِّ دخولها في جواب الشرط. وذهب مبرِّمان^(٣) إلى أن الفاء في المثال السابق باقية على أصل معانيها وهو العطف، وقد اختار هذا المذهب ابنُ جني في الخصائص، فقال: "... وهذا يقوي عندي قول مبرِّمان: إنَّ الفاء في نحو قولك: خرجت فإذا زيد، عاطفة، وليست زائدة كما قال أبو عثمان، ولا للجزاء كما قال الزياديُّ"^(٤).

واختار المراديُّ مذهب المازنيُّ بأنَّ الفاء زائدة لازمة، فقال: "تنبيه: اختلف في الفاء الدَّاخلَة على "إذا" الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد؛ فقال المازنيُّ: إنها زائدة. وذهب الزجاجُ إلى أنَّها دخلت على حدِّ دخولها في جواب الشرط. وذكر مبرِّمان أنَّها عاطفة، ورجَّح أبو الفتح قول المازنيُّ: بأنَّ "إذا" فيها معنى الاتِّباع؛ ولذلك كانت في جواب الشرط كالفاء، فقد اشتركت هي والفاء فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتأكيد. ولا يعترض على هذا بلزومها فربَّ زائد ملزم.

وقول الزجاج ضعيف؛ إذا ليس في الكلام معنى الشرط. وردَّ قول مبرِّمان: بأنَّه يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية، وإنَّما وردَّ ذلك في الواو؛ لأنَّه يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.

قيل: والذي يقطع بأنَّها عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف موقعها كقوله تعالى: ﴿لَمَّا إِذَا أَنْتُمْ بَشَرَ تَشْتَرُونَ﴾^(٥).

(١) يُنظَرُ: سر الصناعة ٢٦٢/١.

(٢) يُنظَرُ رأيهما في: سر الصناعة ٢٦١/١، وشرح المفصل ٣/٩، والارتشاف ١٤١٣/٣.

(٣) يُنظَرُ رأي مبرمان في: الخصائص ٣٢٠/٣، والمعاهد ٥١٠/١.

(٤) اخصائص ٣٢٠/٣.

(٥) سورة الروم، من الآية ٢٠.

(٦) شرح التسهيل، ق ١٣٧ (أ).

والمختار أن الفاء عاطفة؛ لأن الأصل عدم الزيادة، ولا دليل يقطع بزيادة هذه الفاء لعدم جواز سقوطها^(١)، ولا يصح أن تكون للجزاء؛ لأنه لا معنى للشرط في قولنا: خرجت فإذا الأسد، ولو كان فيه معنى الشرط لأغنت "إذا" في الجواب عن الفاء، كما أغنت في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢).

فالقول: بأن الفاء عاطفة يقيها على أصلها من إفادة العطف مع الترتيب والتعقيب، وهذا المعنى قائم في قولنا: خرجت فإذا الأسد، فمعناه أن مفاجئة الأسد له كانت عقب خروجه. وإذا أمكن إبقاء الحرف على أصله كان أولى من الحكم عليه بالزيادة، وإبقاء الفاء على أصلها هنا ممكن على ما تقدم. واختصاص "إذا" الفجائية بمصاحبة الفاء من بين حروف العطف؛ لدلالاتها على الربط الفوري؛ لأن المفاجأة كالفور والفاء مختصة بالفور^(٣). والله أعلم بالصواب.

١٧- الوصف بـ (إلا) وبتاليها

ذكر المرادي أن "إلا" بمعنى "غير" فيوصف بها وبتاليها، وللموصوف بـ "إلا" شرطان:

أحدهما: أن يكون جمعاً أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفاً بـ "أل" الجنسية.

ثم علل الوصف بـ "إلا" وهي حرف، فقال: "والتحقيق أن الوصف إنما هو بما وبتاليها لا بما وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها، ومن قال: إن "إلا" يوصف بها فقد تجاوز في العبارة، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة، ومثال الجمع المنكر قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

(١) شرح الكافية؛ للرضي ١٠٤/١.

(٢) سورة الروم، من الآية ٣٦.

(٣) شرح المفصل ٣/٩.

(٤) مصابيح المعاني في حروف المعاني، لابن نور الدين، تحقيق د/ عائض العمري. ط ١ (القاهرة: دار

النار للطبع والنشر ١٤١٤ هـ)، ص ٨٧.

لَفَسَدَتَا^(١). فـ"إلا" هنا صفة، و"آلهة" جمع منكر في الإثبات فلا عموم له؛ ولذا لا يصح الاستثناء منه^(٢).

ثم ذكر الفرق بين "إلا" التي يوصف بها و"غير"، فقال: "إن" "إلا" التي يوصف بها تفارق غيراً من وجهين:

أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام مقامه، فلا يقال: جاءني إلا زيد بخلاف غير.

والآخر: أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فلا يجوز: عندي درهم إلا جيد، بخلاف غير^(٣).

١٨ - زيادة الباء مع المبتدأ

ذكر النحاة أن الباء تزداد مع المبتدأ في موضع واحد وذلك إذا كان المبتدأ لفظ "حسب" على اختلاف بينهم في خبره هل يُشترط أن يكون نكرة مثل: "بحسبك حديث" كما ذكر ابن مالك^(٤) أو يجوز أن يكون معرفة مثل: "بحسبك زيد" كما ذهب الزمخشري^(٥).

وقد ذكر المرادي زيادة الباء مع المبتدأ إذا كان لفظ "حسب"، وأضاف إلى ذلك موضعاً آخر: المبتدأ المخبر عنه بـ"كيف". فقال: "الثالث - أي من مواطن زيادة الباء - المبتدأ نحو: "بحسبك زيد" كما مثل الزمخشري وغيره. ومثله ابن مالك بقوله: "بحسبك حديث"، وفي قولهم: "كيف بك وكيف بنا" الباء زائدة مع المبتدأ، والأصل: كيف أنت وكيف نحن^(٦).

(١) الأنبياء، من الآية ٢٢.

(٢) الجنى الداني، ص ٤٧٨ (بتصرف).

(٣) السابق، ص ٤٧٨.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١٥٤/٣.

(٥) يُنظر: الفصل، ص ١٣٢.

(٦) الجنى الداني، ص ١١٤ (بتصرف).

وقد ذكر ابن هشام^(١) والبيتوشي هذا الموضع من زيادة الباء مع المبتدأ، وعُمل البيتوشي - رحمه الله - لزيادة الباء مع المبتدأ المنخر عنه بـ "كيف"، بقوله: "كان الأصل 'كيف أنت' فلما أتوا بالباء استقبحوا دخولها على ضمير الرفع فأتوا بكاف الخطاب وهي صالحة لدخول الباء مفيدة إفادة أنت في الخطاب"^(٢).

١٩ - "رُبَّ" حرف جر

مذهب البصريين^(٣) أن "رُبَّ" حرف جر، وأنها من بين جميع حروف الجر خاصة لها صدر الكلام^(٤)، وذهب الكوفيون^(٥) والأخفش^(٦) في أحد قوليه، ووافقهم ابن الطراوة^(٧) إلى أنها اسم مبني يحكم على موضعه بالإعراب.

واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٨)

فهو عندهم مبتدأ، و"عار" خبر، والتقدير: وكثير من القتل عار.

ورجح المرادي مذهب البصريين أنها حرف جر، فقال: "رُبَّ" حرف جر لا اسم وما يدل على حرفيتها أنها مبنية. ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب خلافاً للكوفيين، والأخفش في أحد قوليه، وابن الطراوة، وأما ما استدلوا به على اسميتها، بالإخبار عنها

(١) يُنظر: المغنى ١/١٠٩.

(٢) صرف العناية، ص ٥١.

(٣) يُنظر: الكتاب ١/٤٢٠-٤٢١، ٢/١٦١-١٧٠، والمقتضب ٣/٥٧-٦٥، والإنصاف ٢/٨٣٢،

وشرح الكافية ٢/٣٣٠، والجنى الثاني، ص ٤١٧، وجمع المواع ٤/١٧٣.

(٤) يُنظر: الأصول ١/٤٠٨، وأمالى السهلي، ص ٧٠-٧١، والأزهية، ص ٢٥٩.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل ٣/١٧٥، وشرح الكافية ٢/٣٣٠، والارشاف ٤/١٧٣٧، والجنى الثاني،

ص ٤١٧، وجمع المواع ٤/١٧٣.

(٦) يُنظر رأيه في: الجنى الثاني، ص ٤١٧، والمساعد ٢/٢٨٤.

(٧) يُنظر رأي ابن الطراوة في: الارشاف ٤/١٧٣٧، والجنى الثاني، ص ٤١٧، والمساعد ٢/٢٨٤،

والجمع ٤/١٣٧.

(٨) سبق تخريجه، ص ٢٤٢.

قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

فهو مردود؛ لأن الرواية الشهيرة "وبعض قتل عار" فـ"عار" خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عار أو خبر عن مجرور "رُبَّ" - قتل - إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر هو كالزائد " (١) .

والوجه أن "رُبَّ" حرف جر لا اسم؛ وذلك لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية. نص على هذا - أعني حرفيتها - سيويه (٢)، وابن مالك (٣)، وأبو حيان (٤). وأما ما استدلوا به على الاسمية فلا حجة فيه كما قال الهروي (٥): "لأنه أراد: رُبَّ قتل هو عار، فحذف المبتدأ من الجملة التي هي من صفه معمول رُبَّ" (٦).

٢٠ - مَعْنَى رُبَّ

اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي مَعْنَى "رُبَّ" عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:
القول الأول: أنها للتقليل وهو قول جمهور البصريين وجملة الكوفيين كالكسائي

(١) الجنى الثاني، ص ٤١٧ (بتصرف).

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب ١٧٠/٢.

(٣) يُنْظَرُ: شرح التسهيل ١٧٥/٣.

(٤) يُنْظَرُ: تذكر النحاة؛ لأبي حيان، ص ٥.

(٥) هو: أبو الحسن علي بن محمد الفروي الثخوي اللغوي، ولد في هراة سنة ٣٧٠. ثم قدم مصر واستوطنها، روى عن الأزهرى. من مصنفاته: الأزهية في علم الحروف، المرشد، المذكر والمؤنت...، توفي سنة ٤١٥ هـ.

يُنْظَرُ ترجمته في: (إنباء الرواة ١١١/٢)، وكشف الظنون ٧٣/١، وهدية العارفين ٦٦٦/١، ومعجم المؤلفين ٢٣٦/٧-٢٣٧).

(٦) الأزهية، ص ٢٦٠.

والفراء وهشام^(١)، كما قال البطلاني في "مسألة رُبَّ": "وجدتُ كبراء البصريين ومشاهيرهم يجمعون على أنها للتقليل، وأنها ضد "كم" في الكثير، وكذلك جلة الكوفيين"^(٢).

القول الثاني: أنها للتكثير مطلقاً، وقد نصَّ أبو حيان على أنَّ صاحب العين قد خالف النحاة؛ لأنه صرح أنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجمي للتقليل^(٣). وهو ما يراه ابن مالك، حيث قال: "وأكثر التَّخوين يقولون: معنى "رُبَّ" التقليل... قلت: والصَّحيح أن معنى "رُبَّ" التَّكثير"^(٤). وعزاه في شواهد التوضيح إلى سيويه الذي جعل معنى "رُبَّ" ومعنى "كم" الخبرية واحداً^(٥).

القول الثالث: أنها تأتي للتقليل والتكثير معاً، أي: أنها تردُّ للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وهذا هو ما رجَّحه ابن هشام والأشموني^(٦).

القول الرابع: أنها حرفُ إثباتٍ لم يوضع لتقليل، ولا لتكثير؛ وإنما يفهم ذلك من سياق الكلام، وهو ما اختاره أبو حيان في الارتشاف^(٧).

ورجَّح المرادي قولض الجمهور من أنها وضعت للتقليل، فقال: "والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور أنها حرفُ تقليل، والدليل على ذلك: أنها قد جاءت في مواضع لا تحمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير وهي محتملة لإرادة التقليل

(١) يُنظر: المقضب ١٣٩/٤، والأصول ٥٠٧/١، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٥٠٠/١، والارتشاف ١٧٣٧/٤، والجنى الذاني، ص ٤١٧، والمساعد ٢٨٥/٢.

(٢) المسائل والأجوبة؛ لابن السيد البطلاني، ت: إبراهيم السامرائي (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٤م)، ص ٥-٦.

(٣) الارتشاف ١٧٣٧/٤.

(٤) شرح التسهيل ١٧٥/٣-١٧٦.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، ص ١٠٤.

(٦) نظر: معنى اللبيب ١٣٤/١-١٣٥، وشرح الأشموني ٢٣/٢.

(٧) يُنظر: الارتشاف ١٧٣٨/٤.

بضرب من التأويل، فتعين أن تكون حرف تَقْلِيل؛ لأن ذلك هو الْمُطَرِّدُ فيها، فَمِمَّا
جاءت فيه للتقليل قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ
وَذِي شَامَةٍ غَرَاءَ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابِهِ وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَعَا وَثَمَانٍ^(١)

يعني بالمولود الذي ليس له أب: عيسى عليه السلام... وبذي ولد لم يلد له أبوان: آدم عليه السلام.
وبذي الشامة. القمر. وهذه الثلاثة ليس لها نظير... ونظير ذلك في أشعار المتقدمين
والتأخرين كثير، ونأتي "رُبَّ" للتقليل إتياناً مطرداً في أشعار الألفاظ، والأشعار التي
يصف فيها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها، ومِمَّا جاءت فيه للتقليل قولهم: ربه رجل
إذا مدحوه. وهذا تقليل محض؛ لأن الرجل يمدح بقلة النظر أو عدمه. وإطلاق
النحويين على "رُبَّ" أنها تقليل إنما يعنون النظر الذي هو في الغالب فيها^(٢).

والرَّاجِحُ في هذه المسألة القول الأول؛ "لسلامته من الاعتراض؛ وموافقته
للقواعد؛ وذلك أن "رُبَّ" و"كَمْ" بُنِيَا عَلَى التَّنَاقُضِ فِي أَصْلٍ وَضَعَهُمَا؛ لِأَنَّ "رُبَّ"
لِلتَّقْلِيلِ، وَأَصْلُ "كَمْ" لِلتَّكْثِيرِ^(٣).

وقول ابن هشام - رحمه الله - فيه نظر؛ لأن الحرف لا يأتي لمعنيين متعارضين، وإنما يأتي
حقيقة لمعنى واحد منهما، وقد يأتي للمعنى الآخر على سبيل المجاز.

(١) الأبيات من الطويل، منسوبة لرجل من أزد السراة في الكتاب ٤/٢، ١١٥/٢٦٦، ولعمرو الجني
في المقاصد النخوة ٣/ ٣٥٤.

والشاهد فيها: (أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ... وَذِي وَلَدٍ... وَذِي شَامَةٍ...) فَرُبُّ هُنَا لِلتَّقْلِيلِ كَمَا قَالَ الْمُرَادِيُّ وَغَيْرُهُ.
يَنْظُرُ: (الأصول؛ لابن السراج ٣٦٤/٢، والخصائص ٣٣٣/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٩، وشرح الجمل؛
لابن عصفور ٥٠٠/١، وشرح التسهيل ١٧٨/٣، والارتشاف ١٧٤٤/٤، وشرح التسهيل للمُرَادِيِّ،
ق ٢١٦ (أ) والثر المنصون ٤٦٣/١، والمعنى ١٣٥/١، والمساعد ٢٨٥/٢، والتصريح ٠٧٠/٣، والخزانة
٣٨١/٢).

(٢) الجنى الثاني، ص ٤١٨-٤٢٢ (بتصرف).

(٣) الصدارة في النحو العربي، للشقيطي، ط ٢ (القاهرة: النهار للطبع والنشر ١٤٢٠هـ)، ص ٢٧٠.

٢١- إضافة المصدر إلى معموله إضافة محضة

مذهب جمهور النحاة أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه إضافة محضة "معنوية" تفيد التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان نكرة^(١). وذهب ابن برهان العكبري^(٢) وابن الطراوة إلى أنها إضافة غير محضة "لفظية"، وعلّة ذلك عند ابن الطراوة أن المصدر عامل بالنيابة عن الفعل، بينما الصفة عامل بالمشبه بالفعل، بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة. وما عمل بالنيابة أقوى ممّا عمل بالمشبه فيحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف^(٣).

وذهب المرادي إلى أن إضافة المصدر إلى معموله محضة، وردّ قول ابن برهان وابن الطراوة، بقوله: "والصحيح أنها محضة؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة في قول الشاعر:^(٤) **إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَافِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولًا**^(٥).

والمختار أنها هنا إضافة محضة تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، وهو ما جاء به السماع، من ذلك وصفه بالمعرفة في عدّة مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾^(٦)، وقوله تعالى ﴿اسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾^(٨) الذي أنقض ظهرك^(٩)، ومنه في الشعر البيت السابق. ومما يدل على أنه يتعرف بالإضافة أيضًا الابتداء به كما في قوله

(١) يُنظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور ٢/٢٦، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/٢٨٨، وشرح التسهيل؛ للمرادي، ق ٢٢٤ (ب)، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤٥، وجمع الهوامع ٤/٢٧٢.

(٢) يُنظر رأي ابن برهان العكبري في: شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، ص ٢٩٩.

(٣) يُنظر: الإقصاد ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح؛ لابن الطراوة، ص ١٣٥.

(٤) البيت سبق تخريجه، ص ٧٤.

(٥) شرح التسهيل للمرادي، ق ٢٢٤ (ب).

(٦) يوسف، آية ٩٥.

(٧) التوبة، من الآية ١١١.

(٨) الشرح، الآيات ٢-٣.

عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا﴾ ^(١).

ووقوعه مبتدأ في الأصل في قوله تعالى: ﴿إِنْ زُلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ ^(٢).

٢٢ - اسم الفاعل المجرد إذا كان بمعنى الماضي يرفع الضمير ويتحملة

يعمل اسمُ الفاعلِ المجرد من "أل" عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال،
وأما إن كان بمعنى الماضي فلا عمل له في المفعول ^(٣)، وأما الفاعل فإن كان ظاهراً فمفع
قومُ رفعه ^(٤)، وبه قال ابنُ جني، وأبو علي الشَّلوين ^(٥). وذهب آخرون إلى أنَّه يرفعه،
وهو اختيار ابنِ عصفور ^(٦)، وأما إن كان مضمراً، فقد ذهب أبو بكر بن طاهر ^(٧)
وتلميذه ابنُ خروف ^(٨) إلى أنَّه لا يرفعه ولا يتحملة ^(٩).

قال المرادي تعقيباً على مذهب أبي بكر بن طاهر: "وهو بعيد" ^(١٠).

والراجح أنَّه لاشتقاقه يتحمل الضمير كما نصرَّ على ذلك أبو حيان ^(١١).

(١) المائدة، آية ١٠٧.

(٢) الحج، من الآية ١.

(٣) يُنظر: الارتشاف ٢٢٧١/٥، وافي ٨١/٥.

(٤) يُنظر: الارتشاف ٢٢٧١/٥، وتوضيح المقاصد ١٥/٣.

(٥) يُنظر: السابق، المدارك نفسها.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد ١٥/٣، والمساعد ١٩٨/٢.

(٧) هو: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، الشهير بالخبز، ولد سنة ٥١٢ هـ. كان رئيس
التحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة، أخذ عن ابن الرماك، وابن الحاج الطحان. وعنه أخذ أبو الحسن بن
خروف، وغيره، له تصانيف منها: تعليق على كتاب سيويه، وتعليق على معاني القرآن للقراء، وتعليق على
الإيضاح لأبي علي الفارسي. توفى سنة ٥٨٠ هـ.

يُنظر ترجمته في: (إبادة الرواة ١٩٤/٤ - ١٩٥، وبغية الوعاة ٢٨/١، وهدية العارفين ١٠/٢).

(٨) هو: علي بن محمد الإشبيلي، من أئمة النحو في الأندلس، أخذ عن أبي بكر بن طاهر، وعنه أخذ أبو
القاسم اللورقي، له مصنفات منها: شرح الكتاب، شرح الجمل، توفى - على الأرجح - سنة ٦٠٩ هـ.

يُنظر ترجمته في: (إبادة الرواة ١٩٢/٤، البلغة، ص ١٥٧، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢).

(٩) يُنظر: الارتشاف ٢٢٧١/٥، وتوضيح المقاصد ١٥/٣.

(١٠) توضيح المقاصد ١٥/٣.

(١١) الارتشاف ٢٢٧٢/٥.

٢٣ - الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ لِلْحَالِ

اختلفَ فِي زَمَانِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، فَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ، وَالسِّيرَافِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ لِلْمَاضِي أَبَدًا^(١).

وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ^(٢) وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ^(٣) إِلَى أَنَّهَا لِلْحَالِ، وَهُوَ اخْتِيارُ أَبِي عَلِيٍّ الشَّلَوَيْيْنِ^(٤).

قَالَ السُّيُوطِيُّ: " وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْنَ قَوْلِ السِّيرَافِيِّ وَقَوْلِ ابْنِ السَّرَاجِ، بِأَنَّهُ قَالَ: لَا يَرِيدُ السِّيرَافِيُّ بِقَوْلِهِ: إِنَّهَا لِلْمَاضِي أَنَّ الصِّفَةَ انْقَطَعَتْ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ: أَنَّهَا ثَبَّتَتْ قَبْلَ الْإِنْخِبَارِ عَنْهَا وَدَامَتْ إِلَى وَقْتِ الْإِنْخِبَارِ، وَلَا يَرِيدُ ابْنُ السَّرَاجِ أَنَّهَا إِنَّمَا وَجِدَتْ وَقْتُ الْإِنْخِبَارِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى هَذَا " ^(٥).

وَنُقِلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ طَاهِرٍ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ تَكُونُ لِلْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ: الْمَاضِي، وَالْحَاضِرِ، وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَأَنَّهُ أَجَازَ أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَاضِرِ الْإِبْنِ غَدًا^(٦).

أَمَّا الْمُرَادِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ لِلْحَالِ، حَيْثُ قَالَ: " لَا تَكُونُ - أَيُّ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ - لِلْمَاضِي الْمُنْقَطِعِ، وَلَا لِمَا يَمُوتُ وَلَا تَوْجِدُ إِلَّا لِلْحَاضِرِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْحَدُوثِ، بَلْ لِنِسْبَةِ الْحَدُوثِ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِهِ عَلَى جِهَةِ الثُّبُوتِ... وَأَنَّ كَوْنَهَا لِلْحَالِ لَيْسَ شَرْطًا فِي عَمَلِهَا، وَلَكِنْ وَضَعَهَا كَذَلِكَ؛ لَكَوْنِهَا دَالَّةً عَلَى الثُّبُوتِ، وَالثُّبُوتُ مِنْ ضَرُورَتِهِ الْحَالِ " ^(٧).

وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ لِلْحَالِ، لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى غَرِيظِي ثَابِتٍ، فَلَوْ أُريدَ بِهَا

(١) يُنْظَرُ رَأْيُهُمَا فِي: الْارْتِشَافِ ٢٣٤٨/٥، ٢٣٤٧، وَالْمَجْمَعُ ٩٣/٥.

(٢) يُنْظَرُ: الْأَصُولُ ١٣٣/١.

(٣) يُنْظَرُ رَأْيُهُ فِي: الْارْتِشَافِ ٢٣٤٨/٥، وَالْمَجْمَعُ ٩٣/٥.

(٤) يُنْظَرُ: التَّوْطئة، ص ٢٦٥.

(٥) الْمَجْمَعُ ٩٣/٥.

(٦) يُنْظَرُ رَأْيُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ طَاهِرٍ فِي: الْارْتِشَافِ ٢٣٤٨/٥، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٦٣٣/٢، وَالْمَجْمَعُ ٩٣/٥.

(٧) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٤٣/٣ - ٤٤.

الماضي والمستقبل لتأني موضوعها، ولأجل ذلك تكون معها الأسماء التي تدل على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور، والأبيض، والأعمى^(١).

٢٤ - إعراب مخصوص نعم وبس

للتخوين في إعراب مخصوص نعم وبس المتأخر في نحو: "نعم الرجل زيد" أقوال، أشهرها أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، ومنها أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، ومنها أنه مبتدأ حذف خبره، ومنها أنه بدل من الفاعل^(٢).

واختار المرادي الإعراب الأول، فقال: "الصحيح هو الأول، وبه جزم سيويه... والربط بين المبتدأ والجملة خبره هو" العموم "الذي في الفاعل"^(٣). وما ذكره المرادي يرجح إعرابه مبتدأ والجملة قبله خبره ولا يوجب ذلك؛ لأن إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف له ما يقويه، فقد قال به جماعة من أعلام النحاة منهم الميرد^(٤)، والزجاج^(٥)، وابن السراج^(٦)، والسيرافي^(٧)، والفارسي^(٨)، وغيرهم.

٢٥ - منع اتباع فاعل "نعم" و"بس" إذا كان ضميراً

يقع فاعل "نعم" و"بس" ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة، كقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٩).

(١) الارتشاف ٢٣٤٨/٥.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١-٦٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣-١٧، وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤، وجمع الموامع ٤١/٥.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد ١٠٠/٣-١٠١.

(٤) يُنظر: المختضب ١٣٩/٢.

(٥) يُنظر: معاني القرآن؛ للزجاج ١٧٢/١.

(٦) يُنظر: الأصول ١١٢/١.

(٧) يُنظر رأي السرافي في: الارتشاف ٢٠٥٤/٤.

(٨) يُنظر: المسائل البغداديات، ص ٢٩٩.

(٩) الكهف، من الآية ٥٠.

ومن أحكام هذا الضمير أنه لا يُتبع فلا يعطف عليه؛ ولا يُبدل منه؛ ولا يؤكد ضميره ولا غيره؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إيهامه تعظيمًا لمعناه^(١).
نص على هذا ابن السراج^(٢)، وأبو علي الفارسي^(٣)، وابن مالك^(٤)، وكثير من متأخري النحويين^(٥).

قال أبو علي الفارسي: "ولو قلت: 'نعم رجلاً في الدار وزيداً'، لم يجز؛ لأنه ليس قبل 'زيد' شيء يعطف عليه؛ لأن 'في الدار' ليس باسم، و'رجلاً' نكرة منصوبة"^(٦).
وممن صرح بالمنع، أيضاً المرادي، وعلل المنع بأن "هذا الضمير لا يتبع لشبهه بضمير الشأن، وأما نحو: 'نعم هم قومًا أنتم' فـ'هم' تأكيد للضمير المستكن، وذلك شاذ لا يعرج عليه"^(٧).

٢٦ - علة امتناع تقديم مخصوص جذاً

ذكر ابن مالك - رحمه الله - أن أكثر النحاة اغفلوا التنبيه على امتناع تقديم مخصوص جذاً وعلى امتناع نسخ ابتدائيه، وهو من المهمات. وقد علل ابن مالك المنع "من أجل إجراء 'جذا' بحرى المثل، والجاري بحرى المثل يلزم لفظاً واحداً"^(٨).
وهو ما رجحه المرادي، بقوله: "المخصوص بالمدح، أو الذم لا يتقدم، وهذا فرق بينه وبين 'نعم' و'بئس'؛ فإن مخصوصها لا يمتنع تقديمه. وبين مخصوص 'جذا' ومخصوص 'نعم' فروق:
أولها: أن مخصوص 'جذا' لا يتقدم، بخلاف مخصوص 'نعم'.

(١) يُنظر: مع الفواع ٣٣/٥.

(٢) يُنظر: الأصول ١٢٠/١.

(٣) يُنظر: المسائل البصريات ٦٤٣/١.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل ١٢/٣.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢٠٤/٤، ومع الفواع ٣٣/٥.

(٦) المسائل البصريات ٦٤٣/٢.

(٧) توضيح المقاصد ٨٧/٣.

(٨) شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٧/٣، ويُنظر أيضاً: المساعد ١٤٣/٢، وشفاء العليل ٥٩٦/١.

ثانيها: أنه لا تعمل فيه النواسخ، بخلاف مخصوص "نعم".
 ثالثها: أن إعرابه خبرٌ مبتدأ محذوف أسهل منه في باب "نعم"؛ لأنَّ ضَعْفَهُ هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي هنا لا تدخل. وذكر فرقاً آخر...^(١)
 كما نقل المرادي في "شرح التسهيل" كلام ابن مالك السابق، وأقره على ذلك من حيث التعليل؛ "بأنَّ الجاري مجرى المثل يلزم لفظاً واحداً"^(٢).

٢٧- معنى "من" المصاحبة لأفعل التفضيل

اختلف النحاة في معنى "من" المصاحبة لأفعل التفضيل، على أقوال:
 الأول: أنها لا ابتداء الغاية في المكان، ولا تخلص من إفادة معنى التبعية، وهو ما ذهب إليه سيويه^(٣).

والثاني: أنها لا ابتداء الغاية، ولا تفيد التبعية، وهو ما نصَّ عليه المبرد^(٤).
 والثالث: أنها للتبعية، ولا تكون لا ابتداء الغاية، وهو ما صرح به ابن ولاد^(٥).
 والرابع: أن معناها المجاوزة بمعنى "عن" وكونها للمجاوزة أولى من كونها لا ابتداء الغاية. وهو ما ذهب إليه ابن مالك^(٦).

ورجح المرادي مذهب المبرد، فقال: "اختلف في معنى "من" المصاحبة لأفعل التفضيل؛ فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية، وذهب سيويه إلى أنها لا ابتداء الغاية أيضاً. وأشار إلى أنها مع ذلك تُفيد معنى التبعية، فقال في "هو الفضل من زيد":

(١) توضيح المقاصد ١٠٩/٣-١١١.

(٢) شرح التسهيل، ق ١٨٨ (ب).

(٣) يُنظر: الكتاب ٢٢٥/٤.

(٤) يُنظر: المقنض ١٨٢/١.

(٥) هو: أحمد بن محمد، كان نحويًا ابن نحوي، سَمِعَ من الرُّجَّاج، وأقام بمصر فانتفع به خلق كثير، من مصنفاته: المقصور والممدود، معاني القرآن، الانتصار، تُوْفِيَ سنة ٣٣٢ هـ...

يُنظر ترجمته في: (الباء الرواة/ ٣٤، البلغة، ص ٦، وبلية الوعاة/ ٣٨٦، وشرحات الذهب ٣٣٢/٢)

ويُنظر رأي ابن ولاد في: الانتصار، ص ٢٥٦، والارتشاف ٧٩/٤، وتوضيح المقاصد ٥/٣.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل ١٣٦/٣.

فضله على بعضٍ ولا يُعْم، وذهب ابنُ مالكٍ إلى أنَّها لمعنى المجاوزة، وأبطل كونها للتَّبْعِيضِ أمران:

أحدهما: عدم صلاحية "بعض" موضعها.

والآخر: صلاحية كون المجرور بما عامًا نحو: الله أعظم من كلِّ عظيم.

وأقول: الظاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تفيد التبَّعِيضِ كقول المرد. وما ردُّ به المصنِّفُ من أنَّ الابتداء لو كان مقصودًا لجاز أن يقع بعدها "إلى" قد ردُّ به ابنُ ولاد قبله. وليس بلام؛ لأنَّ الانتهاء قد يُترك الإخبار به لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل؛ إذا لا يقف السامع على محل الانتهاء^(١).

والراجحُ في هذه المسألة أن معنى "من" المصاحبة لأفعل التفضيل هو ابتداء الغاية لأمر:

أوَّلها: أن ابتداء الغاية هو أشهر معاني "من" سواء كان ذلك في الأمكنة، والأزمنة كما هو مذهب الكوفيين، أم في الأمكنة والأسماء التي بمرتلها دون الأزمنة كما هو مذهب البصريين. هذا وقد ردُّ بعضهم جميع معانيها إليه.

والثاني: أن جعلها للتَّبْعِيضِ سواء كانت خالصة له، أم مع إفادتها ابتداء الغاية يبطله عدم صلاحية "بعض" في موضعها، وصلاحية كون المجرور بما عامًا كقولنا: الله أعظم من كلِّ عظيم، وأرحم من كلِّ رحيم^(٢).

الثالث: أن كونها للمجاوزة إخراج لها عن معناها الأصلي دون دليل قاطع، ولصح وضع "عن" موضعها^(٣).

(١) توضيح المقاصد ١١٥/٣-١١٦.

(٢) شرح التسهيل؛ لابن مالك ١٣٦/٣.

(٣) مفتي الليب ٣٢١/١.

٢٨- الْمَجْرُورُ بِالْمُجَاوَرَةِ

أجاز جمهورُ البصريين والكوفيين الجرَّ على الجوار، وهو مقيسٌ عند سيبويه^(١)، ومقصورٌ على ما وردَ به السَّماعُ عن العربِ عند غيره.

وذهب المراديُّ مذهب الجمهور، ومثَّلَ له في بابِ الثَّعْتِ بقولِ العربِ: "هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ" فقال: "رواه سيبويه وغيره بالرَّفْعِ والجرِّ. فالرَّفْعُ على أنَّه صفةٌ لِـ"جُحْرٍ"، ولكنَّه جُعِلَ تابِعًا لـ"ضَبٍّ" لمجاورته إِيَّاه، مع أَمْنِ اللبسِ، ومثله قسراءة الأعمش ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾^(٢)، ...، ولا يكون الإتيانُ للجوار إلا في الجرِّ، وزعمَ بعضُ المتأخرين أنَّه جاء في المرفوع^(٣)، وأنشد:

مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٤)

قال: رفعوا "الْفُضْلُ" إتيانًا لما قبله لقريئة، وليس بصحيح بل هو نعت للهلوك على الموضع

(١) يُنْظَرُ: الكتاب ٤٣٦/١.

(٢) الذاريات، آية ٥٨، قال الفراء لي معاني القرآن ٩٠/٣: "قرأ يحيى بن وثاب "المتين" باخفص، جعله من نعت "القوة" وإن كانت أنثى لي اللفظ، فإنه ذهب إلى الحبل، أو إلى الشيء المفعول" اهـ.

يُنْظَرُ قراءة يحيى، والأعمش لي: المختص ٢٨٩/٢، والبيان؛ للعكري ١١٨٢/٢، والإتحاف ٤٩٤/٢.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١٩١٤/٤: "قال بعض من عاصرتنا: أكثرهم يَخْصُمُه بالجرور، وقد جاء

في المرفوع لي قوله:

مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

رفع (الفضل) إتيانًا للمرفوع قبله لقريئة" اهـ.

(٤) البيت من البسيط للمتنخل الهذلي لي شرح أشعار الهذليين، للسكوي، ت: عبد الستار فراج،

القاهرة (١٣٨٤هـ)، ص ١٥١٨. وصدوره: "السَّائِلُ الشُّعْرَةَ الْيَقْظَانُ كَالْبُهَا"

والشُّعْرَةُ: بالضم موضع يخاف دخول العدو منه، وكانها: حافظها، والهلوك من النساء: التي تنبخر في مَشْيِهَا، والخَيْعَلُ: لوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر، والفضل: هو اللوب تحته إزار، وقيل: القميص الذي ليس له كمان، ويقال امرأة فَضْلٌ، بضمين: إذا كان عليها قميص ورداء، وليس عليها إزار ولا سراويل.

والمتنخل يرثى ابنه أثيلة، والمعنى: أنت الذي من شأنه سلوك موضع المخافة، تمشي مُتَمَكِّنًا غَيْرَ هَيُوبٍ.

يُنْظَرُ: (الخصائص ١٦/٢، وسر الصناعة ٦١١/٢، وأمالِي ابن السجري ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل؛

لابن مالك ١٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ١٠٢٣/٢، واللسان (فضل) ٣٤٣٠/٥،

وارتشاف الضرب ١٩١/٤، وتذكرة الثعالب، ص ٣٤٦، واخزانة ١١/٥، والتَّرَرُ للوامع ١ / ١٦٠).

ومثال الجرّ على الجوار في التوكيد قول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا الْخَلْتُ غُرّاً الذُّبَّ^(١)

فـ "كُلَّهُمْ": توكيد لذوي، لا للزوجات، وذوي: منصوب على المفعولية، فكان حق "كُلَّهُمْ" أن يكون منصوباً، ولكنه جاء مجروراً على الجوار للزوجات، وهو غريب^(٢).

وذكر أيضاً أنه لم يحفظ الجوار في العطف، ولذلك ضَعُفَ مَنْ حَمَلَ الْخَفْضَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ﴾^(٣)؛ لأنَّ الْخَفْضَ عَلَى الْجَوَارِ لَا يَحْسُنُ فِي الْمَعْطُوفِ؛ لَوْجُودِ حَرْفِ الْعُطْفِ^(٤).

٢٩- حذف همزة الاستفهام

اُخْتَلَفَ فِي حَذْفِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، فَذَهَبَ سَيُوبَةُ^(٥) وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ النُّحَاةِ كَالْمِرْدِ^(٦)

(١) البيت من البسيط لأبي الجراح العقيلي.

قال الفراء في معاني القرآن ٧٥/٢: "أنشدني أبو الجراح يخفض كلهم، فقلت له هلاً قلت: كلهم يعني بالنصب، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استشدته إياه، فأنشدني بالخفض: اهـ.

الشاهد فيه: "قوله" كلهم "لأنَّ حقَّ كلهم" النصب؛ لأنه توكيد للمفعول به "ذوي" ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة جرّ لمناسبة الجوار، وهو شاذ لا يقاس عليه.

يُنظَرُ: (معاني القرآن؛ للفراء ٧٥/٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣١٠/٣، وارتشاف الضرب ١٩١٣/٤ وتذكرة النحاة، ص ٥٣٧، وشنور الذهب، ص ٣١١، والمعنى ٦٨٣/٢، والمساعد ٤٠٤/٢، وشفاء العليل ٧٤٩/٢، والجمع ٣٠٤/٤، والثّر ٧٠/٢).

(٢) شرح التسهيل، ق ٢٣٦ (أ) (ب) (تصرف).

(٣) سورة المائدة، من الآية ٦. وتامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

ويُنظَرُ ما قيل حول هذه القراءة في: إعراب القرآن؛ للنحاس ٩/٢، والنشر ٢٥٤/٢، والانتحاف ٥٣٠/١.

(٤) شرح التسهيل؛ للمُرَادِي، ق ٢٣٦ (أ-ب). ويُنظَرُ: شنور الذهب، ص ٣١٢.

(٥) يُنظَرُ: الكتاب ١٧٤-١٧٥.

(٦) يُنظَرُ: المقتضب ٣ / ٢٩٤ - ٢٩٥.

والتَّحَّاسُ^(١) والزُّخَشْرِيُّ^(٢) وابن يعيش^(٣) وغيرهم. إلى جواز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلُّ عليه.

وذهب الأخفش^(٤) ومَنْ وافقه^(٥) إلى أن حذف الهمزة لفهم المعنى جائز في الاختيار، وليس من قبيل الضرورة، وإن لَمْ يَكُنْ بعدها "أم".

وذهب المراديُّ إلى أن حذف همزة الاستفهام مطرد إذا كان بعدها "أم" المتصلة، فقال: "ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام لأمن اللبس من ضرورات الشعر ولو كانت قَبْلَ "أم" المتصلة، وهو ظاهر كلام سيويه. وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار وإن لَمْ يَكُنْ بعدها "أم". وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٦)... والمختار أن حذفها مُطَرِّدٌ إذا كان بعدها "أم" المتصلة؛ لكثرة نظمها ونثرها، فمن النظم قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ^(٧)

(١) يُنْظَرُ: إعراب القرآن ١٧٦/٣-١٧٧.

(٢) يُنْظَرُ: المفصل ٣٢٠.

(٣) يُنْظَرُ: شرح المفصل ١٥٤/٨-١٥٥ وشرح الكافية؛ للرضي ٣٧٣/٢.

(٤) يُنْظَرُ: معاني القرآن ٤٦١/٢.

(٥) يُنْظَرُ: المحتسب ٥٠/١-٥١، وشواهد التوضيح؛ لابن مالك، ص ٨٩، وشرح الألفية؛ لابن

الناظم، ص ٣٧٥، وشرح ابن عقيل ٢٣٠/٣.

(٦) الشعراء، الآية ٢٢: أراد: "أو تلك نعمة".

(٧) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٢٦٦، شرح الشيخ محيى الدين عبد الحميد.

والشاهد فيه قوله: "بسبع... أم بثمان" حيث حذف منه الهمزة، وأصل الكلام: بسبع رمين؟ واثما حذفها اعتماداً على عدم خفائها.

(البيت لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١٧٥/٣، وشرح أبيات سيويه ١٥١/٢، وأما ابن الشجري

١٠٩/٣، وشرح المفصل ١٥٤/٨، ومعني اللبيب ١٤/١، والمقاصد النحوية ١٤٢/٤، وخزانة الأدب

١٢٢، ١٢٤/١١، وبلا نسبة في المنتضب ٢٩٤/٣، والمحتسب ٥٠/١، وابن الناظم، ص ٣٧٧، وابن

عقيل ٢٣٠/٣، والمجمع ٢٤٠/٥، وصرف العناية، ص ٣٨).

وأبيات أخر... ومن النثر قراءة ابن محيصن «سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ أَلْدَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْدِرْهُمْ»^(١)
بهمزة واحدة «^(٢)».

والراجح جواز حذف همزة الاستفهام في مطلق الكلام شعره ونثره بوجود أم المتصلة، وذلك لكثرة الشواهد الواردة من ذلك والتي منها قراءة أبي جعفر «سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ»^(٣). ويجوز حذفها على قلة بدون وجود "أم" المتصلة، بشرط أمن اللبس وفهم المعنى، ولكنه لا يصل إلى درجة الاطراد، كما ذهب الأخفش ومن تبعه؛ لأن الأصل في حروف المعاني الذكر لا الحذف، وما جاء لمعنى لا يمكن حذفه قياساً مطرداً^(٤)، كما أنه لا يمكن القول بمنعه مطلقاً؛ وذلك لظهور معنى الاستفهام في قول الشاعر:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مَنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٥)

ومنه قوله ﷺ: " أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"^(٦).
ولهذا ونحوه نظائر قد كثرت.

(١) سورة البقرة، من الآية ٦، ويس من الآية ١٠، والرسم المصحفي «أَلْدَرْتَهُمْ» وقرأ ابن محيصن والزهرى «أَلْدَرْتَهُمْ». يُنظر: الخسب ٢/٢٠٤، ومختصر شواذ القرآن، ص ١٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٨٤، والاتحاف ١/٣٧٦.

(٢) الجتنى الثاني، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٣) المنافقون، الآية ٦. وفي البحر المحيط: ٢٧٣/٨. أن أبا جعفر قرأ: "استغفرت" بالمد. وعنه أنه قرأ "عليهم استغفرت" بضم الميم ووصل همزة. كما روي عن أبي عمرو وصل همزة مع كسر الميم.
(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٧٦.

(٥) البيت من الطويل؛ للكميت في ديوانه ١٨٣/٤ من إحدى قصائده الهاشميات التي مدح بها آل البيت. الشاهد فيه: قوله: "وذو الشيب يلعب" حيث حذف منه همزة. وأصل الكلام: أو ذو الشيب يلعب، وحذفها لظهور معنى الاستفهام. يُنظر: (هاشميات الكميت، ص ٤٣، والمختب ٢/٢٠٥، وشواهد التوضيح والنصحيح، ص ٨٨، وجواهر الأدب، ص ٢٢، والمغني ١/١٤، وخزانة الأدب ٤/٢٩٠، ١١/١٢٩).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، ص ٢٤٣. ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة برقم ١٥٤، ٢/٤٥٦.

٣٠- حذف واو العطف

أجاز جماعة منهم الأخفش والفارسي والعكبري، وابن عصفور وابن مالك حذف واو العطف وحدها وإبقاء المعطوف بها^(١) محتجين لذلك بما ورد في كلام العرب مما ظاهره أنه على حذف الواو كرواية أبي زيد^(٢) "أكلت خبزاً لحمًا تمسراً أي: ولحمًا وتمسراً. ومنه قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي قُودِ الْكَرِيمِ^(٣)
أي: وكيف أمسيت؟ فحذف الواو.

وذهب ابن جني^(٤)، وتبعه السهيلي إلى أنه لا يجوز إضمار حروف العطف، فقال السهيلي: "هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لا نحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما، ولم يُرِدْ الشاعر ذلك، وإنما أراد أن يجعل أول الكلام ترجمة على سائر، يُرِيدُ الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه..."^(٥).

وأجاز المرادي حذف حرف العطف، فقال: "ومثال حذف حرف العطف ما روي في الحديث: "تصدق رجل من دينار، من درهم، من صاع برء، ومن صاع تمره"^(٦).

(١) يُنظَرُ: نتائج الفكر، ص ٢٦٣، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٢٥١/١-٢٥٢، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٨٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٧/٤، والمساعد ٤٧٣/٢-٤٧٤.

(٢) يُنظَرُ: رأي أبي زيد في الخصائص ٢٨٠/٢؛ وشرح الكافية؛ لابن مالك ١٢٦٠/٣.

(٣) البيت من الخفيف، لم ألف على قائله

يُنظَرُ: (الخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، وأمال السهيلي، ص ١٠٢، ونتائج الفكر، ص ٢٦٣، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٢٥٢/١، وضرائر الشعر، ص ١٦١، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣٨٠/٣، والمساعد ٤٧٣/٢، والذَرَر ١٩٣/٢).

ورواية ابن عصفور في الضرائر: كيف أمسيت؟ كيف أصبحت؟، وفي الذَرَر: يَغْرِسُ الْوُدَّ.

(٤) يُنظَرُ: الخصائص ٢٩٠/١.

(٥) نتائج الفكر ص ٢٦٣.

(٦) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب: اخْتِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقْ قَمْرَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ طيبة،... ١٠٧/٧، والنسائي في كتاب الزكاة، باب: التحريض على الصَّدَقَةِ رَقْم (٢٣٩٤) ٥٣٨/٢-٥٣٩.

وسَمِعَ أَبُو زَيْدٍ مِنَ الْعَرَبِ: " أَكَلْتُ خَبْزًا لَحْمًا قَرْمًا "، وَمِمَّنْ أَجَازَ حَذْفَ الْعَطْفِ وَإِبْقَاءَ الْمُعْطُوفِ الْفَارْسِيُّ، وَابْنُ عَصْفُورٍ، وَمَنْعَهُ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ، وَتَأَوَّلَ مِثْلُنَا بِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَدَلِ الْبَدَاءِ ^(١) ^(٢).

٣١- الفصل بين العاطف والمعطوف

استقبح أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْعَطْفِ وَمُعْطُوفِهِ حَتَّى وَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ الَّذِي يَتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِ. قَالَ: " وَلَوْ قُلْتُ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الْيَوْمَ وَغَدًا عَمْرًا لَكَانَ قَبِيحًا نَصَبْتُ عَمْرًا أَوْ جَرَرْتَهُ لِفَصْلِكَ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَمَا عَطَفَ بِهِ بِالظَّرْفِ... " ^(٣)، وَقَصَرَ ذَلِكَ عَلَى الشُّعْرِ.

وَأَيْدِ الْمُرَادِيِّ إِجَازَةُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمُعْطُوفِ فِي الظَّرْفِ أَوْ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، أَوْ الْقِسْمِ - خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ -، فَقَالَ: " مِثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ^(٤) وَبِالْمَجْرُورِ ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ ^(٥)، وَالْقِسْمُ نَحْوُ: " قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ وَاللَّهِ عَمْرُو... " وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ إِلَى أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمُعْطُوفِ بِمَا ذُكِرَ مَخْصُوصٌ بِالشُّعْرِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهِ فِي الْإِخْتِيَارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَا مَجْرُورًا مَا تَقْدُمُ التَّمَثِيلُ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ ^(٦).

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُرَادِيُّ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ فَقَدْ أَجَازُوا فِي السَّعَةِ الْفَصْلَ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمُعْطُوفِ بِالظَّرْفِ وَقَصَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى الشُّعْرِ.

(١) بَدَلُ الْبَدَاءِ: هُوَ بَدَلُ الْإِضْرَابِ. وَفِيهِ يَذْكُرُ الْمَنْكَلَمُ الْمَبْدَلُ مِنْهُ قَصْدًا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ عَنْهُ، وَيَتْرَكُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ وَيَتَجَهَّ إِلَى الْمَبْدَلِ، نَحْوُ: " أَحَبُّ السَّفَرِ فِي السَّيَّارَةِ، فِي الطَّيَّارَةِ " فِي الطَّيَّارَةِ بَدَلُ مِنْ " السَّيَّارَةِ " بَدَلُ بَدَاءٍ، يُنْظَرُ: الْمُفْجَعُ الْمُفْصَلُ فِي النُّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ د. عَزِيزَةُ لُؤَال ٣٠٥/١.

(٢) شرح التسهيل، ق ٢٤٧ (ب).

(٣) الإيضاح العضدي، ص ١٤٤.

(٤) النساء، الآية ٥٨.

(٥) البقرة، آية ٢٠١.

(٦) شرح التسهيل؛ لِلْمُرَادِيِّ، ق ٢٤٨ (ب).

وقد ورد الفصل بالظرف والجار والمجرور في عدّة مواضع في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ ^(١). فالواو داخلة في الأصل على أمة، وقد فصل بينهما بقوله: "مِنْ ذُرِّيَّتِنَا" إذ التقدير: واجعلنا مسلمين لك وأمة مسلمة لك من ذريتنا؛ وهو جائز؛ لأنه من جملة الكلام المعطوف ^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ ^(٣). أي: وهم خالدون في النار، إلی غير ذلك من الآيات ^(٤). ممّا يدل على جوازه في السّعة وعدم قصره على الشّعير.

٣٢- حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

مذهب جمهور البصريين ومن تبعهم منع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، قال سيويه: "ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجل" ^(٥). وأجاز الكوفيون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وتبعهم ابن مالك ^(٦)، وذكر أن ذلك قليل. ولكنه غير ممتنع، واحتجّ بما استشهد به الكوفيون من السّماع كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ ^(٧) أي: يا هؤلاء، ويقول ذي الرّمة: إِذَا هَمَلْتُ عَنِّي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ ^(٨)

(١) البقرة، آية ١٢٨.

(٢) البيان في إعراب القرآن، للعكبري ١١٦/١.

(٣) التوبة، آية ١٧.

(٤) يُنظر: البيان في إعراب القرآن، للعكبري ٤٨٨/١، ٦٣٩/٢، ٧٠٧/٢.

(٥) الكتاب ٢٣٠/٢.

(٦) يُنظر: شرح السهيل ٣٨٦/٣-٣٨٧.

(٧) البقرة، صدر الآية ٨٥.

(٨) البيت من الطويل، لذي الرّمة في ديوانه، ص ٦٤٦، وروايته في الديوان * فة وغرام *.

هملت عني: سال دمعها، اللوعة: حرقه القلب من ألم الحب، غرام: شدة رغبة.

أراد يا هذا.

وأما القياسُ فبالقياس على نداء العلم اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء^(١).

ويرى المرادي " أن من الإنصاف قصر اسم الإشارة على السماع؛ إذ لم يُوجد إلا في الشعر، وأما نحو ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾^(٢) فمتأول على أن "أنتم" مبتدأ و"هؤلاء" خبره، أو بالعكس، وجملة "تقتلون" حال^(٣).

والذي يبدو - والله أعلم - منع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛ لأن الحذف فيه إجحاف، وإجماع يمنع من ذلك، لأنك إذا قلت: هذا ففيه من الإجماع ما أشبه التكرار، أما ما استشهد به الكوفيون من شواهد شعرية. فهي ضرورات لا يقاس عليها، ولا تطرد في جميع الأحوال، كما أن الشواهد القرآنية التي احتجوا بها قابلة للتأويل.

٣٣- فتحة "ابن" إذا وقع صفة لمنادى مبني، فتحة بناء أم إعراب؟

إذا وقعت لفظه "ابن" المضافة إلى علم صفة لعلم منادى مبني متصلة به نحو: "يا زيد بن عمرو" فمن العرب من يبيّن هذا المنادى على الفتح، ومنهم من يضمه، والفتح هو اختيار البصريين^(٤)، قال ابن كيسان^(٥)؛ هو أكثر كلام العرب، وزعم المبرد^(٦) أن الضم

= يُنظر: (شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/٣٨٦، وشرح الكافية ٣/١٢٩١، وشواهد التوضيح، ص ٢١١، وأرضع المسالك ٣/٧٤، والمغني ٢/٦٤١، والمقاصد النخوية ٤/٢٣٥، والتصريح ٤/١٤، والجمع ٣/٤٤، والأشئوني ٣/٢٠١، والدُرر ١/١٥٠).

(١) شرح ألفية ابن معطي؛ لابن القواس ٢/١٠٤٢.

(٢) البقرة، من الآية ٨٥.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٢٧٣، وتأويل الآية مشتمل في أن "هؤلاء" بمعنى الذين وهو خبر عن "أنتم" أو بالعكس وجملة "تقتلون" صلة. أو أن "هؤلاء" اسم إشارة وجملة تقتلون حال.

(٤) يُنظر: الكتاب ١/٣١٣-٣١٤، معاني القرآن للفراء ١/٣٢٦، المقتضب ٤/٢٣١.

(٥) يُنظر رأي ابن كيسان في: الارتشاف ٤/٢١٨٦، وتوضيح المقاصد ٣/٢٨٣، والجمع ٣/٥٤.

(٦) يُنظر: المقتضب ٤/٢٣١.

أجود. أمّا نون "ابن" فمفتوحة على المشهور، وحكى الأخفش^(١) ضمّها اتباعاً لضم المنادى. فتقول: يا زيد بن عمرو، كما قلت: يا زيد بن عمرو، وقد اختلف في فتحة نون "ابن" إذا فتح المنادى، فالجمهور على أنّها فتحة إعراب؛ لأنّها صفة مضافة^(٢)، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّها فتحة بناء؛ لأنّ الاسمين -المنادى وصفته- رُكّباً وجعللاً اسماً واحداً^(٣).

ورجّح المرادي مذهب الجمهور، فقال: "لا إشكال في أنّ فتحة "ابن" فتحة إعراب إذا ضمّ موصوفه، وأمّا إذا فُتح فمذهب الجمهور أنّها أيضاً فتحة إعراب. وقال عبد القاهر: هي حركة بناء، لأنك ركبته مع زيد"^(٤).

وأوضح في شرح التسهيل أنّ المنادى إذا بُني على الضمّ جاز في "ابن" أن يكون بدلاً، وعطف بيان، ومنادى، ومفعولاً بفعل مقدر، ونعتاً وهو أحسنها، وإذا بُني المنادى على الفتح ليس في "ابن" إلا أن يكون نعتاً منصوباً^(٥).

٣٤- حكم مساجد ونحوه من حيث الصّرف وعدمه إذا سُمّي به ثم نُكّر اتفق النحاة على منع مساجد ونحوه من الجموع التي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سَطَها ساكن من الصّرف؛ لأنّها جموع لا نظير لها في الآحاد، ولتعذر تكسيرها مرة أخرى. ولا يتغير هذا الحكم بعد التسمية بها فهي مَعْنُوعَة من الصّرف نكرة

(١) يُنظر رأي الأخفش في: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٣/٣٩٤، والارتشاف ٤/٢١٨٨، والمساعد

٢/٤٩٧، والمجمع ٣/٥٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٨٤.

(٣) المقصد ٢/٧٨٥.

(٤) توضيح المقاصد ٣/٤٨٤.

(٥) شرح التسهيل، ق ٢٥٠ (ب).

ومعرفة^(١). ونُسبَ إلى الأخفش القول بصرفها بعد التسمية بها؛ لزوال السبب المانع، وهو الجمع^(٢).

وهذا مخالف لما صرح به - رحمه الله - حيث قال: " كلُّ جمع ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان فصاعدًا فهو لا ينصرف في المعرفة، ولا في النكرة، نحو: محاريب، ومائيل، ومساجد"^(٣).

وإذا نُكِّرت بعد التسمية بها مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ أيضًا عند الجمهور^(٤)؛ لوجود العلة، وهي الجمع المتناهي. ونُقِلَ عَنِ الْأَخْفَشِ قولان: الصَّرْفُ والمنع^(٥).

وذهب المراديُّ مذهب الجمهور، فقال: " الجمع المتناهي إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لا ينصرف لبقاء الصيغة فشابه أصله، وهذا مذهب سيويه، وذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه: إلى أنه ينصرف؛ لذهاب معنى الجمعية وهذا ما حكاه السيرافيُّ عنه، وحكى ابنُ السَّراج عنه أنه لا يصرفه، ومذهب الفراء صرَّفه أيضًا، والصَّحيح قول سيويه؛ لأنَّ شبه العلة في هذا الباب علة؛ ولأنَّ الأكثرَ في سراويل أنَّها مفردة نكرة، وقد مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لشبهها بالجمع لفظًا"^(٦).

وقال في توضيح المقاصد: " مذهب سيويه أنه لا ينصرف بعد التَّكْثِيرِ لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه؛ لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصَّحيح قول سيويه؛

(١) يُنْظَرُ: الكتاب ٢٢٧/٣، وارتشاف الضرب ٨٨٨/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٦/٤-١٣٧، وجمع

الهوامع ٨٠/١

(٢) يُنْظَرُ: شرح الكافية للرضي ٥٧/١، وارتشاف الضرب ٨٨٧/٢-٨٨٩، وشفاء العليل ٩٠٣/٢.

(٣) معاني القرآن؛ للأخفش ٣٥٥/١.

(٤) يُنْظَرُ: الكتاب ٢٢٧/٣.

(٥) يُنْظَرُ: معاني القرآن؛ للأخفش ٣٥٥/١. ويُنْظَرُ أيضًا: ارتشاف الضرب؛ لأبي حيان ٨٨٨/٢،

وتوضيح المقاصد ١٣٧/٤.

(٦) شرح التسهيل، (المخطوط) ق ٢٨٥ (١).

لأنهم منعوا سراويل من الصِّرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح^(١).
 ٣٥ حكم الأعداد المعدولة إذا سُمي بها ثم نُكِّرت من حيث الصرف وعدمه
 الأعداد التي على وزن "فَعَال" و "مَفْعَل" كأحَاد ومَوْحَد، ممنوعة من الصِّرف للصفة
 والعدل^(٢). فإذا سُمي بها صُرِفَتْ عند بعض النحويين كالقراء^(٣)؛ لزوال معنى الصِّفة أو
 العدل منها بالتسمية. ومنع الجمهور صرفها للعلمية والعدل^(٤). فإذا نُكِّرت بعد
 التسمية بها فبعض هؤلاء يصرفونها؛ لزوال أحد سببي منع الصرف وهو العلمية أو
 العدل، وبعضهم يمنعها من الصرف؛ لأنها صفة في الأصل والعدل يلزمها.

وذهب المرادي إلى أن الأعداد المعدولة إذا سُمي بها ثم نُكِّرت مُنعت من الصِّرف،
 فقال: "كلُّ معدول سُمي به فعده باق، إلا سَحَر وأمس في لغة تمسيم، وذهب
 الأخفش^(٥) وأبو علي^(٦) وابن برهان^(٧) وابن بابشاذ^(٨) إلى صرف العدد المعدول مسمى
 به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية. والصحيح مذهب سيويه^(٩) أن العدل باق ولا أثر
 لزوال معناه. وإذا نُكِّر بعد التسمية لم ينصرف أيضا^(١٠).

(١) توضيح المقاصد ١٣٧/٤.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٨٥٥/٢: "العدل صُرِفَ لفظاً أرثي بالمسمى إلى آخره".

(٣) يُنظَرُ رأي القراء في: الارتشاف ٨٧٤/٢، وشفاء العليل ٩٠٦/٢.

(٤) يُنظَرُ: الكتاب ٢٢٥/٣، والمقنضب ٣٨٠/٣ - ٣٨١، والمساعد ٣٤/٣.

(٥) يُنظَرُ رأي الأخفش في: الارتشاف ٨٧٤/٢، وشفاء العليل ٩٠٦/٢، والضعف ١١٧/١.

(٦) ما ذكره المرادي مخالف لما صرح به أبو علي، فهو يرى منعها من الصرف. يُنظَرُ: المسائل المنثورة،

ص ٢٧٨.

(٧) يُنظَرُ رأي ابن برهان في: الارتشاف ٨٧٥/٢.

(٨) يُنظَرُ رأي ابن بابشاذ في: الارتشاف ٨٧٥/٢.

(٩) يُنظَرُ: الكتاب ٢٢٥/٣.

(١٠) توضيح المقاصد ١٦٤/٤، ويُنظَرُ: شرح التسهيل، ق ٢٨٧ (أ).

فالمرادى يتفق مع الجمهور في أن معدول العدد إذا سُمِّيَ به مُنِعَ من الصِّرف؛ لأنَّ العدلَ لا يذهب بالتَّسمية به؛ وكذلك العلَّةُ الأخرى وهي الصِّفة، فهي وإنْ كانت ذهبت بالتَّسمية به فإنَّها تعود بعد التَّنكير.

والرَّاجح في هذه المسألة أنَّ الإِسْمَ المعدولَ أحاد وثُناء لا ينصرف في معرفة، ولا في نكرة؛ لأنَّه معدولٌ عن أصل العدد المكرر، فـ(أحاد) معدولة عن (واحد واحد)، وثُناء معدولة عن (اثني اثنين)؛ ولأنَّه نكرة ويوصف به نكرة^(١).

٣٦- لَنَ بين البساطة والتركيب

مذهب جمهور النُّحاة أنَّ "لن" بسيطة غير مركبة^(٢)، لكنَّ خالفَ الخليل والكسائي وهشام بن معاوية^(٣) فذهبوا إلى أنَّها مركبة من "لا" النافية و"أن" الناصبة فحذفت الهمزة للتخفيف ثم الألف لاتقاء الساكنين، فالنصب مستفاد من "أن" والنفي مستفاد من "لا" وذهب الفراء^(٤) إلى أنَّ أصلَ "لن" "لا" أُبدِلَتْ أَلِفُهَا نُونًا؛ لأنَّ الألف والنون في البدل أخوان.

ورجَّحَ المرادى مذهب سيويه والجمهور، واستدل لصحته بأمرر:
أولها: أنَّ البساطة أصل، والتركيب فرع فلا يُدْعَى إلاَّ بدليل قاطع.
ثانيها: أنَّها لو كان أصلها "لا أن" لم يحزْ تقدُّم معمولها عليها وهو جائز في نحو:
زيداً لن أضرب، هذا ردُّ سيويه على الخليل.

(١) يُنظَرُ: شرح ألفية ابن معطي؛ لابن القواس ٤٦٤/١، والجمع ٨١/١.

(٢) يُنظَرُ: الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٨/٢، والمسائل الحليات، ص ٤٥، ورسر الصناعة ١/١٦١، ومعاني الحروف للروماني، ص ١٠٠، والمفصل، ص ٣٠٧، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ١٥/٤، ومغني اللبيب ١/٢٨٤، والتصريح ٤/٤٨٧، وحاشية الصبان على الأشموني ١٠/٣.

(٣) يُنظَرُ: المقتضب ٨/٢، وعلل النحو لابن الوراق، ص ١٩٢، والمسائل الحليات، ص ٤٥، وشرح التسهيل ١٥/٤، والجنى الداني، ص ٢٨٤.

(٤) يُنظَرُ: شرح المفصل ٧/١٦، وشرح التسهيل ١٦/٤، ورسر القاني، ص ٢٨٥، والجنى الداني، ص ٢٨٥، ومغني اللبيب ١/٢٨٤، والتصريح ٤/٢٨٧.

ثالثها: أنه يلزم منه أن تكون "أن" وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلامًا. فإن قيل يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف كما نقل المبرد. فالجواب أن هذا القول ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي.

والثاني: أن "لا" تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية ولم تكرر.

قلت: هذا لا يلزم المبرد؛ لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل^(١).

وأبطل مذهب الفراء "بأنه ضعيف لا دليل عليه؛ ولأن "لا" لم توجد ناصبة في موضع^(٢).

والوجه في هذه المسألة ما ذهب إليه سيويه والجمهور واختاره المرادي وهو القول ببساطة "لن" لأمر:

أولها: أن "لن" لها نظائر كـ "لم" من الجوازم، و"أن" من التواصب، وغير ذلك من الحروف.

والثاني: أن معناها مفهوم بنفس لفظها لم يحز أن يدعى أن أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة، ولا ضرورة.

والثالث: أن "لا" يجوز أن يليها الماضي، وأن "أن" لا يليها إلا المستقبل، فحكم "أن" ساقط، و"لن" حرف قائم بنفسه وُضِعَ للفعل المستقبل^(٣).

والرابع: أن القول بالتركيب يصح إذا كان الحرفان ظاهرين، كـ "لولا" و"لوما" وقد لا يظهر أحدهما كـ "أما"؛ فالمدغم في أحيه في قوة المظهر، والإدغام لا يذهب بحقيقة الأصل. أما أن تصير "لا أن": "لن" فيحتفي الحرفان فذلك غير معهود^(٤).

(١) الجنى الذاني، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) السابق، ص ٢٨٥.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق، ص ١٩٣.

(٤) ينظر: التصريح ٢٨٩ / ٤.

٣٦- مجيء "كي" جارة وناصة

ذهب سيويه وجمهور البصريين^(١) إلى أن "كي" مشتركة تأتي ناصة كما تأتي جارة في بعض المواضع.

قال سيويه: "وبعض العرب يجعل "كي" بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: كَيْمَه؟ في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى مه، وحتى متى، وله. فمن قال: "كَيْمَه" فإنه يُضمر "أن" بعدها، وأما مَنْ أدخل عليها اللام ولم يكن في كلامه "كَيْمَه" فإنها عنده بمنزلة "أن"، وتدخل عليها اللام كما تدخل على "أن" ومن قال "كَيْمَه" جعلها بمنزلة اللام^(٢).

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أن "كي" لا تكون ناصة للفعل دائماً، وأنكروا مجيئها جارة. ونسب الرضي إلى الأخفش القول بأن "كي" في جميع استعمالها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بـ "أن" ظاهرة أو مضمرة^(٤). وما في معاني القرآن يخالف ذلك فقد صرح الأخفش - رحمه الله - بأن "كي" تكون جارة وناصة. فقال: "... وقد تكون "كي" بمنزلة "أن" وهي الناصة، وذلك قوله: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾^(٥) فأوقع عليها اللام ولو لم تكن "كي" وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام^(٦).

وأجاز المرادي مذهب البصريين، فقال: "في "كي" ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها حرف جر دائماً، قال: وهو مذهب الأخفش.

وثانيها: أنها ناصة للفعل دائماً، وهو مذهب الكوفيين.

(١) يُنظر: المقضب ٩/٢، والإنصاف ٥٧٠/٢، وشرح المفصل ١٧/٧، ومنهج السالك، ص ٢٢٣.

والتصريح ٢٩١-٢٩٠/٤

(٢) الكتاب ٦/٣.

(٣) يُنظر: الأصول ٤٠٨/١، والإنصاف ٢٧٠/٢.

(٤) يُنظر: شرح الكافية ٢٣٩/٢.

(٥) الحديد، من الآية ٢٣

(٦) معاني القرآن، للأخفش ١٢٦/١ - ١٢٧.

وثالثها: أنَّها تكون حرف جرّ تارة وناصبة للفعل تارة، وهو الصّحيح وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال:

حال يتعين فيها أن تكون جارة، وذلك وإذا دخلت على "ما" الاستفهامية أو المصدرية أو "أن" المصدرية، إلا أن دخولها على "أن" نادراً...

وحال يتعين فيها أن تكون ناصبة للفعل، وذلك إذا دخلت عليها اللام.

وحال يجوز فيها الأمران. وهو ما عدا ذلك^(١).

وقد ذكر في شرح التسهيل الخلاف في "كي" واختار مذهب البصريين في أن "كي" لفظ مشترك يكون حرفاً مصدرياً يفيد التعليل والسبب، ويكون حرف جرّ للتعليل بمعنى اللام^(٢).

والمختار مذهب الجمهور أن "كي" مشتركة بين الناصبة والجارّة، ويتعين كونها ناصبة إذا دخلت عليها اللام كقوله تعالى: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾^(٣) فاللام حرف جرّ ولا يجوز أن تكون "كي" جارة؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله إلا شذوذاً، والكلام الفصيح القيس لا يُخرّج على الشاذ^(٤).

ومذهب الكوفيين فيه نظر؛ لثبوت مجيء "كي" جارة في قول العرب: "كيمه"؟ بمعنى "لمه"؟ حكى ذلك سيويه وغيره^(٥).

(١) النجاشي الذاني، ص ٢٧٨ (بتصرف).

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، ق ٢٩٢ (ب)، ويُنظر: توضيح المقاصد ١٨٩/٢ - ١٩٠.

(٣) الحديد: من الآية ٢٣.

(٤) يُنظر: النصريح ٢٩١/٤.

(٥) يُنظر: الكتاب ٦/٣.

٣٨- الفاء لا تأتي للاستئناف

ذهب بعض النحويين^(١) إلى أن الفاء قد تأتي للاستئناف. قال هشام بن معاوية: "إذا أرادت الاستئناف، فجميع النسق سواء"^(٢). ومن بجنتها للاستئناف قول الشاعر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ يَبْدَأُ سَمَلُ^(٣)

أي: فهو ينطق، وعللوا ذلك بأنها لو كانت للعطف لجرم الفعل بعدها، ولو كانت للسببية لنصب، ولكن الفعل هنا جاء مرفوعاً، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤) بالرفع. أي: فهو يكون حينئذ. قال المرادي تعليقاً على ما ذكر عن "الفاء" في هذه النصوص: "وهذه الفاء ترجع عند التحقيق، للفاء العاطفة للجمل، لقصد الربط بينها"^(٥).

وقد ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أن الفاء في بيت جميل السابق للاستئناف^(٦) وفي المغني صوب ما انتهى إليه المرادي، فقال: "والتحقيق أن الفاء فيه للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، وإنما يُقدَّرُ النحويون كلمة "هو" ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف"^(٧).

(١) يُنظَرُ: ارتشاف الضرب ١٩٨٣/٤، والجمع ٢٣٥/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٨٣/٤، ويُنظَرُ: هشام بن معاوية حياته. آراؤه. منهجه، ص ٣٠٤.

(٣) البيت من الطويل، لجميل بن معمر في ديوانه، ص ١٤٤، جمع وتحقيق الدكتور / حسين نصار. الشاهد فيه: رفع "ينطق" على الاستئناف، أي: فهو ينطق. وقوله: القواء: القفر، والبيداء: الصحراء، والسملق: الأرض المستوية التي لا شجر فيها.

يُنظَرُ: (الكتاب ٣٧/٣، ومعاني القرآن للقراء ٢٧/١، ٢٢٩/٢، وشرح انفصل ٣٦/٧، واللسان (سملق) ٢١٠٢/٣، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٤، والتصريح ٢٣٣/٤، والجمع ٢٣٥/٥، والمغني ١٦٨/١، وأوضح المسالك ١٧٨/٣، والخزانة ٦٠١/٣، والثرر ٨/٢، ١٧١).

(٤) يس، من الآية ٨٢.

(٥) الجنى الثاني، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٦) أوضح المسالك ١٧٩/٣.

(٧) المغني ١٦٨/١.

٣٩- لام الطلب

اللام العاملة قسمان، اللام الجارة، واللام الجازمة، وهي لام الأمر. قال المرادي: " والأولى أن يُقالَ لام الطلب، ليشمل الأمر نحو: ﴿لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾^(١). والدُّعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٢)، والالتماس، كقولك لمن يسأوك: لِفَعْلٍ، من غير استعلاء وذلك؛ لأنَّ الطلب إذا وَرَدَ من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس. وهذه اللام تُرَدُّ لمعانٍ أُخر غير الطلب كالتَّهديد، كقوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٣). والأصل في ذلك معنى الطلب"^(٤).

وتبعه في ذلك اليتوشي وصوب ما قاله المرادي، فقال: " اللام الجازمة. وهي اللام الموضوع للطلب، وهذا أولى من قولهم: لام الأمر، ليشمل الأمر... " ^(٥).

٤٠- مجيء "إن" الشرطية بمعنى "إذ"

اختلف في مجيء "إن" بمعنى "إذ" فزعم الكوفيون^(٦) وتبعهم ابن فارس^(٧) إلى جواز مجيئها بمعنى "إذ"، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٨) فقالوا: المعنى: إذ كنتم مؤمنين؛ لأنَّ الخطاب للمؤمنين، ولو كانت "إن" للشرط لوجب أن يكون الخطاب لغير المؤمنين، ومثله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ﴾^(٩)

(١) انطلاق، من الآية ٧.

(٢) الزخرف، الآية ٧٧.

(٣) العنكبوت، ٦٦.

(٤) الجنى الداني ١٥٢.

(٥) صرف العناية ص ١١٩.

(٦) يُنظَرُ: الإنصاف ٦٣٢/٢، ورسف المباني ١١٠، ومعنى النيب ٢٦/١، وحاشية الصبان ١٣/٤.

(٧) الصحاحي في لغة اللغة؛ لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: البابي وشركاه -) ص ١٣١.

(٨) البقرة، الآية ٢٧٨.

(٩) الفتح، الآية ٢٧.

ومثله أيضاً: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١)، وقوله ﷺ: "السَّلامُ عَلَيْكُمْ ذَا رَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ"^(٢). أي: إذ شاء الله بكم لاحقون؛ لأنه لا يجوز الشك في اللحاق بهم، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع. وردَّ البصريون^(٣) هذا القول بأن "إِنْ" للشرط، والمعنى: من كان مؤمناً ترك الربا، ومن كان مؤمناً لم يخش إلا الله...

وذهب المرادي إلى أن "إِنْ" في هذه المواضع كلها شرطية؛ "لأنه لم يثبت في اللغة أن تكون بمعنى "إِذَا" وأجاب عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بأنه شرط محض؛ لأنها أنزلت في ثقيف، وكان أول دخولهم في الإسلام، وإن قُدِّرَت الآية فيمن تقرر إيمانه، فهو شرط مجازي على جهة المبالغة. كما تقول: إِنْ كُنْتَ وَلَدِي فَأَطعني. وعن آية المشيئة بأنه تعليم من الله لعباده أن يقولوا مثل ذلك، متأديين بأدبه جل وعلا، أو أن المعنى لتدخلن جميعاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ ولم يمت منكم أحدٌ قبل الدخول، أو هو حكاية من الله قول رسوله لأصحابه، أو من كلام الملك الذي أخبره بالنام... وأما الحديث، فقليل: الاستثناء فيه للتبرك. وقيل: هو راجع إلى اللحق بهم على الإيمان^(٤).

والوجه أن "إِنْ" في الآية المذكورة، والحديث الشريف من باب الشرط والجزاء، وحذف جوابها للدلالة عليه، ولا يصح أن تكون بمعنى "إِذَا" الظرفية؛ لأنه، لم يثبت في اللغة مجيء "إِنْ" بمعنى "إِذَا"، وما استشهد به الكوفيون لا حجة لهم فيه، ولا دليل لديهم. والله أعلم بالصواب.

(١) التوبة، الآية ١٣.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: ما يُقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها حديث رقم ٩٧٤، ٤٥/٧، والنسائي في كتاب: الجنائز، باب: الأمر بالاستغفار للمؤمنين حديث رقم ١٩٢٦، ٤٣٨/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ٦٣٤/٢، ووصف المباني، ص ١١٠، والجنى الثاني، ص ٢٣٣.

(٤) الجنى الثاني، ص ٢٣٢-٢٣٤ (بتصرف).

٤١ - حكم المجازاة بـ "كيف"

يجازى بـ "كيف" معنى لا عملاً^(١) فتقضى فعلين متفقي اللفظ والمعنى، تقول: "كيف تصنعُ أصنعُ" بالرفع، وأجاز قطرب والكوفيون^(٢) الجزم بها قياساً مطلقاً على أدوات الشرط الجازمة "متى" و"أينما" وحجتهم في ذلك أنها أشبهتها في الاستفهام والمعنى، فـ "كيف" سؤال عن الحال كذا "أين" سؤال عن المكان؛ ولأن معناه معنى المجازاة، فمعنى "كيف تكنُ أكنُ" في أي حال تكن أكن.
وأجاز أبو عمر الحرمي الجزم بها إذا اقترنت بـ "ما" نحو: كيفما تكنُ أكنُ^(٣).

ورجح المرادي مذهب الجمهور حيث ذكر في شرح التسهيل أن "كيف" اسم لتعميم الأحوال، وهي من أسماء الاستفهام، وقد يُجازى بها معنى لا عملاً.. ثم قال: "ولا يجزم بها خلافاً للكوفيين فإنهم يجزمون بها ولم يُسمع، وإنما أجازوه بالقياس، وقد ثبت الرفعُ بها في قوله تعالى^(٤): ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وجوابها في ذلك مَحذوفٌ لدلالة ما قبلها^(٥).

والمُختار أن "كيف" شرطية في المعنى لا العمل؛ لأنه لم يُسمع من العرب الجزم بها، فلا يجوز قياساً؛ خلافاً للكوفيين وقطرب. وكذا إذا اتصلت بها "ما" الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء. والله أعلم بالصواب.

(١) يُنظر: الكتاب ٦٠/٣، والأصول ١٩٧/٢، والإنصاف ٦٤٣/٢، وشرح التسهيل ٧١/٤-٧٠، وارتشاف الضرب ١٨٦٧/٤، وتوضيح المقاصد ٢٤٣/٤، ومغني اللبيب ٢٠٥/١، وجمع الخوامع ٣٢١/٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠/٤.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٦٤٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢-١٩٧، والارتشاف ١٦٧٨/٤.

(٣) يُنظر: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي ٣٤٦/١.

(٤) سورة المائدة، من الآية ٦٤.

٤٢ - اللام الموطئة لجواب القسم

وهي اللام الداخلة على الشرط الذي اجتمع مع القسم على جملة واحدة، للدلالة على أن تلك الجملة جواباً للقسم، لا جزء للشرط، ولا لجزء مخذوف، ولهذا سُمِّيَتْ: "اللام الموطئة"، وتُسَمَّى: "اللام الموطئة؛ لتوطئتها وتمهيدها الجواب للقسم. قال المرادي في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾^(١): " إِنَّمَا سُمِّيَتْ هذه اللام موطئة؛ لأنها وطأت للجواب، وتُسَمَّى أيضاً الموطئة، وقولهم: إنها موطئة للقسم فيه تجوز، وإنما هي موطئة لجواب القسم، وأكثر ما تكون مع إن الشرطية"^(٢).

٤٣ - لَمَّا التَّعْلِيْقِيَّةُ حرف:

من معاني "لَمَّا" التعليق، وهي التي فيها معنى الشرط، ويقال لها الحينية أو التعليقية، وتقتضي جملتين وُجِدَتْ ثابتهما عند وجود أو لاها، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾^(٣). وهي في هذا الاستعمال مختصة بالماضي^(٤).
وَاخْتَلَفَ فِيهَا فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ عَلَى قَوْلَيْنِ:
الأول: أنها حرف وجوب لوجوب. وقيل: حرف وجود لوجود^(٥)، وهو قول سيبويه^(٦) وأكثر المتأخرين^(٧).

(١) الحشر، من الآية ١٢.

(٢) الجنى الثاني، ص ١٧٠.

(٣) الزعر، آية ٥٥.

(٤) يُنْظَرُ: ماجاء عن لَمَّا ومعانيها في: وصف المباني، ص ٢٨٣-٢٨٥، وجواهر الأدب، ص ٥٢٣-

٥٢١، والجنى الثاني، ص ٥٣٧-٥٤٠، ومعنى اللبيب ١/٢٧٨-٢٨٣.

(٥) يُنْظَرُ: وصف المباني، ص ٢٨٣، والجنى الثاني، ص ٥٣٧-٥٤٠، ومعنى اللبيب ١/٢٨٠.

(٦) يُنْظَرُ: الكتاب ٢/٣١٢.

(٧) يُنْظَرُ: وصف المباني، ص ٢٨٣.

والثاني: أنها ظرف بمعنى "حين" وهو قول ابن السراج^(١) والفارسي^(٢). وتبعهم جماعة منهم الهروي^(٣) والجرجاني^(٤) والإربلي^(٥).

وجمع ابن مالك - رحمه الله - في التسهيل بين المذهبين فقال: "إذا ولي لَمَّا فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهو ظرف بمعنى "إذ" فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب"^(٦).

واختار المرادي القول بحرفيتها فقال: "والصحيح ما ذهب إليه سيويه لأوجه: أحدها: أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

والثاني: أنها تقابل "لو". وتحقيق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، لكنه لما لم يقم لم يقم.

والثالث: أنها لو كانت ظرفاً لكان جواباً عاملاً فيها كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها؛ لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه، وأنت تقول: لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم.

والرابع: أنها تُشعرُ بالتعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(٧)، والظروف لا تشعر بالتعليل.

والخامس: أن جوابها قد يقترن بـ "إذا" الفجائية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾^(٨)، وما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها^(٩).

(١) يُنظر: الأصول ١٥٧/٢.

(٢) يُنظر: كتاب الشعر ٧٠/١ - ٨٩.

(٣) يُنظر: الأزمهية، ص ١٩٩.

(٤) للمقتصد ١٠٩٢/٢.

(٥) جواهر الأدب، ص ٥٢١.

(٦) التسهيل، ص ٢٤١.

(٧) الكهف، من الآية ٥٩.

(٨) الزخرف، آية ٤٧.

(٩) الجنى الثاني، ص ٥٣٨ - ٥٣٩.

٤٣- توجيه وقوع الجملة الاسمية بعد "هلاً" في قول الشاعر

وَبَيَّنْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا ^(١)

"هلاً" من أحرف التحضيض كـ "ألا"؛ ولذلك لا تدخل كسائر أحواتها على غير الفعل ^(٢)، فإن تلاها جملة اسمية كما في البيت السابق فمتأول، واختلَفَ في تأويله على قولين:

أحدهما: أن البيت مُتَأَوَّلٌ على تقدير "كان" الثانية، وجملة "نفس ليلى شفيعها" في موضع خبر "كان" والتقدير: فهلاً كانت هي - أي القصبة - نفس ليلى شفيعها. وعلى هذا الوجه خرَّجه أبو بكر ابن طاهر ^(٣).

والثاني: أن "نفس" فاعل فعل مضمَر أي: فهلاً شفعت نفس ليلى، وشفيعها خبر مبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها ^(٤).

وقد رجَّح المرادي القول الأول وارتضاه، فقال: "والأول أقرب" ^(٥)، ورَدَّ القول الثاني؛ لأن فيه تكلف ^(٦).

والأجود التأويل الأول، وله نظائر كقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، والثاني فيه تكلف وإدعاء محذوفين، الفعل، والمبتدأ.

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان مجنون ليلى، ص ١٥٤، جمع وتحقيق عبد الستار فراج، وملحق ديوان ابن الدُّمينة، ص ٢٠٦، تحقيق أحمد الثفاح، ولسبته صاحب الخزانة ٦٠/٣ إلى الصفة القسري.

يُنظَرُ: (رصف الثاني، ص ٤٠٨، وابن النظم، ص ٥٠٦-٥١٢، وجواهر الأدب، ص ٣٩٤، وتوضيح المقاصد ٢٩٠/٤، والجنى الثاني، ص ٥٥٣، والمغني ٧٤/١، والأشئوني ٧٤/٤، وصرف العناية، ص ٥٢٠، والخزانة ٦٠/٣، والذُرر ٢٠٤/٢).

(٢) صرف العناية، ص ٥٢٠.

(٣) يُنظَرُ رأيه في: توضيح المقاصد ٢٩١/٤، والجنى الثاني، ص ٥٥٣، وصرف العناية، ص ٥٢٠.

(٤) يُنظَرُ: شرح السهيل للمرادي، ق ٣٠٧ (أ)، وتوضيح المقاصد ٢٩١/٤، والجنى الثاني،

ص ٥٥٣.

(٥) الجنى الثاني، ص ٥٥٣.

(٦) توضيح المقاصد ٢٩١/٤.

(٧) التكوير، آية ١

٤٤ - الكتابة في "كم" الاستفهامية

يُسأل بـ "كم" عن العدد. وقد ذَكَرَ بعضُ النُّحَاةِ أَنَّهَا كنايةٌ عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدار^(١). ومنهم المرادي^(٢).

أي: أن "كم" يُسألُ بها دائماً عن عددٍ مبهم الجنس والمقدار، وهذه دعوةٌ ممنوعة؛ لأنَّ السؤالَ بكم عن المقدار فقط، فإذا قيل: كم دراهمك؟ فقد تحدد الجنس والمسؤول عنه العدد فقط.

ولا يستقيم أن يكون الجنس والمقدار مجهولين لدى المخاطب؛ لأنه لو كان كذلك لَمَا صَحَّ أن يسألَ عنهما. ولا يستقيم أن يكون الجنس مجهولاً عند المتكلم، لتعيّنه عنده بدليل أنه أتى لها بتمييزٍ حدّد الجنس نحو: كم كتاباً قرأت؟ وإن كان العدد مجهولاً عنده طلب من المخاطب تحديده^(٣).

قال الشيخ أبو حيان: "لأنَّ كم لا تدلُّ على جنسِ العدد المسؤول عنه، احتاجت إلى ذِكْرِ جنسه بعدها لتمييز به العدد"^(٤).

والوجه أن يُقالَ فيها ما قاله سيوريه: إنما يُسألُ بها عن العدد^(٥)، دُونَ وصفه بأنّه مجهول الجنس والمقدار. والله أعلم بالصواب.



(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٧٠٤/٤، وشرح الألفية لابن الناطم، ص ٥٢٦، والتصريح

٥٠٩/٤ وشرح الألفية للأشعري ١١٢/٤.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد ٣٢٤/٤.

(٣) يُنظر: حاشية الصبان ١١٢/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٧٧٦/٢.

(٥) يُنظر: الكتاب ١٥٧/٢.

الْخَاتِمَةُ

الخاتمة

❖ أولاً: خلاصة البحث:

هَذَا هُوَ الْمُرَادِيُّ كَمَا بَدَأَ لِي وَأَنَا أَقْلِبُ النَّظَرَ فِي أَحْبَارِهِ وَأَثَارِهِ وَآرَائِهِ، أَحَدُ نَحْوِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْمَحْرِي النَّابِهَيْنِ، قَالَ شُهْرَةً وَاسِعَةً فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَخَلَّفَ ثَرَانًا فِكْرِيًّا جَادًا، مَا زَالَ الدَّارِسُونَ يَنْهَلُونَ مِنْهُ، فَكَانَتْ مَصْنَفَاتُهُ بِحَقِّ إِضَافَةٍ مُمَيِّزَةٍ لِإِثْرَاءِ الْمَكْتَبَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَهَذَا الْبَحْثُ تَرَكَّزَ حَوْلَ دِرَاسَةِ جُهُودِ الْمُرَادِيِّ وَآرَائِهِ النَّحْوِيَّةِ. تَنَاوَلْتُ فِيهِ عَصْرَ الْمُرَادِيِّ مِنَ النَّاحِيَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ، وَبَيَّنْتُ أَنَّهُ عَاشَ فِي ظِلِّ حُكْمِ الْمَمَالِكِ الْبَحْرِيَّةِ، وَقَضَى شَطْرًا كَبِيرًا مِنْ حَيَاتِهِ أَيَّامَ حُكْمِ السُّلْطَانِ النَّاصِرِ مُحَمَّدٍ قَلَاوُونَ الَّذِي يُعَدُّ عَصْرَهُ مِنْ أَزْهَى عَصُورِ الْحُكْمِ الْمَمْلُوكِيِّ. وَتَحَدَّثْتُ عَنِ الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، ثُمَّ تَنَاوَلْتُ الْحَيَاةَ الْفِكْرِيَّةَ بِالْدِّرَاسَةِ، وَذَكَرْتُ أَتْرَازَ الْأَسْبَابِ الَّتِي عَمَلَتْ عَلَى انْتِشَارِ الثَّقَافَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ. وَتَحَدَّثْتُ عَنِ تَطَوُّرِ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ فِي عَصْرِ الْمُرَادِيِّ، وَعَنِ كِبَارِ النُّحَاةِ الْمَعَاصِرِينَ لَهُ، وَمَنْهَجِ التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ.

ثُمَّ عَرَفْتُ اسْمَ الْمُرَادِيِّ وَكُنْيَتَهُ وَلِقَبَهُ، وَأَصْلَهُ وَنَسَبَهُ، وَحَدَّدْتُ سَنَةَ مِيلَادِهِ بِسَنَةِ ٧٠٧ هـ، وَهُوَ تَحْدِيدٌ تَقْرِيبِي اجْتِهَادِي لَا غَيْرَ، ثُمَّ تَحَدَّثْتُ عَنِ نَشَأَتِهِ، وَوَفَاتِهِ، وَذَكَرْتُ أَشْهُرَ شَبَوُخِهِ وَتَلَامِيذِهِ، مَعَ بَيَانِ مَكَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْمَوْلُفَاتِ الَّتِي أَثَرَى بِهَا الْمَكْتَبَةَ الْعَرَبِيَّةَ، وَتَطَرَّقْتُ إِلَى أَخْلَاقِهِ وَثَنَاءِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ. ثُمَّ أَظْهَرْتُ أَثَرَ الْمُرَادِيِّ فِي الْخَالِفِينَ مِنْ بَعْدِهِ، وَاخْتَرْتُ عَشْرَةً مِنْ أَعْلَامِ النُّحَاةِ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ أَقَادُوا مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَأَوْرَدُوا نَقُولًا عَنْهَا فِي كُتُبِهِمْ؛ لِتَطْبِيقِ ذَلِكَ الْأَثَرِ.

وَتَنَاوَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ شَرْحَ الْمُرَادِيِّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ، وَشَرْحَهُ عَلَى التَّسْهِيلِ، وَكِتَابَ الْجَنِيِّ الدَّانِي بِدِرَاسَةٍ مَفْصَّلَةٍ شَامِلَةٍ، عُنِيْتُ فِيهَا بِالتَّعْرِيفِ بِكُلِّ كِتَابٍ مِنْهَا، وَبَيَانِ أَهْرَ خَصَائِصِهِ، وَقِيَمَتِهِ، وَمَصَادِيرِهِ، وَشَوَاهِدِهِ، وَأَظْهَرْتُ مَوْقِفَ الْمُرَادِيِّ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ، وَالتَّسْهِيلِ،

كما أوضحت أثر الجتنى الدائلي في كُتب حروف المعاني التي جاءت بعده، واخترت ابن هشام الأنصاري في المغني، وعبد الله البيتوشي في صرف العناية؛ لتطبيق ذلك الأثر.

وشملت دراستي التعريف بما ألف حول توضيح المقاصد من شروح له، وحواشي عليه، وتعليقات حول شواهد، وذكرت ما عرفته من مخطوطات هذه المؤلفات، ومن طبعات المطبوع منها.

وبينت في هذا البحث أيضاً مذهب المرادي النحوي، فوضحت موقفه من البصريين والكوفيين، وحددت وجهته إزاء أصول النحوي المختلفة من قرآن، وقرارات، وحديث، وشعر، وقياس، وإجماع، وتعليق. كما أبرزت ما له من آراء واختيارات.

❖ ثانياً: النتائج:

وفي ضوء دراستي لجهود المرادي وآرائه النحوية، توصلت - بفضل الله - إلى نتائج من أهمها ما يلي:

أولاً: أن المرادي عاش عصره، وأفاد من علومه المتنوعة، ومثل ثقافات مجتمعه، يُعينه على ذلك حافظة قوية، وعقلية منظمة، تُنبئ عنها مؤلفاته، ويشي بها ثناء المترجمين له.

ثانياً: أنه ترك أثراً كبيراً في الدراسات النحوية من بعده، فقد تابعه ابن هشام الأنصاري والمكودي، والشيخ خالد الأزهرى في كثير من آرائه. كما نقل الأشموني الكثير منه، واستشهد بآرائه، بل إن جل تنبيهات الأشموني مأخوذة من تنبيهات المرادي، وكذلك فعل عبد الله البيتوشي في صرف العناية وغيرهم.

ثالثاً: أن المرادي حرص على تحقيق الأهداف التعليمية التي تكون طالب العلم تكويناً علمياً وأخلاقياً، كما حرص على سلامة الأسلوب ووضوحه وسلاسته؛ لأن الغاية التي استهدفها من وراء تأليف مصنفاته، هي مساعدة طالب العلم على تحصيل ملكة العربية.

رابعاً: أنه لا يدع سؤالاً في ذهن المتعلم أو القارئ إلا ويذكره، ويُجيب عنه الجواب الوافي، ويورد رأي العلماء، ثم يبين رأيه في ذلك.

خامساً: أن المرادي تابع ابن مالك في شرح التسهيل شارحاً ما جاء فيه موضعاً ما استغلق من عباراته، مبيناً آراء ابن مالك النحويّة، والمسائل التي كان لابن مالك رأي خاص فيها، مع احتفاظه بشخصيته العلميّة في ذلك كلّ، إذ لم يكتف بإيضاح آراء ابن مالك والإضافة إليها مستفيداً من ثقافته اللغويّة والنحويّة، وتسهيل المسائل التي ضمها الكتاب وتوضيحها وجمع الآراء المتعلقة بها، بل ذهب إلى مخالفته في بعض المسائل معتمداً على أصالته العلميّة، وتنوع معرفته، وسعة اطلاعه.

سادساً: أن الجني الدالّي يُمثل قمة نتاج المرادي، منهج متميّز في التأليف لم يسبق إليه استوفى فيه حروف المعاني، وضبطها في فصول وأبواب انتظم سائرهما. فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على عمق تفكيره وغزارة علمه وسعة اطلاعه.

سابعاً: نقل المرادي عن كتب معدودة في الأمهات أكسب كتبه مكانة وأهمية، أهلتها لاحتلال موضع عالٍ في المكتبة العربيّة.

ثامناً: بروز شخصيته في مصنفاته بشكل واضح، فلم يرتض كل قول أو رأي للشحاذ، وإنما عقب على الآراء برأيه الخاص.

تاسعاً: تميز مصنفاته بخصائص منهجية من أبرزها: ابتعاده عن التكرار والإعادة، وعدم اعتماده على طريقة واحدة في عرض المسائل المشروحة، وعنايته بالاستشهاد، واهتمامه بالجدل والمناقشة.

عاشراً: أن المرادي بصريّ المذهب في النحو؛ وذلك لأنه نهج نهج البصريين، وسار على درهم واستشهد بشواهدهم، واستدل بأدلتهم، وهذا واضح في جميع مصنفاته.

حادي عشر: أن الشاهد القرآني احتل أعلى مراتب السماع عنده؛ وكان يأخذ بجميع القراءات ولا يرد منها شيئاً، ويدافع عنها، ويُقيّم الأدلة على أن قراءات القرآن لا تخرج عن العربيّة، ولا تبعد عن أصولها، ولا يعبا بطعن الشحاذ فيها لمخالفتها قاعدة لهم، فلا فرق عنده بين قراءة متواترة أو شاذة، فالقراءة سنة متبعة ينبغي الاعتداد بها؛ إذ إنها من القرآن، وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول، ومع أنه بصريّ المذهب إلا أنه لم يقف ذلك الموقف الذي وقفه شيوخ البصرة من القراءات كما بينت.

ثاني عشر: أنه تأثر بآراء مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إلا أنه كان يروى في الأحاديث المحتج بها، فإن سلمت روايتها وقوي سندها أخذ بها.

ثالث عشر: حرصه على نسبة الأحاديث إلى رسول الله ﷺ.

رابع عشر: اعتماده السماع الصحيح أساساً للقياس، فإذا وافق القياس السماع الصحيح كان ذلك الغاية عنده، وإذا خالف السماع الكثير القياس رجح السماع على القياس، وحين يفاضل بين لغتين يختار أشيعهما وأقربهما إلى القياس، وحين يفاضل بين مذهبين يختار الأقرب والأقوى في القياس، ويضعف الأضعف في القياس.

خامس عشر: أنه كان دائم الإشارة إلى ما خرج على القياس، ويبين وجه مخالفته القياس.

سادس عشر: اعتماده الرواية الصحيحة للشاهد الشعري.

سابع عشر: عدم تفرقه بين شواهد البصريين الذين هم أصحابه، وشواهد الكوفيين في تقرير ما يراه صواباً.

ثامن عشر: أنه اهتم بالعلّة اهتماماً كبيراً، وعلّله من العلل التي تطرّد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وأنه كان يفاضل بين العلل إذا تعددت في المسألة الواحدة ويختار الأرجح منها.

تاسع عشر: أن المرادي إمام نحوي كبير مجتهد.

تلك أهم النتائج التي أفضحت لي في هذا البحث، ويبقى المرادي ومصفائه بعد ذلك مجالاً رحباً للبحث النحوي، لما فيه من دُرر لما تنظم، ولما له من أهمية في الدراسات العربية.

ولله الحمد الكثير على ما هدى إليه ووفق.



الكشاف

كَشَّافُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ
كَشَّافُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ
كَشَّافُ الْأَشْعَارِ
كَشَّافُ أَقْوَالِ الْعَرَبِ وَأَمْثَالِهِمْ
كَشَّافُ الْأَغْلَامِ

كَشَّافُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

رقم الآية	المُستشهد به منها	رقم الصفحة
البقرة		
من الآية ٦	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٢٢٣، ٣٠٥
آية ٨	وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ	٢١٥
من الآية ٢٠	وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا	٢٣٦
من الآية ٢٦	قَالُوا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ	٢٥١
من الآية ٥٧	وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ	٢٨٢
صدر الآية ٨٥	ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ	٣٠٨، ٣٠٩
من الآية ١٠٠	أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا	٢٢٢
من الآية ١٠٢	وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا	٢٨٢
من الآية ١٠٣	وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ	١٨٢
آية ١٢٨	رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ	٣٠٨
من الآية ١٣٥	وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى	١٨٣
من الآية ١٧١	بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ	٢٦٧
من الآية ١٩٥	وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ	٢١٧
آية ٢٠١	رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً	٣٠٧
من الآية ٢١٧	وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ	٢٢٦
من الآية ٢٣٧	أَوْ يَغُفُّوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ	٢٢١
من الآية ٢٧٨	وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرُّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ	٣١٨
آل عمران		
من الآية ١٠٦	قَالُوا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ	٢٥٢

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
آية ١٥٨	وَلَنْ مِّثْمَ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ	١٥٣
النساء		
من الآية ١	تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ	٢٢٦
آية ٥٨	إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ	٣٠٧
من الآية ١٦٦		٢٨١
النساء		
من الآية ٦	وَأَرْجُلُكُمْ	٣٠٣
من الآية ٦٤	يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ	٣٢٠
من الآية ٧٣	وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ	١١٧
من الآية ٨٩	مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ	٢٢١
من الآية ١٠٥	عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ	١١٧
من الآية ١٠٧	لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا	٢٩٦
من الآية ١١٧	كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ	١٩٤
الأنعام		
من الآية ٢٨	وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا	٢٢٢
من الآية ١٣٧	وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ	٢٢٥
	شُرَكَاءَهُمْ	
من الآية ١٦٢	وَمَحْيَايَ	٢٢٧
الأعراف		
من الآية ٤	فَجَاءَهَا بِأَمْسَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ	٦١
من الآية ٢٣	وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ	٢١٧

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
من الآية ١٩٤	إِنَّ الدِّينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادَ أَمْثَالِكُمْ	١٠٥، ٢٧٤
آية ١٩٥	أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنْظِرُونَ	٢٧٥
الأنفال		
من الآية ١٧	فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ	٢٨٢
من الآية ٥٨	وَأَمَّا تَخَافَنَّ	٢١٤
من الآية ٦٧	وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ	٢٢٤
التوبة		
صدر الآية ٦	وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ	١٣٣
الآية ١٣	فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	٣١٩
آية ١٧	أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ	٣٠٨
من الآية ١١١	اسْتَبْشِرُوا بِنِعْمَتِ اللَّهِ الَّتِي بِآيَتِهِمْ بِهِ	٢٩٥
من الآية ١١٢	وَالنَّاهُونَ	٢١٥
يونس		
من الآية ٢٤	فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَلْنِ بِالْأَمْسِ	٢١٨
هود		
من الآية ٨	أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	٢٦٦، ٢٥٠
من الآية ٢٨	أَنْزِلْكُمْ مَعَهَا	١١٦
من الآية ١٠٧	فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ	٢٤٨
من الآية ١١١	وَأِنْ كُنَّا لَأَيُّومَ رَبِّكَ أَعْمَالُهُمْ	٢٨٠، ٢٢٤، ١٩٥

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
يُوسُفُ		
من الآية ٣١	مَا هَذَا بَشَرًا	٢٦٩
من الآية ٤٣	إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ	٢٤٨
من الآية ٦٥	رُدُّتْ إِلَيْنَا	٢٢٢
صدر الآية ٨٢	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا	٢١٨، ٢٢٣
من الآية ٨٥	تَاللَّهِ تَفْتَأُ	٢١٤
آية ٩٥	قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ	٢٩٥
من الآية ١٠٠	وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّ	١٨٢، ١٨١

إِبْرَاهِيمَ		
من الآية ١	اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ	٢١٦
من الآية ٢٢	مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِي	٢٤٣، ٢٢٧
النَّحْلِ		

صدر الآية ١٧	أَفَمَنْ يَخْلُقُ	١٥٢

الْبُرُجِ		
من الآية ١	مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى	٢٥٤، ٢٠٣

الْكَهْفِ		
من الآية ٣٣	كَلْنَا الْجَثَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا	١٩٣
من الآية ٥٠	بَشَرٍ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا	٢٩٨
من الآية ٥٩	وَبِئْسَ الْقَرْيَ أَهْلُكُنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا	٣٢٢
من الآية ٩٦	آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا	٢٨٤

مَرْيَمَ

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
صدر الآية ٢٥	وَهَزَي إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ	٢١٧
من الآية ٢٦	فَأَمَّا تَرَيْنَ	٢١٤
طه		
من الآية ١٨	هِيَ عَصَايَ	٢٢٧
من الآية ٦٣	إِنَّ هَٰذَا نَ لَسَاحِرَآءَ	١٣٧، ٢٧٧
من الآية ٧١	وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ	٢٠٣
الأنبياء		
من الآية ١٥	فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ	٥٩
من الآية ٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	٢٩٠
من الآية ٢٤	هَٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ	١٦٧
صدر الآية ٥٧	وَقَالَ اللَّهُ لَا كَيْدَ أَصْنَأْكُمْ	١٥٣
الحج		
من آية ١	إِنْ زُلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ	٢٩٦
من الآية ١١	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّبِعُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ	٢٥٨
من الآية ١٥	ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ	٢٢٨، ٢٠٦
من الآية ١٥	فَلَيَمْدُدْ بِسَبَبٍ	٢١٨
صدر الآية ٢٥	إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ	٢٤٩، ١٦٥، ١٦٣
	الْحَرَامِ	
من الآية ٢٥	وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ	٢١٨
المؤمنون		
من الآية ٢٠	تَبَيَّنَ بِالذُّهْنِ	٢١٨
النسور		

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
من الآية ٤٠	أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ	٢١٨، ١١٧

الفرقان

من الآية ١٠	تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا	٢١٦
من الآية ١٨	مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ	٧٨
الآيتان ٦٨، ٦٩	يُضَاعَفْ ﴿٦٨﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا	٧٨

الشعراء

آية ٢٢	وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ	٣٠٤

النمل

من الآية ٣٠	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	١٨١

الغالب

من الآية ٦٦	لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ	٣١٨

الشورى

من الآية ٣٦	إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ	٢٨٩
من الآية ٢٠	ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ	٢٨٨

النساء

الآيتان ٧، ٦	وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا	٢١٥

الشجيرة

رقم الآية المستشهد به منها رقم الصفحة
صدر الآية ٢٦ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ٨٤

الأنعام

من الآية ١١ هَذَا كَإِبْتِلَى الْمُؤْمِنُونَ ٢١٩

سبا

من الآية ٧ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلُّ مَزْقٍ إِنْكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ١٤٠

يس

من الآية ٣١ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ٨٤
من الآية ٨٢ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ٣١٧

الزمر

من الآية ٣٦ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ١٧٤

خافز

الآيتان ٣٦، ٣٧ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ ۖ لَعَلِّي أَنْبَغُ الْأَسْبَابَ ٢٠٥

فصل

من الآية ٢٩ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ ٢٠٢
آية ٤١ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ٢٤٩، ١٦٣
من الآية ٤٦ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ١٧٤

المسور

الآيتان ٥٢، ٥٣ صِرَاطٍ إِلَهُ ۖ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٢١٦، ٢١١

الزخرف

الآية ٤٧ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيِّنَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ٣٢٢، ١١٧

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
آية ٥٥	فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ	٣٢١
آية ٧٧	لِنَقْضَ وَعْدَنَا رَبُّكَ	٣١٨

الفسر

الآية ٢٧	لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين	٣١٨

المجبر

من الآية ٥	وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا	٢٠٢

الرزاق

آية ٥٨	إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ	٣٠٢

الفسر

من الآية ١٢	وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا	١٢٢

المحرر

من الآية ٢٣	لِكَيْلَا تَأْسَوْا	٣١٥، ٣١٦

المجاولة

من الآية ٢	مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ	٢٦٩
من الآية ١٩	اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ	٢٠٨

المحرر

من الآية ١٢	لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ	٣٢١

المنافق

الآية ٦	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ	٣٠٥

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
	الطلاق	
من الآية ٧	لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ	٣١٨
	الناس	
صدر الآية ٤	ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ	٢١٥
الآية ٢٠	إِنَّ الْكَافِرُونَ إِنَّمَا فِي غُرُورٍ	٢٧٣
	القيامة	
من آية ٤٠	أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ	٢٨٣
	الإنسان	
الآية ٤	سَلَّاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا	١١٦
	الأنبياء	
الآيتان ٣١، ٣٢	خَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ۖ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا	٢١٦
	الحج	
الآيتان ٣، ٤	أَوْ يَذْكُرْ فَتَغْنَهُ الذِّكْرَى ۖ لَعَلَّهُ يَرْكُنِي	٢٠٥
	التكوير	
آية ١	إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ	٣٢٣
	الشمس	
الآية ٥	وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا	١٥٢
	الضحى	
آية ٥	وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى	١٥٣

رقم الصفحة

المستشهد به منها

رقم الآية

التسريح

٢٦٥

الآيات ٣، ٢ الذي ألقضَ ظَهْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ

التعسوة

٢١٤، ٢١٦

الآيات ١٦، ١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴿١﴾ بِالنَّاصِيَةِ لَنَسْفَعًا

الماحسوف

٢٦٤

الآية ١ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ

الكوتير

٦٤

الآيات ٢، ١ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَالْحَرُ

كَشَافُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْحَدِيثُ

١

١. " أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ: قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ "

٣٠٥

٢. " إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبِّرَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَهَذَا خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ "

٣. " أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ "

١٦١

٢٣٣

بَعْدُ

٤. " وَالْبُرْمَةُ بَيْنَ الْأَثَافِي قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ "

٢٧٦

بَعْدُ

٥. " تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، وَمِنْ صَاعِ تَمْرِهِ "

٣٠٦

بَعْدُ

٦. " تَوْبِي حَجَرٌ "

٢٠٤

بَعْدُ

٧. " السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ "

٣١٩

بَعْدُ

٨. " فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا "

٢٧٦

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْحَدِيثُ

ل

٥٩ .٩ " لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَثُرَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ "

١٠ . " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفْرِ لَبْنَيْتُ الْكَعْبَةَ "

٢٣٤ على قِوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ "

ل

٢٧٧ .١١ " وَكَأَدَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلَمَ "

ي

٢٣٣ .١٢ " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ "

كشاف الأشعار والأرجاز

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية
أ			
٢٠٦	لأبي المقدم الرّاجز	الرّجز	اللهاء
٢٧٨	لبعض طيء	الكامل	برجائي
ب			
٣٠٥	الكميت	الطويل	يلعب
٢٣٩، ١٩٢	الفرزدق	البسيط	رأبي
٢٨٠	لرؤبة	مشطور الرّجز	خلب
٣٠٣	لأبي الجراح العقيلي	البسيط	الذّنب
١٤٠	—	الطويل	واهب
٢٣٦	لأبي تمام	الطويل	أشيب
ج			
٢٧٥	رؤبة	الرّجز	يمصّحاً
٢٧١	سعد بن مالك	من مجزوء الكامل	لا يبرّاح
د			
٢٤٠	—	الطويل	لعميد
١٥٩	الفرزدق	البسيط	تقد
هـ			
٢٢٣	أبو دؤاد الإيادي - عدي بن زيد	المتقارب	نارا
٢٦٧	ذو الرّمة	الطويل	قفراً
٢٩١، ٢٤٢	ثابت قطنة	الكامل	غار
٥٧	ذو الرّمة	الطويل	القطر

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
تَقَطَّعَا	الطويل	لأبي زيد الأسلمي	٢٧٦
أَطْمَعُ	الطويل	مجنون بن عامر = ابن ميادة	٢٥٠
قَطِيعُ	الطويل	—	١٠٣
شَفِيعُهَا	الطويل	مجنون ليلي = ابن الدُّمينة	٣٢٣
مَجْمَعُ	المتقارب	العباس بن مرداس	٢٣٩، ٢٠٥
أَعْرَفُ	الطويل	الفرزدق	١٢٦، ٧١
تَشَقَّى	الطويل	—	١٤٠
سَمَلَقُ	الطويل	جميل بن معمر	٣١٧
تُخْلَقُ	الكامل	كعب بن مالك	٢٨٦
فَعَلَ	الطويل	النابعة الذبياني = أبو الأسود الدؤلي	١٥٨
لَسَا لَا	الوافر	لأبي العلاء المعري	٢٣٨
فَيَخْذُلَا	الطويل	—	١٠٦، ٢٧٤
تَهْشَلَا	الطويل	الأخطل	١٦٣
عَدُولَا	الخفيف	—	٢٩٥، ٧٤
مَهَلَا	المنسرح	الأعشى	١٦٣
الْفُضْلُ	البسيط	المتنخل	٣٠٢
مَهْمَلُ	الطويل	—	٢٨٥
فَتَجَمَّلُ	الكامل	للبرجومي = الحارثة الغداني	١٦٠
تَوْهَلُ	الطويل	لذي الرُّمّة	٩٩

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٥١	—	الرملي	إِزَمَ
٢٨١	علياء بن أرقم	الطويل	السَّلَمَ
١٥٦	حسان بن ثابت	الطويل	مُطْعَمًا
٣٠٨	لدي الرُّمَّة	الطويل	غَمْرَامَ
١٣٣	الأحوص الأنصاري	الوافر	الحُسَامَ
٢٤١	الجميع الأسدي	الكامل	الشَّثَمَ
٣٠٦	—	الخفيف	الكَرِيمَ
١٢٣	لأبي بكر بن الأسود	الوافر	تَهَامَ
ن			
٢٧٨ ، ٢٤٠	لأحد بني أسد	الوافر	إِنَّهُ
٢٧٢	—	البيسط	جِيرَانَا
٢٧٢	—	الطويل	حَصِينًا
٥٦	—	الخفيف	مُبِينُ
٢٧٤ ، ٢١١ ، ١٠٦	—	الطويل	المجانين
٣٠٤	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بِشْمَانِ
٢٩٤	عمرو الجني - رجل من أزد السُرَّاة	الطويل	أَبْرَانِ
٢٣٩	الحريري	الخفيف	عَيْنَيْنِ
ي			
٢٧١ ، ٢٥١ ، ٢٣٨	الناطقة الجعدي	الطويل	مُتْرَاخِيَا
٢٧٠	—	الطويل	وَأَقِيَا
٢٧٢ ، ٢٣٩	المتنبي	الطويل	بَاقِيَا

كَشَّافُ أَقْوَالِ الْعَرَبِ وَأَمْثَالِهِمْ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

- ٢٤٩ "أبو سعيد الذي رَوَيْتَ عَنِ الْخُذْرِيِّ، وَالْحِجَّاجِ الَّذِي رَأَيْتَ ابْنَ
يُوسُفَ"
- ٢٤٥ "إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَلْيَاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ"
- ٢٥٦، ١٩٧ "اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ"
- ٩٩ "أَظَنِّى مَرْتَحِلًا وَسُورًا فَرَسَخًا"
- ٢٤٤ "أَعْجِبْنِي عَنْ تَقَوْمٍ"
- ١٢٤ "أَعَزُّ عَلَيَّ أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَكَ صَرِيحًا مُجَدِّلاً"
- ٣٠٦ "أَكَلْتُ خَبْزًا لَحْمًا تَمْرًا"
- ٢٤٤، ٢٣٣ "أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ"
- ١٩٨ "أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ"
- ١٠٥ "إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارَكَ، وَأَنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ"
- ١٠٥ "إِنْ قَائِمًا"
- ٢٤٥ "إِنْ وَرَاكِبَهَا"
- ١٣٩ "الْبَرَكَهَةُ كَذَا أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ"
- ٢٤٤ "تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"
- ٢٤٥ "عَسَى الْغَوَيُّرُ أَبُو سَا"
- ٢٤٥ "لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ"
- ٢٢٤ "مَا كُلُّ سَوْدَاءَ ثَمَرَةٍ، وَلَا بِيضَاءَ شَحْمَةٍ"
- ١٧٢ "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا"
- ١٩٨ "مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ"

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

٢٢٦

٢٠٣

٣٠٢

"مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسُهُ"

"مِنَ الْآنَ إِلَى غَدٍ"

"هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ"

كشاف الأعلام

رقم الصفحة

١

١١١

أحمد بن أبي القاسم القرموني

١١٢

أحمد برنزاز

٦٩

الأشموني (علي بن محمد بن عيسى)

١٠٤

الأصمعي (عبد الله بن قريب البصري)

٩٣

ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)

٢

٢٠٩

بإبشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد)

٢٢٨

البزّي (أحمد بن محمد المكي)

٣٨

برهان الدين الجفري (إبراهيم بن عمر الشافعي)

٧٤

ابن برفسان (أبو القاسم عبدالواحد بن علي العكري)

١٢٠

البطلنوسي (عبد الله بن محمد)

٢١٣

البغداديّ (عبد القادر بن عمر)

١٨٥

البيتوشي (عبد الله بن محمد الكردي)

٣

٢٧

الثباني (جلال بن أحمد التيزي)

٢٨

الثوفي (إبراهيم بن أحمد البعلي)

٤

١٥٧

الجامي (أبو ضياء الدين عبد الرحمن بن أحمد)

٩٨

الجرمي (أبو عمر صالح بن إسحاق)

٢٢١

جعفر الصادق بن محمد الباقر

٢٢٤

ابن جمار (سليمان بن مسلم)

١٠٥

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْعَلَم

ج

١٢ ابن الحاجب (عثمان بن عمر)

٢٢ أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي)

خ

٥٨ خالد بن عبد الله الأزهري

٢٩٦ الخُذْبُ (محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري)

٢٩٦ ابن خروف (علي بن محمد الإشبيلي)

٢٥٣ ابن الخشاب (عبد الله بن أحمد)

٨٥ الخُضْرِي (محمد الدمياطي)

١٣٩ خلف بن حيان الأحمر

د

٢٥٤ ابن درستويه (عبد الله بن جعفر)

٢٢٠ الداني (أبو عمر عثمان بن سعيد)

٥٥ الدماميني (محمد بن أبي بكر)

ر

١١٦ الرُمَانِي (علي بن عيسى)

٧٣ الرياشي (العباس بن الفرغ)

ز

١٧٥ ابن الزبير (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي)

٢٥٥ الزُّجَاج (إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق)

٩٦ الزُّجَاجِي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)

٢٠ أبو زكريا القماري (يحيى بن أبي بكر)

٩٦ الزِّيَادِي (إبراهيم بن سفيان)

٢٤٩ أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس بن ثابت)

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْعَلَم

س

- ٨١ السُّجَاعِيّ (أحمد بن أحمد الشافعي)
 ٣٩ السُّخَاوِيّ (علي بن محمد)
 ٢٥ السُّرَاجُ الدُّمْنَهَوْرِيّ (عمرو بن محمد الشافعي)
 ٢٤٦ سَعِيدُ الْأَفْغَانِيّ
 ١٠٥ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ
 ١٤٩ السِّلْسِيلِيّ (أبو عبد الله محمد بن عيسى)
 ٦٥ السُّيُوطِيّ (عبد الرحمن بن أبي بكر)

ش

- ٢٣١ الشَّاطِئِيّ (أبو سحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي)
 ٤٠ الشَّاطِئِيّ (القاسم بن فیره الرُّعَيْنِيّ)
 ٢٣ الشُّرَفُ الْمُغْتَلِيّ (عيسى بن مخلوف)
 ١٧٥ ابنُ شَقِيرٍ (أحمد بن عبيد الله البغدادي)
 ٢٤ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْمُبَانِّ (محمد بن أحمد الدمشقي)

ص

- ١٧٥ ابنُ صَابِرٍ (أبو جعفر أحمد النُّحَوِيّ)
 ١٣٧ صَاحِبُ الْيَوَاقِيْتِ (محمد بن عبد الواحد)
 ٨٣ الصَّبَّانُ (محمد بن علي)
 ٦٤ الصُّفَّارُ (قاسم بن محمد الأنصاري)

ض

- ٢٣٠ ابنُ الضَّائِعِ (علي بن محمد الإشبيلي)

ط

- ١١٠ طَاشُ كُثْرِيّ زَادَةُ (أحمد بن مصطفى)

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْعَلَم

١٠٤

ابن طلحة (أبو بكر محمد الإشبيلي)

٢٥

أبو عبد الله الطنجي

١٥٦

أبو عبد الله الطوال (محمد بن أحمد بن عبد الله)

الحج

٢٨٦

أبو طالب العبدى (أحمد بن بكر)

١١٣

عبد الرحمن الإدريسي

١٠٩

عبد الكريم الفكون

١٢٠

ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن)

١٤٥

ابن عطية (عبد الحق بن غالب الغرناطي)

١٢

ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن)

٢٢٢

علقمة بن قيس النخعي

٢٥١

عيسى بن عمر الثقفي

١٠٨

العيني (بدر الدين محمود الحنفي)

فقيه

٩٢

الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)

٩٥

الفراء (يحيى بن زياد)

قاضي

٢٢٨

قالون (عيسى بن مينا)

٩٦

قُطْرِب (محمد بن المستنير)

كاتب

١٣٦

كراع التمل (أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي)

٩٨

الكسائي (علي بن حمزة)

٩٢

ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد)

لا

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْعَلَمُ

١٣٧

الدهاني (علي بن المبارك أبو الحسن)

هـ

١٠٠

المازني (أبو عثمان بن بكر)

١٣

المالقي (أحمد بن عبد الثور بن أحمد)

٩٤

المسبرد (محمد بن يزيد)

٢٢

مجد الدين التستري (إسماعيل بن محمد بن عبد الله)

١٠٩

محمد التواتي

١٧

المرادي (بكر بن حاطب)

١٦

المرادي (الحسن بن أم قاسم)

١٧

المرادي (محمد بن الحسن)

١٨

المرادي (يحيى بن أحمد)

١٠٨

ابن غازي المكناسي (محمد بن أحمد)

٥١

المكودي (عبد الرحمن بن علي)

٧٩

الملوي (أحمد بن عبد الفتاح الشافعي)

ن

٩٩

النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد)

١٢

ابن النحاس (محمد بن إبراهيم)

هـ

٢٩٢

الهروي (أبو الحسن علي بن محمد)

١٢

ابن هشام (عبد الله بن يوسف الأنصاري)

٩٧

هشام بن معارية الضرير

و

١٩٤

ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله البغدادي)

٣٠٠

ابن ولاد (أحمد بن محمد)

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْعَلَم

يحيى

١١٢

يَحْيَى الشَّارِوِي

٧٧

يَسَّ الْعَلِيمِي

١٠٤

يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ

ثَبَتُ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ (*)

أولاً: المخطوطات:

❖ شرح التسهيل، للحسن بن أم قاسم المردّي، مصوَّرة عن دار الكتب المصرية، رقم ١٢٦٢، نحو .

❖ شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشَّاطِيبَةِ؛ للمرادي، مصوَّرة عن دار الكتب المصرية، رقم ٤٢ قراءات.

❖ شرح المقصد الجليل في علم الخليل؛ للمرادي، مصوَّرة عن دار الكتب المصرية، رقم ٧٣ مجاميع عروض.

ثانياً: الرسائل العلميَّة:

❖ الجزء الأوَّل من شرح التسهيل للمرادي؛ تحقيق الدكتور/ أحمد محمد يوسف، رسالة دكتوراه، (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م). محفوظة في مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، رقم الفيلم ١/٢٢٤/٢(٢)، و بحوزتي نسخة منها.

ثالثاً: المطبوعات:

إتحاف ذوي الاستحقاق، للمكناسي؛ تحقيق: حسين بركات، ط ١ (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠هـ).

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد الدمياطي - ١١١٧هـ؛ تحقيق: د. شعبان إسماعيل، ط ١ (بيروت: عالم الكتب ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

أخبار التحويين البصريين؛ لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا (القاهرة: دار الاعتصام ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي - ٧٤٥هـ؛ تحقيق: رجب عثمان، ط ١ (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م).

(*) ممَّا يَجْنُرُ التَّنْبِيهَ إِلَيْهِ: أَنِّي لَمْ أَسْجَلِ الدَّوْرِيَّاتِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا مَعَ هَذِهِ الْمَرَاجِعِ، وَإِنَّمَا أَكْفَيْتُ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهَا فِي حَوَاشِي الرِّسَالَةِ.

- الأزمية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي؛ تحقيق: عبد المعين الملوحي، (دمشق: مجمع اللغة العربية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور: فخر صالح قداره. ط ١ (بيروت: دار الجيل ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- الأصمعيات، للأصمعي؛ تحقيق الشيخ: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط ٣ (القاهرة: دار المعارف ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج - ٣١٦هـ؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس - ٣٣٨هـ؛ تحقيق: الدكتور. زهير غازي زاهد، (بغداد: مطبعة العاني. ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).
- الأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة بدون تاريخ، والطبعة الثالثة عشرة (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٨م).
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة؛ تحقيق: عباد النبيتي. ط ١ (القاهرة: مطبعة المدني ١٤١٤ هـ).
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال السيوطي، (حلب: دار المعارف. بدون تاريخ).
- أهالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن الشجري - ٥٤٢هـ؛ تحقيق الدكتور: محمود الطناحي، ط ١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام؛ تحقيق الدكتور: عبد الحميد قطامش، ط ١ (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي - ٦٢٤هـ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، (القاهرة: دار الفكر، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري - ٥٧٧هـ، ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف" لمحمد محيي الدين عبد الحميد - ١٣٩٥هـ (بيروت: المكتبة العصرية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق الشيخ: محمد محيي

الدِّين عبد الحميد، ط ٦، (بيروت: دار إحياء التراث. ١٩٦٦ م).

الإيضاح لأبي علي الفارسي؛ تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط ١ (القاهرة: مطبعة التأليف ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م).

الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر بن الحاجب النحوي - ٦٤٦ هـ؛ تحقيق: د. موسى بناي العلي، (بغداد: وزارة الأوقاف ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م).

الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي - ٣٣٧ هـ؛ تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ط ٣، (بيروت: دار النفائس. ١٣٩٩ هـ).

البحر المحيط في التفسير، لأبي حبان الأندلسي؛ بعناية المشايخ زهير جيد، وصادقي جميل، وعرفات العشا حسونة (بيروت: دار الفكر ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م).

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني - ١٢٥٠ هـ، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ).

البسيط في شرح جمل الزجاجي، لعبيد الله بن أبي الربيع الأشيلي - ٦٨٨ هـ — تحقيق: د. عياد الشبي، ط ١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي. ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م).

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: محمد أبي الفضل، ط ٢ (بيروت: دار الفكر ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م).

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزابادي - ٨١٧ هـ؛ تحقيق: محمد المصري، ط ١ (الكويت: مركز المخطوطات والتراث ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م).

البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق: طه عبد الحميد طه، (القاهرة: الخلي ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م).

تاريخ الأدب العربي، د. عمر فروخ، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٤ م).

تاريخ آداب اللغة العربية، لرجي زيدان؛ تحقيق الدكتور: شوقي ضيف (القاهرة: دار الهلال ١٩٥٧ م).

تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان؛ ترجمة: عبد الحليم النجار، ط ٤ (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٦ م).

التبصرة والتذكرة، لابن إسحاق الصيمري - من نخبة القرن الرابع الهجري؛ تحقيق

- الدكتور: فتحي علي الدين، ط ١، (مكة: مركز البحث العلمي ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري - ٦١٦هـ؛ تحقيق: علي محمد البحاري (القاهرة: البابي الحلبي بدون تاريخ).
- التبيين عن مذاهب التحوين البصريين والكوفيين؛ لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ؛ تحقيق الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، ط ١ (الرياض: مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).
- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط ١ (القاهرة: مطبعة الأمانة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد؛ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق الدكتور: عباس الصالح، ط ١، (بيروت: دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي - ٧٤٥هـ؛ تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان؛ تحقيق: حسن هنداوي، ط ١ (دمشق: دار القلم ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك؛ تحقيق: محمد كامل بركات، ط ١ (القاهرة: دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى؛ تحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحري، ط ١ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للدماميني؛ تحقيق: محمد المفدي ط ١ (الرياض: مطابع الفرزدق ١٤٠٣هـ).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي - ٧٤٩هـ؛ تحقيق الدكتور: عبد الرحمن سليمان، ط ١، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٦هـ).
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمر عثمان الداني؛ تصحيح أوتريرتزل، استانبول ١٩٣٠م طبعة مكتبة المثنى ببغداد (أوفست).
- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي - ٦٧١هـ، ط ٢ (بيروت: دار إحياء التراث ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

الجهة الإسلامية في عصر الحروب الصليبية، حامد غنيم أبو سعيد، ط ٢ (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

الجميل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي - ٣٤٠ هـ؛ تحقيق الدكتور: علي التوفيق الحمد، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

جُمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٠٣ هـ).

الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي؛ تحقيق: طه محسن ط ١ (جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م).

جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي؛ تحقيق: حامد أحمد نيل (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

حاشية الخضري على ابن عقيل (القاهرة: المطبعة العامرة البهية ١٣٠٢ هـ).

حاشية السّجاعي على شرح ابن عقيل (القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٢ هـ).

حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، محمد بن علي الصّبان - ١٢٠٦ هـ؛ تحقيق: طه سعد (القاهرة: المكتبة التوفيقية. بدون تاريخ).

حاشية يسّ العليمي على شرح التصريح، ياسين زين السّدين العليمي - ١٠٦١ هـ، (القاهرة: الحلبي. بدون تاريخ).

الحجّة في القراءات السبع، لابن خالوية النحوي؛ تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط ٢، (بيروت: دار الشروق ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م).

الحجّة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: بدر الدين القهوجي، وبشير حويجاتي، ط ١ (دمشق: دار المأمون للتراث ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

الحركة الفكرية في مصر، لعبد اللطيف حمزة، ط ٢ (القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٦٨).

حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسّيوطي؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م).

أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، ط ١، (بغداد: مكتبة النهضة ١٣٩٥هـ — ١٩٦٦م).

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي - ١٩٠٣هـ؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، وطبعة بولاق بمصر ١٢٩٩هـ.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني - ٣٩٢هـ؛ تحقيق: محمد علي النجار، (بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ).

دراسات في تاريخ الممالك البحرية، علي إبراهيم حسن، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨م).

دراسات لأسلوب القرآن؛ للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، (مصر: مطبعة السعادة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م).

الثر المصون في علم الكتاب المكنون؛ للشمس الحلي؛ تحقيق الدكتور: أحمد الخراط، ط ١ (دمشق: دار القلم ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

الثر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني - ٨٥٢هـ، (بيروت: دار الجليل. بدون تاريخ).

الثر اللوامع على همع الهوامع شرح جميع الجوامع، لأحمد الشنقيطي، ط ١ (القاهرة: مطبعة الخانجي ١٣٢٨هـ).

دولة بني قلاوون في مصر، سعيد عاشور، ومحمد سرور (القاهرة: مطبعة الاعتماد ١٣٦٦هـ).

ديوان أبي الأسود الدؤلي؛ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين (بغداد: ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م).

ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس؛ شرح وتعليق محمد محمد حسين. ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٣م).

ديوان جميل بثينة؛ جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار، ط ١ (القاهرة: مكتبة مصر ١٩٦٧م).

ديوان حسان بن ثابت الأنصاري؛ تحقيق: سيد حنفي حسنين (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٧م).

ديوان ابن الدُمينة؛ تحقيق: أحمد راتب التفّاح (القاهرة: دار العروبة ١٣٧٨هـ — = ١٩٥٩م).

ديوان أبي دؤاد الإيادي (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي؛ تأليف جوستاف فون جرنباوم)؛ تحقيق الدكتور: إحسان عباس، ط ١ (بيروت: مكتبة الحياة ١٩٥٩م).

ديوان ذي الرُّمة، شرح الإمام أبي نصر الباهلي تحقيق الدكتور: عبد القدّوس أبو صالح، ط ١ (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م).

ديوان رؤية بن العجاج؛ تصحيح: وليم بن ألورت، (ضمن مجموع أشعار العرب). ليسك ١٩٠٢هـ —).

ديوان زهير بن أبي سُلمى، صنعة ثعلب (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ).

ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري (بغداد: مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٦٨م).

ديوان عديّ بن زيد العبادي؛ تحقيق: محمد جبار المعبد (بغداد: ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م).

ديوان عمر بن أبي ربيعة؛ بعناية الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد - رحمه الله -، (القاهرة: مطبعة السعادة. ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م).

ديوان الفرزدق، دار صادر. بيروت، بدون تاريخ، وطبعة الصّاوي ١٣٥٤م.

ديوان كعب بن مالك الأنصاري؛ تحقيق الدكتور: سامي مكّي العسائي، ط ١ (بغداد: مكتبة النهضة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م).

ديوان المتنبي، بالشرح المنسوب خطأ إلى العُكْبَرِيّ؛ تصحيح المشايخ: مصطفى السُّقّا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي (بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ).

ديوان مجنون ليلى - قيس بن الملوّح - ؛ جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (القاهرة: مكتبة مصر، بدون تاريخ).

ديوان الثّابغة الجعدي؛ تحقيق: عبدالعزيز رباح، ط ١، (بيروت: المكتب الإسلامي ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م).

ديوان النابغة الذبياني. صنعة ابن السكيت؛ تحقيق الدكتور: شكري فيصل، (بيروت: ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م)؛ وتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف ١٩٧٧م).
ذيل بشار أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، لحسين خوجة؛ تحقيق: الطاهر المعموري، تونس، الدار العربية للكتاب -).

رسالة في جمل الإعراب، للمرادي؛ تحقيق: سهر محمد خليفة، ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي - ٧٠٢هـ -؛ تحقيق الدكتور: أحمد الخراط، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدون تاريخ).

الروض الأنف، للسهيلى؛ ضبط: طه سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٢م).
السبعة في القراءات، لابن مجاهد؛ تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني - ٣٩٢هـ -؛ ت: د. حسن هداوي، ط ١، (دمشق: دار القلم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي وذيل اللآلي، لأبي عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز)؛ تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي ط ٢، (بيروت: دار الحديث ١٩٨٤م).
شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، مصورة عن طبعة سنة ١٣٤٩هـ).

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي؛ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، (دمشق: دار ابن كثير ١٤٠٦-١٤١٢هـ)، وتحقيق: لجنة إحياء التراث، (بيروت: دار الآفاق، بدون تاريخ).

شرح أبيات سيويه، لأبي سعيد السيرافي - ٣٨٥هـ -؛ تحقيق الدكتور: محمد علي سلطاني. (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).

شرح أشعار الهدلين، صنعة أبي سعيد السكري؛ تحقيق: عبد الستار فرّاج، ومراجعة محمود شاكر (القاهرة: دار العروبة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م).

شرح الألفية؛ لابن النّاطم - ٦٨٦هـ -؛ تحقيق محمد باسل، ط ١ (بيروت: دار

الكتب العلمية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

شرح ألفية ابن معطي، لابن القوّاس؛ تحقيق الدكتور: علي الشوملي، ط ١ (الرياض: مكتبة الخريجي ١٤١٠ - ١٩٩٠م).

شرح التسهيل، لابن مالك-٦٧٢هـ؛ تحقيق الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، ط ١ (القاهرة: حجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

شرح جمل الزّجاجي الشّرح الكبير، لابن عصفور الأشبيلي-٦٦٩هـ؛ تحقيق الدكتور: صاحب أبي جناح، (بغداد: وزارة الأوقاف. ج ١-١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. ج ٢-١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

شرح ديوان أبي ثَمَام، شاهين عطية، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلميّة ١٤٠٧هـ).
شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدّين الاسترأبادي-٦٨٦هـ؛ تحقيق المشايخ: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدّين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلميّة. ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).

شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب "منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب" تأليف: محمد محي الدّين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية. ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

شرح شواهد مغني اللبيب، للسيوطي-٩١١هـ؛ تعليق: أحمد ظافر كوجان، (بيروت: دار مكتبة الحياة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).

شرح صحيح مسلم - ٢٦١هـ، للإمام النّوري - ٦٧٦هـ؛ راجعه الشيخ خليل الميس (بيروت: دار القلم ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل-٧٦٩هـ، ومعه كتاب "منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل" تأليف الشيخ: محمد محي الدّين عبد الحميد، ط ٢٠، (القاهرة: دار التراث ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

شرح عمدة الخافض وعدة اللافظ، لجمال الدّين بن مالك؛ تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، ط ١، (بغداد: نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى" تأليف محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية ١٤١١هـ - ١٩٩١م).

شرح الكافية الشافية، لجمال الدين بن مالك؛ تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، (مكة: مركز البحث العلمي. ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م).

شرح الكافية، لرضي الدين الاسترأبادي - ٦٨٦هـ، (بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

شرح اللمع، لابن برهان العكبري؛ تحقيق: فائز فارس، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش - ٦٤٣هـ، (بيروت: عالم الكتب، بدون تاريخ).

شرح المكودي على الألفية، (مصر: المطبعة البهية ١٣٢٠ هـ).

شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، للمرادي؛ تحقيق: عبد الهادي الفضلي (بيروت: دار القلم ١٩٩٢م).

شرح هاشميات الكميت، لابن زيد الأسدي، تفسر أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي؛ تحقيق: داود سلوم، ونوري القيسي، ط ٢، (بيروت: عالم الكتب. ١٩٨٦م).

الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب)، لأبي علي الفارسي - ٣٧٧هـ؛ تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

شعر الأحوص الأنصاري؛ جمع وتحقيق الدكتور: عادل سليمان جمال، ط ١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).

شعر الأخطل؛ نشرة أنطون صالحاني، بيروت ١٨٩١م، وصنعة السكرى؛ بتحقيق: فخر الدين قباوة، (حلب: دار الأصمعي ١٩٧٠هـ - ١٣٩٠م).

شعر الكميت بن زيد الأسدي؛ جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم. (بغداد: مكتبة الأندلس ١٩٦٩م).

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ).

الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، لإسماعيل بن حماد الجوهري - ٣٩٣هـ؛ تحقيق:

- أحمد عبد الغفور عطار، ط ٣، (بيروت: دار العلم للملايين. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري - ٢٦١هـ؛ بعناية أبي صهيب الكرمي، (الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر، ١٤١٩هـ).
- صحيح سنن النسائي؛ تصحيح محمد ناصر الألباني، ط ١، (الرياض: مكتبة التربية العربية لدول الخليج ١٤٠٨هـ).
- صرف العناية في كشف الكفاية، لعبد الله البيهقي، (مصر: دار إحياء الكتب العربية ١٣٤١هـ).
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي - ٦٦٩هـ؛ تحقيق: السيد إبراهيم عماد، ط ١، (بيروت: دار الأندلس ١٩٨٠م).
- الضوء اللامع لأهل القرن السابع، لشمس الدين السخاوي - ٩٠٢هـ، (بيروت: دار مكتبة الحياة. بدون تاريخ).
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي - ٣٧٩هـ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٤م).
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي - ٢٣١هـ؛ شرح: محمود محمد شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م).
- علل النحو، لابن الوراق؛ تحقيق: محمود الدرويش، ط ١ (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ).
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري؛ نشر: برجستراسر، ط ٣، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م. عن الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ).
- الفصول الخمسون، ليحيى بن معطي المغربي - ٦٢٨هـ؛ تحقيق الدكتور. محمود الطناحي، (القاهرة: عيسى الخلي ١٩٧٧م).
- فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض في جامعة الإمام محمد بن سعود، إعداد: د. علي حسين البواب، ط ١، (الرياض: عمادة شئون المكتبات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).
- فهرس دار الكتب المصرية (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٣٤٥هـ = ١٩٢٦م).

فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس خزانة جامع الزيتونة، إعداد: سيد عبدالحنيظ منصور، ط ١ (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م).

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية علوم اللغة العربية-النحو، إعداد: أسماء الحمصي، (دمشق: مجمع اللغة العربية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في بغداد، إعداد: يحيى الجبوري، ط ١ (بغداد: مطبعة الإرشاد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

الفهرست، لابن النديم، (بيروت: دار المعرفة ، بدون تاريخ).

القوائد الضيائية، لنور الدين عبد الرحمن الجامي - ٨٩٨هـ؛ تحقيق: د. أسامة الرفاعي، (بغداد: وزارة الأوقاف ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، ط ٣، (جامعة دمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م).

القصائد الهاشميات للكعب الأسيدي، (القاهرة: مطبعة التمدن. ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م).

الكافية في النحو، لابن الحاجب النحوي-٦٤٦هـ؛ تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط ١ (جدة: دار الوفاء ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد-٢٨٥هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: مؤسسة مصر ١٩٥٦م).

الكتاب، لعمر بن عثمان بن قنبر (سيبويه).-١٨٠هـ؛ تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

الكشاف، لأبي القاسم الزجاجي (بيروت: دار المعرفة -).

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، استانبول ١٩٤١م.

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكّي القيسي-

٤٣٧هـ؛ تحقيق: د. يحيى الدين رمضان، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

لباب الإعراب، لمحمد بن أحمد الإسفراييني-٦٨٤هـ؛ تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب

عبد الرحمن، ط ١ (الرياض: دار الرفاعي ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

- لسان العرب، لابن منظور-٧١١هـ؛ تحقيق: عبدالله علي الكبير. محمد أحمد حسب الله. هاشم محمد الشاذلي، (القاهرة: دار المعارف بدون تاريخ).
- لَمَعَ الأدلة، لأبي بركات الأنباري-٥٧٧هـ؛ تحقيق: سعيد الأفغاني، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧ م).
- الُلَمع في العربيّة، لأبي الفتح عثمان بن جني-٣٩٢هـ، تحقيق: د. حسين محمد شرف، ط ١ (القاهرة: عالم الكتب ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩ م).
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج-٣١١هـ؛ تحقيق: د. هدى قراعه، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ = ١٩٧١ م).
- محاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى-٢١٠هـ؛ تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط ٢ (دمشق: مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ = ١٩٨١ م).
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني؛ تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت: دار القلم -).
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق: علي النجدي، وآخرين، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ).
- المحور الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، لعبد الحق بن عطية؛ تحقيق: المجلس العلمي بفاس، (المغرب: وزارة الأوقاف ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢ م).
- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، نشره. براجستراسر، (القاهرة: المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ م).
- المختص، لأبي الحسن بن سيده-٤٥٨هـ، (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ).
- المدارس النحويّة؛ للدكتور شوقي ضيف، ط ٧ (القاهرة: دار المعارف ١٩٩٢ م).
- المدرسة النحويّة في مصر والشام؛ للدكتور عبد العال سالم مكرم، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠ م).
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي-٣٥١هـ؛ تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ٢، (القاهرة: دار فمضة مصر ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥ م).

المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية؛ للدكتور علي عبود السّاهي، ط ١ (بغداد: مطبعة الجامعة ١٤٠٤ هـ) .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدّين السيوطي - ٩١١ هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل وآخرين، ط ٣ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية) .

المسائل البصريّات، لأبي علي الفارسي - ٣٧٧ هـ؛ تحقيق: محمد الشّاطر أحمد محمد، ط ١ (القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م) .

المسائل الخليّات، لأبي علي الفارسي - ٣٧٧ هـ؛ تحقيق الدكتور: حسن هنداي، ط ١ (بيروت: دار المنار ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م) .

المسائل العسكريّات، لأبي علي الفارسي - ٣٧٧ هـ؛ تحقيق: محمد الشّاطر أحمد، ط ١١ (القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م) .

المسائل الغضديّات، لأبي علي الفارسي - ٣٧٧ هـ؛ تحقيق الدكتور: علي جابر المنصوري، ط ١ (بيروت: مكتبة النهضة العربية ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م) .

المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي - ٣٧٧ هـ؛ تحقيق: صلاح الدّين السنكاوي، (بغداد: مطبعة العاني ، بدون تاريخ) .

المسائل والأجوبة، لابن السبد البطلوسي؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٤ م) .

المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ط ١ (مكة: مركز البحث العلمي ج ١ - ١٤٠٠ هـ. ج ٢ - ١٤٠٢ هـ. ج ٣، ٤ - ١٤٠٥ هـ) .

المستقصى في أمثال العرب، لجمار الله الزّحشريّ - ٥٣٨ هـ، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلميّة ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م) .

مصاييح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدّين؛ تحقيق الدكتور: عائض العمري. ط ١ (القاهرة: دار المنار للطبع والنشر ١٤١٤ هـ) .

مصادر الشّعر الجاهلي وقيمتها التّاريخيّة، للدكتور. ناصر الدّين الأسد، ط ٨ (بيروت: دار الجبل ١٩٩٦ م) .

مصر في عهد دولة المماليك البحريّة، سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة: مكتبة النهضة

المصرية ١٩١٩ م).

معاني الحروف، لأبي الحسن الرُّماني-٣٧٤هـ؛ تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، ط٣، (جدة: دار الشوق. ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م).

معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى قراعة، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١١هـ)،، وتحقيق: د. فائز فارس، (الكويت: ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م).

معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم السري الزَّجَّاج؛ ت: عبد الحليل شلبي (بيروت: عالم الكتب ١٤٠٨ = ١٩٨٨ م).

معاني القرآن، للقرّاء-٢٠٧هـ، تحقيق المشايخ: محمد علي النُّجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلبي، وعلي النُّجدي ناصف، (بيروت: دار الشروق ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥ م).

معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط٣ (بيروت: دار الفكر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م).

معجم البلدان، لياقوت الحموي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٧٩ م).

معجم شواهد العربية؛ لعبد السلام محمد هارون، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢).

معجم شواهد النحو الشعرية؛ للدكتور: حنا جميل حداد، ط١ (الرياض: دار العلوم ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤ م).

معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، (بيروت: دار إحياء التراث ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧ م).

معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، ليوسف سر كيس (مكتبة الثقافة الدينية -).

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: مؤسسة جمال ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧ م).

معجم وفيات مشاهير الأعلام. بيار يوسف قليمة، ط١ (بيروت: دار السلوى ٢٠٠٠ م).

مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث، بدون تاريخ).

مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده (بيروت: دار الكتب العلمية -).

- المفصل في علم العربية، لجار الله الزمخشري-٥٢٨هـ، تقديم وتعليق: د. محمد عز الدين السعيد، ط ١ (بيروت: دار إحياء العلوم ١٤٠٠هـ = ١٩٩٢م).
- المفصليات، للمفضل بن محمد الضبي-١٧٨هـ؛ تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط ٧، (القاهرة: دار المعارف ١٩٦٤م).
- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، لابن أم قاسم المرادي؛ تحقيق الدكتور: علي حسن البواب، ط ١ (عمان: مكتبة المنار الأردنية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لمحمود العيني. مطبوع على هامش خزائن الأدب للبغدادي (بيروت: دار صادر . بدون تاريخ).
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني-٤٧١هـ؛ تحقيق الدكتور: كاظم بحر مرجان، (بغداد: وزارة الثقافة ١٩٨٢م).
- المقتضب، لأبي العباس المبرد-٢٨٥هـ؛ تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٢ (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٦م).
- المقدمة الجزئية في النحو، لأبي موسى الجزولي-٦٠٧هـ؛ تحقيق الدكتور: شعبان عبد الوهاب محمد، ط ١ (القاهرة: مطبعة أم القرى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
- المقرب، لابن عصفور الأشبيلي-٦٦٩هـ؛ تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني ١٣٩١هـ = ١٩٧١م).
- منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، لعبد الكريم الفكون؛ تحقيق: أبي القاسم سعد الله، ط ١ (بيروت: دار المغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى؛ تحقيق: محمد إبراهيم سليم (القاهرة: مكتبة ابن سينا -).
- نتائج الفكر في النحو، لعبد الرحمن السهيلي-٥٨١هـ؛ تحقيق: د. محمد البناء، ط ٢، (القاهرة: دار الاعتصام -).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري - ٥٧٧هـ؛ تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ٣ (الأردن: مكتبة المنار ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لحمد الطنطاوي، (القاهرة: دار الثروة الجديدة -).

- النشر في القراءات العشر، لأبي الخمر محمد الجزري-٨٣٣هـ، أشرف على تصحيحه الشيخ: علي محمد الضباع، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ).
- النحو الوافي، لعباس حسن، ط ٥ (القاهرة: دار المعارف -).
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي-٧٤٥هـ؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين بن أحمد النويري، (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م).
- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، لإسماعيل باشا البغدادي، (القاهرة: دار الفكر. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي؛ للدكتور علي فودة، ط ١ (الرياض: عمادة شئون المكتبات: جامعة الملك سعود ١٤٠٥هـ -).
- ابن هشام الأنصاري وأثره في النحو العربي؛ د. يوسف الضبيح ط ١، (القاهرة: دار الحديث ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- جمع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق الدكتور: سالم مكرم ط ١ (القاهرة: عالم الكتب ١٤٢١هـ -).
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين بن أبيك الصفدي - ٧٦٤هـ، بعناية: هلموث ريتير وآخرين، ط ٢، ١٤٠٢ - ١٨٨٢م.
- الوسيط في تاريخ النحو، د. عبد الكرم محمد الأسعد ط ١ (الرياض: دار الشواف ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان - ٦٨١هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، (بيروت: دار صادر ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن علي الخطيب القسطنطيني؛ تحقيق: عادل نويهض، ط ١ (بيروت: دار الأفاق الجديدة ١٩٧١م).

مَسْرَدُ الْمُحْتَوَيَاتِ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

المَوْضُوع

د [X] الْمُقَدِّمَةُ

❖ الباب الأول

١	المُرَادِيُّ عصره وحياته وأثره في الخالفين من بعده
٢	الفصل الأول: المرادي في ضوء عصره
٣	المَبْحَثُ الأول: الحياة السَّاسِيَّة
٦	المَبْحَثُ الثاني: الحياة الاجتماعيَّة
٨	المَبْحَثُ الثالث: الحياة الفكريَّة وعوامل تطورها في عصر المرادي
١٢	المَبْحَثُ الرَّابِع: تطور الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّة في عصر المرادي
١٥	الفصل الثاني: حياة المرادي
١٦	المَبْحَثُ الأول: اسمه وكنيته ولقبه
١٧	أصله ونسبه
١٨	مولده ونشأته
٢٠	وفاته
٢١	المَبْحَثُ الثاني: شيوخه وتلاميذه
٢٩	المَبْحَثُ الثالث: ثقافته ومكانته العلميَّة
٣١	المَبْحَثُ الرَّابِع: آثاره العلميَّة
٤٧	المَبْحَثُ الخامس: أخلاقه وثناء العلماء عليه
٥٠	الفصل الثالث: أثره في الخالفين من بعده
٥١	أولاً: المكودي
٥٥	ثانياً: الدَّمَامِينِي
٥٨	ثالثاً: خالد الأزهرِي

٦٥	 رابعاً: الشُّوطِيّ
٦٩	 خامساً: الأَشْمُونِيّ
٧٧	 سادساً: الشيخ يس العُلَيْمِيّ
٧٩	 سابعاً: أحمد عبد الفتاح المَلَوِيّ
٨١	 ثامناً: أحمد السُّجَاعِيّ
٨٣	 تاسعاً: أبو العرفان الصَّبَّان
٨٥	 عاشراً: محمد الخَضْرِيّ

❖ البابُ الثَّانِي

جهودُ المراديّ في الدرسِ النَحْوِيّ

٨٨	 الفصلُ الأوَّلُ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
٨٨	 تمهيد
٩٠	 المَبْحَثُ الأوَّلُ: منهجُه
١٠٨	 المَبْحَثُ الثَّانِي: قيمته العلميّة
١١٣	 شواهد
١١٤	 مصادره
١١٦	 المَبْحَثُ الثَّالثُ: اعتراضات المراديّ على صاحب الألفيّة
١٣١	 الفصلُ الثَّانِي: شرح التَّسهيل
١٣٢	 المَبْحَثُ الأوَّلُ: منهجُه
١٤٣	 المَبْحَثُ الثَّانِي: قيمته العلميّة
١٤٤	 شواهد
١٤٥	 مصادره
١٤٦	 المَبْحَثُ الثَّالثُ: موقف المراديّ من ابن مالك في التَّسهيل
١٤٦	 المَطْلَبُ الأوَّلُ: المسائل التي استدرَكها المراديّ على ابن مالك

١٥٤	المَطْلَبُ الثَّانِي: المسائل التي خالف المرادي ابن مالك فيها
١٦١	المَطْلَبُ الثَّالِثُ: المسائل التي وافق المرادي فيها ابن مالك
١٦٩	الفصل الثالث: الجنى الدَّانِي في حروف المعاني
١٧٠	المَبْحَثُ الأوَّل: منهجُه، وأسلوبه
١٧٧	المَبْحَثُ الثَّانِي: قيمته العلميَّة
١٧٨	تاريخ تأليفه
١٧٩	شواهد
١٨٠	المَبْحَثُ الثَّالِثُ: أثرُ الكتاب في كتب حروف المعاني التي جاءت بعده.
١٨٠	أولاً: المعنى؛ لابن هشام الأنصاري
١٨٤	ثانياً: صرف العناية في كشف الكفاية؛ للبتوشي

❖ الباب الثالث

١٩٠	مذهب المرادي التَّحْوِيُّ وآراؤه
١٩١	الفصل الأوَّل: موقف المرادي من الدِّراسات التَّحْوِيَّة التي سبقت
١٩٢	المَبْحَثُ الأوَّل: المرادي والبصريُّون
٢٠١	المَبْحَثُ الثَّانِي: المرادي والكوفيُّون
٢٠٧	الفصل الثاني: المرادي وأصول النَّحو
٢٠٨	المَبْحَثُ الأوَّل: السَّماع
٢١٣	أولاً: القرآن الكريم
٢٢٠	ثانياً: القراءات
٢٣٠	ثالثاً: الحديث النبويُّ الشَّريف
٢٣٥	رابعاً: الشعر
٢٤٣	خامساً: كلام العرب النَّثري
٢٤٦	المَبْحَثُ الثَّانِي: القياس

٢٥٣	 المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الإجماع
٢٥٦	 المَبْحَثُ الرَّابِعُ: العلة والتعليل
٢٦٠	 الفصلُ الثَّالِثُ: آراءُ المُرادِيّ النَحْوِيَّة
٣٢٦	 الخاتمة
٣٣٠	❖ الكشافات
٣٣١	 أولاً: كشاف الآيات
٣٤١	 ثانياً: كشاف الحديث النبوي الشريف
٣٤٣	 ثالثاً: كشاف الأشعار
٣٤٦	 رابعاً: كشاف أمثال العرب وأقوالهم
٣٤٨	 خامساً: كشاف الأعلام
٣٥٤	 سادساً: تَبَيَّنُ المصادر و المراجع
٣٧١	❖ المَحْصُورَات

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ